

عبدالفتاح محمد عطا

هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ

وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ
الطَّيِّبَاتِ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ
وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ



ذَلِكَ أَعْنَصُ

إهداء
إلى

إهداء ٢٠١٣
الأستاذ عبد الله فيصل بدوي
جمهورية مصر العربية



دار الإعتصام

٨ سنانج حسن جباري ب ٣١٠٣٥٤٦/٣٥٤٦٧٤٨ ب ٤٧٠ القاهرة

للطباعة والنشر والتوزيع

هذا حلال
وهذا حرام

عَبَدْتُكَ وَأَرْجُو عَفَا

هَذَا حَلَالٌ وهَذَا حَرَامٌ

مَقَرَّة

اللهم لك الحمد حمدا يوافي نعمك ، ويكافئ مزيدك ، نحمدك بجميع محامدك ما علمنا منها وما لم نعلم ، ونشكرك على جميع نعمك ما علمنا منها وما لم نعلم ، وعلى كل حال .

اللهم صل صلاة دائمة على عين الأعيان ، سيد ولد آدم ، خاتم المرسلين ، النبي الأُمِّي ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهداه ، فأخذ ما آتاه ، وانتهى عما عنه نهاه وبعد .

فإن موضوع الحلال والحرام هو قوام الإسلام ، ودليل الإيمان ، وميزان الصدق في حب المؤمن لربه ولرسوله ، فلا إيمان بلا عمل ، ولا عمل إلا على مقتضى الأمر والنهي ، ولا التزام بأمر آمر ولا نهى ناه إلا عن حب ، والحب دون اتباع كذب في الدعوى ، والإيمان بلا عمل قد يكون نفاقا ، والإسلام دون ولاء للشرعية الشاملة لسلوك المسلم فيما يأتيه وينتهي عنه من أعمال القلوب والجوارح فوضى واضطراب .

ومن هنا كانت خطورة موضوع الحلال والحرام في الإسلام الذي هو شريعة خاتمة لبناء حضارة أمة هي خير أمة أخرجت للناس ، وكانت جميع الرسالات السابقة تدريبا للبشرية على تقبل تلك الشريعة الخاتمة ، وتمهيدا لا كتمال الوعي في تلك الأمة المختارة ، فنصب الله أمامها الأعلام والدلائل في الأمم الماضية ، فما من أمة عدلت عن تشريع الله إلا أخذت بالدمار والهلاك ، وما من فرد أغفل الأمر والنهي إلا اختل أمره ، واضطرب حاله ، ولهذا سبق النداء من المولى الجبار على لسان نوح إلى جميع الأمم بأن التطهر من الحرام شرط لتيسير الأحوال المادية والمعنوية ، وتمام الخلافة على الأرض ، وقوة السلطان على المعاندين ، فقال تعالى :

(فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا . يرسل السماء عليكم مدرارا . ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا) نوح : ١٠-١٢ .

ولقد كتب الأستاذ يوسف القرضاوى منذ زمان كتابا فى هذا الموضوع ، فكان بداية على الطريق جهدا مشكورا ، ولكنه أغفل كل مايتصل بأعمال القلوب من الحلال والحرام ، واكتفى بالحديث عن الحلال والحرام فى أعمال الجوارح ، فكان هذا الإغفال خلا فى ذلك الكتاب للأسباب التالية :

١ - أن الصحابة رضوان الله عليهم على جلالة قدرهم ، ورسوخ علمهم ، وعمق إيمانهم ، وقربهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أحرص الناس على رعاية أعمال القلوب حرصهم على رعاية أعمال الجوارح ، وقد رأينا حنظلة الأسدى يشكو إلى أبى بكر رضى الله عنهما أنه فى حضرة النبى صلى الله عليه وسلم يعيش حالة من اليقين يرى فيها ببصيرة قلبه الغيب مشهودا واضحا ، إذ كان يسمع من الرسول الحديث عن الجنة والنار فيتمثلهما كأنه يراهما رأى عين ، فإذا انصرف إلى أهله ، ومارس شئون حياته نسى ، واستغلق عليه هذا الباب من المشاهدة القلبية ، فخشى أن يكون هذا الحال بابا من أبواب النفاق ، وسمع الصديق من حنظلة ، فخاف هو الآخر ، لأنه يجد مثل ما يجد ، وأسرع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم يعرضان حالهما عليه ، فما لبث أن طمأنهما إلى أن هذا الحال ليس من النفاق فى شيء . ونحن لم نسبق أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالعلم ، ولا بإحكام الأعمال ، حتى نقفل هذا الباب الخطير الذى لم يقفله أبو بكر ، أرسخ الأمة إيماننا .

٢ - أن الإنسان لا يتحرك فى أعماله سواء كانت فعلا أو تركا حركة آلية بلا دافع قلبى يدفعه إلى العمل ، وإلا كان مواتا لا روح فيه ولا فى عمله ، وهذا الدافع القلبى هو الإرادة والنية ، وتحديد القصد من العمل ، على أن تتطابق الجوارح مع القلب فى العمل ، والإرادة والنية يدخلهما الكثير من ألوان الخداع النفسى ، حتى يتحول عمل الطاعة إلى إثم ، ويتحول ترك الحرام إلى حرام ، أو يحبط العمل الذى تم على نية صادقة بعد زمان

طويل ، كأن يمن المتصدق على الفقير بعد سنين ، وبعد أن تمت الصدقة على عقد صحيح من النية ، أو يتم العمل خالياً من النية ، وكل ذلك شر عظيم يجهله الكثير من الناس حتى العلماء منهم في عصرنا الحاضر ، فلا يسع داعياً إلى الله إغفاله بأي حال .

٣ - أن أعمال القلوب دقيقة المأخذ ، تتقارب فيها حدود الحلال والحرام تقارباً لا يمكن تمييز المباح منها والمحظور إلا بعد تأمل دقيق على هدى من علم شامل ، وفقه عميق . وذلك كالنفاق المحرم والمداراة المباحة ، وكالخوف والرجاء يخلط بينهما علماء العصر ، فيضعون أحدهما مكان الآخر ، والرجاء والغرة بالله يجهل الناس حدودهما فهلكون من حيث لا يشعرون ، وإظهار ما يستحب ستره من الأعمال تختلط فيه نية الدعوة إلى هذا العمل بالقُدوة ونية الإعجاب بالعمل ، والرغبة في ثناء الناس ، والفرق بين العجب والكبر وبين المهابة والحشمة التي هي من خصائص الدعاة ، فكل تلك مزلق تزل فيها أقدام العلماء عن الطريق فضلاً عن العامة والدُهماء .

٤ - أن الأعمال تحتاج إلى صحة على وجه الشرع ، وشروط الصحة ثابتة في كتب الفقه ، وتحتاج إلى إحكامها من القلب لقبولها عند الله ، فلا قبول للأعمال عند الله إلا بصدورها صحيحة على مقتضى شروط الصحة من القلب ، ولا طاقة لنا بخفة موازيننا عند الله بفساد أعمالنا ، وإجهاد أجسادنا .

وإلى جانب هذا النقص في كتاب الأستاذ القرضاوى ، فقد تساهل في كثير من القضايا التي تعرض لها ، وأبدى رأيه الشخصي في كثير منها دون تحقيق ولا تمحيص ، مما دفع دار الاعتصام إلى رفع الحق فوق كل اعتبار ، فعقبت على الكتاب - وهي ناشرته - بملحق يضع الأمور في نصابها الصحيح ، وأضربت صفحاً عن التقصير في بيان علل الحرام في بعض موضوعاته ، وإهمال بيان أثر الحرام في مسخ الإنسان ، وانتكاس موازين الحق في عقائه ، وانعكاس معاني الألفاظ في عرفه ، حتى يصير الباطل حقاً ، والحق باطلاً ، كما أهمل بيان الشبهات واكتفى بحديث مجمل عنها .

وقد خلا الكتاب من تحقيق موضوع شهادات الاستثمار ، ولم يتداركها المؤلف في طبعته الأخيرة ، رغم ذبوعها بين الناس ، ولم يعن كذلك باستيعاب البدائل الإسلامية للمعاملات الربوية السافرة والمقنعة في مواجهة تلك الأدواء التي استشرت حتى لوئت مطاعم الناس ومشاربهم ولباسهم بالحرام ، وحرمتهم نعمة الرضوان الإلهي ، ووضعتهم أمام الله ورسوله في حرب لا قبل لهم بها ، في وقت يحتاج فيه المسلمون إلى عون الله وقد تداعى عليهم الأمم في حرب ضروس على مختلف الميادين ، وهم في قلة من المال والسلاح والعلم الحق ، ولا سند لهم إلا نصر الله الموعود لمن نصر الله بالعمل كما يريد الله ، لا كما تهوى النفوس والمجتمعات .

ونحن لا ننتقص الرجل حقه ، ولا نفرض من جهده المشكور ، ولكننا لوجه الحق ، وحق الإسلام ، وأمانة الدعوة إلى الله وإلى سبيل الله ، رأينا أن نتدارك النقص ، ونقيم بناء جديدا على منهج جديد ، ونسلط مزيدا من الضوء على قضايا الحلال والحرام ، حتى تتضح الرؤية ، وينكشف النفاق ، ويرسخ اليقين بتفوق التشريع الإلهي على تلك الفقاعات التي يلوح بها الأقزام في صور مذاهب اقتصادية أو سياسية لا هم لها إلا جمع الأتباع حول أوهام الشهوات ، وعفن الدعارة المقنعة باسم التقدمية في مواجهة الرجعية ، ومن وراء ذلك مخطط لئيم يريد أن ينقض على أمة الإسلام ، وذلك حتى ينكشف لشبابنا وشيوخنا ما تخفيه تلك الأغلفة الفكرية الهشة من مسوخ مشوهة في الحلقة والخلق ، يعافها أهل الطهر والنقاء ، ويألفها أراذل الناس من الأفاكين الناعقين خلف كل طاغوت ، والمتشبين بأذيال الأقزام ، المؤهين للأسفلين من دعاة الفرعونية البائدة .

ولقد رأينا بحول الله أن يكون تقسيمنا لكتابنا هذا على أساس ثلاثة مباحث وخاتمة .

وبذلك يتم منهج البحث متكاملا ، لا نقص فيه من الوجهة الشكلية ، نقيم البناء في المباحث الثلاثة على أساس بيان العدل وهو الحلال ، والظلم وهو الحرام . وفي أولها نتحدث عن عدل الإنسان فيما بينه وبين ربه

وما يتبع ذلك من المباح والمحظور . وفي الثاني نتحدث عن عدل الإنسان مع نفسه وما يتبع ذلك من حظوظ النفس والعقل والروح والجسد ، حلالها وحرامها .

وفي الثالث نتحدث عن عدل الإنسان مع غيره ، الفرد مع الفرد ، والفرد مع الجماعة ، والجماعة مع الجماعة ، والأمة مع الأمة ، وما يتبع ذلك من الحلال والحرام . .

ونسأل العليم الفتاح أن يوقظ منا القلوب مكان العيون ، وأن يوفقنا لاتباع اليقين مكان الظنون ، حتى يتكامل من الوجهة الموضوعية ، وأن يجعله دعوة خالصة من قلوبنا إلى الله وإلى سبيله ، وأن يجزى عنا رسولنا المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ما هو أهله ، وهو السميع القريب الخبير الفعال لما يريد .

عبد القادر أحمد عطا

القاهرة في : ٢٠ من ذي الحجة سنة ١٣٩٥ هـ

٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ م

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ

هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ فِيمَا بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَرَبِّهِ

- فِي الْعِلْمِ
- فِي الْعَقِيْدَةِ
- فِي الْعِبَادَاتِ

في العلم

فضل العلم :

قال الله تعالى : (بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم) (١) .
فالعلماء وحدهم هم الذين يدركون الدلالات البينات من القرآن على ما فيه
سعادة دنياهم وأخراهم .

وقال تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم) (٢) .
فالعلم بالله علما صحيحا كاملا ، وبتوحيده توحيداً بريثا من الشبهات ، علم
خاص بالله ، وبالملائكة ، وبالعلماء من بني آدم . ولا شرف يداني هذا
الشرف .

ولهذا الشرف العظيم رفع الله قدر المؤمنين والعلماء في درجات الآخرة
والدنيا فقال : (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) (٣) .

ولقد كانت خلافة آدم على الأرض ، وفضله على الملائكة بسبب
العلم الذي من الله تعالى به عليه ، وحباه به دون الملائكة . ولهذا أمر
الرسول صلى الله عليه وسلم أن يدعو فيقول : (رب زدني علما) (٤) .

وأخرج الشيخان عن معاوية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » . وليس أعظم منصبا من إنسان أراد
الله به الخير ، ومن أراد به الخير فقد سعد في الدين والدنيا والآخرة .

(١) سورة النكبات : ٤٩ .

(٢) سورة آل عمران : ١٨ .

(٣) سورة المجادلة : ١١ .

(٤) سورة طه : ١١٤ .

وأخرج أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، عن أبي الدرداء قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « العلماء ورثة الأنبياء » . ولما كان معاشر الأنبياء لا يورثون فى الأموال ، فلم يبق إلا ميراث العلم والهدى والدعوة إلى الله ، ولما كان الميراث فى الشريعة لرابطة النسب ، كان النسب الذى يربط بين العلماء والأنبياء هو العلم .

والعلم هو العمل الباقى بعد أن تنقطع الأعمال بالموت ، ولصاحبه من الثواب ما يدوم حتى تقوم الساعة ، فقد أخرج مسلم عن أبي هريرة قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : علم ينتفع به ، أو صدقة جارية ، أو ولد صالح يدعو له » .

ويرجع فضل العلم إلى شرف محله ، وهو العقل والقلب ، وإلى شرف الموضوع ، وموضوع العلم نفع الإنسان فى ذاته ، وفى مجتمعه : فى الدين والدنيا والآخرة . وإذا نظرنا إلى تكوين الإنسان وجدناه جسداً وروحاً ، ووجدنا أن الله أقام الجسد بمقومات هى الماديات ، من الغذاء واللباس والمسكن والمنكح وما أشبه ذلك ، وأقام الروح والعقل وهى الجانب المعنوى من الإنسان بالعلم والمعرفة ، حتى يستطيع جهاد النفس والانتصار على الهوى ، وكان من الضرورى اللازم أن يتوازن الجانبان ، حتى لا يطغى جانب على آخر ، فيختل توازن الإنسان ، ويفقد قدرته على العمل الذى أراده الله ، فاذا أقام الجسد دون العقل والروح ، اندفع بشهواته يخرب ذاته ، ويخرب حياة الآخرين ، وإذا أقام العقل والروح ، دون الجسد عجز أو استأسر للخرافة والجنون . فتحقق أن العلم لا يقل أهمية للروح والعقل عن أهمية الغذاء للجسد ، حتى يصدق الإنسان مع ربه تماماً .

وجميع العلوم النافعة مندوب إليها ، كالزراعة ، والتجارة ، والحداثة ، وصناعة السلاح ، والتنقيب عن المعادن والثروات فى باطن الأرض وغيرها ، وهناك علوم محرمة نشير إليها فيما يلى :

تفسير القرآن بالهوى والكذب على الرسول :

القرآن هو الأصل الأول في الدين ، والنص المتواتر الذي لم يلحقه تبديل . ولا تحريف ، والمراد الحقيقي منه لا يعلمه إلا الله ، والسنة هي الأصل الثاني ، وقد تكفل الأئمة ببيان ما صحح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولهذا كان تفسير القرآن بالهوى حراما ، فقد أخرج الترمذى عن ابن عباس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الحديث عنى إلا ما علمتم ، فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ، ومن قال فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » .

وأحسن الأقوال فى معنى الحديث : أن من قال فى القرآن قولاً يعلم أن الحق غيره فليتبوأ مقعده من النار ، ومن قال فى معانى القرآن قولاً يوافق هواه ، وما يميل إليه من التساهل فى أمور الحلال والحرام ، فليتبوأ مقعده من النار . فلا يجوز الهجوم على معانى القرآن دون نظر إلى أقوال العلماء الأثبات ، أو نظر فيما اقتضته قوانين العلم ، كالنحو والأصول وغيرهما .

فمن كان له هوى ويميل إلى أمر من الأمور ، أو سلوك معين ، فيتأول القرآن على ما يوافق هواه ، ويصحح بدعته ، كما يفعل كثير من علماء عصرنا ، أو يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية ، من غير نظر فى أساليبه ، وما فيها من الخذف والإضمار وغيرهما ، فقد دخل فى زمرة من فسر القرآن بهواه ، وحق عليه الوعيد .

والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعظم الكبائر ، لأنه يضل المسلمين ، ويفسد عقائدهم ، ويشيع الكذب بينهم ، وقد أجمع الأئمة على تحريم الكذب على الرسول فيما كان فى الأحكام ، أو الترغيب والترهيب والمواعظ ، فكله من أكبر الكبائر ، وقد خالف الكرامية ، فقالوا : يجوز وضع الحديث فى الترغيب والترهيب ، وتابعهم على ذلك كثير من جلة الزهاد والمتصوفة والوعاظ . وزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كذب على متعمداً ليضل الناس » . الحديث : وقالوا : هذا كذب له لا عليه .

وقد رد العلماء على حديثهم بأن زيادة (ليضل به الناس) باطلة باجماع الحفاظ ، وقال الطحاوى : لو صحت لكانت للتأكيد ، كقوله تعالى : (فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس) (١) . وقالوا كذلك : إن اللام في (ليضل) ليست للتعليل ، وإنما هي للصيرورة . فيصير معناه : أن عاقبة كذبهم الإضلال . كقوله تعالى : (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) (٢) .

وإذا كان هذا كله حراما ، فالسكوت على فاعله حرام ، والجلوس في مجلسه ، والسماع منه حرام هو الآخر .

الجدال في القرآن :

ومما ابتلى به المسلمون وما زالوا في البلاء به : الجدل والمراء ، ومنشأ ذلك كله هوى النفس ، ورغبتها في التصدر والشهرة ، وحب الثناء من الخلق . وأشنع الجدل الجدل في القرآن . قال الله تعالى : (ما ضربوه لك إلا جدلا بل هم قوم خصمون) . . . وقد جاء في النكير على ذلك أحاديث صحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم . منها ما أخرجه الشيخان عن جندب : « اقرأوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم عليه فقوموا » . وأخرج الشيخان عن عائشة : « أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » . وأخرج ابن ماجة عن أبي أمامة : « ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل » ثم تلا : (ما ضربوه لك إلا جدلا بل هم قوم خصمون) . وأخرج أبو داود عن أبي هريرة : « المراء في القرآن كفر » .

قال ابن الأثير في النهاية : المراء : الجدل . والتمازى : المحادلة على مذهب الشك . وقال الطيبي : هو أن يروم تكذيب القرآن بالقرآن ، ليدفع بعضه ببعض ، وقيل : هو جدال أهل الأهواء ومذاهب علم الكلام ، والباعث عليه الانتصار للهوى ، وليس منه الخلاف في أحكامه من الحلال

(١) سورة الأنعام : ١٤٤ .

(٢) سورة القصص : ٨ .

والحرام ، فقد جرى ذلك بين الصحابة ومن بعدهم من السلف . وقيل
الخلاف حول القراءات ، فيدعى كل قارئ أن قراءته صحيحة ، ويجحد
قراءة صاحبه ، وكلاهما منزل .

فكل ذلك حرام ، ومنه التأويل في مسائل الحلال والحرام من غير
استناد إلى الأصول ، ولكن انتصاراً للهوى ، كما يفعل كثير من العلماء
في عصرنا حول الربا والخمر وغيرهما .

اتباع المتشابه في القرآن :

أخرج الشيخان ، والنسائي ، وأبو داود ، عن عائشة : قرأ رسول الله صلى
الله عليه وسلم : (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب
وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة
وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراغبون في العلم يقولون آمنا به كل
من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب) . . . ثم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم : « فاذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي
الله فاحذروهم » .

وقد اختلف العلماء في معنى المحكم والمتشابه ، فقال جابر بن عبد الله :
المحكم ما عرف تأويله ، وفهم معناه وتفسيره ، والمتشابه : ما لم يكن لأحد
إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه . وبذلك قال الثوري ، والشعبي ،
وغيرهما . قال القرطبي : وهذا أحسن ما قيل في المتشابه . ونحوه ما قاله
محمد بن جعفر بن الزبير : المحكمات : هي التي فيها حجة الرب وعصمة
العباد . ودفع الخصوم والباطل ، ليس لها تحريف ، ولا تحريف عما
وضعن عليه . والمتشابهات هن تحريف وتحريف وتأويل ، ابتلى الله بهن
العباد ، وبه قال مجاهد ، واستحسنه ابن عطية ، وابن كثير ، ولكنه نسب
إلى محمد بن إسحاق بن يسار .

والذين يتبعون المتشابه من القرآن إنما يجمعونه من القرآن لإضلال
العوام ، كما فعلته الزنادقة والقرامطة والباطنية من الطاعنين في القرآن ،

أو طلبا لاعتقاد ظواهر المتشابه ، كما فعلته المحسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما ظاهره التشبيه حتى اعتقدوا أن الله جسم مجسم ، وصورة مصورة ذات وجه ويد وعين ورجل .

ومذهب الصحابة والسلف : ترك التعرض لتأويلها ، مع القطع باستحالة ظواهرها . وخير ما وقعت عليه في هذا الشأن ما قاله القاضي أبو زيد الدبوسي ، في مخطوطته الجليلة (الأمد الأقصى) : إن إثبات المعنى الحميد لله تعالى في المتشابه واجب ، وعلم حقيقته مفوض إليه سبحانه . فالوجه واليد والعين بالنسبة لله تعالى معان حميدة ، نثبتها له ، وندع علم حقيقتها له ، دون أن نبدي فيها رأيا ، بل نوّمن بها على هذا الوجه دون زيادة .

ولهذا قال ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وعروة بن الزبير ، وعمر بن عبد العزيز ، والطبري في تفسيره : إنه مذهب مالك . قالوا : إن الكلام قد تم عند قوله تعالى : (وما يعلم تأويله إلا الله) . وبه قال الكسائي والأخفش والفراء ، وأبو عبيد . وعليه فالرايون في العلم يقولون : (آمنا به كل من عند ربنا) . فهو استئناف كلام . وبه قال ابن مسعود وأبي بن كعب كذلك . ولو كان الكلام متصلا لم يكن لقوله تعالى (كل من عند ربنا) فائدة كما قال الخطابي في معالم السنن .

هذا هو رأى جمهور العلماء المسلمين في هذه المسألة ، وسجله كبارهم ، كابن القيم في إعلام الموقعين ، وإمام الحرمين في الرسالة النظامية ، وغيرهما . فكل من أراد إظهار علمه وتفوقه من علماء العصر بالخوض في مثل تلك المسائل ، أو أجاب عنها سائلا بغير ما كان عليه الصحابة والسلف فقد زاغ قلبه ، وتعرض للكفر ، بل واستحق الأدب كما فعل عمر مع صبيغ ، إذ استمر يضربه كل يوم حتى تاب عن الخوض في تلك المسائل .

صحبة أهل الأهواء والفسق :

وصيانة للمسلمين من الاضطراب الفكري ، وحفظاً لإيمانهم من الزلزال بتأثير أهل الأهواء والبدع ، شرع الرسول صلى الله عليه وسلم هجرهم وعزلهم عن المجتمع ، حتى تتحقق توبتهم من انحرافهم عن سنن الإيمان القويم ، وهذا

السلوك في الإسلام من النهي عن المنكر بالقلب، ويدخل في زمرة أهل الأهواء كل مفكرى العصر من عبيد الثقافة الغربية عن الإسلام، ممن يفاضلون بين النظام الإسلامى والأنظمة الأخرى، أو يدعون لمذهب سياسى إلحادى، أو يختلقون على الإسلام الأباطيل ويذيعونها بين الشباب، أو ينهجمون على شخص الرسول وأصحابه بالباطل، أو يرتكبون منكرا ظاهرا ولا يجدى فيهم نصيح الناصحين، وهم بكل أسف كثرة في الأمة، نسأل الله لنا ولهم الهداية.

وأصل التحريم في صحبة أهل الأهواء ما أخرجه مسلم عن ابن عمر وقد قيل له: إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن، ويتقفرون العلم (أى يبحثون عن غامضه) وذكر من شأنهم، أنهم يقولون: لا قدر، وأن الأمر أنف. قال: «فاذا لقيت أولئك فأخبرهم أنى برىء منهم، وأنهم بئى براء»، والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر». الحديث. قال النووي: وقول ابن عمر ظاهر في تكفير القدرية. ونقل عن القاضي عياض: أن الكفار إنما هم القدرية الأوائل وهم الفلاسفة.

وأخرج أبو داود عن أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أفضل الأعمال الحب في الله، والبغض في الله». قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود: فيه دليل على أنه يجب أن يكون للرجل أعداء يبغضهم في الله، وأحباء يحبهم في الله.

وفى نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن صحبة الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك من الصحابة حتى نزلت توبتهم في القرآن دليل على تحريم صحبة كل من عارض إجماع المسلمين برأى يضر بالدين، أو يفوت مصلحة للأمة، أو للدعوة الإسلامية. قال كعب بن مالك - أحد الثلاثة -: تسورت جدار حائط أبي قتادة وهو ابن عمى، فسلمت عليه، فوالله ما رد على السلام. وصحبة أهل الأهواء مجلبة للعنة الله على الأمة، وقد ضرب الله المثل للأمة المحمدية ببني إسرائيل فقال تعالى: (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون. كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه) (١). وقد كانوا ينهى بعضهم بعضا، ثم

(١) سورة المائدة: ٧٨، ٧٩.

يجلس بعضهم مع بعض على مودة ومواكلة ومشاركة ، وبهذا استحقوا اللعنة ، لأن حقيقة النهي عن المنكر بالقلب هي : اعتزال أهله وكراهيتهم ، لا موادتهم وصحبهم .

طلب العلم لغير الله :

الأصل في هذا المحذور من القرآن أن كل أعمال البر من الطاعات والمتروقات إذا أريد بها الدنيا فهذا حرام . قال الله تعالى : (من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤثمه منها وما له في الآخرة من نصيب) (١) . وقال : (من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً مدحوراً) (٢) . واستحقاق النار ، والحرمان من نصيب الآخرة دليل على التحريم ما لم يتب الإنسان ويعتدل سلوكه ، فيعمل عمل الدنيا ابتغاء وجه الله ، ويعمل عمل الآخرة لله وحده دون شيء آخر سواه .

ولما كان العلم أساس السلوك الإسلامي ، وعدة الدعوة إلى الله وإلى سبيله ، كان النكير على من يريدونه للدنيا شديداً . فقد أخرج أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من طالب علماً مما يبتغي به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا ، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة » . يعني : ربح الجنة .

وأخرج أبو سعيد بن الأعرابي في معاني الزهد ، وأحمد في الزهد والمسند عن أبي بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « بشر هذه الأمة بالسوء والنصر والتمكين ، فمن عمل منهم عمل الآخرة يريد به الدنيا فما له في الآخرة من نصيب » .

ويرتكب هذا المحرم كثير من العامة دون وعي ، كالتجار يجعلون صدقاتهم دعاية لتجارهم ، فيجمعون الناس ويحبسونهم أمام المارة زمناً

(١) سورة الشورى : ٢٠ .

(٢) سورة الإسراء : ١٨ ،

حتى يشيع الخبر ، ثم يعطونهم . والطلاب الذين يصلون لله في أيام امتحاناتهم لينجحوا ، وكن يعلن عن بناء مسجد ويجمع المال ليتجر فيه قبل بناء المسجد .

ويرتكبه كثير من غير العامة ، كمن يظهر شعار الصالحين لتساق إليه الهدايا والطرف ، ومنهم كثير من شيوخ الطرق الصوفية في عصرنا ، وكن يتصدر للوعظ ليقال : إنه عالم ، ومن يؤم الناس في الصلاة فيجود القراءة ليقال : حافظ للقرآن ، وكل من يقدم نية الدنيا في أعمال الدين فهو من هذا النوع ، إلا إذا قدم النية لله ، ثم أتته الدنيا دون أن يقصد إليها ابتداء ، فهذا ليس منهم .

ومن أراد أن يعرف نيته وصدقها فليُنظر ، هل إذا حرم من المال على عمله غضب ، أم استوى عنده الحرمان والعطاء ؟ فإن غضب فهو يريد الدنيا بعمل الآخرة ، ولينظر العلماء ، هل إذا حصلت هداية الخلق على غير أيديهم يغضبون ؟ فإن غضبوا فهم يريدون للدنيا بعمل الآخرة .

المتساهل في الإفتاء :

ولما كان العلماء مسئولين أمام الله عن تعليم الجاهل وإفتائهم في شئون دينهم إذا قصدوهم بالاستفتاء ، وكانت الحكومات تلجأ إلى المفتين في بعض المسائل التي تتصل بمصالح معينة ، فقد ألزم الله تعالى هؤلاء العلماء أن يلتزموا بالحق وحده ، دون أن يتمسكوا بأهوائهم ، ولا بأهواء الحكام ، إذ يأنفون أن يقولوا : لا ندرى حينما يجهلون ، فيفتون بغير علم ولا هدى ، وتدفعهم نفوسهم الشريرة إلى اكتساب رضا الحكام باستئزال غضب الله ، فيؤولون النصوص بما يناسب رغباتهم . وفي هذا إفساد لأديان الناس ، وخيانة للأمانة ، واستهزاء بشريعة الله ، وعيب بالقيم العليا للإسلام .

ولقد حمل الرسول صلى الله عليه وسلم العالم المتساهل في الفتوى والمضل لغيره بتساهله إثم طالب الفتوى . فقال فيما رواه عنه أبو هريرة وأخرجه أبو داود : « من أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه » . وزاد سليمان المهرى في حديثه : « ومن أشار على أخيه بأمر يعلم أن الرشد في غيره فقد خانه » .

والغش والخيانة محققان في هذه الحالة ، ومن غش المسلمين فليس منهم ،
والخيانة علم من أعلام النفاق .

وقد يبادر أشباه العلماء دون أن يسألوا فينشرون في الصحف آراءهم
الشاذة المخالفة للإجماع رغبة في أن يشتهروا على ألسنة العامة ، فيخرج أحدهم
على الناس برأى يبيح الربا ، أو يبيح نوعا معينا من الخمر ، وهم شر الخلق
عامة ، وشأنهم شأن المحرم الذي يريد أن يشتهر اسمه وإن اقترف أقبح الجرائم ،
وسلكته السلطات في عداد الخطرين على الأمن العام .

كتم العلم :

وعلى هذا فمن لم يعلم فليقل : لا أدري . ومن علم فقد وجب عليه إجابة
السائل على وجه الحق . فإن كتم العلم عن طالبه فقد باء بلعنة الله . وقد توعد
الله من كتم ما أنزل الله من العلم فقال : (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات
والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله) (١) . وقال :
(ولا تكتُموا الشهادة ومن يكتُمها فإنه آثم قلبه) (٢) . وبذل العلم لطالبه
شهادة لله تعالى لا يجوز كتمها .

وأخرج الترمذی ، وأبو داود ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من مثل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة » . وسند أبي داود حسن .

والتحريم يتعلق بكتم العلم الضروري الذي يتعين على السائل فرض
علمه كما قال الخطابي في معالم السنن ، وبمن جاء مستفتيا في حلال أو حرام ،
فمن كتم الحق عن طالبه في هذه الحالة فقد استحق الوعيد الثابت في الحديث ،
وكذلك من جاء يريد الإسلام طالبا أن يتعلم أركان الدين . أما نوافل العلم ،
وما لا حاجة للإنسان به فلا يستحق كاتمها هذا الوعيد .

(١) سورة البقرة : ١٥٩ .

(٢) سورة البقرة : ٢٨٣ .

السحر :

السحر ثابت في القرآن الكريم ، وقد أمرنا بالاستعاذة من شر النفاثات في العقد . وقال تعالى : (واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكفر فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون) (١) .

في الآية تصريح بأن السحر كفر . فالشياطين الذين يلقون السحر إلى أوليائهم كفروا . وهاروت وماروت كانا يقولان : (إنما نحن فتنة فلا تكفر) . وهذا تأكيد للبيان . ولهذا روى قتل الساحر عن عمر ، وعثمان ، وابن عمر ، وحفصة ، وأبي موسى ، وقيس بن سعد ، وعن سبعة من التابعين ، وبه قال أحمد ، وأبو ثور ، وإسحاق ، والشافعي ، وأبو حنيفة .

وقال الإمام الغزالي : إن السحر يقرن بألفاظ من الكفر والفحش المخالف للشرع ، ويتوصل به إلى الاستعانة بالشياطين ، ويحصل من مجموع ذلك بحكم إجراء الله تعالى العادة أحوال غريبة في الشخص المسحور ، ومعرفة هذه الأسباب من حيث إنها معرفة ليست بمذمومة ، ولكنها ليست تصلح إلا للإضرار بالخلق ، والوسيلة إلى الشر شر ، فكان هذا هو السبب في كونه علما مذموماً .

وأخرج مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله ، والسحر ، الحديث . والموبقات يعني : المهلكات ، لأن فيها هلاك الإنسان في دينه ودنياه وأخراه .

أما في دينه فان طالب السحر يغتر بدعوى الساحر ، فيعتقد السحر فاعلا

(١) سورة البقرة : ١٠٢ .

فى الكون من دون الله ، ثم يتفلت من عرى الإيمان بالله شيئاً فشيئاً حتى يلجأ إلى السحرة والمشعوذين فى شئون حياته كلها ، ويدع دعاء الله واعتقاد سلطانه على الكون .

وأما فى دنياه فكم رأينا من أناس ضاعت ثرواتهم فى طلب السحر وتعلمه فى عصرنا ، وانكبوا على الخرافات ، وأسهروا ليالهم فى تجارب استخدام الجن ، وأغفلوا بالكلية - إلى جانب الخسران المادى - فرائض الله عليهم ، وما جنوا من كل ذلك شيئاً .

وأما آخرهم فيكنى فى خسرتها قول الله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ما له فى الآخرة من خلاق) . فقد بارزوا الله بالعصيان فى الدنيا ، ولجأوا إلى أعدائه من مروجى خلائق الكفر والخرافة ، وكفى بذلك خساراً .

ويلحق بالساحر جهال المتصوفة والمجاذيب الذين يوهمون العامة وبلهاء المثقفين أنهم يستطيعون استئزال النفع والضرر ، ويملكون بوسائل غيبية أن يقضوا الحاجات لأحبائهم ، ويمنعوا الخير عن مبغضهم ، بل يوهمونهم أنهم إذا غضبوا فقد غضب الله ، وإذا رضوا فقد رضى الله ، وأن الناس ليس لهم حق الاعتراض على أعمالهم وإن خرجت عن حد الشرع ، ويوهمون الناس بدورهم الفعال فى المملكة الباطنية . وليس هذا من خلائق الإسلام فى شيء ، إن لم يكن دعوة سافرة لإحياء القرمطة والإسماعيلية وغيرهما من الأهواء المضلة الموبقة .

وكل ما كان صدا عن طريق الكتاب والسنة وسلوكهما ، ومناهج الصحابة والسلف ، وابتداعا لمسالك مضادة لمسالكهم ، فهو علم محرم ، واتباعه محرم ، ويجب معاملة أهله على شريعة العزل وعدم المحالسة وعدم السلام ، حتى لا يشتري خطرهم إلى أوساط جديدة .

ولأنما أثبتنا السحر هنا ولم نثبتته فى القسم الثانى وهو المحرمات فيما يتعلق بالعقيدة ، لأن السحر علم تطبع فيه الكتب ، ويتخذة جهلة الناشرين وسيلة للكسب ، ولهم جمهور من القراء غفير .

فحش الشعراء ونفاق الأدباء :

قال الله تعالى : (والشعراء يتبعهم الغاؤون . ألم تر أنهم في كل واد يهيمون . وأنهم يقولون ما لا يفعلون . إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظلموا) (١) .

ذم الله تعالى الشعراء ، واستثنى منهم الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعد ما ظلموا . فدل ذلك على أن من الشعر ما هو محظور ، ومنه ما هو مباح . وعلى الوجهين جاءت السنة النبوية . فقد سمع الرسول صلى الله عليه وسلم شعر كعب بن زهير وعفا عنه ، وخاع عليه برده ، وقال فيها أخرج مسلم عن أبي هريرة : أصدق بيت قالته الشعراء :

• ألا كل شيء ما خلا الله باطل •

واستنشد الشريد بن سويد الثقفي من شعر أمية بن أبي الصلت وقال فيها أخرج مسلم « فلقد كاد يسلم في شعره » . وقال أبو سعيد الخدري فيها أخرج عنه مسلم وغيره : بينا نحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج - قرية على نحو ثمانية وسبعين ميلاً من المدينة - إذ عرض شاعر ينشد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذوا الشيطان ، أو أمسكوا الشيطان ، لأن يمتليء جوف أحدكم قيحاً خير له من أن يمتليء شعراً » .

قال الشافعي : الشعر لا يكره لذاته ، وإنما يكره لمضمّناته . أي إن حسنه حسن ، وقيحه قبيح . وقال القرطبي : الشعر المدموم الذي لا يحل سماعه ، وصاحبه ملوم ، هو المتكلم بالباطل ، حتى يفضلوا أجبن الناس على عنقرة ، ويهتكوا البرىء ويفسقوا التقى ، وأن يفرطوا في القول بما لم يفعله المرء رغبة في تسلية النفس ، وتحسين القول . وعلى هذا يخرج

(١) سورة الشعراء : ٢٢٤ - ٢٢٧ .

قول الرسول صلى الله عليه وسلم عن الشاعر الذي سمعه : « خذوا الشيطان » .
فلعله كان من المتكسبين ، المفرطين في المدح إذا أعطوا ، وفي الذم إذا
لم يعطوا . ويخرج تشجيعه لحسان بن ثابت وابن رواحة ، لأنهما كانا يدفعان
عن الإسلام شر الكفار وهجاءهم للمسلمين . وقال النووي : المذموم من
الشعر هو الفاحش وغير الفاحش إذا استكثر منه الإنسان حتى غلب عليه ،
أما يسره فباح .

ويلحق بالشعر المحظور تلك الأشعار العامة التي يتغنى بها المغنون في
وسائل الإعلام مما فيه من تكسر وتخنث ، ودعوة إلى الفسق والفجور ،
واستدعاء للشهوات الدنيئة ، وإيقاظ لما خمد منها ، وتمجيد للتخاذل والاستكانة
للمموع الآثمة ، أو تعظيم للأقزام المستبدين المتسلطين . كما تلاحق به
الكتابات الصحفية المنافقة التي تنحو ذلك المنحى المنحرف ، أو تنزع نحو
مجرد التسلية والإلهاء ، أو تبالغ في الحديث عن دور الخيالة ومن يعملون
فيها ، أما الكتابات الجادة الهادفة فباحة كالشعر الهادف تماما .

وداهية الدواهي تلك الكتب الجنسية المكشوفة ، فكتابتها حرام ، وقراءتها
حرام ، وكسبها حرام ، لأن هدفها هو الكسب على حساب الفضيلة . وهدم
الأخلاق ، و تحطيم شباب الأمة . ومثلها تماما وسائل التعبير الأخرى ،
وكذلك الصور العارية التي تباع سرا لإثارة الشهوات ، فإن لها حكم الكلمة
المكتوبة تماما .

التشويق في الكلام :

أخرج الترمذي وأبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يبغض البليغ من الرجال الذي يتخلل
بلسانه تخلل الباقرة بلسانها » . البليغ : المبالغ في فصاحة الكلام . الذي يتخلل
بلسانه : أي يدير لسانه حول أسنانه مبالغة في إظهار فصاحته . تخلل الباقرة :
أي البقرة بلسانها حينما تأكل .

وبغض الله لهذا النوع من الناس دليل على حرمة . وهذا صنيع كثير من العلماء والوعاظ والخطباء ، والذين يلقون على الناس الأحاديث الدينية في وسائل الإعلام لا يبتغون بها النصيحة والتوجيه الخالص لله وإنما يجعل أحدهم همه كله في التواء لسانه ، وتشكيل صوته وصنعه ليمثل التعاظم والكبرياء .

ولو علم هؤلاء أن صناعتهم هذه تحول دون وصول كلماتهم إلى قلوب الناس ، وأن كثيراً من الناس يشيعونهم بالسخرية والضحك لحاولوا العودة إلى الطبيعة والوقار ، فإن لم يكن لهم وقار في طبعهم ، فليدربوا أنفسهم على الوقار وإخلاص القاب لله في الكلام كما دربوا أنفسهم على هذه الانحرافات المخجلة ، ونسأل الله السلامة .

كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون :

تلك سنة استنها كثير من علماء العصر ووعاظهم ، فقد أصبح العلم عندهم صناعة ومكسبة للعيش ، فلبسوا لكل حالة لبوسها ، وتكلموا في الحلال والحرام ليصلوا إلى غرضهم ، ولكنهم لم يعملوا بما علموا وبما تكلموا ، وليس ذلك من العلم في شيء ، فالعلم في الإسلام هو العمل ، ولذلك شدد الله النكير على من لا يعمل بما علم فقال تعالى : (أنأمرون الناس بالبر وتلسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون) (١) . وأفصح عن التحريم في قوله تعالى : (لم تقولون ما لا تفعلون . كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) (٢) .

والمقت أشد الغضب ، ولا يحل أشد الغضب من الله إلا على منكر كبير . وإنما كان المقت هكذا من الله لأن أمثال هؤلاء العلماء والوعاظ هم في الحقيقة قدوة للناس ، والعامّة ينظرون إلى أعمالهم قبل أن يستمعوا إلى كلامهم ، وعدم عملهم بما يقولون يؤهم العامة أن هناك رخصة في هذا الترك ، وفي هذا الباب ضلال أي ضلال .

(١) سورة البقرة : ٤٤ .

(٢) سورة الصف : ٣٠٢ .

لم يكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابعوهم من أهل القول في شيء ، وإنما كانوا من أهل العمل قبل كل شيء . قال ابن عمر : كان أحدهم يمكث في حفظ السورة المشهورة ، وذلك أنا كنا نتعلم العلم والعمل جميعاً . فإتقان العمل بالعلم كان قصارى جهودهم ، ولم يؤثر عن أحدهم قول بلا عمل ، وحتى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تكن خطبه بالطوال كخطب علماء العصر ، وقد علل الصديق ذلك بقوله : إن كثير الكلام ينسى بعضه بعضاً . وقال ابن مسعود : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخولنا بالموعة خشية الملالة . فلو نهج علمائنا هذا السبيل ، وعملوا بما علموا ، وجعلوا من أنفسهم قدوة بالعمل ، لأفادوا المسلمين ، واتقوا مقت الله وغضبه الشديد .

في العقيدة

عقيدة المسلم ثابتة في الكتاب والسنة . وخلاصتها : إسلام ، وإيمان ، وإحسان . فالإسلام : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً . والإيمان خاص بالأمور المغيبة على شرط التصديق القلبي ، واطمئنان النفس ، وعدم الشك ، وعلى وجه العموم والشمول . وهو : الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، والقدر خيره وشره . والإحسان : مراقبة الله في العمل كأنه مشاهد له ، أو كأن العبد مشاهد لربه وهو يعمل .

هذا هو المراد من كل مسلم ، أن يؤمن به ويعمل بمقتضاه . وأما البحث حول زيادة الإيمان ونقصه ، وسائر فروع علم الكلام فأمر لا تفيد في الدين ولا في الدنيا ، ولن يسأل الله إنساناً يوم البعث عن زيادة الإيمان ولا نقصه ، وليس هذا الجدل من وسائل الإيمان وقوته في شيء ، وأفضل من هذا كله أن نلم بالأمور التي تضر بإيمان المؤمن حتى يسلم من الشرك والنفاق وسائر الآفات التي تزلزل الإيمان .

الحلف بالبراءة من الإسلام :

اعتاد الناس في العصر الحاضر أن يحلفوا بالبراءة من الإسلام ، أو بملة غير ملة الإسلام ، فيقول أحدهم : أكون بريئاً من ديني ، أو بريئاً من دين الإسلام إن فعلت كذا ، أو إن كنت فعلت كذا . أو أحلف باليهودية أو بالنصرانية . وهذا اليمين كبيرة من الكبائر بصرف النظر عن وجود كفارة لهذا اليمين أولاً .

ويرجع التحريم إلى حديث أبي داود عن ثابت بن الضحاك قال : إنه بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف بملة غير ملة الإسلام كاذباً فهو كما قال » . الحديث . وأخرجه البخاري في الجنائز والأدب والنذور ، ومسلم والترمذي والنسائي في الإيمان ، وابن ماجه في الكفارات .

والظاهر أنه يكفر بذلك . قال ابن حجر : ويحتمل أن يكون المراد التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم ، يعني : فقد استوجب عقوبة من كفر . ونقل صاحب عون المعبود عن ابن المنذر : أن الحكم ليس على إطلاقه في نسبته إلى الكفر ، بل إن المراد أنه كاذب مثل كذب المعظم لتلك الجهة المحلوف بها . وعلى أي حال فلم نخرج تلك التأويلات هذا الحالف بذلك عن الوقوع في الحرمة .

وأخرج أبو داود عن بريدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف فقال : إني بريء من الإسلام ، فإن كان كاذباً فهو كما قال ، وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سالماً » .

قال ابن حجر : قال المنذر : اختلف فيمن قال : أكفر بالله ونحو ذلك إن فعلت ، ثم فعل . فقال ابن عباس ، وأبو هريرة ، وعطاء ، وقتادة ، وجمهور فقهاء الأمصار : لا كفارة عليه ، ولا يكون كافراً إلا إن أضمر ذلك بقلبه . ومعنى عدم وجوب الكفارة : وجود الإثم ،

وعدم دخوله تحت الأيمان التي تجبر بالكفارة . وقال الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق : هو يمين ، وعليه الكفارة ، قال المنذر : والأول أصح ، لقوله : « من حلف بالللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله » ولم يذكر كفارة . فأراد التغليظ حتى لا يجترئ أحد عليه .

وقال صاحب عون المعبود : فيه دليل على أن من حلف بالبراءة من الإسلام يأثم ، ولا تلزمه الكفارة ، وذلك لأنه جعل عقوبتها في دينه ، ولم يجعل في ماله شيئاً .

وإن صدق في يمينه فلن يرجع إلى الإسلام سالماً ، لأنه استخف بالإسلام فيكون آثماً بالحلف . . . والخلاف كما قلنا : لا يخرج الإنسان من الوقوع في الحرمة ، وإن أخرجه من الكفر ، فضلاً عن أن الحالف بمثل ذلك لا يبرأ من جريمة عدم احترامه لدينه .

نفي القدر :

مذهب أهل الحق : إثبات القدر . ومعناه : أن الله تعالى قدر الأشياء في الأزل ، وعلم أنها ستقع على حسب ما قدرها . فكل ما في الكون من الوقائع والحوادث والكائنات ما كان وما سيكون مقدر من الله تعالى من قبل . وقد أنكر القدرية هذا وقالوا : إن الله لم يقدرها ، ولم يتقدم علمه بها ، وأنها مستأنفة العلم ، أى : إنما يعلمها بعد وقوعها ، ثم تطورت هذه البدعة ، فقال أصحابها : إن القدر ثابت لله ، ولكنهم يقولون : الخير من الله ، والشر من غيره .

وقال إمام الحرمين الجويني في كتابه (الإرشاد) : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « القدرية مجوس هذه الأمة » . شبههم بهم لتقسيمهم الخير والشر في حكم الإرادة ، كما قسمت المجوس ، فصرفت الخير إلى (يزدان) ، والشر إلى (أهرمن) . وهذا الحديث أخرجه أبو داود والحاكم وقال : صحيح على شرط الشيخين .

وهذه النحلة وإن كانت منقرضة في عصرنا ، وغير معروفة باسمها هذا ، إلا أن هناك أفكارا تدور في عقول العامة تشبهها تماما . وذلك أنهم ينسبون ما لا يوافق أهواءهم إلى الأرواح الشريرة ، ويقدمون لها القرابين ، ويشجعهم على ذلك المشعوذون .

ومن المتعالمين في عصرنا من يخوضون في مثل هذه النحلة ، ويعودون بالناس إلى القدرية القديمة البائدة ، ويقولون للناس : الاحتجاج بالقدر دلالة على العجز والفشل ، ويوهمونهم أنهم مستقلون بأعمالهم . وهو قول قريب من قول القدرية .

وقال الخطابي : وقد يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر إجبار الله العباد وقهرهم على ما قدره وقضاه ، وإنما معناه : الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه بما يكون من اكتساب العبد ، وتقدير أعماله وخلقه لها ، فهو علم شامل لما كان وما سيكون ، وفرق بين العلم بوقوع الشيء ، وتقديره ، وبين الإجبار عليه .

ومهما كان الأمر في الخلاف حول القول بكفر القدرية كفراً حقيقياً ، أو كفران نعم ، فإن حديث ابن عمر الذي أخرجه مسلم عن يحيى بن يعمر أن ابن عمر قال فيهم : « . . . أخبرهم أني منهم براء ، وأنهم براء مني ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر ، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر » . مهما كان الخلاف حول كفرهم فإنهم لا يخرجون عن الوقوع في المحرم . ونقل النووي عن القاضي عياض : أن قوله صلى الله عليه وسلم : « ما قبل الله منه » . ظاهر في التكفير ، فإن إحباط الأعمال إنما يكون بالكفر . إلا أنه يجوز أن يقال في المسلم : لا يقبل عمله لمعصيته ، وإن كان صحيحاً ، كالصلاة في الدار المغصوبة .

وعلى أي حال فالإيمان بما جاء به الكتاب والسنة هو المذهب الحق ، وهو أن القضاء والقدر كله من الله .

الرقى وتعليق التماائم ، والتولة :

الرقى : كلام يتلى على المريض طلبا لشفائه . والتماائم : جمع تميمة ، وهى : التعويذة التى لا يكون فيها أسماء الله وآياته المتلوة ولا الدعوات المأثورة ، تعلق على الصبى . وقال ابن الأثير : التماائم : خرزات كان العرب يعلقونها على أولادهم يتقون بها العين . والتولة ، بتشديد التاء وكسرهما ، وفتح الواو . قال الخطابى ضرب من السحر . وقال الأصمعى : هو ما يحبب المرأة إلى زوجها ، ويكتب فى الورق ، أو يقرأ على الحيط .

وأخرج ابن ماجه ، وأبو داود ، وأحمد ، عن عبد الله بن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الرقى والتماائم والتولة شرك » قالت زينب (امرأته) : ولم تقول هذا ؟ والله لقد كانت عيني تقذف (بالبناء للمجهول . أى ترمى بالوجع) فكنت أختلف إلى فلان اليهودى يرقينى ، فإذا رقاينى سكنت . فقال عبد الله : إنما ذاك عمل الشيطان ، كان ينخسها بيده ، فإذا رقاها كف عنها . إنما كان يكفيك أن تقولى كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أذهب الباس رب الناس ، اشف أنت الشافى ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقما .

وإنما كانت هذه الأعمال شركا ، إما لأن الكلام الذى تتضمنه تلك الرقى والتماائم والتولة كان مشتملا على معنى الشرك ، أو لأن اعتقاد فعلها بنفسها يفضى إلى الشرك . وكلا المعنيين لازالت آثاره مشهودة لنا فى عصرنا الحاضر . فنحن نقرأ فى الكتب التى تتضمن تلك التماائم والتولة من أبواب الحبة والتهيج وغيرها أسماء مبهمه لا يعرف لها معنى ، ويدعى المشعوذون أنها أسماء الملوك الموكلين بالعمل ، فلكل ملك من ملوك الجن عندهم يوم يتصرف فيه ، ولذلك نجد فى نهاية العزيمة تلك العبارة أو ما فى معناها : توكلوا يا خدام هذه الأسماء بفعل كذا . العجل العجل . الساعة الساعة . كما لا زال نجد الخرزات تعلق على الأطفال فى الريف والأحياء الشعبية ، وقد تطورت إلى تماثيل للنعال وأكف الأيدي مما يسمى (خسة وخيسة) ،

وهي بعينها التعاويذ القديمة التي يعتقد الناس إلى الآن أنها تحمي من العين بنفسها ، كما يعتقدون أن العزائم التي يرددونها المشعوذون ، وما يكتبونه من الأوقاف والمربعات والأرقام فاعلة في مسائل الحب ، وما زال هناك أناس يقصدهم العامة لهذا الغرض .

وإذا لم يكن هناك أمل في أن يقرأ العامة هذا الكتاب ، فعلى العلماء والشباب أن يتحملوا بعض المشقة في إرشاد هؤلاء العامة ، وتبصيرهم بالخطر الذي ينتظرهم عند الله من جراء سلوكهم هذا ، والنهي عن هذا المنكر من أوجب الواجبات في هذه الحالة ، والنهي عن الكبيرة فرض عين على من علم بوقوعها .

الكهانة وإتيان الكهان :

نقل الإمام النووي عن القاضي عياض : أن الكهانة في العرب ثلاثة أنواع : أحدها أن يكون للإنسان ولي من الجن يخبره بما يستره من السماء من السمع ، وهذا النوع بطل من حين بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم . والثاني من يخبر بما يطرأ أو يكون في أقطار الأرض ، وما خفي عنه مما قرب أو بعد . والثالث المنجمون . وهذا النوع يخلق الله فيه قوة ما ، ولكن الكذب فيه أغلب (وهم يدعون ، كما قال الخطابي ، علم الكوائن والحوادث التي لم تقع ، كمجيء الأمطار ، وتغيير الأسعار) ومن هذا الفن العرافة ، وصاحبها عراف ، وهو الذي يستدل على الأمور بأسباب ومقدمات يدعي معرفتها بها ، وقد يعتضد بعض هذا الفن ببعض في ذلك ، بالزجر والطرق والخط ، وهذه الأنواع كلها تسمى كهانة ، وقد أكذبهم الشرع كلهم ، ونهى عن تصديقهم .

وقد كان بين العرب كهان ، وقد تداول العرب عنهم أساطير عجيبة فقالوا عن (شق أنمار) إنه كان نصف إنسان مشقوق طولاً . وقالوا عن (سطيح) إنه كان لحماً بلا عظم ، ويدرج كما يدرج الثوب ، وكان العرب يقصدون الكهان لاستشارتهم في سائر شئونهم . وما زال في عصرنا الحاضر من يترددون

على أقوام ، منهم من يدعى أن له تابعا من الجن يأتيه في يوم معين من الأسبوع فيكشف للناس عن ضمائرهم ، وعن حلول مشاكلهم ، ومنهم من يدعى أنه يعرف نفس الشيء بما يسمى بعلم الرمل ، أو حساب النجم . وهؤلاء هم بقايا كهانة الجاهلية تماماً ، فما من باطل شائع إلا وله جذور في التاريخ ، يعلم ذلك كل من له نظر دقيق ، ومقارنة واعية لتقاليد الحاضر بتقاليد الماضي السحيق .

ونظرة هذه الخرافات على العقيدة : أن الناس حينما يطول بهم الزمن بممارستها يصابون إلى درجة اعتقاد جازم بأن هؤلاء يعلمون ما يعلمه الله ، بل وينسون الله ، وينسبون إلى هؤلاء علم الغيوب ، ويستهيئون بمشقة الأسفار في سبيل الوصول إليهم .

أما أن الله تعالى قد أوجد في بعض هذه الأمور قوة في بعض الحالات ، ثم أوجب عليهم الكذب في أكثرها ، كما هو مشاهد في المراصد التي تتنبأ بالأحوال الجوية ، ثم تأتي على خلاف ما تنبأت به ، أو تصدق ، فإن في ذلك حكمة ربوية جليلة من الله تعالى ، هي دفع هؤلاء إلى دراسة النجوم والأفلاك ، والأجواء العليا للوصول إلى ما فيها من نفع الناس في دنياهم ، أو للوصول إلى عجائبها التي تدعو إلى الإيمان بالحكمة والتدبير وبطلان دعوى الصدفة ، ولا يدفع علماء الفلك إلى ذلك سوى أن يصادفوا بعض الصدق فيما يدرسون ، ولكنهم تحولوا عن هذا الهدف الأسمى إلى ذلك الهدف الأدنى ، حتى اصطنعه الجهلاء للإيهام بعلم الغيب ولا شيء غيره ، تماماً كما تحولت الدراسات الكيميائية التي مارسها العلماء قديماً للكشف عن أسرار الكون العظمى إلى نحلة شعبية سموها الكيمياء لتحويل المعادن إلى ذهب بطرق بدائية لا تجدى شيئاً ، فالفكرة في أصلها صحيحة ، وهي أنه يمكن تحويل المعادن بعضها إلى بعض ، ولكن ذلك يتطلب دراسات مضيئة ، ومعامل هائلة ، وعقلاً متفرغاً واعياً . وهي أمور بعيدة عن العامة المحترفين في عصرنا الحاضر .

وقد أخرج مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي قال : قلت يا رسول الله ،

أمور كنا نصنعها في الجاهلية ، كنا نأتي الكهان . قال : « فلا تأتوا الكهان » .
وفي رواية لمسلم عن عائشة قالت : قلت : يا رسول الله ، إن الكهان كانوا
يحدثوننا بالشئ فنجدده . فقال : « تلك الكلمة الحق يحطفها الجن فيقذفها
في أذن وليه ، ويزيد فيها مائة كذبة » .

أما وقد انتهى عهد استماع الجن بنص القرآن فقد أصبح هذا الادعاء
بتسمع الجن باطلا ، قال الله تعالى على لسان الجن : (وأنا كنا نقعد منها مقاعد
للسمع فنستمع الآن بجد له شهابا رصداً) (١) .

وفي النكير على المنجمين أخرج أبو داود وأحمد وابن ماجه عن ابن
عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من اقتبس علماً من
النجوم اقتبس شعبة من السحر ، زاد ما زاد » ومعنى (زاد ما زاد) أى :
زاد في السحر ما دام يزيد في اقتباس علم النجوم . ويستثنى من علم النجوم
كما قلنا : ما يهتدى به في ظلمات البر والبحر ، وما تعرف به القبلة ، وما يصل
بالإنسان إلى الإيمان ، وكشف دلائل القدرة الإلهية .

وفي النكير على علوم الرمل (الخط) وزجر الطير أخرج النسائي
وأبو داود عن قبيصة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« العيافة والطيرة والطرق من الجبت » . والطرق : زجر الطير . والعيافة :
الخط . يعنى الرمل وغيره . وقيل : العيافة : زجر الطير . والطرق :
الضرب بالحصى الذى يفعله النساء (ضرب الودع) وقيل : هو الخط في
الرمل . وهو هكذا في النهاية لابن الأثير . والجبت : قال الزمخشري في
الفائق : هو السحر والكهانة . وقال الجوهري في الصحاح : الصنم والكاهن
والساحر ونحو ذلك كله جبت . وزجر الطير : التفاؤل ببعضها .

وقد نعى الله تعالى في القرآن على هؤلاء فقال إنهم (يؤمنون بالجبوت والطاغوت) (١) . وذلك بعد أن أوتوا نصيبا من الكتب السماوية .

ومن الخط ما أشار إليه ابن الأثير نقلا عن ابن عباس ، ولا زال يمارسه الناس إلى عصرنا : يخط أحدهم خطوطا أو نقطا كثيرة دون عدد ، ثم يسقطها خطين خطين أو نقطتين نقطتين ، فإن بقي خطان (زوج) فهو علامة نجاح المطلوب ، وإن بقي خط واحد (فرد) فهو علامة الخيبة . وكل ذلك تكذيب للقرآن والسنة في أن علم الغيب لله وحده .

الطيرة :

الطيرة : التشاؤم بالطير أو الحيوان أو غيره . وما زال هذا الداء مستشرياً بين أوساط المسلمين ، جهالهم ومتعلميهم على السواء ، فترى الناس يتشاءمون بالغراب وصوته ، وبعضهم يواجه بالغراب أو بصوته وهو يقصد أمراً من أمور دنياه ، فلما أن يعود ولا يمضي لما أراد ، ولما أن يعقد قلبه على الشؤم ويمضي ، فإن تعذرت حاجته اعتقد أنه من أثر الغراب وشؤمه منه . ومن الناس من يتشاءم ببعض الألوان ، أو بالأواني الفارغة يحملها أحد المارة ، أو بالكلمة تطرق سمعه وهو يمارس أمراً من أمور حياته ، أو باسم من الأسماء ، وما أشبه ذلك .

وقد جاء النكير على هذا الصنيع فيما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأبو داود عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الطيرة شرك ، الطيرة شرك ، الطيرة شرك » .

قال القاضي عياض : إنما سماها شركاً لأنهم كانوا يرون ما يتشاءمون به مؤثراً في حصول المكروه . وملاحظة الأسباب (دون مسببها سبحانه) في الجملة شرك خفي ، فكيف إذا انضم إليها جهالة وسوء اعتقاد ؟

(١) - سورة النساء : ٥١ .

فكل من اعتقد أن سببا فاعلا بذاته ، أو رتب نجاحا أو إخفاقا على ظاهرة من ظواهر الخلق من دون الله في كل حال فقد أشرك ، وفسدت عقيدته ، فضلا عن أن الطيرة عائق للإنسان عن مواصلة العمل لما فيه مصلحة الإسلام ومصلحة مجموع المؤمنين . وقد عايننا حاول المشعوذون أن يشنوا المعتصم عن الجهاد بحجة نحس الطالع ، ولكنه مضى وانتصر ، وقد سجل الأدب العربي هذا الحادث فقال أبو تمام :

السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب

سب الدهر :

كان من عادة العرب أن يسبوا الدهر عند النوازل والحوادث والمصائب النازلة بها ، من موت أو تلف مال ، فلما جاء الإسلام نبههم إلى ما في هذا القول من خطر على عقيدة المؤمن بربه . وإنما تسرب هذا القول المنكر إلى الفكر العربي من الدهرية القدامى الذين نسبوا كل شيء إلى الدهر فقالوا : (ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر) (١) . ثم تسربت هذه الكلمات المشبوهة بدورها إلى الناس في عصرنا الحاضر ، فما زال نسمع من الجهلة والمتعلمين سبابا للزمان كلما نزل بهم مكروه ، أو ضاقت بهم سبل الحياة .

وترجع خطورة هذا القول على عقيدة المؤمن من حيث إنه سباب موجه إلى فاعل النوازل والمكروهات التي تصيب الإنسان ، باعتبار الفاعل هو الزمن والدهر كما يزعم من يسبه ويلعنه ، ولما كان فاعل كل شيء في الوجود هو الله الفعال لما يريد ، والذي لا يشركه في حكمه أحد ، فقد تحققت الشبهة في أن هذا السباب الموجه للزمان خطأ ، إنما هو موجه إلى الله على الحقيقة . وإن كان هذا الذي يسب الزمان شديد الإيمان بالله ، عارفا بأنه الفعال القاهر فوق العباد ، فقد تشبه بالدهرية الذين ينسبون فعل كل شيء إلى الدهر ، والتشبه بالملحدين والكفار محظور في المظاهر العامة

(١) سورة الجاثية : ٢٤ .

للمسلم ، فكيف بالعقيدة التي هي قوام الإسلام ، وعماد الإيمان ، لا سيما في عصرنا الذي جندت فيه الشيوعية اليهودية كل قواها للدعوة إلى نحلة دهرية إلحادية متطورة .

وقد أخرج مسلم وأبو داود عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه : « يؤذيني ابن آدم ، يسب الدهر ، وأنا الدهر ، بيدي الأمر ، أقلب الليل والنهار » . وهذا لفظ أبي داود .

الانتحار :

الانتحار في الحقيقة تمرد صارخ على حكم الله ، ومعارضة واضحة لأمره ، وثورة على قضائه ، تبلغ أشدها في نفس ضعيفة الإرادة ، وتسيطر على قلب واهى العقيدة ، مستعبد للهوى ، فما يلبث أن ينهى حياته بنفسه ، فيكون بذلك قد اقترف جريمتين : الثورة على قضاء الله استجابة للهوى ، وهو بذلك يتخذ إلهه هواه من دون الله . والجريمة الثانية : العدوان على حق الله في الإحياء والإماتة ، ووضع نفسه وهواه في موضع الله الحاكم بالحياة والموت .

ولا حجة لمن يقول : إنه مات في الأجل الذي حددته الله ، لأنه أدخل نفسه شريكا لله ومناهضا له في تنفيذ الموت عند الأجل ، ولأن مثله ممن أصيب بما أصيب به من كوارث قد اعتصم بالرضا ، ولجأ إلى الله ، فكشف عنه ضره ، وحباه بفيض النعم . والدليل على أن المنتحر إنسان ضال ممزق الإيمان من قبل أن ينتحر : أننا لا نجد تلك الحوادث إلا بين مدمني المخدرات والمسكرات والمقامرين وتجار الشهوات من الزناة والقوادين والخارجين على القانون . وكذلك المترفون الذين استنفدوا كل طاقات المتاع الدنيوى ، فأصيبوا بالوحشة والملال ، فحاولوا تجديد حياتهم فانسدَّت أمامهم أبواب الجديد من المشاعر والأحاسيس الراضية .

وهذا هو السر في تشديد الرسول صلى الله عليه وسلم عليهم في الوعيد ،

وإلزامهم بعقوبة أنفسهم يوم القيامة بنفس الشيء الذى أنهموا به حياتهم فى الدنيا .

أخرج مسلم عن ثابت بن الضحاك أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « . . . ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة . . . » . وأخرج عن أبى هريرة قال : شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حنيناً ، فقال لرجل ممن يدعى بالإسلام : هذا من أهل النار . فلما حضرنا القتال قاتل الرجل قتالاً شديداً ، فأصابته جراحة ، فقبل : يا رسول الله ، الرجل الذى قلت له أنفاً إنه من أهل النار قاتل قتالاً شديداً ، فأصابته جراحة ، وقد مات . فقال : إلى النار . فكاد بعض المسلمين أن يرتاب . فبينما هم على ذلك ، إذ قيل : إنه لم يمت ، ولكن به جراحاً شديدة ، فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح ، فقتل نفسه ، فأخبر النبى صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال : الله أكبر ، أشهد أنى عبد الله ورسوله ، ثم أمر بلالا فنادى فى الناس : إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، وأن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر . وفى رواية لأبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل نفسه بحديدة فحديده فى يده ، يتوجأ (يطعن) بها فى بطنه فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن شرب سماً فقتل نفسه فهو يتحساه (يشربه) فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن ردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً » .

ومن هذا الباب قتل الأبناء مخافة الفقر ، وسنتحدث عنه فى البحث الثالث إن شاء الله ، لاتصاله الوثيق بمجتمع المؤمنين .

الشرك :

المقصد الأول للإسلام هو جرب الكفر والشرك على مختلف صورته خفيها وظاهرها ، وتخليص العبادة لله تعالى وحده ، وتحديد إرادة الأعمال له وحده ، وعقد النيات بالأعمال كلها ابتغاء وجهه دون أى عرض أو منفعة أخرى سوى الخضوع للأمر ، واعتقاد أنه الفاعل الضار النافع وحده ، ولا يملك هذا الحق إنسان ولا ظاهرة طبيعية بأى حال من الأحوال .

ولقد هدفت التشريعات الإسلامية كلها إلى تدعيم هذه العقيدة ، وإلى صيانتها من آفات الشرك الظاهرة والخفية . فالشعار الأول للإسلام (لا إله إلا الله محمد رسول الله) . فأثبت الألوهية وحقوقها كلها له سبحانه ، ووضع رسوله موضعه من البشرية والاصطفاء لتبليغ الرسالة وبيان مقاصدها ، ولهذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم دائماً على تعليم الناس أنه عبد الله مثلهم ، ورسوله المبلغ عنه وحيه ، فلا اختصاص له بما اختص الله تعالى به نفسه . والصلاة تدريب للمؤمنين على إحكام عقد القلب على هذا الاعتقاد ، بتكرار هذا التدريب خمس مرات كل يوم ، ومنها صلاة تكون وقد خمدت الحركة في الدنيا ، وهجمت الكائنات ، وعم الصفاء والنقاء ، مما يجعل فاعليتها أقوى في انفتاح القلب حتى يمتلئ من هذا الإيمان ، ثم يفيض على سائر الجوارح ، ولا سيما أن المسلم يستقبل بهذه الصلاة - صلاة الفجر - يومه وشئون حياته ، مما يجعله - إن أداها على وجهها - في حالة يقظة من مراقبة نفسه أن تنحرف عن هذا اليقين ، ومراقبة ربه فيما يأتي ويترك من الأعمال ، وكانت الصلوات كلها انسلاخاً كاملاً من شغل الحياة وتوجيهها بالروح والقلب والعقل والنفس واللسان مجتمعة إلى الله تعالى في مناجاة بأذكار وقرآن ، وهو ترديد لشعارات الإسلام التوحيدية البريئة من الشرك ، وكان توجه الإنسان في أدائها إلى جهة معينة فرض عليه أن يدقق في تحريمها ، وعدم الانحراف عنها - تدريباً على أن يكون الجسد هو الآخر بما فيه من الجوارح وما يملك من قدرة على الحركة والعمل في خدمة هذا التوحيد ، وفي صراع ضد الشرك .

فاذا استفاد المسلم من صلاته وهذا أمر محقق إذا أقامها على وجهها الصحيح الذي شرحناه ، فإن قبضة قلبه وقبضة يده سوف تنحلان عن الحرص على الدنيا ، وسوف يهون إنفاق المال في وجوهه المشروعة ، وحبسه عن الوجوه غير المشروعة ، مادام هناك اطمئنان في القلب إلى الجزاءات التي وعد بها المنفقون في سبيل الله ، ولهذا كان ذكر الزكاة عقب ذكر الصلاة في القرآن وفي السنة ، وفي عقود الإيمان التي كانت تبرم بين القابلين الجدد بالدعوة للإسلام ، وكان التخلي عن الغطرسة والزهد في الدنيا من

دلائل إخلاص المسلم لدينه ، وكان من هذا اللون نماذج مشرفة للتاريخ الإنساني كله من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم . ولم تكن الزكاة المفروضة ولا الصدقات المندوبة سوى وسيلة لصيانة إيمان الضعفاء من الشرك تحت تأثير الحاجة الملحة ، وفقدان النصير ، وظلم أهل الغطرسه والجبروت ، كما أنها حافز قوى إلى العمل وتجديد الثروات قبل أن تأكلها الصدقة .

وبين دوامة العمل الدنيوى ، وسحر المال وزينته ونزوع النفس نحو الشهوات كان من المحتمل أن ينسى الإنسان ، فأضيف إلى تشريعات التدريب على الإيمان تشريع آخر يدعم التشريعات السابقة في هذا السبيل ، وذلك هو صوم شهر من العام ، اختارته العناية الإلهية بدقة بالغة ، حيث جعله الشهر الذى أنزل فيه القرآن ، يكون فيه حرمان النفس نهائياً من كل أنواع الملذات المطعومة والمشروبة ومن الجماع وأسبابه واللغو فى الحديث ، كما يكون فيه تقلل من الطعام والشراب وقت الإفطار ، وإلى جانب ذلك نذبت الشريعة إلى إحياء لياليه بالصلاة والقرآن ، وأيامه بالصدقات وأعمال البر والأخوة الإسلامية الحانية ، يبتغى المسلم فى كل ذلك وجه الله وحده ، فلا يربط بين قضاء مصالحه الشخصية وبين الصدقة المدفوعة إلى الفقير ، ولا يمين عليه بها ، ولا يمتن كرامته بإعلانها ، حتى تحتفظ الأخوة الإسلامية بدرجة قوية من التعاون على البر والتقوى ، ولا سيما وحدة الصف والعاطفة فى صفوف القتال ضد المناوئين للدعوة ، الأمر الذى حققته الصلاة فى وحدة الصف ، وزوال الفوارق الاجتماعية أمام الله .

ومن كثر ماله من المسلمين بعد ذلك ، وفاض عن حاجته وحاجة من يعول فرض عليه أن يحج إلى بيت الله الحرام ، وفرض عليه فى هذا الحج أمور قاسية تتناسب مع النماء المادى الذى أحرزه ، حتى لا يطفى إذا استغنى وحتى لا ينسى حينما يتجرد من كل زينة ، ويعانى مشقة الأسفار ، وينعم بالتعاون مع إخوان الطريق ، ويسهم فى المؤتمر العام الذى يكون التعاون المادى والأدبى بين مجتمعات المسلمين المختلفة من أهدافه ومراميه . ثم كانت الأذكار المشروعة فى الحج تذكيراً بعقد الإيمان الأول ، والأركان

المفروضة فيه تذكيراً بأصل الطاعة دون تساؤل عن حكمة ، وذلك كالطواف حول الكعبة ، ورمى الجمار وغيرهما ، الأمر الذى غفل عن سره الجهلاء فقالوا : إنه بقايا من الوثنية .

من هذا العرض يتبين لنا كيف بدأ الإسلام بالإيمان بالغيب ، وكيف كان الإسلام حكيماً فى تشريعاته لتقرير الإيمان والتوحيد والقضاء على الشرك عقيدة وعملاً وسلوكاً فى كل الميادين والصور .

وتبعاً لهذه الدقة البالغة فى إحكام التشريعات لتؤدى هذا الهدف إذا أقيمت إقامة يتواطأ فيها القلب واللسان والجوارح على التوحيد ، ونفى الشرك حتى تكون الوحدة فى الإقامة مساوقة للوحدة فى العقيدة ، تبعاً لذلك كان الشرك من أكبر الكبائر فى الإسلام ، وأعظمها خطراً على بناء الأمة كلها ، إذ أن الإيمان الخالص من شوائب الشرك ، والمدعوم بالوعى والفقه العميق على هذه الصورة هو الحافز الرئيسى المقبول من كل المؤمنين إلى بيع المسال والنفس فى سبيل الله كدليل عملى على نضج عقيدة التوحيد البرىء من الشرك حتى يكون المقابل المبدول من الله تعالى سلطان المسلمين على أرض يجاهدون فيها الكفر ، ويسقط على ثراها الشهداء ، وترتفع على رباهما أعلام الإسلام ويتردد فى جنباتها نداؤه ، ويسود بين أهلها العدل الذى هدف إليه دين الله ، ويندحر الظلم الذى استمسك به أراذل الخلق من الطغاة وهواة التجبر والتأله على الناس ، والمتعطشون للدم والشهوة والفوضى والجريمة ، والمتحللون من كل قيم الشرف والكرامة ، ثم بعد ذلك كله رضوان الله الأوفى فى جنة الصديقين والشهداء .

وهناك من يفسدون عقيدة التوحيد باسم الدين ، فيتصدون لإرشاد الناس فى أمور دينهم ، ثم يحذرونهم بأوهام الخلوة والجوع غير المشروع من غير صيام ، وذكر الله على أنغام الموسيقى ودوى الطبول ، وأخيراً فى عالم موهوم من الأشباح التى تتصرف فى أقدار الناس ومصايرهم .

لهذا كله جاء النكير في القرآن على الشرك . فقال تعالى : (إن
الشرك لظلم عظيم) (١) . (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء) (٢) . والشرك يفسد الفكر ، ويستحيل معه
التمييز بين الحق والباطل (أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه
الخلق عليهم) (٣) . والشركاء الذين يتخذهم لا يمكن أن يدعوا الناس إلى الحق
(قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق) (٤) . والمشركون لا عهد لهم
(كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله) (٥) . ولا يستجيبون
للحق (كبر على المشركين ما تدعوهم إليه) (٦) . والشرك يحبط كل
أعمال الخير : (لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) (٧) .
وأخرج الجماعة عن ابن مسعود ، وأبي بكرة ، وأنس ، وأبي هريرة ،
وغيرهم أحاديث تجمع أكبر الكبائر ، وفي أولها : الشرك بالله .

الرياء شرك خفي :

الرياء : طلب المنزلة في القلوب بالعبادات ، وإرادة العباد بطاعة الله .
وهو حرام مذموم بنص الكتاب والسنة . أما الكتاب فقوله تعالى :
(فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم يراءون) (٨) .
وذم المنافقين بقوله : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون
الناس) (٩) . . . ومن السنة ما أخرج الشيخان عن ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : « من رأى راءى الله به ، ومن سمع سمع الله به » .
وأخرج الحاكم عن معاذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن اليسير من
الرياء شرك » . إلى أحاديث وآيات كثيرة .

(١) سورة لقمان : ١٣ .

(٢) سورة النساء : ٤٨ .

(٣) سورة الرعد : ١٦ .

(٤) سورة يونس : ٣٥ .

(٥) سورة التوبة : ٧ .

(٦) سورة الشورى : ١٢ .

(٧) سورة الزمر : ٦٥ .

(٨) سورة الماعون : ٤ - ٦ .

(٩) سورة النساء : ١٤٢ .

ولقد جرى الصحابة والسلف على التحذير من الرياء ، والتدقيق في توقيه ، وبيان علاماته . وأجمع ما قيل في علاماته قول على رضي الله عنه : « للمرائي علامات : يكسل إذا كان وحده وينشط إذا كان في الناس ، ويزيد في العمل إذا أثنى عليه وينقص إذا ذم » . وقال الحسن البصري : المرائي يريد أن يغلب قدر الله ، وهو رجل سوء - يريد أن يقول الناس : هو رجل صالح .

وللرياء درجات تختلف في القبح ، وكلها مذمومة ، وقد أجاد المحاسبي في (الرعاية لحقوق الله) والغزالي في (الإحياء) والمكي في (قوت القلوب) تفاصيل الرياء ودوافعه ودرجاته . وخلاصة ما قالوه :

١ - الرياء بأصل الإيمان ، وهو إظهار الشهادتين ، وانطواء الباطن على التكذيب والشك . وصاحبه مخلد في النار . وفيهم قال الله تعالى : (ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام . وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها) (١) .

٢ - الرياء بأصول العبادات ، مع التصديق بأصل الدين . كمن يصلي أمام الناس ، ويكسل منفرداً ، فتصبح منزلة الناس عنده فوق منزل ربه . وهذا أيضاً قبيح ، ولكنه دون الأول في القبح .

٣ - الرياء بالنوافل والسنن ، فيقوم بها طلباً لمحمدية الناس ، وخوفاً من مذمتهم ، والله تعالى يعلم من قلبه أنه لو انفراد ما زاد على الفريضة شيئاً .

٤ - الرياء بأوصاف العبادات ، كتطويل السجود والركوع ، وتجويد الصلاة في الظاهر أمام الناس ، وكالإمام بجود قراءته ، ويتمحزن فيها ليقال إنه تقي حافظ للقرآن ، رقيق القلب .

٥ - الرياء بقصد الوصول إلى معصية . كمن يظهر العبادة والتقوى والصلاح ، ليأمنه الناس على أموالهم وأعراضهم ، فيخونهم فيها .

٦ - أن يريد المرائي بعمله الناس وحمدهم ، ولا يريد ثواب الله . وهذا عكس القضية ، فأراد الناس بما هو لله ، وهو أشدهم مقتاً عند الله .

(١) سورة البقرة : ٢٠٤ - ٢٠٥ .

٧ - أن يقصد بعمله ثواب الله وحمد الناس بدرجة متساوية ، بحيث يبعثه الأمران على العمل ، ولا يبعثه أحدهما منفرداً عليه . وهو موكول إلى الله ، لأنه أفسد بقدر ما أصلح ، فلما أن يسلم ، ولما أن يواخذ بنية الرياء .

٨ - أن يكون اطلاع الناس على عمله باعثاً له على النشاط فيه ، ولو لم يكن هناك ثناء من الخلق عليه لما ترك العمل ، وليس الباعث الوحيد له على العمل هو الرياء . وقد قال الإمام الغزالي في هذا النوع : والذي نظنه والعلم عند الله أنه لا يحبط أصل الثواب ، ولكن ينقص منه ، أو يعاقب على مقدار قصد الرياء ، ويثاب على مقدار قصد الثواب .

علاج الرياء :

يرى المحاسبي أن علاج الرياء يكون بالعلم والتأمل ومقارنة الأحوال ، وإدمان الفكر حتى يرسخ الحق في القلب . وخلاصة المعرفة التي تبرى من الرياء :

١ - أن يعلم العبد المرائي ما في الرياء من فساد قلبه ، وحرمانه من التوفيق ، ومن المنزلة عند الله ، وأن من طلب حمدهم من المخلوقين لن ينفعوه بشيء عند الله ، وأنه مستهزئ بالله ، متحجب إلى الناس بما يكرهه الله ، متقرب إليهم بالبعد عن خالقه ، وأن العمل الواحد الذي أفسده وأحبطه بريائه ربما كان مرجحاً لكفة حسناته يوم القيامة لو أنه صلح وبرئ من الآفة ، وأنه بإفساد عمله على هذا الوجه قد حوله إلى كفة سيئاته ، وربما أرجحها على كفة حسناته في يوم يحتاج فيه إلى القليل من الحسنات .

٢ - أن يعلم أنه لا ينال في الدنيا إلا ما كتبه الله من رزقه ، فليس رياء الخلق بزائد له في رزق ، وليس إسقاطهم من حسابيه بمنقص له فيه ، ولو لم يكن مرائياً لنال ما نال ولكن من حلال خالص ، ولكن الشيطان يوهم الناس أنهم ينالون الزيادة في الرزق عن طريق الرياء ، وكذلك مدح الناس وذمهم لا يزيده شيئاً ولا ينقصه ، ما لم يكن قد كتبه الله وقدره .

٣ - أن يدرب نفسه على إخفاء العبادات ، وإغلاق الأبواب دونها ،
إلا ما شرع إظهاره كالجماعات ، وأن يصبر على منازعة نفسه له ، حتى
تدل وتنقاد ، ويقتنع القلب بعلم الله وحده دون علم الناس ، وحينئذ يجد
من نور الإيمان واليقين ما يجعله موثراً لهذه الطريقة. كارهاً لعلم الناس بعباداته .
والله الموفق .

النوح وضرب الحدود وشق الجيوب :

النوح : الصراخ ورفع الصوت بالبكاء . وضرب الحدود : لطمها .
وشق الجيوب : تمزيق الثياب ، ويكون ذلك عند المصيبة كالموت وهلاك
المال وغيرهما . وكله تمرد على قضاء الله تعالى ، ومعارضة لأحكامه ،
وتقليد لأعمال الجاهلية ، ولهذا جاء النكير على ذلك في السنة . وما زالت
النياحة عادة وصناعة في بعض الأوساط الإسلامية وغير الإسلامية المتخلفة
عقليا وثقافيا ، فهناك (النادية) التي تستأجر في المآتم والتي تصطنع لباس
الحزن ، وتردد أقوالا محفوظة مثيرة للشجن ، وفي نهاية كل مقطع يرتفع
صراخ النساء ، وفي نهاية كل قول من أقوالها يقمن جميعاً ويتحلقن حول
النادبة التي تفرع طبولها المزعجة ، وهن يقفن حولها ويضربن وجوههن
ويرددن كلمات معبرة عن فداحة المصيبة فيما يشبه هتاف المظاهرات .
وكفى بهذا المظهر خروجاً عن حد الإنسانية التي حرص الإسلام على الاحتفاظ
بها كريمة مؤمنة .

أخرج الترمذي ، وابن ماجه ، والبخاري في تفسيره ، وأبو داود ، بإلفاظ
متقاربة عن أسيد بن أبي أسيد في تفسير قوله تعالى : (ولا يعصينك في
معروف) : هو النياحة . وفي رواية أبي داود : كان فيما أخذ رسول الله
صلى الله عليه وسلم علينا في المعروف الذي أخذ علينا ألا نعصيه فيه :
ألا نحمش وجها ، ولا ندعو ويلا ، ولا نشق جيبا ، ولا ننشر شعراً .

وأخرج النسائي ، وأبو داود ، عن يزيد بن أوس قال : دخلت على أبي
موسى وهو ثقل ، فذهبت امرأته لتبكي أو تنهم به ، فقال لها أبو موسى :

أما سمعت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : بلى . قال : فسكنت . قال : فلما مات أبو موسى لقيت المرأة فقلت لها ما كان قول أبي موسى لك ؟ قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من حلق ومن سلق ، ومن خزق » . حلق : أزال شعره . سلق : رفع صوته بالبكاء . خزق : مزق ثيابه .

واتفق الشيخان على رواية حديث « إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه » مع اختلاف في الألفاظ عن عمر ، وابنه عبد الله ، وابنته حفصة أم المؤمنين ، وصهيب ، والمغيرة بن شعبة .

والبكاء المحرم ليس هو دمع العين ، بل هو المصحوب بصوت ونياحة وندبة . ولا خلاف في تحريم هذه الأعمال على فاعلها . وإنما اختلفوا في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ، أو ببعض بكاء أهله عليه ، كما في روايات مسلم وغيره . فقال الجمهور : إنما يعذب بذلك إذا أوصى به ، فإن لم يوص به لم يعذب ، وأثم فاعله وحده . واحتجوا بأن عائشة ردت حديث ابن عمر وقالت : إنما كان ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم مر على قبر فقال : إن صاحب هذا القبر ليعذب وأهله يبكون عليه . ورد ابن القيم تخصيص الحديث بالوصية ، لأن اللفظ عام ، وأن الصحابة فهموا العموم في الحديث .

إشاعة اليأس من رحمة الله في قلوب الناس :

جرت عادة الكثيرين من الوعاظ والخطباء ألا يوازنوا بين عنصري الخوف والرجاء في مواعظهم ، فهم يقتصرون على إبراز جانب القهر وشدة العقاب والغضب الإلهي على المذنبين ، ويمضون في تعداد ألوان العذاب التي تنتظرهم ، ويخلطون في ذلك بين الصحيح وغير الصحيح من الأخبار ، ويغفلون جانب الرحمة الإلهية ، وأن الله يقبل التوبة عن عبده العاصي ما لم تبلغ روحه الحلقوم ، وأنه رحيم ودود كريم يعفو عن الذنب كما يأخذ به .

وإغلاق هذا الباب المشرق من رحمات الله يبعث القنوط واليأس في قلوب العصاة ، وربما دفعهم إلى المضي في الذنب مادامت النهاية معلومة ، وليس لمصيبتهم مخرج . فالواعظ الذي يسلك هذا الطريق كما أنه قد يحصل

على بعض النتائج من سلوكه هذا بعودة البعض إلى الصراط المستقيم عن طريق الخوف ، قد يحصل على نتائج عكسية أيضاً حينما يستحكم اليأس في قلوب العصاة .

والسلوك الحق لمن يريدون أن يعرفوا الناس بربهم ، أن يعرفوهم به تعريفاً كاملاً ، لا منقوصاً . فهو غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ، وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ، لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ورحمته وسعت كل شيء ، وسيكتبها للذين يتقون ، وهو يبدل سيئات التائبين حسنات ، ويفتح أبواب رحمته في الثلث الأخير من الليل قائلاً : هل من تائب فأغفر له .

والذين يقنطون الناس من رحمة الله يعارضون القرآن ، ويكذبونه ، وكفى به إثمًا ، فالله تعالى يقول : « يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً » . ونحن نقول للعاصي : محال أن يغفر الله لك .

وفي ذلك أخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدث أن رجلاً قال : والله لا يغفر الله لفلان ، وأن الله تعالى قال : « من ذا الذي يتألى على ألا أغفر لفلان ، فإني قد غفرت لفلان ، وأحببت عملك » . يتألى : يحلف . ولا شك في تحريم تقنيط الناس من رحمة الله ، ولكن الخلاف في إحباط عمل من فعل ذلك . فقالت المعتزلة : تبطل الأعمال بالكلية . وقال أهل السنة : يسقط ثوابها فقط .

وضع الرجاء في موضع الخوف :

ومن المحرمات التي تتصل بالاعتقاد عدم التفرقة بين موقع الخوف وموقع الرجاء ، وتلك بلية عمت في عصرنا ، ونرجو أن يكون العلم بحقيقتها زاجراً عنها إن شاء الله .

يقيم بعض الناس على المعصية ، ولا يندمون عليها ، بل يتلذذون بها ، ولا يأخذون في أسباب التوبة ، وقد يكون بعضهم مهملاً للفرائض ، ثم

يقول : أرجو رحمة الله ومغفرته . وليس هذا رجاء ، وإنما هو الغرة بالله ،
وهي استهزاء بالقواعد التي سنّها الله للخوف والرجاء . ومن هنا أنكر الله
على هؤلاء فقال : (فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض
هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا) (١) . وغيرهم بقوله : (وذلكم ظنكم الذي
ظنتم بربكم أرداكم) (٢) . وبين وجه الصواب في حقيقة الرجاء فقال :
(إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية
يرجون تجارة لن تبور) (٣) . وقال : (إن الذين آمنوا والذين هاجروا
وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله) (٤) .

فقد نبي الله حق الرجاء عن المقيمين على المعاصي ، وأثبتته للمؤمنين
الصلحاء . فالمقيم على المعصية عليه أن يخاف ويدعو الله أن يرفقه إلى التوبة ،
والمقيم على الطاعات عليه أن يرجو ثوابها وكمالها ، ويخشى نقصانها . هذا
هو وضع المعاملات مع الله مقرونة بأسبابها التي قررّها سبحانه في كتابه ،
وعكسها تبديل لكلام الله ، واغترار به ، وهو محرم لا شك في تحرّمه
للآيات السابقة . ووضع الأمور مواضعها يأتي بخير ، فالخوف قد يأتي
بالرجاء ، أما الغرة بالله فلا تأتي إلا بشر ، حيث يدوم العبد على المعصية
وهو يأمل ما ليس له فيه حق .

وقد شبه الإمام الغزالي المخطيء في الرجاء بمن يزرع في أرض سبخة
صلبة لا يصل إليها الماء ، ثم يرجو الثمار . وإنما عليه في الحقيقة أن يصلح
الأرض ، ويرفع إليها الماء ، ثم يرجو . أما من يزرع أرضاً خصبة ،
ويتعهد الزرع بالماء والتنقية ، فله أن يرجو .

كفران النعم :

كفران النعم مبارزة لله بالعصيان . والحقيقة أن الشكر عبادة تتجه نحو

(١) الأعراف ١٦٩ .

(٢) سورة فصلت : ٢٣ .

(٣) فاطر ٢٩ .

(٤) سورة البقرة : ٢١٨ .

العقيدة مباشرة ، ويمكن إجمال مراتبه ، حتى تبين حقيقة كفران النعم .
ومدى جسامتها في التحريم :

١ - لا شرك في أفعال الله تعالى ، ويمكن علم هذه الحقيقة مما يجري في حياتنا اليومية . فإذا وصلت خطاب مع عامل بريد ، وفيه مال مستحق لك على آخر ، فن الخطأ أن تعتقد أن لعامل البريد يداً أو دخلاً في الحصول لك على مالك . بل هو مسخر لإيصال الرسائل ولا شيء غير ذلك . ومع الفارق ، والله المثل الأعلى . . هكذا الله تعالى مع خلقه ، ضمن لهم إيصال النعم إليهم بعوامل وأسباب سخرها لإيصالها ، فاعتقاد الأسباب فاعلة أو لها دخل في الإنعام طعن في العقيدة ، وكفر للنعمة ، وإغفال لأصلها ، واستمساك بسببها .

٢ - الفرح بالنعمة دون ملاحظة أنها مظهر عناية الله بالعبد ، واختصاصه له ، فإذا فرح الإنسان بما وصل إليه من النعمة دون ملاحظة عناية الله بالعبد أو أن هذه النعمة وسيلة تستخدم فعلاً فيما يقرب الإنسان من الله ، فليس هذا شكراً بل هو كفران للنعمة .

٣ - الشكر يكون بالقلب واللسان والجوارح . أما القلب فيضم حب الخير والنعم لكل الناس ، وأما اللسان فبالنطق بكلمات الحمد والشكر الماثورة . وأما الجوارح فاستعمال النعمة في كل ما يحبه الله وما يرضيه ، والبعد عن استعمالها فيما يكرهه من المعاصي . والكفران هو استعمالها فيما يغضب الله .

٤ - ليس المراد بالنعم الأموال والأولاد وسائر النعم الخارجة عن حدود الإنسان ، بل الصحة والسمع والبصر والعقل وكل الحواس والجوارح نعمة عليك واجب الشكر وعدم الكفران .

الكبر :

للكبر صلة بالمحرمات التي تكون بين الإنسان وغيره ، ولكن صلته بما بين الإنسان وربه أقوى ، وإذا ارتفع الجانب المتصل بما بين العبد وربه سهل ارتفاع الجانب الآخر إن شاء الله .

أخرج الشيخان عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال ذرة من كبر ، ولا يدخل النار أحد في قلبه مثقال ذرة من إيمان » . وفي رواية أخرى : فقال رجل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ، ونعله حسنة ، قال : « إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر : بطن الحق ، ونمط الناس » .

فالكبر المحرم : بطن الحق . أي دفعه تكبراً وتجبراً عن سماعه ، أو للاستهانة بقائله . ونمط الناس . وقد روى : نمص ، بالصاد : احتقارهم ، والاستعلاء عليهم . ومن استعلى على الناس أنكر الحق إن جاءه عنهم . وبصرف النظر عن خلاف العلماء حول تخليد المتكبر في النار ، أو عدم دخوله الجنة إلا بعد العقاب ، فإن الحرمة باقية لا يرفعها الخلاف حول هذه الفرعيات . أما الكبر الذي هو دفع الحق تجبراً ، فقد يوصل إلى الكفر ، وهنا يكون الخلود في النار محققاً .

وأهمية تحريم الكبر واضحة في القرآن ، من حيث إن هذا النوع من الناس كانوا عماد حركة المقاومة للشرائع السماوية في التاريخ الديني كله .

فأول المستكبرين عن الحق كان إبليس ، حينما اصطنع جدلاً عنصرياً لينكر على الله استخلافه لآدم ، وقد سمى الله استكباره كفراً فقال : (إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين) (١) . وفي حكم عام على جميع اليهود قال تعالى : (أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون) (٢) . واليهود هم المثل الأول للكبر العنصري الذي لا يقوم على دليل مقنع . واحتقر المستكبرون من قوم صالح كل من آمن به من الضعفاء : (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم أن تعلمون أن صالحاً مرسل من ربه) (٣) . فلما أكد المؤمنون إيمانهم عاد المستكبرون فقالوا : (إنا بالذي آمنتم به كافرون) (٤) .

(١) سورة البقرة : ٣٤ .

(٢) سورة البقرة : ٨٧ .

(٣) سورة الأعراف : ٧٥ .

(٤) سورة الأعراف : ٧٦ .

وهدد المستكبرون شعيباً بالطرد من البلاد : (قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنك يا شعيب) (١) . وعن فرعون وقومه قال تعالى : (فاستكبروا وكانوا قوماً عالين) (٢) . وأعلن الله تعالى بخطه على الكبر والمتكبرين : (إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط) (٣) . وبعد أن بهر القرآن الوليد بن المغيرة وأقر بأنه ليس من كلام البشر دعه الكبر إلى الاستعلاء على الحق الذي لاح له من بعيد : (ثم أدبر واستكبر . فقال إن هذا إلا سحر يؤثر) (٤) .

(١) سورة الأعراف : ٨٨ .

(٢) سورة المؤمنون : ٤٦ .

(٣) سورة الأعراف : ٤٠ .

(٤) سورة المدثر : ٢٣ ، ٢٤ .

في العبادات

العبادات اسم لكل ما شرعه الله من أعمال مفروضة أو مندوبة تهدف إلى إحكام معنى العبودية في القلب لله وحده . فالعبودية : الخضوع لحكم الله على مقتضى الفطرة المحكمة التي أشرنا إلى طرف منها في حديثنا عن الشرك . والعبادة صفة فعل الإنسان على مقتضى الأمر والنهي ، ولذلك كانت أعلى درجات إقامة العبادات : أن يسرع المسلم إلى تنفيذها دون انتظار لمعرفة سر الأمر والنهي ، حتى يتفق معنى العبادة مع جوهر العبودية .

وبمعنى آخر نقول : إن العبودية عمل قلبي محض ، وهي : السكون تحت مجرى الأقدار إيماناً بالحكمة في كل ما يجري ، وسروراً به . والعبادة هي : إقامة الدليل على صدق العبد في عبوديته بالانقياد للأمر والنهي . ويقول القاضي أبو زيد الدبوسي في هذا الصدد : « اعلم أن الله تعالى امتحنك في كونك عبداً بمعرفته ، والرضا بقسمته ، والانقياد بكلمته ، والعمل بطاعته . فهي وجوه أربعة من الامتحان ، اثنان منها عبودية ، وعبادة منها اثنان . فالعبودية صفة نفسك ، والعبادة صفة فعلك . إذ واجب على كل ذي عقل وتمييز أنعم عليه بالتكوين : أن يعرف منعمه ، وأنه هو المولى ، ثم يرضى بما قسم له ، إذ الموجود بقدره إنعام من المولى الأعلى ، فلا أقل من الرضا إن عجز عن شكره عليه ، ثم الانقياد لكلمته وحكمته ، إذ لم يجد عن وثاق عبوديته وغلبة سلطانه مخرجاً ، ثم العمل بطاعته إذا لم يستجز عليه سبها . »

فصل العبودية عن العبادة :

ومن هذا البيان ندرك أن العبودية والعبادة أمران متلازمان ، لا يقوم أحدهما دون الآخر في بنية بشرية مؤمنة في شريعة الإسلام . فالعبادة كما يفهم من كلام الدبوسي هي الدليل على صدق العبودية ، والعبودية دون العبادة دعوى بلا دليل ، والعبادة بلا عبودية عمل هش لا يقوم على عقيدة في وجدان القلب .

ومعنى هذا : أن العبد الذى يقوم بشعائر العبادات دون أن يكون هناك اقتناع وجدانى من قلبه بحق الله عليه فى العبودية المطلقة ، والرضا بكل مما يجرى إيقانا بالحكمة والنعمة فيه حتى ولو كان مما يضاد هواه ، ويثقل على نفسه ، هذا العبد لا يلبث أن يتشبث بالعقل فيما لا مجال للعقل فيه ، مثل أمور القدر والقضاء ، والجبر والاختيار ، ثم يتطرق بعقله إلى الاعتراض على ما يراه ثقيلا على النفس مضادا للهوى ، ثم مصادرة أصول الشرع وقواعد التوحيد ، ومن هنا يبرز وجه الإلحاد كرها ، يؤازره لسان وعارضة موافقة فى الجدل .

وإذا تحقق لنا أن العبادات دليل الصدق فى العبودية ، وأن العبادات مقدمات للثمرات المرتبة عليها شرعا ، وأن الفصل بين الشطرين أكبر الجرائم وأفظع الحرام ، كان لابد من إحكام العبادات ، وإقامتها على الوجه الحق الذى حدده الله فى كتابه ، وفصله الرسول فى سنته ، حتى تؤتى ثمارها ، وتسلم من الضياع والإحباط . ومن تتحقق لنا القدوة الحسنة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولشبابنا المتطلع والمتعطش إلى المعرفة بحكمة دينه ، وسلطانه المطلق على سائر الشرائع والقوانين .

فساد النية وصلاحها :

أجمع علماء السلوك على أن الأعمال إنما تتم بأمور هى : العلم بالعمل ، والإرادة له ، وعقد النية عليه . فلا بد من العلم بالعمل المقصود ، ولابد من انبعاث القلب إلى العمل ، وهذا الانبعاث هو الإرادة ، فالإرادة تشوف النفس والقلب للعمل المراد . ثم تأتى بعد ذلك النية مقارنة للعمل ، فينعقد القلب ويتوجه إلى ما أراد ، ويلاحظ ما انعقد عليه ويراقبه لئلا يتحول ويتغير أثناء العمل وبعد العمل .

وقد أمر الله رسوله بتقريب أصحاب النيات الصالحة فقال : (ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه) (١) .

وجعل النية الصالحة من أسباب التوفيق فقال : (إن يريد إصلاحاً يوفق الله بينهما) (١) . واتفق الشيخان على حديث عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » الحديث . وأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثواب العمل لمن نواه ثم لم يعمل له سبب خارج عن إرادته فقال فيما أخرجه الشيخان عن عمر : « من هم بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة » . وأخبر الثوري : أن النية كانت باباً من أبواب العلم فقال : كانوا يتعلمون النية كما يتعلمون العمل . وحث المحاسبي المسلم أن يخلو إلى نفسه قبل أن يخرج من بيته ، فينوي أن يعين كل ضعيف يقابله ، وأن يغض عن المحارم جسده ، وأن ينصح المسلمين لله ، إلى طائفة من النيات ذكرها في نهاية كتاب « الرعاية » . ثم قال : فإن فعلت فلك أجر النية والعمل ، وإن لم تفعل فلك أجر النية . فأنت مأجور على أي حال .

والمراد من الإنسان أن تكون إرادته ونيته بأعمال البر وجه الله والدار الآخرة ، ويقول الإمام الغزالي : إن ميل النفس إلى خير الآخرة هو الذي يفرغها للذكر والفكر ، ولا يتأكد ذلك إلا بالمواظبة على أعمال الطاعة وترك المعاصي .

والنية يتبعها إخلاص العمل لله وحده دون شرك فيه ، وقد بينا أن الشرك في العمل حرام فيما مضى . ويتبعها كذلك الصدق . وهو الجزم والعزم الأكيد على العمل إذا تحققت القدرة عليه ، فقد ينوي إنسان إن آتاه الله ما لا ليفعلن كذا من القربات ، فإذا آتاه الله نكص وتردد ، فهذا هو عدم الصدق ، وهو استهزاء بعهد الله ، لأنه كذب على الله في العزم . وأخرج الترمذي عن أنس أن عمه أنس بن النضر لم يشهد بدرأ ، فقال : لئن أراني الله مشهداً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرين الله ما أصنع . فشهد أحداً . فاستقبله سعد بن معاذ فقال له : إلى أين يا أبا عمرو ، فقال : وإها لريح الجنة ، إني لأجد ريحها دون أحد ، وقاتل حتى قتل ، فوجد

(١) سورة النساء : ٣٥ .

في جسده بضع وثمانون جراحة ، وما عرفته أخته إلا بشيابه ، فنزل فيه
(رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) (١) .

والصدق في النيات والأعمال من وسائل إحراز النصر على الأعداء ،
والكذب على الله فيهما من وسائل الخزي والخذلان والعار .

العجب بالأعمال :

العجب هو : الفرح بالنعمة ، ونسيان أنها من الله ، واعتقاد أنها من
نفسه ، فكأنه مبتدئ إلى الله إحسانا بعمله . فإن اعتقد أن له حقاً عند الله ،
وأن له عنده مكانة يستحق بها هذه النعم كان ذلك إدلالاً ، وهو غاية العجب ،
ومنتهى الشر والعياذ بالله . ويقول القاضي الدبوسي : « إن العجب يأتي
على الدين والدنيا ، والرياء يأتي على الظاهر وحده » .

ولقد نعى الله على المسلمين إعجابهم يوم حنين فقال : (ويوم حنين
إذ أعجبكم كثرتم فلم تغن عنكم شيئاً) (٢) . ورد عجب الكفار
بحصونهم في قوله : (وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله
من حيث لم يحتسبوا) (٣) وأمر الرسول صلى الله عليه وسلم أبا ثعلبة
باعتزال أهل العجب فقال فيما أخرجه عنه الترمذي وأبو داود وابن
ماجه : « إذا رأيت شحاً مطاعاً ، وهوى متبعاً ، وإعجاب كل ذي رأى
برأيه ، فعليك بنفسك » .

فالعجب حجاب كثيف بين الإنسان وربّه ، وستار بين الإنسان وعقله ،
وانفتاح شامل بين الإنسان وهواه . فالمعجب بنفسه وبعمله وعلمه ينسى
ذنوبه ، ويضرب صفحاً عن إصلاح نفسه ، وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة
بالإثم ، وهو يأنف من رأى غيره وإن كان حقاً ، لأنه لا يعتقد أنه لا صواب

(١) سورة الأحزاب : ٢٣ .

(٢) سورة التوبة : ٢٥ .

(٣) سورة الحشر : ٢ .

إلا رأيه ، ويشور على صاحب الحق في الرأي لأنه أعلنه بحضرته ، فهدده
إعجابه بالإنهيار ، فهو سعيد بضلاله ، مصر على عدم التحول عنه ، ناظر
إلى ناصيه بعين الاحتقار ، معتقد أنهم من الجهل بمكان .

والعجب آفة تشمل جميع نشاط الإنسان وهيبته . فيكون بالهيئة والجمال ،
وباللباس ، وبالقوة كما قال قوم عاد : (من أشد منا قوة) (١) ، وبالعقل
والذكاء ، وبالنسب والعنصر والجنس ، وبالمَنْصب الرفيع دون الدين ،
وبكثرة المال والولد والعشيرة ، وكله حرام ودمار ، وقد فصل المحاسبي
في كتاب « الرعاية » مداخل العجب وفروعه وأصوله وعلاجه ، وتحليل
نفسية صاحبه ، فليرجع إليه من أراد .

وكما يكون العجب باب الكبر ، فإن في الوجه المقابل : التواضع ،
وهو أحب الأعمال القلبية إلى الله ، من حيث هو نافذة رحبية للإيمان
والعبودية ، والوثام الاجتماعي وتبعاته الشرعية التي تناقض القبائح التي يجلبها
العجب والكبر .

والتواضع يمكن الوصول إليه عن طريق المعرفة : معرفة الإنسان بنفسه ،
وبعجزه عن السيطرة على أبسط الأشياء التي تقيم حياته ، وأنه لو تعلق
الإرادة الإلهية بقطع الحياة عنه لانقطعت على الفور فإذا تحققت معرفة
الإنسان بعجزه على هذه الصورة ، وبالقوة والقدرة الشاملة لخالقه ، تواضع
وطامن من غلوائه واستعلائه ، ورد كل شيء إلى الله ، ولم ير لنفسه حقاً
ولا فضلاً ، وأنه إذا أراد الله أن يمنحه مزيداً من المال أو الجاه أو العلم
فإنه مجرد ابتلاء لكشف حقيقة إيمانه ، أو للكشف عن مدى شكره واستعمال
النعم الممنوحة لله وبالله وفي الله .

في الصلاة وتوابعها

اتخاذ القبور مساجد :

قال الله تعالى : (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) . . .
ليس المراد هنا : النهي عن دعاء غير الله مطلقا ، لأن القرآن نص على ذلك
في آيات لها صفة العموم ، وسنتعرض لها إن شاء الله . وإنما المراد :
النهي عن دعاء غير الله في المساجد ، ولهذا نص على ذلك في صدر الآية
بقوله : (وأن المساجد لله) . . .

ولما كان اليهود كما ورد في الحديث قد اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ،
فلا شك في أنهم قد دعوا الأنبياء مع الله ، أو على الأقل كان في هذا العمل
مظنة ذلك ، ودافع إليه بتعظيم الأنبياء في مكان خصص لتعظيم الله وحده .
ومن هنا جاء النكير وتحذير النبي صلى الله عليه وسلم من هذا العمل الخطير
على العقيدة .

أخرج مسلم وابن أبي شيبة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال في مرضه الذي توفي فيه : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور
أنبيائهم مساجد » . قالت : « فلو لا ذلك أبرز قبره ، غير أنه خشى أن
يتخذ مسجداً » . وفي رواية أبي هريرة : « لعن الله اليهود ، اتخذوا قبور
أنبيائهم مساجد » . وفي رواية جندب بن عبد الله قال : سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول : « . . . ألا وإن من كان
قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ،
إني أنهاكم عن هذا » .

قال النووي : إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ قبره وقبر

غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه والافتتان به ، فربما أدى ذلك إلى الكفر ، كما جرى لكثير من الأمم الحالية .

ولا حاجة بنا إلى التأويل في هذا النهي ، وهل كان عن الصلاة على القبر ، أو عن أن يكون القبر مستقلاً بحوائط في المسجد يجعل منه مسجداً داخل المسجد ، فالنهي عام لا تخصيص فيه . ولما كان مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم قائماً في حياته وحوله حجراته الشريفة التي يسكنها أمهات المؤمنين ، واحتاج الصحابة والتابعون بعده إلى توسيع المسجد لضرورة اتساع الدولة ، فلم يكن هناك مفر من إدخال بيوت أمهات المؤمنين في المسجد ، ومنها حجرة عائشة التي دفن فيها الرسول صلى الله عليه وسلم . وكان هذا للضرورة ، فلم يجد الصحابة بداً من حجب القبر عن المسجد تماماً حتى لا يظن أحد أن الصلاة في القبر مباحة . قال الإمام النووي : فبنوا على القبر حيطاناً مرتفعة مستديرة لثلا يظهر في المسجد ، فيصلى إليه العوام ، ويرتد إلى المحذور ، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين ، وحرفوهما حتى التقيا ، حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر .

فكان قبر الرسول صلى الله عليه وسلم قد حجز عن المسجد تماماً ، وذلك للضرورة التي ذكرناها ، ولا سيما أن هناك حديثاً رواه أحمد يجعل دفن الرسول في المكان الذي قبض فيه أمراً لازماً ، ومع ذلك فقد جعل القبر بحيث لا يمكن دخوله ، ولا يمكن أن يتوجه إليه أحد في الصلاة وهو يتوجه إلى القبلة .

ونعتقد أنه لا ضرورة مطلقاً في العصر الحاضر لدفن الموتي في المساجد ، فالمدافن متسعة ، هذا فضلاً عن أن دفن الموتي في المساجد يتطلب ترخيصاً بذلك من الحكومات مما يجعله أمراً متعمداً لا ضرورة فيه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن القبور القائمة في المساجد الآن عبارة عن حجرة لها محراب ، ولها فراش المسجد ، ولها باب يدخل منه الزائرون الذين يصلون في داخل الحجرة ، وهو نفس المحذور الذي نهى عنه الرسول ، ومن جهة ثالثة ، فالزائرون يعظمون صاحب القبر ، ويقفون أمامه كموقفهم في الصلاة ،

وهذا العمل من دعاء غير الله في المساجد ، أو من تعظيم غير الله في مساجد الله ، ومن جهة رابعة ، فإن العامة والجهلاء يدعون أصحاب القبور في المساجد علانية ، وبصورة تطعن في ظاهرها لإيمانهم ، ولاداعي للدفاع عن الجهلاء بأنهم في حقيقة الأمر موحدون ، فلا ضرورة لهذا التأويل ، من حيث لا ضرورة لأصل بناء القبر في المسجد . واتباع المحكم أولى من الدخول في المتشابه الذي لا يتبعه إلا من في قلبه زيغ ، ونحن في عصر أقبل فيه الإلحاد بحمافله ، فلا داعي لتزويد الإلحاد بأسلحة جديدة يزوده بها المسلمون ، وهم في حاجة إلى كل سلاح ليدفعوا به طغيان الفسق الذي عم وطم ، وتدافعت جيوشه العسكرية والفكرية والاقتصادية لغزو الإسلام .

من أكل كربة الرائحة فلا يدخلن المسجد :

الصلاة مناجاة لله تعالى ، وهي تتطلب قدراً عظيماً من الصفاء النفسي والروحي والعقلي ، حتى يمكن الوصول من خلالها إلى التسامى المنشود ، واستجماع الهمة كلها ، وتفريغ القلب من كل خاطر يشوش المراقبة الكاملة لله ، والتي لا تكمل الصلاة بدونها . وقد حرصت تشريعات الإسلام على أن تهى للمسلم المصلي هذا الصفاء ، فحذرت من اتخاذ القبور مساجد لئلا تشوش ذكرى أصحابها مراقبة المصلي لله وحده . ثم حذرت من تشويش الصفاء اللازم للمراقبة بالروائح الكريهة التي تتفزز منها النفس ، ويستغلق الوجدان ، فيشتغل المصلي بدفع أذاها عن الانصراف بهيمته إلى الله . ولهذا سن الرسول صلى الله عليه وسلم التطيب ونظافة المظهر ، اتباعاً لنص القرآن : (خذوا زينتكم عند كل مسجد) فالتطيب والنظافة من عوامل نشاط الروح ، وبواعثها على الاستجماع والصفاء ، وقد ورد النهي عن أكل الثوم والبصل والكراث ونحوهما من كل ماله رائحة كريهة في الأحاديث التالية .

أخرج الشيخان وأبو داود والنسائي عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا ، أو ليعتزل مسجدنا ، وليقعده في بيته » . وفي هذا المعنى أخرج مسلم عن ابن عمر ، وأنس ، وأبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري ، وعمر بن الخطاب ، وأخرج

كذلك أبو داود عن المغيرة بن شعبه ، ومعاوية بن قررة عن أبيه ، وحذيفة ابن اليمان ، وجماعة آخرين . وفي رواية لابن عمر أخرجهما أبو داود وأحمد : « من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن المساجد » . وقال النووي : هي في بعض روايات مسلم .

ومن نصوص الأحاديث يؤخذ : نهى كل من أكل الثوم والبصل والكراث عن دخول المسجد حتى يذهب ريحه . وقال جمهور العلماء : إن النهى شامل لجميع المساجد ، وتمسكوا برواية ابن عمر السابقة . وقال القاضي عياض : النهى خاص بمسجد الرسول صلى الله عليه وسلم لقوله : « مسجدنا » واستناداً إلى رواية « فلا يقربنا » . ورواية « فليعتزل مجالسنا » . استدل العلماء على إلحاق المحامع بالمساجد ، كمصلى العيد ، والجنائزة ، ومكان الوليمة ، ومجالس العلم . ولا يلحق بها الأسواق ونحوها . وألحقوا بالثوم والبصل ما في معناهما كالكراث والفجل . ونقل النووي عن ابن المرباط منع من به بخير في فيه . وقال : إن الأحاديث تدل على منع أكل الثوم ونحوه من دخول المسجد وإن كان خالياً من الناس ، لأنه محل الملائكة ، وهم يتأذون من ذلك ، ولعموم الأحاديث ، ومن أدلة المنع ما في رواية عمر التي أخرجهما مسلم وأحمد : « . . . ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إن وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع » . قال النووي : فيه دلالة على وجوب إخراج آكلهما من المسجد ، وإزالة المنكر باليد لمن قدر عليه .

وليس معنى تلك الأحاديث أن الثوم والبصل ونحوهما حرام ، ولكن المنع خاص بدخول آكلهما المسجد ، ففي رواية أبي سعيد : أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك مرة ، فقال الناس : حرمت . فقال : « إنه ليس بتحريم ما أحل الله ، ولكني أكره ريحها » . وفي رواية : « فمن أكلهما فليمتها طبخا » . وذلك لتزول رائحتهما .

البصاق في المساجد :

وقد حافظ الإسلام على حرمة المسجد ونظافته ، وحفظه مما يفعله الناس في أماكن أخرى دون تخرج ، كالْبصاق ، والنخامة ، والمخاط ، ونحوها . يفعل الناس ذلك في المساجد غير المفروشة بالبسط ، وإنما فرشت أرضها بالحصباء في بعض البلاد الإسلامية ، كما يفعلون في مساجد المدن الكبرى والمفروشة بالبسط ، فيصقون تحت الفراش . وقد نص الحديث على أن البصاق في المسجد خطيئة .

أخرج الشيخان وأبو داود والترمذي عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن البزاق في المسجد خطيئة ، وكفارتها دفنها » . وفي رواية لأحمد بلفظ « سيئة » بدل « خطيئة » . وروى نحوه عن أبي ذر ، والتفل والنخامة والمخاط كالْبزاق ، بل أولى منه بالحرمة .

قال النووي : والبزاق في المسجد خطيئة مطلقا ، سواء احتاج إلى البزاق أو لم يحتاج ، بل يبزق في ثوبه ، فإن بزق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة ، وعليه أن يكفر هذه الخطيئة . بدفن البزاق ، هذا هو الصواب ، أن البزاق خطيئة ، كما صرح به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

نشد الضالة في المسجد :

إنما أقيمت المساجد للصلاة ولذكر الله ، وقد اعتاد الناس أن يسألوا عما ضل عنهم من مال أو حيوان ، كما اعتادوا أن يتحلقوا فيها للحديث في شئونهم الدنيوية الخاصة ، كما اعتادوا البيع والشراء فيها ، ولما كانت صيانة المسجد عن غير ذكر الله من مقاصد الإسلام الأولى ، وبالتالي صيانتها مما يشوش على المصلين والذاكرين ، فقد ورد النهي عن نشد الضالة في المسجد .

فأخرج مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فليقل : لا ردها الله عليك ، فإن المساجد لم تكن لهذا » . وروى نحوه عن بريدة ،

وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي قال لمن نشد الضالة : « لا وجدت »
إنما بنيت المساجد لما بنيت له .

فالدعاء على ناشد الضالة في المسجد بعدم وجودها عقوبة له في ماله ،
معاملة له بنقيض قصده ، وذلك يؤكد النهي عن هذا الفعل . قال النووي :
ويلحق به ما في معناه من البيع والشراء والصناعة والإجارة ونحوها .

أما رفع الصوت في المسجد فقال مالك وجماعة من العلماء : يكره
رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره . وأجاز أبو حنيفة ، ومحمد بن مسلمة
من أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم وغيره مما يحتاج إليه الناس إذا لم
يكن لهم منه بد . وقوله : « إنما بنيت المساجد لما بنيت له » معناه : ذكر الله ،
والصلاة ، والعلم ، والمداكرة في الخير .

أما تعليم الصبيان في المساجد فقد منعه بعض العلماء ، وأجازه بعض
الشافعية وقالوا : إنما يمتنع في المسجد الصنائع التي يختص بنفعها آحاد الناس ،
فلا يجوز اتخاذ المسجد متجرا . وأما الصنائع التي يشمل نفعها المسلمين في
دينهم كإصلاح آلات الجهاد ، ومنها تعليم الصبيان إذا لم يكن ذريعة
لامتهان المسجد .

ترك الجمعة :

يهاون البعض بالجمعة من حيث إن لها بديلا هو الظهر ، وقد شدد
الرسول صلى الله عليه وسلم النكير على من تركها من غير عذر . فأخرج
مسلم عن ابن عمر وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات ، أو ليختمن الله على قلوبهم » .
ودعهم : تركهم . يخنمن : يطعن ويغطين .

وأخرج الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي الجعد الضمري
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ترك ثلاث جمع تهاونا
بها طبع الله على قلبه » .

وأما حديث سمرة بن جندب الذي أخرجه النسائي وأبو داود : « من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدينار ، فإن لم يجد فبنصف دينار » . فقال فيه ابن حجر المكي : هذا لا يرفع الإثم بالكلية حتى لا ينافي حديث : « من ترك الجمعة من غير عذر لم يكن لها كفارة دون يوم القيامة » . وإنما يرجى بهذا التصديق تخفيف الإثم . ونقل في عون المعبود عن السندی : أنه لا بد من التوبة مع التصديق ، فإنها ماحية للذنوب .

الكلام وقت خطبة الجمعة :

ومن دلائل عناية الشريعة باحترام الشعائر والمساجد : النهي عن الكلام والإمام يخطب ، حتى وإن كان الكلام نهياً لمتكلم آخر باللسان .

أخرج الشيخان والنسائي وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا قلت : أنصت . والإمام يخطب فقد لغوت » . اللغو : الكلام الساقط المردود . وقيل : هو غير الصواب . وقيل : هو الكلام بما لا ينبغي .

والحديث صريح في النهي عن سائر أنواع الكلام ، لأن المتكلم إذا قال لصاحبه : أنصت . وهو أمر بمعروف ، فقد سماه الرسول لغواً ، فغيره من الكلام أولى بالنهي وإنما نهى الغير عن الكلام أثناء الخطبة يكون بالإشارة .

والإنصات الواجب هو وقت الخطبة . وقال أبو حنيفة : يلزم الإنصات بخروج الإمام .

التخلف عن الجماعات :

الجماعات من مقاصد الإسلام السامية ، ولهذا تضافرت الأحاديث على أن صلاة الجماعة تزيد على صلاة الفرد بسبعة وعشرين ضعفاً . وإنما كان هذا الترغيب في الجماعة للوصول إلى الغاية التي هدف إليها الإسلام من توثيق

عزى الأخوة بين المؤمنين ، إذ يجتمعون فى الصلوات ، ويتفقون بعضهم
أحوال بعض ، ويتعاونون فيما بينهم على ما فيه خير أفرادهم وجماعتهم ،
ويتشاورون فى مسائل العلم التى تجد فيما بينهم ، وفى مناهج الدعوة إلى الإسلام ،
وكل ما فيه خير للإسلام والمسلمين .

أخرج الشيخان وأبو داود وابن ماجه عن أبى هريرة قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : « لقد هممت أن آمر بالصلوة فتقام ، ثم آمر
رجلا فيصلى بالناس ، ثم أنطلق معى برجال معهم حزم من حطب إلى قوم
لا يشهدون الصلاة ، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » . وأخرج أبو داود وابن
ماجه ومسلم والنسائى عن ابن أم مكتوم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم :
فقال : يا رسول الله ، إني رجل ضريب البصر ، شاسع الدار ، ولى قائد
لا يلائمنى ، فهل لى رخصة أن أصلى فى بيتى ؟ قال : « هل تسمع النداء ؟ »
قال : نعم . قال : لا أجدر لك رخصة .

وفى بيان مقاصد الإسلام من الجماعات أخرج أبو داود والإمام أحمد
والحاكم وصححه عن أبى الدرداء قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : « مامن ثلاثة فى قرية ولا بلد ولا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ
عليهم الشيطان ، فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية » .
وفى الباب عن ابن مسعود فيما أخرج مسلم والنسائى وابن ماجه : . . . « ولقد
رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق بين النفاق ، ولقد رأيتنا وإن الرجل ليهادى
(أى يعتمد) بين رجلين حتى يقام فى الصف ، وما منكم من أحد إلا وله
مسجد فى بيته ، ولو صليتم فى بيوتكم ، وتركتم مساجدكم ، تركتم سنة نبيكم ،
ولو تركتم سنة نبيكم لكفرتم » .

والخلاف فى تحريم ترك الجماعة متشعب . وخلاصته أنه حرام على رأى
عطاء بن أبى رباح ، والأوزاعى ، وأحمد بن حنبل ، وأبى ثور ، وابن
خزيمة ، وداود الظاهرى . وكان عطاء يقول : ليس لأحد من خلق الله
فى القرية والحضر رخصة إذا سمع النداء أن يدع الصلاة جماعة . وقال

الأوزاعي : لا طاعة للوالد في ترك الجمعة والجماعات ، يسمع النداء أو لم يسمع . وكان أبو ثور يوجب حضور الجماعة . واحتج هو وغيره بأن الله تعالى أمر رسوله أن يصلي جماعة في صلاة الخوف ، ولم يعذر في تركها ، فعلم أنها في حالة الأمن أوجب ، واحتجوا بالأحاديث السابقة كذلك . وقالوا : لو كان حضور الجماعة سنة لكان أولى من يسعه التخلف عنها أهل الضرر والضعف . وقول ابن مسعود : « ولأنهم من سنن الهدى » ليس معناه أن الجماعات سنة ، بل إن سنن الهدى أعم من الواجب وغيره ، أو لأنها ثبتت بالسنة . وقوله : « ولو تركتم سنة نبيكم لكفرتم » قال الخطابي : يؤدي إلى الكفر ، وهو يثبت الوجوب في الظاهر .

وقال أكثر الشافعية والجمهور : إن الجماعة ليست فرض عين ، بل هي فرض كفاية ، وتركها ترك للأولى والأفضل . وأجابوا عن الأحاديث بأن المتخلفين على عهد الرسول كانوا منافقين ، وقد صرح بذلك ابن مسعود ، وقالوا : إن الرسول هم بالتحريق ولم يحرق ، ولو كانت فرضاً لمسا تركه .

وعلى أي حال فالخلاف لا يخرج القضية عن العقوبة الشديدة وهي التحريق وعن أن الجماعة مظهر قوة الإسلام ، وفي التفكك ضعف ، وأنها من التعاون على التقوى .

خروج المرأة متبرجة إلى المسجد :

من أشد ما يسرع بفساد العبادات إثارة الشهوات حين أدائها ، لا سيما في المساجد ، ولما كانت الصلاة وشهود المساجد من دلائل الإيمان لم يشرع منع النساء من المساجد إذا أردن الصلاة فيها ، ولكن بشرط : أن يخرجن غير متطيبات ولا متبرجات بزينة تحرك الشهوات .

فقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تمنعوا إماء الله ، مساجد الله ، ولكن ليخرجن ثقلات » :

أى : بلا طيب ، وروى نحوه عن ابن عمر . ومعنى هذا أن منع النساء من الخروج إلى المسجد حرام على الأزواج ، إذا لم يكن متطيبات ولا متبرجات . ولسكن النووي قال : إن نهى الرجال عن منعهن من المساجد للتنزيه . وإن كن متطيبات فلا يحرم منعها كما جاء في حديث مسلم عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيبا » .

وأخرج الشيخان وأبو داود عن عائشة قالت : « لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المسجد ، كما منعه نساء بنى إسرائيل » . وأرشد الرسول إلى أن عدم خروج المرأة إلى المسجد أفضل ، فقال فيما أخرجه أبو داود عن ابن مسعود : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها ، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها » . البيت : ما كان داخل ضمن الدار . والحجرة : ضمن الدار . والمخدع : بيت صغير داخل البيت الكبير .

وهذان الحديثان يرشدان إلى أن تستر المرأة أفضل من ظهورها ، حتى في دارها ، ما كان أخفى منه فهو أفضل مما ظهر .

والجمع بين الاتجاهين في السنة واضح ، فالسنة حريصة على اتقاء الفتنة ، وحريصة على عدم حرمان المرأة من حقها في ثواب المساجد ، ولهذا كانت لإباحة خروج النساء إليها مشروطة بعدم الطيب والتبرج ، بل وبتغيير الرائحة . فإن خالفت المرأة إرشاد الرسول حرم خروجها إلى المسجد والجماعات ، لما فيه من الفتنة والضرر ، وإفساد قلوب الآخرين .

قراءة القرآن ومسه للجنب :

أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد عن علي رضي الله عنه قال : « . . . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ، ويأكل معنا اللحم ، ولم يكن يحجبه عن القرآن شيء ليس الجنابة » . يعنى : إلا الجنابة . وفي الباب أحاديث كثيرة في نهى الجنب عن قراءة القرآن ومسه .

قال الخطابي في معالم السنن : « الجنب لا يقرأ القرآن ، وكذا الحائض ، لأن حدثها أغلظ . وقال مالك في الجنب : لا يقرأ الآية ونحوها

مس المصحف لغير المتوضئ :

اختلف العلماء في مس المصحف بغير وضوء ، وأجمعوا على جواز قراءة القرآن لغير المتوضئ . فالجمهور على منعه ، لحديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتابا ، وكان فيه : « لا يمسه القرآن إلا طاهر » . وأخرجه مالك عن عبد الله بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلا . وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول . قال ابن عبد البر : إنه أشبه المتواتر . وهو مذهب علي ، وابن مسعود ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد ، وعطاء ، والزهري ، ومالك والشافعي . واختلفت الرواية عن أبي حنيفة . وأجاز حملة ومسه بعلاقة أو حائل .

وللخروج من الخلاف في أمر غير المتوضئ يحسن أن يمسك المصحف بحائل ، ويقرأ فيه ، فالقراءة غير محرمة عليه .

الصلاة في المقبرة والحمام :

هدف الإسلام إلى طهارة الثوب والبدن والمكان في الصلاة ، لأن الشعور بالطهارة في ذاته باعث على صفاء النفس والروح ، واستعدادهما لإقامة الصلاة على وجهها ، ولهذا جاء النهي عن الصلاة في الأماكن التي تغلب فيها النجاسات .

أخرج الترمذي وأبو داود وابن ماجه مسندا ومرسلا عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة » . قال بدر الدين العيني في عمدة القاري : المقبرة بفتح الباء تعني : مكان الفعل ، أو مكان القبر ، وبضمها : البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها .

وقال الخطابي : قال الشافعي : إذا كانت المقبرة مختلطة التراب بلحوم الموتى وصديدهم لم تجز الصلاة فيها لنجاستها ، فإن صلى في مكان طاهر منها أجزأته صلاته ، وكذلك الحمام إذا صلى في موضع طاهر منه فلا إعادة عليه . وقال مالك : لا بأس بالصلاة فيهما . وقال أبو ثور : لا يصلي في حمام

ولا مقبرة . وكان أحمد وإسحاق يكرهان الصلاة فيهما . واحتج من لم يجز الصلاة في المقبرة بقوله صلى الله عليه وسلم : « صلوا في بيوتكم ، ولا تتخذوها مقابر » . فدل على أنها ليست محلا معدا للصلاة .

وقالوا في علة المنع في المقبرة : ما تحت المصلى من النجاسات . وقيل : حرمة الموتى : وفي الحمام : غلبة النجاسات .

صلاة الحاقن والجامع :

الحاقن : من يحبس بوله . والمراد : ما هو أعم ، فيشمل حبس البول والغائط . ولما كان الجوع وحبس البول أو الغائط مؤلما للإنسان ، مشتتا لفكره ، مشوشا لصفائه ، فقد ورد النهى عن الصلاة في هذين الحالين على خلاف في الحرمة أو الكراهة بين العلماء .

فقد أخرج الترمذى والنسائى وأبو داود وابن ماجه عن عائشة قالت : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يصلى بحضرة الطعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان » . وهما : البول والغائط .

وأخرج أبو داود عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ولا يصلى وهو حتن حتى يتخفف » .

نقل القاضى عياض عن أهل الظاهر : أن من صلى على حاله هذه فصلاته باطلة . وقال بعض أئمة الشافعية : لا يصلى بحاله هذه ، بل يأكل ويتطهر وإن خرج الوقت . وقال النووى : وإذا صلى على حاله وفي الوقت سعة فقد ارتكب المكروه ، وصلاته صحيحة عندنا وعند الجمهور .

ونقول : إن صحة الصلاة هنا معناها : سقوط الفريضة التى صلاحها المصلى على هذه الحالة عنه . ولكن لا شك في نقص خشوعها والتفرغ فيها للمناجاة بقدر الشعور بالجوع . ومدافعة الأخبثين ، وليس مراد الشارع فتح باب الرخص على مصراعيه ، وإنما الرخصة مقصورة على من يخاف خروج

الوقت فقط . أما من لا يخاف خروجه فصلاته على هذه الحالة فيها استهانة بمقام الصلاة . فإن صحت فقد ارتكب إثم الكسل عن تفريغ نفسه للصلاة .

كشف المرأة عن المظهر من جسدها :

كثّر المفتون للمرأة في عصرنا في شأن الصلاة بلا سند وثيق من كتاب ولا سنة ، وخالفوا في إفتائها لإجماع الأمة فزادوها تهاونا بالدين ، وأسهموا بذلك في القضاء على مقومات الأسرة المسلمة من الدين وشعائره التي كنا ننتظر أن تتعاون المرأة على غرسها في الأبناء . والمفتون بالرخص للمرأة إما طلاب مال بدينهم ، ينشرون فتاواهم في الصحافة النسائية ، أو يذيعونها في أركان النساء في وسائل الإعلام ، أو يتقربون بها إلى زعيمات الحركة النسائية لحاجات مادية في نفس الشيطان .

ونقول لأخواتنا وبناتنا من سيدات الجيل : إن تاج الدين يكلل هامة المرأة بجمال لو علمت موقعه من قلوب أهل الفضل والرجولة والاستقامة لسعت إليه بكل ما تملك من قوة عند أهل العلم والفضل ، ونبذت بقدمها علماء السوء الذين يدفعونها بالرخص غير الشرعية إلى مهواة لا يهواها إلا أشباه الرجال ، ومن لا يؤمن عليهم من المتحللين .

وحرصا على من بقين من فتياتنا المؤمنات الطاهرات ، وارثات الآباء والأمهات الطاهرين ، نهيب بهن أن يثبتن في مواقعهن التي اختارهن الله لها ، واصطفاهن لحمايتها ، حيث يتربى على أيديهن بنات صالحات .

أخرج أبو داود ومالك في الموطأ الأول مسنداً والثاني موقوفاً عن أم سلمة أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار ؟ قال : « إذا كان سابغا يغطي ظهور قدميها » . وأخرج أبو داود وابن خزيمة في صحيحه بسند رجاله محتج بهم في الصحيحين إلا صفية بنت الحارث ، وقد ذكرها ابن حبان في

الثقات عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا صلاة لحائض إلا بنحو » . والنحو : ستر الرأس . والحائض : التي بلغت سن الحيض .

قال الشافعي والأوزاعي : تغطي المرأة إذا صلت جميع بدنها إلا وجهها وكفيها . وروى ذلك عن ابن عباس ، وعطاء . وقال أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث : كل شيء من المرأة عورة في الصلاة ، حتى ظفرها . وقال أحمد بن حنبل : المرأة تصلي ولا يرى منها شيء ، ولا ظفرها . وقال مالك : إذا صلت المرأة وانكشف شعرها أو ظهور قدميها تعيد الصلاة مادامت في الوقت .

والمأمل لنص الحديث يدرك أن صلاة المرأة لا تجوز إلا إذا سترت جميع بدنها . ألا تراه صلى الله عليه وسلم قال ردا على أم سلمة : « إذا كان سابغا يغطي ظهور قدميها » ؟ فإذا غطي ظهور قدميها فقد غطي جميع بدنها .

أما الصلاة بنحو للمرأة فعناها ستر الشعر كله ، وقد أجمعوا على أن شعر المرأة عورة يجب ستره .

وقد يقول المفتون الذي يفتون النساء بصحة الصلاة مع عرى الشعر ، أو مع التهاون في لباس الجسد : إنهم يعملون بذلك على تدريبهن على الصلاة ، ومتى ألفن الصلاة سهل إقناعهن مرة أخرى برعاية اللباس الشرعي في الصلاة ولا سيما أن المرأة العاملة يصعب عليها أن تراعى اللباس الشرعي في مكان العمل !!

ونقول لهم : إن التقرب إلى الله بما يغضبه حرام ، والإفتاء به حرام ، ولا يحقق احترام أوامر الله كما يدعى أولئك المتفهمة ، وإنما يدربهن أولئك الأدعياء على الترخص في أمور الدين ، والاستهانة بالدقة في شئون الحلال والحرام ، ويدفعونهن إلى الشبهات ، ثم إلى مواقعة الحرام فيما بعد . والمرأة التي تربي دينيا على الترخص والتساهل ، تربي أبناءها على التهاون والاستهتار .

قال سليمان التيمي : لو أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله .
وقال إبراهيم بن أدهم : من حمل شاذ العلماء حمل شراً كبيراً .

والمرأة إما راغبة في الصلاة ، أو تاركة لها . وترك الصلاة إما كفر ،
وإما كبيرة . أما الرغبة في الصلاة فلا بد أن تقترن باحترام شعائرها وشروطها ،
وإلا كانت نفاقاً وخداعاً لله ، ولا يجوز أن يكون العلماء أعوان الشيطان على
شروع النفاق والمخادعة لله .

إسبال الإزار :

كثيراً ما نرى الناس يزيدون فوق ملابسهم المعتادة عبادة خفيفة جداً
لا تدفع برداً في شتاء ، وتزيد الإنسان حرّاً في الصيف ، وليست هي من
تمام اللباس المألوف لذلك الإنسان ، بل هي شيء زائد عما ألفه ، شاذ
عما اعتاده مثله ، لا يلبسها إلا في الصلاة ، ثم يخلعها بعدها ، وهي بعد ذلك
كله سابغة ، لا يستريح لابسها إلا إذا مست الأرض . فلماذا يلبسها في الصلاة
وحدها من دون سائر الأوقات إذن ؟

لا تفسير لهذا السلوك إلا : الخيلاء والتكبر والزهو ، أو إرادة الشهرة
بين الناس ، وهي الكبر بعينه .

أخرج أبو داود عن ابن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول : « من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله جل ذكره
في حل ولا حرم » . أي في أن يجعله في حل من الذنوب ، ولا في أن يمنعه
ويحفظه من سوء الأعمال .

وأخرج أبو داود والنسائي عن أبي هريرة قال : بينا رجل يصلي مسبلاً
إزاره ، إذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذهب فتوضأ » .
فذهب فتوضأ ، ثم جاء ، فقال : « اذهب فتوضأ » . فذهب فتوضأ ثم
جاء ، فقال رجل : يا رسول الله ، مالك أمرته أن يتوضأ ؟ فقال : « إنه

كان يصلي مسبلا إزاره ، وإن الله عز وجل لا يقبل صلاة رجل مسبل إزاره .

قال علماء الحديث ومنهم المنذرى : فى سند هذا الحديث أبو جعفر ، وهو رجل من أهل المدينة لا يعرف . ولكن ابن حجر قال فى تقريب التهذيب : أبو جعفر هو المؤذن الأنصارى مقبول . وقال النووى بعد رواية هذا الحديث فى رياض الصالحين : أخرجه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم .

وعلى هذا فالطعن فى الحديث من جهة سنده باطل . ومن العجيب أن يقول المالكية : إن إسبال الإزار جائز فى الصلاة دون غيرها ، ولعلمهم قالوا ذلك اتباعا لمن ضعف الحديث من جهة السند .

وإسبال الإزار : أن يسترسل الثوب تحت الكعبين . ولا تفسير للصورة التى أوضحناها للمصلى على هذا الوجه إلا الخيلاء والشهرة . أما من كان يلبس الجلابيب وشبهها فلا يجوز أن يرسلها تحت الكعبين ، وإلا دخل فى دائرة الإسبال المنهى عنه .

وقد أمر الرسول الرجل المسبل إزاره . فى الصلاة بالوضوء ، لأنه ارتكب معصية كما يقول ابن القيم ، والوضوء يطفى حريق المعصية .

وقد أخرج مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن أبي ذر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة . قلت : من هم يا رسول الله ؟ قال : خابروا وخدعوا . فأعادها ثلاثا ، قلت : من هم يا رسول الله ؟ قال : المسبل ، والمتان ، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب » .

قال الإمام ابن العربى المالكى : لا يجوز أن يجاوز الرجل بثوبه كعبيه ثم يقول : لا أجره خيلاء ، لأن النهى قد تناوله لفظا ، ولا يجوز لمن تناوله لفظا أن يخالفه ، إذ صار حكمه أنه يقول : لا أمثله ، لأن هذه العلة ليست موجودة عندى ، فإنها دعوى غير مسلمة ، بل إطالة ذيله دال على تكبره .

عدم الاستبراء من البول :

التأمل في أعمال الصلاة ، ما تقدم منها عليها ، وما اقترن بها ، وما كان عقبها ، يدرك أن الإسلام قد هدف إلى تطهير ظاهر البدن ، وإلى تطهير مكان الصلاة ، ليكون ذلك داعيا إلى تطهير القلب والنفس من كل علاقة بالدنيا ومشكلات الحياة ، وتوجيه القلب نحو الله وحده ، ولو أن المصلي استحضر هذه المعاني في صلاته لظفر بثمرات الصلاة في الدنيا والآخرة . أما في الدنيا فرعاية الله للمصلي ، وإجابة سؤاله ، فقد نادى الملائكة زكريا وهو قائم يصلي في المحراب : (إن الله يبشرك بيحيى) . . .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم إذا حزبه أمر صلى ، وقال : « يا أهلاه صلوا » . وقرن الله تيسير الرزق بالصلاة فقال : (وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى)

لهذا كله كان التدقيق في الطهارة لازما ، حتى لا تبطل الصلاة ببطلان مقدماتها ، وأهم ما يبطل الصلاة هو ما يهمله الناس من الاستبراء من البول . والاستبراء : استفراغ بقية البول ، وتنقية مجراه وموضعه .

ولقد سجلت السنة النبوية أن إهمال الاستبراء من البول حرام يعذب به الإنسان في قبره ، فأخرج الشيخان عن ابن عباس قال : مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين فقال : « إنهما ليُعذبان ، وما يُعذبان في كبير ، أما أحدهما فكان لا يستنزه من بوله » . الحديث . ومعنى قوله : « في كبير » . أى : في أمر كبير يشق على الإنسان .

الجلوس على القبور والبناء عليها :

أخرج مسلم والترمذى وأبو داود وابن ماجه عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « سمعت النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يقعد على القبر ، وأن يقصص ، وأن يبنى عليه » . يقصص : أى يخصص .

وأخرج مسلم والترمذى والنسائى وأبو داود وأحمد عن أبي الهياج

قال : بعثني على فقال لي : «أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته ، ولا تمثالاً إلا طمسته » .

قال النووي : « يكره تجصيص القبور ، ويحرم القعود عليها . وهو مذهب الشافعي وجمهور العلماء والسنة أن القبر لا يرفع عن الأرض رفعاً كثيراً ، ولا يتم ، بل يرفع نحو شبر ويسطح » .

وعلى هذا يعتبر رفع القبر أكثر من شبر محظوراً . قال الشوكاني في نيل الأوطار : والظاهر أن رفع القبور عن القدر المأذون فيه محرم ، وقد صرح بذلك أصحاب أحمد ، وجماعة من أصحاب الشافعي ومالك . والقول بأنه غير محظور لوقوعه من السلف والخلف بلا نكير لا يصح ، وقد سرى عن تشييد القبور وتحسينها مفاصد يبكى لها الإسلام .

والحق أن التمسك بالشبهات في إبقاء هذه المباني الفخمة ، التي تنفق عليها الأموال الهائلة ، وفي هذا العصر الذي أقبل فيه الإلحاد أمواجاً على بلاد الإسلام أمر مستغرب ، مع حاجة الناس في أغلب أحوالهم إلى سد الرمق وإقامة الحياة ، فلا ضرورة في بقائها ، ولا مصلحة في دوامها ، وليست من أصول الدعوة إلى الإسلام في شيء ، بل هي مطعن من المطاعن يستغله أعداء الإسلام استغلالاً مركزاً ضد المجتمع الدولي الإسلامي كله . والله يهدينا جميعاً إلى سواء السبيل .

في الصوم

صوم يوم الشك :

قال بدر الدين العيني : يوم الشك هو اليوم الذي يتحدث الناس فيه بروية الهلال ولم تثبت رويته ، أو شهد واحد فردت شهادته ، أو شاهدان فاسقان فردت شهادتهما .

وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو داود عن صلة بن زفر قال : كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه ، فأني بشاة ، فتنحى بعض القوم ، فقال عمار : من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم . وأخرج مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن أنعمي عليكم فاقدروا له » . أي : فاقدروا ثلاثين يوما .

قال ابن حجر في فتح الباري : استدل بالحديث الأول على تحريم صوم يوم الشك ، لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه ، فيكون من قبيل المرفوع . وقال النووي : استدل بالحديث الثاني على عدم جواز صوم الشك .

وقال الخطابي في معالم السنن : قال قوم : إنما نهى عن صيامه إذا نوى أن يكون من رمضان ، فأما من نوى به صوم يوم من شعبان فهو جائز . وهذا قول مالك والأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه ، ورنخص فيه على هذا الوجه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه .

وقالت طائفة : لا يصام ذلك اليوم ، لا عن فرض ولا عن تطوع ، لأنه في ، وليقع الفصل بذلك بين شعبان ورمضان . وهكذا قال عكرمة .

الجوع عمداً من غير صوم :

تلك بدعة من بدع التربية الصوفية المتأخرة ، إذ أنهم سمعوا في الآثار أن الجوع ينبت الحكمة في القلب ، فلجأوا إلى أمر مريديهم بالجوع من غير صوم شرعى في غير رمضان التماسا للحكمة وطلباً لها . ويبدو أن بوادر هذا الانحراف في التشريع قد ظهرت في أيام الحارث بن أسد المحاسبي (ت ٢٤٥ هـ) . فعقد فصلاً خاصاً عن الجوع في كتابه (أعمال القلوب والجوارح) وشدد النكير على من يزعم أن الجوع المتعمد بعض النهار أو أكثره عبادة مشروعة ، وقال : إن القول بهذا تقدم بين يدي الله ورسوله ، وابتداع في الدين بتغيير هيئة العبادة عما هي عليه ، ومثل فاعل ذلك كمثل من يعتقد أن الصلاة بلا ركوع أو بلا سجود ، أو على النصف مما فرضها الله عبادة . بل هي بدعة محرمة .

وندد بهذا الصنيع أبو العباس أحمد بن زروق في كتابه المخطوط (عدة المرید الصادق) وقال كذلك إنه تغيير لهيئة العبادة ، وابتداع في الدين حرام . وأطال الكلام في ذلك أيضاً مصطفى بن كمال الدين البكرى في القرن الحادى عشر الهجرى في كتابه المخطوط (العرائس القدسية) وقال : إما أن يصوم كما أمر الله ورسوله ، وإما أن يفطر . أما الجوع عمداً من غير صوم والذي يأمر به مبتدعة الصوفية فحرام . والجوع الذى ينبت الحكمة في القلب هو الجوع الناشئ عن الصوم الشرعى ، أو الناشئ عن التقلل من الطعام ، أى عن عدم الشره عليه ، وعدم الامتلاء منه .

الوصال :

شرع الصوم لتهديب النفوس ، وتصفية الأرواح . وكل ما أدى إلى إلهالك القوة والضعف عن مواصلة الإنسان لرسالته المشروعة في الحياة فهو محذور .

والوصال هو : تتابع الصوم من غير إفطار بالليل . قال الخطابى : الوصال من خصائص ما أبيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو محذور

على أمته . ويشبه أن يكون المعنى في ذلك ما يتخوف على الصائمين من الضعف ، وسقوط القوة ، فيعجزون عن الصيام المفروض ، وعن سائر الطاعات ، أو يملونها إذا نالتهم المشقة ، فيكون سببا لترك الفريضة .

وقد أخرج الشيخان وأبو داود وأحمد عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال . قالوا : فإنك تواصل يا رسول الله . قال : « إني لست كهيتتكم ، إني أطعم وأسقى » . وروى عن أبي سعيد الخدري في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تواصلوا ، فأياكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر . قالوا : فإنك تواصل . قال : إني لست كهيتتكم ، إن لي مطعا يطعمني ، وساقيا يسقيني » . ومعناه : إني أعان على الوصال وأقوى عليه كمن يطعم ويسقى .

قال القاضي عياض : اختلف العلماء في النهي عن الوصال . ف قيل : النهي عنه رحمة بالأمة ، فمن قدر فليواصل ، وقد واصل جماعة من السلف الأيام ، وأجازاه ابن وهب وأحمد وإسحاق إلى السحر فقط ، ثم حكى عن الأكثرين كراهته . وقال الخطابي : هو حرام على الأمة .

واحتج من أباحه بما روى في بعض طرق مسلم : نهاهم عن الوصال رحمة بهم . وفي بعضها : لما أبوا واصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال فقال : « لو تأخر الهلال لزدتكم » . وفي بعضها : « لو مد لنا الشهر لواصلنا وصالا يدع المتعمقون تعمقهم » .

واحتج من حرمه بعموم النهي ، وقالوا جواباً عن قوله « رحمة بهم » بأنه لا يمنع كونه منهيًا عنه للتحريم .

صوم العيدين وأيام التشريق :

أخرج البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد عن عمر قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام

هذين اليومين ، أما يوم الأضحى فتأكلون فيه من نسككم ، وأما يوم الفطر
فقطركم من صيامكم » . وأخرجوا نحوه عن أبي سعيد الخدري مع زيادة
في المنهات .

قال النووي : وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل
حال ، سواء صامهما عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك . ولو نذر
صومهما متعمداً لم ينعقد نذره . وقال أبو حنيفة : ينعقد نذره ، وعليه
قضاؤهما .

وقال ابن حجر في فتح الباري : فائدة وصف اليومين في الحديث الإشارة
إلى علة التحريم ، وهي الفصل من الصوم ، وإظهار تمامه وحده بفطر ما بعده ،
والآخر لأجل النسك المتقرب بذبحه ، ليؤكل منه ، ولو شرع صومه لم
يكن لمشروعية الذبح فيه معنى .

أما أيام التشريق ويقال لها : الأيام المعدودات فهي الحادي عشر والثاني
عشر والثالث عشر من ذي الحجة . وأخرج مسلم عن نبیثة الهذلي قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيام التشريق أيام أكل وشرب » .
وأخرج الترمذي والنسائي وأبو داود عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق عيدنا
أهل الإسلام ، وهي أيام أكل وشرب » .

قال النووي : فيه دليل لمن قال : لا يصح صومها بحال ، وهو أظهر
القولين في مذهب الشافعي ، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر وغيره .

فِي الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَاتِ

الزكاة تشريع قصد به الحفاظ على إيمان الفقراء وكرامتهم ، وإنسانيتهم من الامتهان على أيدي القساة المتجبرين من أهل الكبر والعلو في الأرض ، ولهذا الهدف قرر الإسلام أصل التزام الإنسان المسلم لأخيه المسلم ، وانفراد بهذا الالتزام عن التشريعات التمهيدية السابقة عليه .

ولقد عدت الشريعة الإسلامية وجوه العون والتكافل بين المسلمين ، فجعلت الزكاة المفروضة حقاً معلوماً للسائل والمحروم ، لا ثمناً يستوجب التزاماً مقابلاً من الفقير نحو الغني ، ولا منحة ياحقها المن والاستعلاء من جانب المعطى على الآخذ . ثم سنت الصدقة المندوبة لا على جهة القرض ، ولكننا نجد أن جزاء مانعها في القرآن يكاد يتفق تماماً مع جزاء مانع الزكاة ، فإفناع العون عن أخيه مكذب بالدين ، وفي نقاش بين أهل الجنة وأهل النار يقول أهل النار : إنهم لم يكونوا من المصلين ، ولم يكونوا يطعمون المسكين ، إلى آخر ما هو ثابت في القرآن من النصوص التي تفصح عن أهمية الصدقة المندوبة وأثرها البالغ في إكمال النقص الحادث في حاجات الفقراء إذا لم تف بها الزكاة المفروضة ، وأثرها الإيجابي في تعويض المنفق عما أنفقه من عشرة أضعاف إلى سبعين ضعفاً ، إلى جانب أثرها في إحراز رضوان الله يوم القيامة ، مما يؤكد جانبها الأخلاقي في الإسلام .

ولقد أثبت تطور الزمان في عصرنا الحاضر أن الزكاة المفروضة والصدقات المندوبة هما عصمة مجتمع المؤمنين من تسلل الشيوعية اليهودية إلى صفوفهم ، إذ أنها لا تتسلل إلا حيث يسود الفقر والتعفن الأخلاقي ، واليأس والعجز عن شق الطريق وسط العواصف التي يثيرها جبارة المال الحابسون لحقوق

الله عن عباد الله . فلا تجد أجهزة المساعدات الحكومية قادرة على الوفاء بحاجات الملايين من المحتاجين ، وفي هذا الجو المضطرب يندفع الفقراء إلى الجريمة وتجارة الأعراض والمخدرات ، وتندفع الشيوعية وأخواتها من المذاهب المستوردة ملوحة بالنعيم الموعود ، مستغلة لهفة الجائعين لتحقيق أضخم جريمة من جرائم النهب والربا الفاحش في التاريخ . وإلى جانب ذلك تقضى هذه النحلة الممعة في التسفل على ما بقي من نور الإيمان في قلوب أولئك المساكين في صورة ثورة على تلك المبادئ الرجعية البائدة المستغلة ١١١ ومن عجب أننا نطالع نفس الاتهام موجها إلى الله تعالى من اليهود حيث سجل القرآن الكريم قولهم : (يد الله مغلولة) (١) . وقالوا : (إن الله فقير ونحن أغنياء) (٢) . وهي نفس الدعوى التي ترددها الشيوعية اليهودية حديثا . فالدين استغلال وإقطاع ، والحياة في رحابه فقر وضياح ، وهم المبشرون بالغنى الموعود منذ خمسين عاما ، وما زال العالم يجنى الخراب ونكث العهود ، ويصطلى بنار الأضطهاد وويلات الاعتقال .

منع الزكاة والصدقات وكثر الأموال :

ومن أجل هذا الذي ذكرنا كان الأمر بإيتاء الزكاة مقارنا لإقامة الصلاة في كثير من مواضع القرآن ، كما كان النكير والوعيد لمن يمنعها .

ولقد اختلف السلف في حق الله في المال ، هل هو الزكاة وحدها ، أو هناك حقوق في المال غير الزكاة ، وذلك تبعاً لتفسيرهم لقوله تعالى : (والذين في أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم) (٣) . فقال الجمهور : المراد به الزكاة ، وليس في المال حق سوى الزكاة ، وأما ما جاء غير ذلك فعلى وجه الندب . وذهب جماعة إلى أنها منسوخة بآية الزكاة ، وذهب جماعة منهم : الشعبي ، ومسروق ، والحسن ، وطاووس ، وعطاء ، وغيرهم إلى أنها

(١) سورة المائدة : ٦٤ .

(٢) سورة آل عمران : ١٨١ .

(٣) سورة المعارج : ٢٤ .

محكمة ، وأن في المال حقاً سوى الزكاة ، من فك الأسير ، وإطعام المضطر ،
والمواساة في العسرة ، وصلة القرابة .

والرأى الأخير هو الذى يساير الأهداف التى شرع الله من أجلها الزكاة
المفروضة ، والصدقات المندوبة ، لا سيما إذا فرقنا بين صاحب مال كثير
وصاحب مال يبلغ النصاب أو يزيد قليلاً . فصاحب المال الكثير تتعلق
به الحقوق الزائدة عن الزكاة من غير شك ، أما صاحب النصاب أو ما يزيد
عليه قليلاً فتكفيه الزكاة إلا إن أراد زيادة فضل وإيثار غيره على نفسه ،
وذلك من باب علو الدرجات عند الله ، لا من باب أداء الحقوق وحدها .

قال الله تعالى : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل
الله فبشرهم بعباب آليم . يوم يحسب عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم
وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) (١).

وهناك خلاف حول ما يطلق عليه اسم الكنز ، هل هو ما لم تؤد زكاته ،
أو هو ما لم تؤد زكاته والحقوق العارضة فيه ؟ والحق أن الكنز المتوعد
عليه هو الحبس ، وهو صنيع الذين يكسبون أموالهم ، فلا يدعونها تعمل
لتنمية المال الإسلامى . ويدل لذلك أن الأحاديث التى تبرئ المال الذى
أديت زكاته عن صفة الكنز فى أسانيدنا مقال . وما احتج به القائلون بعدم
انطباق صفة الكنز على ما أديت زكاته من قول ابن عمر : « ما أديت زكاته
وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز » . قال عنه البيهقى : ليس بمحفوظ ،
والمشهور وقفه .

وأخرج مسلم عن الأحنف بن قيس قال : قدمت المدينة ، فبينما أنا فى
حلقة فيها ملاً من قریش ، إذ جاء رجل أخشن الثياب ، أخشن الجسد ،
أخشن الوجه ، فقام عليهم فقال : بشر الكانزين برضف (حجارة محماة)

(١) سورة التوبة : ٣٤ ، ٣٥ .

يحمي عليها في نار جهنم ، فتوضع على حلمة ثدى أحدهم ، حتى تخرج من
نفض كتفيه (عظم رقيق على طرف الكتف) ، ويوضع على نفض كتفيه
حتى يخرج من حلمة ثديه يتزلزل . قال : فوضع القوم رءوسهم ، فما رأيت
أحدًا يرجع إليه شيئاً . قال : فأدبر واتبعته حتى جلس إلى سارية ، فقلت :
ما رأيت هؤلاء إلا كرهوا ما قلت لهم . فقال : إن هؤلاء لا يعقلون شيئاً ،
إن خليلي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم دعاني فأجبتة ، فقال : « أترى أحدا
(بضم الهمزة) ؟ فنظرت ما على من الشمس ، وأنا أظن أنه سيبعثنى في
حاجة له ، فقلت : أراه . فقال : ما يسرنى أن لي مثله ذهباً أنفقه كله
إلا ثلاثة دنائير . ثم هؤلاء يجمعون الدنيا لا يعقلون شيئاً .

ومذهب أبي ذر رضي الله عنه : أن الكنز هو ما فضل عن الحاجة .
قال القرطبي : ويحتمل أن يكون مجمل ما روى عن أبي ذر في هذا : ما روى
أن الآية نزلت في وقت شدة الحاجة ، وضعف المهاجرين ، وقصر يد رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن كفايتهم ، ولم يكن في بيت المال ما يشبعهم ،
وكانت السنون الجوائح هاجمة عليهم ، ففروا عن إمساك شيء من المال
إلا على قدر الحاجة ، ولا يجوز ادخار الذهب والفضة في ذلك الوقت ،
فلما فتح الله عليهم أوجب صلى الله عليه وسلم في مائتي درهم خمسة دراهم ،
وفي عشرين ديناراً نصف دينار ، ولم يوجب الكل واعتبر مدة الاستثناء ،
فكان ذلك منه بياناً .

أقول : نحن الآن أمام تشريع يسائر أحوال الأمة المالية ، ويتخذ لكل
حال من اليسر والشدة وسيلة لمعالجة الأحوال القلقة مالياً بين أفرادها ، وعلى
مستوى الجماعة ، ولا نسخ لو وسيلة منهما ، فإن كان هناك رخاء شامل
فالزكاة وحدها كافية ، وتخرج المال عن صفة الكنز ، وإن كان هناك
شدة وعسر وحاجة شاملة فإن الحاجات العارضة لازمة في المال ، ولا تكفي
الزكاة وحدها لإخراجه عن صفة الكنز . وقد طلب الرسول صلى الله عليه
وسلم ما زاد عن الزكاة من أصحابه القادرين في تجهيز جيش العسرة ، وأمر
من عنده طعام اثنين أن يذهب بثالث إذا بقي هذا الثالث محتاجاً بعد استنفاد

مال الزكاة ، وهكذا تنهج الشريعة منهجها المرن المتطور مع أحوال الأمة وما ينزل بها من الطوارئ والنوازل ، أو يعثر بها من البسر والرخاء .

وأقول ثانيا : إن الكنز بمعنى حبس المال عن العمل ، والاكتفاء بتكديسه في الخزائن ، وحرمان الأمة من ثمراته المتمثلة في إنشاء المؤسسات والصناعات لنمائه وسد حاجات الآخرين من مقابل أعمالهم أمر مخالف لما كان عليه الصحابة الأغنياء الذين دأبوا على العمل ، ولم يكتفوا بحبس أموالهم عما خلقت له من الاستئناء لمصلحة الجماعة ، ولمصلحة صاحبها ، وحبس المال عن العمل قد أدى في عصرنا إلى تشجيع المؤسسات الربوية التي فتحت خزائنها لتلك الأموال في مقابل فوائد ضئيلة لصاحب المال الذي أقعده الكسل عن تنمية ماله والإسهام في استيعاب الأيدي المعطلة عن العمل . فالحكم الشرعي إذن يدور في الحل والحرمة هنا مع أحوال الأمة ، والاتجاه المالي السائد ، فإن ساد الربا ، وتأزمت الأحوال ، فالحبس والكنز حرام وإن أدت الزكاة ، لأنه يؤدي إلى تدهور حال الأمة ماليا وعسكريا ، وفي ذلك إضعاف لسياسة الإسلام العليا في إنماء المال لإعداد القوة اللازمة للردع النفسي والعمل للأعداء ، ولنشر الدعوة في أقطار أخرى لم تخضع لدين الله .

إعطاء الخبيث من الأموال :

للصدقة اتجاهان من عمل الإنسان ، أهمهما : أنها عمل لله تعالى وحده ، وتعبر عن الطاعة المجردة من الإنسان لربه ، وكما أنعم الله على الإنسان بالطيب ، فلا يقبل إلا طيبا ، ولذلك جاء الأمر بإنفاق الطيب والنهي عن إنفاق الخبيث . فقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غني حميد) (١) .

(١) سورة البقرة : ٢٦٧ .

قال علي بن أبي طالب وعبيدة السلماني وابن سيرين : هي الزكاة المفروضة
نهى الله الناس عن إنفاق الرديء فيها بدل الجيد . ونقل القرطبي عن ابن عطية
قال : والظاهر عندي من قول البراء بن عازب والحسن وقتادة أن الآية
في التطوع ، والآية تعم الوجهين . وقال ابن العربي والهراسي في أحكام
القرآن : لو كانت الآية في الفرض لما قال تعالى : (ولستم بأخذيه إلا أن
تغمضوا فيه) ، لأن الرديء والمعيب لا يجوز أخذه في الفرض بحال ، لا مع
تقدير الإغماض ولا مع عدمه .

وأخرج الترمذي وأبو داود وغيرهما عن البراء : أن رجلا علق قنوحشف
(التمر يجفف قبل نضجه فيصير رديئا) ، فرآه رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال : « بئسما علق » . فنزلت الآية . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن لون حبيق والجعرور (لون من التمر الرديء) أن يؤخذ في الصدقة .

فما اعتاده الناس من تقديم بقايا طعامهم للفقراء ، وبانتقاء أردأ الطعام
واللباس وأماكن الإيواء والمشارب يقدمونها صدقة للفقير حرام في صدقة
التطوع ، ولا تجزئ أصلا في صدقة الفريضة . هذا فضلا عن أنها تثير آلام
الفقير ، وربما أثارت أحقادهم على الأغنياء ، وعليه ينعكس مقصد الصدقات
في الإسلام إلى ضده ، إذ أن مقصدها هو ربط قلوب المؤمنين برباط الحب
الأخوي ، وأواصر الأسرة الواحدة ، ليقوم التعاون بين الجميع في أعمال
ال عمران والجهاد على هذا الأساس . وعلى العكس من ذلك إذا قدمنا للفقير
كل رديء مما ناباه ، فإن الرباط الأخوي المقصود تقويته في التعاون البناء
سوف ينحل ، ولن يكون سائداً سوى التخريب والسلبية من جانب المحتاجين ،
وما يتبع ذلك من نتائج سيئة معروفة للجميع .

رياء الناس في الصدقات :

أساس طاعة الأمر : أن يكون عمل المطيع مقصودا به الله وحده ،
حتى يوثق ثماره من تضعيف الثواب ، أو إخلاف الصدقات على معطيها

بأضعافها . أما إذا أريد بها السمعة بين الناس ، أو الإعلان عن تجارة ، أو استخدام الفقراء في مقابل الصدقات ، فكل ذلك رياء يحبط ثواب العمل ، ويغضبه الله ، ويعود بالأثر السيء على المعطى . ولقد جعل الله تعالى المرائى بصدقته في صف واحد مع المنان والكافر الذى ينفق ليقال : جواد ، وضرب له مثلاً واضحاً من المحسوس ليعلم أن صدقته لا تعود عليه بأثر ، فقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى كالأذى الذى ينفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلداً لا يقدرون على شيء مما كسبوا والله لا يهدي القوم الكافرين) (١)

الصفوان الحجر الأملس . والواابل : المطر الشديد . والصلد : الأرض التى لا تنبت . لا يقدرون على شيء مما كسبوا . يعنى : لا ينتفعون بثواب شيء مما أنفقوا عند حاجتهم إليه . وقد مثل الله تعالى صدقة المرائى بتراب تراكم على حجر أملس ، فكان مظهره مظهر الأرض الصالحة لإنباء الثمرات ، ثم كان الرياء بمنزلة المطر الشديد الذى أزال عنصر الإنبات من على وجه الصخرة فعادت صلبة لا تنبت شيئاً .

ومن رحمته تعالى بالناس عاد فصور عمل المرائى بالصدقة وبغيرها بصورة أوضح فى الدلالة على خيبة المسعى ، وعدم الجدوى فقال تعالى : (أيود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب تجري من تحتها الأنهار له فيها من كل الثمرات وأصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون) (٢) .

وتظهر بشاعة الرياء هنا من عناصر محددة هى : جنة مشمرة كاملة الثمار ، يملكها رجل أقعده السن عن القدرة على العمل ، ويعول ذرية ضعافاً لا يقدرون على الكسب ، ففوجئ باحتراق جنته على أثر إعصار فيه نار ، ففقد وسيلة الانتفاع ، وجاع هو وذريته ، وعجزوا جميعاً عن

(١) سورة البقرة : ٢٦٤ .

(٢) سورة البقرة : ٢٦٦ .

الكسب ، فذلوا في الدنيا بالسؤال . ويقابل هذا المثل شبهه يوم القيامة ، إذ يظن المرائي أنه قدم عملا في ميزانه ، فلما قدم على الله أحرق الرياء كل ثواب ، وبقي عاجزا عن العمل في دار الجزاء كعجزه في الدنيا عن إعالة نفسه وأهله .

ووجه الله الأفكار بتلك الأمثال المضروبة حتى يعود المراءون إلى تذكر عظمة الله وربوبيته ، واستحقاقه وحده لتوجيه الأعمال مرادا بها الطاعة المطلقة .

وعلاج الرياء بالصدقات إخفاؤها ، والحذر من أن يراها أو يعلم بها أحد ، ولهذا جعل الله المتصدق بالصدقة يخفيها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه من السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله .

التصدق بالكسب الحرام :

ولسكى تؤدي الصدقة نتائجها الموعودة لصاحبها لا بد أن تكون من خالص مال صاحبها ، ومن حلال ما أحرز بعمله . فالصدقة بالحرام من خداع النفس لصاحبها ، إذ تقيم ستارا كثيفا بينه وبين رؤية الحرام في مكسبه ، وتوهمه بمختلف التأويلات أنه حلال مقبول ، وفي هذه الحالة يضيف إلى إثم الكسب الحرام إثم المخادعة لله تعالى .

وعلى هذا فصدقة المرائي ، والتاجر غير الأمين ، والمرتشى ، والزانية ، والقواد ، والديوث ، ومن يأخذ أجراً على عمل لا يتقنه ، والسارق وما أشبه ذلك حرام مركب .

منع فضل الماء والكلاء :

منع العناصر الضرورية التي لا يعيش الإنسان بدونها عن طالبها حرام . والماء من أهم الضروريات للحياة ، فهو لازم لحياة الإنسان ، ولحياة النيات والحيوان اللذين يحيا بهما الإنسان . ولذلك ورد التكبير على من منع فضلها .

أخرج الشيخان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تمنعوا
فضل المساء تمنعوا به الكلاً » . والكلاً : العشب مما يرعاه الحيوان . وأخرج
الإمام أحمد عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم :
« من منع فضل مائه وفضل كلته منعه الله فضله يوم القيامة » . وأخرج الشيخان
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم
يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم : رجل على فضل ماء بفلاة يمنع
ابن السبيل » الحديث . وفي لفظ البخاري : « ورجل منع فضل مائه فيقول
الله : اليوم أمتعتك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يدالك » .

فهذا المنع لا يتصل بما بين الإنسان وغيره بمقدار ما يتصل بما بين الإنسان
وربه ، لأن المنوع شيء أباحه الله للجميع ، ولا دخل للإنسان في كسبه ،
وهو محرم شائع في الريف ، وفي البوادي ، إذ يحتكر الناس المراعي الطبيعية ،
ويمنعون منها الرعاة ، كما يمنعون بعضهم بعضاً أن يروي الإنسان زرعهم بماء
يسيطرون عليه . وكان هذا من صنائع الجاهلية ، إذ كان كليب وائل يرمي
جرو الكلب فلا يستطيع أحد أن يرعى أو يستقي من مكان يصل إليه منه
صوت الجرو . وعدوا ذلك من المعزة فقالوا : أعز من كليب وائل .

فِي الْحَجِّ

ترجع أهمية الحج في الإسلام إلى صلته بالفطرة ، وصلته ببناء الإيمان ودعمه ، والتذكير بأسراره في حال من الحياة يمكن للإنسان فيها أن ينسى ، وهو حال اليسار الذي هو مظنة الطغيان .

ولقد جاءت الأحاديث مبينة فضائل الحج وأثره في طهارة الظاهر والباطن .

فأخرج الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حج فلم يرفث ولم يفسق ، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . وأخرج مالك في موطئه مراسلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مارى الشيطان في يوم أصفر ولا أدهر ولا أحقر ولا أغيط منه يوم عرفة » . وذلك من تتابع الرحمات على الحبيب ، وغفران ذنوبهم التي أثقلهم بها الشيطان . وأخرج الشيخان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « حجة مبرورة خير من الدنيا وما فيها ، والحج المبرور ليس له ثواب إلا الجنة » .

ولأن الله تعالى أنزل في حجة الوداع قوله : (اليوم أكملت لكم دينكم وأنعمت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) (١) . كان في ذلك إشارة إلى أن الحج تمام الإسلام والنعمة بالنسبة لكل إنسان . والكعبة التي يطاف حولها في الحج تقع في أحلك المساجد التي تشد إليها الرحال ، وفي زيارته ذكرى وعودة إلى نشأة الإسلام ، وفي تأمل الكعبة وهي أول بيت وضع للناس رحلة إلى أغوار التاريخ الديني لا تعدلها سعادة في الوجود ، فحولها طاف الأنبياء ، وعندها قام الخليل وولده إسماعيل داعيين :

(١) سورة المائدة : ٣ .

(ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن فريقتنا أمة مسلمة لك وأرنا مناسكنا) . . .
وقال : (ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب
والحكمة ويؤمهم) وهناك ادخر الله للعالم كله رحمته المهداة ،
ومن هناك سيطر شعار التوحيد على أرجاء الأرض واندفع المجاهدون الذين
صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فأدوا الأمانة تحت قيادة قائدهم الأعظم عليه
الصلاة والسلام .

حقوق العباد لا تسقط بالحج :

سبق حديث الشيخين في أن الحج يخرج الإنسان من ذنوبه كيوم ولدته
أمه . وقد شاع خطأ بين الناس في فهم هذا الحديث فظنوا أن الحج يسقط
الذنوب كلها . والحق أن من الذنوب ما هو حق لله وحده ، ولا تتعلق
به حقوق العباد ، كشرب الخمر ، والإسراف ، والقعود عن الجهاد ،
فهذه ذنوب تتعلق بها حق الله وحده ، وهذه هي التي يغفرها الله لمن شاء ،
أما الذنوب التي تتعلق بها حقوق العباد كالسرقة والغيبة ، والنميمة والزنا ،
فهى ذنوب مضاعفة ، من حيث إنها مخالفة لأمر الله ، ومن حيث العدوان
على حق الغير . أما ما يتعلق بحق الله وهو المخالفة لأمره ونهيه فالله يغفره ،
وتبقى حقوق الناس التي هي المظالم ، وشرط غفرانها إما ردها لأصحابها ، أو
استحلالهم منها .

من هنا نخطئ التجار المحتكرون والغاشون والمرابون والمرتشون وأشباههم
في الفهم فيعتقدون أنهم اغتسلوا من حقوق الناس بالحج ، وهيات ما لم
ترد الحقوق .

ويطلق بعض الناس لأهوائهم العيان عمدا ، ثم يحجون كل عام ليغسلوا
عنهم أوضارها ، وهذا من باب المخادعة لله ، وهو حرام فوق حرام .

على أن الحج الذي تغفر به الذنوب هو ما كان مبرورا . وبر الحج :
ألا يخالطه إثم ، ولا تعقبه معصية . أى إنه يجب أن يكون مقرونا بالتوبة
عن الكبائر .

تأخير الحج عند القدرة :

الحج مفروض على المسلم البالغ العاقل الحر الذي أدرك وقت الحج قادراً مستطيعاً . والاستطاعة بأن يكون صحيح الجسم ليس مريضاً مرضاً يضر به السفر ، وأن يكون الطريق مأموناً من الخطر على حياة الحاج ، أو على ماله أو عرضه ، وأن يملك من المال نفقة سفره وعودته ، ونفقة من تلزمه نفقته مدة سفره ، ويملك ما يقضى به ديونه .

وقد اختلف العلماء فيمن استطاع ، هل يلزمه الحج على الفور ، أو على التراخي ؟ فذهب أبو حنيفة ومالك وبعض أصحاب الشافعي ، وأحمد إنه على الفور . وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد والأوزاعي إنه على التراخي واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر ، وفرض الحج كان سنة ست أو خمس .

وأجاب القائلون بالفور بأنه قد اختلف في الوقت الذي فرض فيه الحج ، ومن جملة الأقوال أنه فرض في سنة عشر ، فلا تأخير ، ولو كان فرض قبل سنة عشر ، فإنما كان تراخيه صلى الله عليه وسلم كراهة الاختلاط بأهل الشرك في الحج ، فإنهم كانوا يحجون ويطوفون بالبيت عراة ، فلما طهر الله البيت منهم حج صلى الله عليه وسلم . قال الشوكاني : فتراخيه لعذر ، ومحل النزاع التراخي مع عدم العذر .

ومما يدل على إثم من تراخى في أداء الحج مع الاستطاعة قول عمر رضي الله عنه : « لقد همت أن أكتب في الأمصار بضرب الجزية على من لم يحج ممن يستطيع إليه سبيلاً » .

وكان سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي ومجاهد وطاووس لا يرون الصلاة على من مات مستطيعاً ولم يحج .

حج المرأة بلا محرم :

ظاهر قوله تعالى : « ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » وجوب المبادرة بالحج على من استطاع وهو مخالف لظاهر الأحاديث الآتية .

أخرج مسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة إلا ومعها رجل ذو محرم منها » . وأخرج الشيخان والترمذى وأبو داود عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها » . وروى نحوه عن ابن عمر .

فالمرأة المستطاعة ولا تجدد المحرم يختلف حكمها مع الحكم العام في ظاهر الآية ، ومن هنا اختلف فقهاء الإسلام . فأبو حنيفة جعل الأحاديث مبنية للاستطاعة في حق المرأة . ومالك اعتبر الأحاديث متعرضة للأسفار غير الواجبة . ومن هنا اختلفت الآراء .

قال أبو حنيفة : لا بد من المحرم ، وهو كل من لا يحل نكاحه لها ، إلا أن يكون بينها وبين مكة أقل من ثلاث مراحل ، ووافقه جماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي ، وبه قال الحسن البصري وإبراهيم النخعي . وقال عطاء ، وسعيد بن جبير ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي في المشهور عنه : لا يشترط المحرم ، بل يشترط الأمن على نفسها . قال النووي : قال أصحاب الشافعي : يحصل الأمن بزواج أو محرم أو نسوة ثقات ، ولا يلزمها الحج عند الشافعي إلا بأحد هذه الأشياء ، فلو وجدت امرأة واحدة ثقة لم يلزمها ، لكن يجوز لها الحج معها .

وكره مالك أن تسافر المرأة مع ابن زوجها لحداثة الحرمة بينهما ، وفساد الزمان ، ولأن الداعي إلى النفرة عن امرأة الأب ليس كالداعي إلى النفرة من سائر المحارم . وقال القاضي عياض نقلاً عن بعض الفقهاء : إن المرأة الكبيرة التي لا تشتهي تسافر كل الأسفار بلا زوج ولا محرم ، وبه قال ابن ذريق العيد ، وقال : إنه تخصيص للعموم بالنظر إلى المعنى ، وهو خوف الفتنة .

واحتج مالك لرأيه بحديث ابن عباس : « لا ضرورة في الإسلام » . فقال : إن الضرورة بالصائد المهملة . هي التي لم تحج من النساء ، ولم يكن

لها محرم يخرج معها ، فلا تترك فريضة الله ، ولتخرج في جماعة النساء .
ولكن المنثري قال عن هذا الحديث : في سنده عمر بن أبي الخوار ، وقد
ضعفه غير واحد من الأئمة .

والمخرج من هذا الخلاف : أن تسافر المرأة مع جماعة من النساء الأمينات
إن لم تجد المحرم مع الكراهة ولا تدع الحج . أما سفرها وحدها شابة كانت
أو غير شابة فمحظور في الإسلام ، وخروجها مع رجال أمناء كانوا أو غير
أمناء محظور كذلك في الإسلام .

محظورات الحج والعمرة :

يحظر على الحاج والمعتبر ستة أمور : لبس المخيط والعمامة ، بل يلبس
إزاراً ورداء ويكشف رأسه . والمرأة تلبس المخيط ولا تستر وجهها .
والثاني : الطيب . فإن تطيب فعليه دم شاة ، والثالث : الحلق . فإن حلق
فعليه دم شاة . والرابع : الجماع ، وهو مفسد للحج قبل التحلل الأول ،
فإن حدث بعد التحلل الأول فعليه دم بدنة ولم يفسد حجه . والخامس :
مقدمات الجماع ، كالقبلة والملازمة التي تنقض طهر المرأة فهو محرم ،
وفيه دم شاة ، ويحرم النكاح والإنكاح ، ولا دم فيه لأنه لا ينعقد .
والسادس : قتل الصيد البري مما يؤكل وما لا يؤكل . فإن قتله فعليه مثله
من النعم ، ويراعى التقارب في الحلقة أما صيد البحر فباح .

وقتل الدواب للمحرم محظور ما عدا أنواع وردت في حديث أخرجه
الشيخان والنسائي وأبو داود عن ابن عمر قال : سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عما يقتل المحرم من الدواب ؟ فقال : « خمس لا جناح في قتلهن على من
قتلهن في الحل والحرم : العقرب ، والغراب ، والفأرة ، والحدأة ،
والكلب العقور » .

واختلفوا في الكلب العقور . قال زيد بن أسلم : وأي كلب أعقر من
الحية ؟ وقال زفر : المراد الذئب خاصة . وقال مالك في الموطأ : كل ما أعقر

الناس وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب فهو عقور . وبه قال سفيان وأبو عبيد والجمهور . وقال أبو حنيفة : هو الكلب خاصة ، ولا يلحق به في هذا الحكم سوى الذئب .

تحريم مكة :

مكة حافلة بأسرار الله ، ففيها أول بيت وضع للناس ، وهو من القدم بحيث لا يدري أحد على التحديد أول من بناه ، إلى غير ذلك من الأسرار التي ذكرناها في أول هذا الفصل . ولهذا كان تحريم مكة وما حولها من الحرم مفروضا ، احتراماً لها ، وهيبة لشعائر الله .

أخرج الشيخان والترمذي والنسائي وأبو داود وأحمد عن أبي هريرة قال : لما فتح الله على رسوله مكة قام النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : « إن الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، ثم هي حرام إلى يوم القيامة ، لا يعصده (يقطع) شجرها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تحل لقطتها إلا لمنشدتها ، فقال العباس : يا رسول الله ، إلا الإذخر ، فإنه لقبورنا وبيوتنا . فقال : إلا الإذخر » .

وفي رواية للشيخين وأبي داود عن ابن عباس : « ولا يختل خلاها » . أي : لا يقطع نباتها الرقيق ما دام رطباً .

وتنفيذ الصيد يشمل التعرض له بالاصطياد ، والتهبيج . ومنشد اللقطة هو من يعرفها فيأخذها ليردها إلى صاحبها ، وليس لأحد يجد شيئاً في الحرم أن يأخذها ، ولا أن يتصدق به ، ولا يجوز أن يملكه أحد . وقطع الشجر حرام أيضاً ، وصحح النووي عدم قطع الشوك أيضاً . والإذخر : نبات عريض الورق ، طيب الرائحة . وهذا يباح قطعه .

فكل من ارتكب شيئاً من هذه المحظورات فقد ارتكب حراماً ، وانتهك حرمة حرم الله . والصحيح أن تحريم المدينة كتحریم مكة . وقد أخرج

الشيخان وغيرهما أحاديث في ذلك عن علي ، وعدي بن زيد ، وسعد بن أبي وقاص ، وجابر بن عبد الله . ولفظ حديث علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يَحْتَلَى خِلَافَهَا ، ولا يَنْفِرُ صَيْدَهَا ، ولا تَلْتَقِطُ لِقْطَتَهَا إِلَّا مَنْ أَشَادَ بِهَا ، ولا يَصْلَحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَحْمِلَ فِيهَا السِّلَاحَ لِقِتَالٍ ، ولا يَصْلَحُ أَنْ يَقْطَعَ مِنْهَا شَجَرَةٌ إِلَّا أَنْ يَعْلَفَ بَعِيرُهُ » .

شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة :

أخرج الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى » . وخصت هذه المساجد بشد الرحال إليها ، لأن الأول إليه الحج ، والثاني أسس على التقوى ، والثالث قبلة الأمم الماضية .

قال الدهلوي في حجة الله البالغة : كان أهل الجاهلية يقصدون مواضع معظمة بزعمهم يزورونها ، ويتبركون بها ، وفيه من التحريف والفساد ما لا يحصى ، فسد النبي صلى الله عليه وسلم الفساد ، لئلا يلتحق غير الشعائر بالشعائر . والحق عندي : أن القبر ، ومحل عبادة ولي من أولياء الله ، والطور ، كل ذلك سواء في النهي .

والحق أننا لا نجد خلافا في عهد الصحابة حول هذا الموضوع ، مما يدل على إجماعهم على تحريم شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة . ويدل على ذلك ما أخرجه مالك في الموطأ عن أبي هريرة قال : لقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال : من أين أقبلت ؟ قلت : من الطور . فقال : لو أدركت قبل أن تخرج إليه ما خرجت . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يعمل المطى إلا إلى ثلاثة مساجد » .

تغليظ التحريم في احتكار الطعام في الحرم :

الاحتكار حرام بمختلف صورته وأشكاله ، وإنما هو في غير الحرم يتصل بالمحرمات التي تكون بين الإنسان وغيره . أما الاحتكار في الحرم فخاص بما بين الإنسان وربه . من جهة أنه وقع في حرم الله .

فقد أخرج أبو داود والبخاري في التاريخ الكبير : أن موسى بن باذان قال : أثبت يعلى بن أمية فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « احتكار الطعام في الحرم إلحاد فيه » . والاحتكار هو : شراء القوت لبيع إذا اشتد غلاؤه . والإلحاد : الخروج من الحق إلى الباطل . والمراد : أن احتكار الطعام في جميع البلاد حرام ، وفي الحرم أشد تحريماً .

وإنما اشتدت حرمة بمكة لأن فيه صدا عن سبيل الله ، وإثقالا على خجاج بيت الله ، فربما امتنع ناس من الحج لعدم قدرتهم على النفقة .

الْبَحْثُ الثَّانِي

هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ
فِيمَا بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَنَفْسِهِ

فاستقم كما أمرت

لماذا خلق الإنسان في أحسن تقويم ؟ .

رأينا في البحث الأول كيف أن الله تعالى فطر الإنسان على الصلاح ، وأراد منه الصلاح ، وأن هذا الصلاح يبدأ من قاعدة ثابتة قوية هي الإيمان والعقيدة الصالحة ، وأن هذه العقيدة إذا صلحت وصلاح محلها وهو القلب صلاح الجسد ، وإذا فسدت أو انحرفت فسد الجسد ، ورأينا كيف رحم الله الإنسان ولم يتركه لنفسه يقرر لها من العقائد ما يراه صحيحا ، بل وضع له أصولها ، وحدد له معالمها ، حتى يفرغ للغرض الذي قام عليه بناؤه الشخصي والاجتماعي ، ويخلص إلى حماية هذه العقيدة من الوسوس والخطرات .

ورأينا كيف أن الله تعالى حرم على الإنسان أموراً تتصل اتصالاً وثيقاً بمعاملة الإنسان لربه في شأن العقيدة ومقوماتها من العبادات التي شرعت بمثابة التدريب الدائم على الممارسة الوجدانية لها ، والحياة المتواصلة في رحابها ، حتى لا يضل أو ينسى ، وكيف أن الحكمة من تلك المحرمات هي المحافظة على فطرة الله في الإنسان أن يعيث بها الهوى ، أو تفسدها النفس بخداعها ، تلك الفطرة التي وصفها الله تعالى أولاً بقوله : (ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون) . ثم وصفها مرة أخرى بقوله تعالى في سورة التين : (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) ظاهراً وباطناً وعملاً . وهو ما فسره العلماء القدامى بأنه دفع الضرر ، أو جلب المصلحة للإنسان . ولكنه في الحقيقة والرؤية الشاملة أمر فوق مصلحة الإنسان الشخصية ، هو الالتزام بتبعات الخلافة عن الله في الأرض ، والنيابة عنه تعالى في الدعوة إليه وإلى سبيله ، والجهاد في سبيل ذلك بالمال والنفس .

وقد يكون تفسير القدامى والسواد الأعظم من المحدثين لحكمة تشريع الحلال والحرام فيما بين الإنسان ونفسه ، أو فيما بينه وبين غيره بدفع الضرر

وجلب المصلحة للإنسان تفسيراً مقبولا من وجهة النظر الجزئية التي لا تمتد إلى الغاية من جلب المصلحة ودفع الضرر ، وهي صلاحية الإنسان للقيام بتبعات الخلافة لله على الأرض بكل معانيها وأعمالها ، والتي تعتبر الحكمة الأساسية لتشريع الحلال والحرام .

وقصارى ما وصل إليه المحدثون : أن طوفوا في بعض البحوث الطبية وما أشبهها ، وتلمسوا منها الأضرار البدنية والعقلية والاجتماعية لبعض المحرمات وأضافوها إلى ما كتب الأقدمون دليلا ناصعا على أن جلب المصلحة ودفع الضرر هو الحكمة النهائية لتشريع الحلال والحرام ، فوقفوا هم الآخرون إلى جانب إخوانهم القدامى يقيمون الدليل على صدق نظراتهم باعتبارها غاية الغايات .

ولا ننكر أن الكتاب المسلمين قديماً وحديثاً تحدثوا عن خلافة الإنسان لله على الأرض وتبعاتها ، وتحدثوا عن الدعوة إلى الله وإلى سبيل الله ، ولكنهم تحدثوا عن ذلك كله حديثاً مفصلاً عن مقاصد الشريعة من تشريع الحلال والحرام ، بلا رابط يربط بين دفع الضرر وجلب المصلحة وبين الدعوة إلى الله وإقامة العدل بين الناس جميعاً في كل مكان .

من هنا جاء القصور في التعليل ، وكان الفهم المبثور لحكمة الله الشاملة الجامعة التي ارتضاها ، ووجه إليها المؤمنين في القرآن . لقد جاء القصور نتيجة للنظرة الجزئية أول الأمر ، ونتيجة لافتتان المحدثين بالحكم الجزئية لتحريم بعض المحرمات ، ونتيجة للفصل بين الوسيلة والغاية وارتباط ذلك كله بالفطرة ، وخلافة الإنسان لله على الأرض لحماية الفطرة من عبث الشر ، ووساوس الطغيان .

هناك إذن أصل شامل هو خلافة الإنسان الصالح لله على الأرض . وهناك الخلافة عن الله في الدعوة إليه وإلى سبيله وطريقه . وذلك لأن الداعي إلى الحق على الحقيقة هو الله وليس الإنسان : (والله يدعو إلى دار السلام) .. (فاعلم أنه لا إله إلا الله) ومقتضى الخلافة : أن يعمل الإنسان المستخلف لله وبأمره ، فالله إذن هو القوة القاهرة العليا ، والتي لا تعلوها

قوة ، وهو الحاكم العادل المطاع ، وقد أبلغ هذه القاعدة للناس عن طريق الرسل على طريق متدرج ، حتى وصل الإسلام المشروع إلى مرتبته النهائية على يد خاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم ، وأعلن الله تعالى لرسوله تلك الأهداف والأصول بصورة كلية وبصورة مفصلة .

(يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس) (إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً) (ادع إلى سبيل ربك) . . .

ونخلص من هذا العرض الموجز إلى النتائج التالية :

١ - الله رب الكون وجباره ومالك الحياة والموت أزلاً وأبداً ، وهو الداعي إلى نفسه وإلى صراطه على الحقيقة ، ولا سلطان لأحد إلا بسلطان من عنده .

٢ - اختار الله من البشر رسلاً للناس لهم مميزات معينة تعين على تلقي الوحي من الغيب وتحمل التبعات الجسام ، والقوة على احتمال الأذى في سبيل تحقيق ما أراد الله ، لا يسعدهم إلا أن يرضى الله ، ولا شيء غير ذلك .

٣ - الرسل دعاة الله بإذنه وأمره كل في محيطه ، وخاتم الرسل داع إلى الله بأمره على مستوى العالم كله ، فهو الحاكم الأعلى للناس جميعاً بشرع الله ، والعلماء ورثته يفقهون عنه دون ابتداع ، وكل يقود من حوله إلى الله حسبما جاء في كتاب الله ، وسنة رسوله ، لا بالهوى والتمنى .

٤ - هناك ربط بين الفطرة والغاية الأخلاقية الجزائية التي تعتبر امتداداً للحياة الدنيوية في صورة حياة أخروية مخصصة للجزاء لا للعمل ، وللسعادة لا للتكليف ..

٥ - ولضمان العون الإلهي بالنصر والتمكين لجند الله في الرسالة الخاتمة التي شرع فيها الجهاد بالمسال والنفس لتحقيق دعوة الله إلى نفسه وإلى صراطه وسبيله كان لا بد من صياغة الإنسان العامل لله تعالى بطريقة تضمن له أن

يكون موصول الحبل بربه عن طريق الاعتصام بشرعه ، فشرع الله ورسوله له أمور العبادات والمعاملات والعلاقات الاجتماعية والدولية من عنده لأمرين :

(أ) مصلحة الإنسان في أن يكون من جند الله الفائزين برضاه ،
والموعدون بالنصر والتمكين في الأرض . والجزاء الأوفى في
دار الجزاء .

(ب) صلاحية الإنسان للوفاء على أكمل الوجوه بالعقد المبرم بينه وبين
ربه والذي يقتضى بيع النفس والمال في سبيل الدعوة إلى الله
وإلى طريق إعلاء هذه الدعوة على كل الدعاوى المعارضة بصفة
دائمة وتحت أى ظروف .

٦ - واتباع الشريعة في كل الشؤون العبادية إذن لا يكفي لأداء الأمانة
التي حملها خليفة الله في الأرض دون عمل في مجال الدعوة ، وبكل الوسائل
الممكنة ، ومنها الجهاد والاستشهاد في سبيل الله طواعية وحباً لله . لأن
العبادة حق واجب الأداء ، وهي وحدها لا تحقق الخلافة التي أذن الله بها
للإنسان ، وإنما تحققها الدعوة ، فلن يكون الإنسان عاملاً لله بأمره حتى
يدعو بالقول والعمل ، ولن يصلح لهذا العمل ، ولن يوازره الله بتوفيقه
ونصره إلا بالعبادة والعمل بشريعته ، التي هي شريعة الحلال والحرام ،
والمباح والمحظور ، والتي ما شرعت إلا لبناء إنسان الدعوة الصالح ،
ورجل حضارة الإسلام المظفر المنصور .

فالقول بأن علة التحريم والتحليل هي رعاية المصاحبة الإنسانية وحدها
يعتبر شطراً من العلة ، وداعياً للناس إلى أن يروا الوجود الإسلامى بعين
واحدة ، بل إن العلة الحقيقية هي : مصلحة الإنسان في صلاحه الذاتى ،
وصلاحيته للدعوة إلى الله بالمال والنفس ، بحيث لا ينجح إلى الكسل ،
ولا يركن إلى غير أعمال الخلافة على الأرض .

فإذا قال الإسلام : هذا حرام . فعنى التحريم : أن هذا المحرم يهدم
صلاحية الإنسان للعبادة والدعوة على مستوياتها كلها ومنها الاستعداد لبيع

النفس والمسال لله . وإذا قال : هذا حلال . فعناه : أن الحلال يعين الإنسان على العبادة وإيثار أمر الله على هوى النفس ، وعلى الدعوة بمستوياتها كلها . أما الإسراف فيهدم صلاحيته لهذا العمل العظيم ، لأن الإسراف محظور هو الآخر . أما العبادات المفروضة فهي المحرك الرئيسي والقوة الدافعة في داخل الإنسان ، والتي من شأنها إذا أقيمت على حقيقتها أن تنهى الإنسان عن الفحشاء والمنكر ، وتسعده في رحاب الإيمان والعمل الصالح للنفس والجماعة .

ولقد تحدثنا عما يحل ويحرم في الشئون التي تكون بين الإنسان وربه مما يتصل بالعقيدة ومقوماتها ، وحمايتها من الضعف والتحلل ، والآن نتحدث عن الحلال والحرام فيما بين الإنسان ونفسه ، وكيف أن الإسلام لم يهمل تربية الجسد والنفس على طريقة تحفظ توازن الإنسان ماديا وروحيا ، حتى يستطيع العمل في الدنيا داعياً إلى الله على بصيرة وهدى من نور الإيمان وجذوته الدافعة .

وقال ربكم ادعوني أستجب لكم :

أقرب الطرق إلى إحراز الصلاح الدعاء . قال الله تعالى : (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون) (١) . والدعاء في ذاته عبادة ، وقد أخرج الترمذي . وابن ماجه ، وأبو داود ، عن النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الدعاء هو العبادة ، وقال ربكم : ادعوني أستجب لكم » .

وإذا كانت الصلاة دعاء يتكرر في اليوم خمس مرات مفروضات ، فإن هناك صلوات مسنونات هي زيادة في الدعاء ، وهناك الدعوات المأثورات عقيب الصلاة ، وفي الصباح والمساء ، وعند النوم وعقب اليقظة منه ، وعند قضاء الحاجة ، وعند الطعام وبعده ، وفي كل شأن من شئون الله يبدو

(١) سورة البقرة : ١٨٦ .

للإنسان كالرياح والمطر ، وظهور القمر ، وركوب الدابة ، وغير ذلك مما هو ثابت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومجموع في كتب مستقلة ، لا يقصد بها إلا أن يكون المسلم على صلة دائمة بمولاه ، فلا ينساه في رحمة الحياة ، ولا يشرك به إن تعلقت مصالحه بإنسان مثله في دنيا الأسباب ، فالله من وراء الأسباب محيط ، وهو القاهر فوق العباد ، وهو المسخر لجميع الأسباب .

هذه هي حكمة تشريع الدعاء ، ولهذا قال الله تعالى على وجه الشرط والجزاء : (ادعوني أستجب لكم) . فهو لا غيره الفعال ، وغيره من العباد تحت الحكم ، فإن تعلقت أمور الإنسان بإنسان فليقصده من حيث هو سبب ، لا من حيث هو أصل يضر وينفع . ودليل صدق الإنسان في ذلك أن يكون قصده للإنسان بعزة النفس ، أما أن يقصده بالنفاق والتدلل فهذا حرام ، لأنه من الشرك الخفى .

لا تستعجلوا الإجابة :

صدق الله ، وكذبت ظنون الإنسان . لقد وعد الله الذين يدعونه مخلصين من قلوبهم بالإجابة ، ولكن الإنسان خلق عجولا قلقا هلوعا إذا مسه الشر ، لا يصبر على تمحيص ولا تطهير ، ولا يصمد لابتلاء الله له ، حتى يعلم صدقه في دعوى الإيمان .

وقد حذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من استعجال إجابة الدعاء ، فقال فيما أخرجه الشيخان ، والترمذى ، وأبو داود ، وابن ماجه عن أبي هريرة : « يستجاب لأحدكم ما لم يعجل ، فيقول : قد دعوت فلم يستجب لي » .

ومن بديهيات الإيمان بالله خالقا وربا فاعلا بأمره أنه يجيب الدعاء في الوقت الذى قدره هو ، لا في الوقت الذى يريده الإنسان ، فإذا صدق إيمان الإنسان فليعلم أنه مجيب دعاءه بتحقيق المطلوب في الوقت الذى يريده سبحانه ، فإن طال الزمان ولم يتحقق المطلوب فلا يدع الإنسان الدعاء ،

لأن الدعاء كما قلنا عبادة لها ثوابها ، تحفظ القلب من عوارض النسيان ، وذلك في نفسه خير للإنسان . وإما أن تتحقق الإجابة في صورة أخرى مدخرة للإنسان في يوم هو أحوج فيه إلى مثاقيل الذر في ميزانه ، وهو يوم الحساب ، وذلك غاية الرضا والحب من الله .

وسنة الله مع أنبيائه ورسله وأحبابه من خلقه أن يختار لهم ثواب الآخرة على ثواب الدنيا ، ولكنه سبحانه يعجل بالإجابة فيما كان من شئون الدعوة إلى إعلاء كلمة الله ، والنصر على عدوه ، حتى يكون ذلك التعجيل رهانا للمؤمن على رضاه عنه ، وحتى تكون نتائج النصر من التمكين في الأرض والسلطان عليها باسم الله قواما لحياة المجموع .

المستكبرون عن دعاء الله :

فالمؤمن الضعيف الإيمان ، والذي يعبد الله على حرف ، فإن أصابه خير اطمأن به ، وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه ، خسر الدنيا والآخرة ، هذا النوع من الناس غير متوازن في طبيعته ، فالطبيعة المادية غالبية عليه ، ومقدمة عنده ، وأثيرة لديه ، أما القيم الروحية فغير مستساغة في مزاجه ، يؤثر الدنيا ، ولا يعلم أن الآخرة أبقى ، ولا يؤمن بأن الخير كله آتية لو أنه قدم مراد الله على مراد نفسه ، وسعد بالمناجاة ونعيمها ، ولم يرض بالدنيا بديلا لها ، فحينئذ لن يستعجل الإجابة من ربه ، لأن الإجابة ربما أسكتته عن المناجاة والدعاء وفيهما كل نعيمه وحبوره .

والإنسان غير المتوازن يعاجله القلق إن غاب عنه مطلوبه امتحانا من ربه ، فيقطع بعدم الإجابة ، ويبحث عن مطالبه بالطرق المسالوفة عند أمثاله ، من أهل الغفلة وضعاف الإيمان ، فيكون ذيلا لعظيم في الدنيا ، ينافقه ويتملقه ، ويدل بين يديه ، وينال من الدنيا بقدر ما ذل ، فلا يعود إلى دعاء ربه ، استكبارا وإيمانا منه بأن طريق الدعاء طويل المدى ، والعمر قصير يخشى ألا يدرك متعته فيه سريعا ، ولذلك أكد الله تعالى أن هذا النوع من الناس مغضوب عليه ، وأن مصيره إلى النار مع العصاة أو مع الكافرين

حسب درجة الكبر ، وما وصلت إليه بالإنسان المستكبر . فقال تعالى :
(وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
جهنم داخرين) (١) . وعبادتي ، يعنى : دعائى . وإنما تحققت لهم النار لأنهم
أنفوا من الذل بين يدى الله وهو العزة على الحقيقة . وآثروا الذل
للأسباب المسخرة . ملتجئين عندها العزة التى هى الذل على الحقيقة .

كن مؤدباً فى الدعاء :

وللدعاء الذى ترجى إجابته آداب فصلها الرسول صلى الله عليه وسلم
فى سنته قولاً وفعلاً ، ومن تأمل دعوات الرسول صلى الله عليه وسلم وجدها
فى مجموعها طلباً لكمال الإيمان ، وتكراراً لعناصره ، واستعاذة من الشرور
التي تهدده ، ورجاء لثوابه ، واستنزالاً لتأييد الله عند السراء وعند الضراء ،
وأمل فى لطفه فى القضاء ، والكفاية فى أمور الحياة دون ذل للعبيد . ولم
نجد فى السنة أنه طلب ثروة طائلة ، أو جاهاً دنيوياً ، أو ما أشبه ذلك مما يلهث
وراءه الناس ولا سيما العلماء منهم ، بل إنه استعاذ من المال الذى يطغى .
ومن كل ما يلهى عن ذكر الله ، وعن حقيقة الإيمان به ، وعما يريده الله
من المؤمنين من التبعات الجسام .

ومن آداب الدعاء رفع الأيدي حذو المنكبين ، واعتدال الصوت ،
والدعاء بجوامع الكلم ، واستقبال القبلة ، ونحرى الأوقات المباركة ، كالسحر
والسجود ، وعقب الصلوات المفروضات ، وعدم العدوان فى السؤال ،
فقد سمع سعد بن أبى وقاص ولداً له يدعو ويقول : اللهم إني أسألك الجنة
ونعيمها ، وكذا وكذا . فقال : يا بني ، إني سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « سيكون قوم يعتدون فى الدعاء » . فإياك أن تكون منهم ،
إنك إن أعطيت الجنة أعطيتها وما فيها من الخير ، وإن أعدت من النار أعدت
منها وما فيها من الشر .

ومن الآداب البدء بحمد الله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على رسوله ،

ونحتم الدعاء بمثل ذلك ، فالله يقبل أوله وآخره قطعاً ، وهو أكرم من أن يرد ما بينهما .

لا ابتداء في الدعاء :

ولكى يكون الإنسان في كنف الله وعنايته ورعايته ، محفوظاً من طوارق الغفلة المؤدية إلى الخروج من حصن الله إلى فوضى الخداع النفسى ، والضياح الشيطاني فليتبع ولا يبتدع ، ولا سيما في أمور الدعاء .

فلقد علم الله في كتابه المسلمين كيف يدعونه ، وسجل فيه أدعية كثيرة شاملة لخير الإنسان في الدنيا والآخرة ، ودعا الرسول صلى الله عليه وسلم بها ، وبدعوات أخرى مفصلة لدعاء القرآن ، وقد أمرنا الله أن نأخذ ما آتانا الرسول مأخذ الاتباع فقال : (وما آتاكم الرسول فخذوه) . وجعله لنا أسوة حسنة ، وأمره أن يقول لنا : (إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) (١) .

فالدعاء بكلمات الله وكلمات رسوله اتباع ، والاتباع بركة محققة ، فما عبد الله بشيء أحب إليه من كلماته ، ومما أمر باتباعه من كلمات رسوله . أما ابتداء الدعاء بكلمات العبيد فهي ابتداء ، من حيث إنها مزاحمة لما أمر الله به من نصوص الدعاء دون ضرورة ولا حاجة ، والدعاء بكلمات الناس إنما يكون خالياً من الابتداء لو لم تكن في القرآن ولا في السنة أدعية ليدعو بها العباد .

ولقد جرت عادة بعض الدعاة أن يضعوا للناس أدعية مطولة سموها (الأوراد والأحزاب) . فما كان منها جمعا لمادة قرآنية أو أدعية نبوية فهو اتباع مبارك ، وذلك كالورد الأعظم الذى جمع فيه على بن سلطان القارى كل دعاء القرآن وجمهرة عظيمة من دعاء الرسول ، وقسمها على الأيام . أما ما كان خارجاً عن دعاء القرآن فهو ابتداء أمر دون حاجة إليه ،

(١) سورة آل عمران : ٣١ .

ولا ضرورة ملجئة إلى اتباعه . فإن كان مشتملا على كلمات مبهمه بلغة غير العربية ، أو أسماء من أسماء الجن أو تكرار حروف لعظم سرها فيما يزعم واضعوها ، فهذا حرام وابتداع في الدين ، وصرف للناس عن القرآن والسنة إلى طاعة العبيد ، فإن اقترنت تلك الأوراد والأحزاب الخارجة عن دعاء الكتاب والسنة بتهديد الناس بالويل والخسران إن أغفلوها فهذا هو الخسران المبين لو اضيعها والآمرين بها ومتبعيها على حد سواء .

الوسوسة في الإيمان :

المبتدعون قوم قد فرغ منهم الشيطان ، وتمت له غوايتهم ، ونجح في تزيين الباطل لهم ، فتركهم يعملون بأمره ، فرحاً بهم ، عاملاً على إغواء الناس بالالتفاف حولهم ، والإعجاب بباطلهم .

أما المؤمنون المتبعون فلما يشس منهم الشيطان عاجلهم بسلاح الوسوسة . وقد أرشد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى طبيعة هذه الوسوسة ، وإلى أن الشيطان يعمد بها إلى صميم العقيدة ، وإلى الخلاص منها .

أخرج مسلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يأتي الشيطان أحدكم فيقول : من خلق السماء ؟ من خلق الأرض ؟ فيقول : الله . فيقول : فمن خلق الله ؟ فمن وجد ذلك منكم فليقل : آمنت بالله ورسوله » . وفي رواية : « فليستعذ بالله ولينته » . وفي حديث عبد الله بن مسعود : أن الرسول صلى الله عليه وسلم سئل عن الوسوسة فقال : « تلك محض الإيمان » .

والوسوسة محض الإيمان لأنها لا تخرج إلى حد الكلام بها ، فإن الصحابة لما سألوا عنها استعظموا أن ينطقوا بها من شدة الخوف ، ولا يكون ذلك إلا لمن استكمل الإيمان ، وانتفت عنه الريب والشكوك ، وقد اختار القاضي عياض أن الوسوسة المقرونة بالخوف من النطق بها علامة لإيمان .

ومعنى الأحاديث الأخرى التي وردت في هذا الموضوع ما نقله النووي عن المازري : الأمر بالإعراض عن الخواطر الباطلة ، والالتجاء إلى الله ،

والرذ لها من غير استدلال ولا نظر في إبطالها ، فالخواطر قسمان : خواطر غير مستقرة ، ولم تجتلبها شبهة نشأت ، بل هي عارض طارئ ، فهي التي تدفع بالإعراض عنها ، وعليها يحمل الحديث ، وعلى مثلها تطلق الوسوسة . وأما الخواطر المستقرة التي أوجبها الشبهة فلا تدفع إلا بالنظر والاستدلال .

أما إذا تحدث الإنسان بهذه الوسوس وسأل الناس عنها ، فإنه يكون قد ارتكب محرماً كبيراً ، من حيث إنه أصبح نائبا عن الشيطان في إذاعة البلبلة في قلوب المؤمنين ، وصددهم عن إحكام عقد الإيمان .

وذكر الله ، وإدمان الدعاء عصمة من الشيطان ووساوسه وإهمالهما تمكين للشيطان من القلب . قال الله تعالى : (ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين) (١) . . .

العزم على المعصية :

رأينا من تعليم الرسول صلى الله عليه وسلم في موضوع الوسوسة أن المسلم مكلف بطرد الوسوس من قلبه ، والإعراض عن خواطر السوء فور عروضها على القلب ، وشغل القلب بالذكر والتأمل في عظمة الله وهيئته ، والاستعاذة به وحده من الوسواس الخناس . وفي موضوع الهم بالمعصية أو العزم عليها ما يؤكد المنهج النبوي في وجوب صرف الخواطر السيئة حتى لا تستقر في القلب فتصبح عزما يؤخذ به المسلم .

أخرج مسلم ، والبخاري ، عن أبي هريرة وابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة ، ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له عشرةا إلى سبعائة ضعف ، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه ، وإن عملها كتبت » .

قال أبو بكر بن الطيب : إن من عزم على المعصية بقلبه ، ووطن نفسه عليها ، أثم في اعتقاده لها ، وعزمه عليها ، وهذه الأحاديث الواردة في

(١) سورة الزخرف : ٣٦ .

عدم مؤاخذه من هم بالسيئة إنما هي فيمن لم يوطن نفسه على المعصية .
وإنما مر ذلك بفكره من غير استقرار ، ويسمى هذا هما ، وفرق بين
الهم والعزم ، وخالفه في ذلك كثير من الفقهاء وأهل الحديث ، وأخذوا
بظاهر الحديث .

وقال القاضي عياض : عامة السلف وأهل العلم من الفقهاء وأهل الحديث
على ما ذهب إليه القاضي أبو بكر بن الطيب للنصوص الدالة على المؤاخذه
بأعمال القلوب ، لكنهم قالوا : إن هذا العزم يكتب سيئة ، وليست هي
السيئة التي هم بها ، لكونه لم يعملها ، وقطعه عنها قاطع غير خوف الله
تعالى ، فنفس الإصرار والعزم معصية ، فيكتب معصية ، فإذا عملها كتبت
معصية ثانية ، وأما الهم الذي لا يكتب فهو الخاطر الذي لا يصحبه عقد
ولا نية ولا عزم ، بل صرفه المسلم بذكر الله والاستعاذة منه .

ولا شك في أن أعمال القلوب يؤاخذ بها الإنسان ، ومنها ما هو محرم ،
ومن ذلك قوله تعالى : (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا
لهم عذاب أليم) (١) وقوله (اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم) (٢) ..
والإجماع على تحريم الحسد ، واحتقار المسلمين ، وإرادة المكروه
بهم ، وأمثال ذلك من أعمال القلوب .

والخلاصة : أن الخاطر العارض بالمعصية لا إثم فيه ما لم يصل إلى درجة
العزم ، فإن وصل إلى درجة العزم فهو حرام . وما ذلك إلا لأن صاحبه
يتعرض بالعزم على المعاصي إلى التفكير فيها ، ثم التطلع إليها ، وعشقها ،
وتمنى ممارستها ، ثم الخروج عن طريق الله . وما الحصار الذي ضربه الله
ورسوله حول القلب لئلا يستوطنه الإصرار على المعاصي وحبها إلا حماية
له من الظلام والطمس ، والغشاوات التي تعوق سير المؤمن إلى غايته من

(١) سورة النور : ١٩ .

(٢) سورة الحجرات : ١٢ .

الدعوة إلى الله ، وبيع المال والنفس في سبيله ، لأنه حينئذ سيبيع ماله للشيطان ويستنفد طاقته في الشهوات ، ويصبح داعية إثم ، وتاجر شهوات :

ويعنى أوضح نقول : إن كل ما يشغل الإنسان بذاته ويصرفه عن هدفه الأسمى ، أو يكون سبباً لصرفه عنه من أعمال القلوب فهو حرام إذا لم يعالجه الإنسان بالقضاء عليه بالتذكر والمعرفة لعظيم خطره على كيانه وإيمانه ودعوة الإسلام .

الكذب في حب الله ورسوله :

لما كان الإنسان في معترك الحياة وبين ألوان زينتها مهدداً بفقدان قوته المعنوية ، وعواطفه الراقية ، وذلك حينما يؤثر رضا النفس والأهل والولد ، ويستغرق فكره في المال والتجارة وابتكار وسائل النعم ، والركون إليها ، وكان هذا السلوك الخاطئ ناشئاً من الممارسة الخاطئة لأمر مباحة شرعاً ، وكان لاستعداد الإنسان للجدال عن نفسه وهواه أسوأ الأثر على تحقيق شطر الإيمان وهو الجهاد بالمال والنفس في سبيل الله ، إذ يتعلق الطبع غير المتوازن بما حوله من متاع الحياة ، فيؤثره على سلوكه فيه مفارقة المحبوب الظاهر إلى محبوب غيبي آجل ، لما كان ذلك كذلك ، وكانت خطورته بالغة مداها على النفس والقلب والعقل والفكر الديني كله وجه القرآن والسنة إلى هذا الخطر في صورة حازمة تنذر بالويل من دعا إليها أو سار على سبيلها .

فإن الله تعالى يقول : (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين) (١) .

والرسول صلى الله عليه وسلم يربط الصدق في حب الله ورسوله ،

(١) سورة التوبة : ٢٤ .

وإشاره على الأهل والمسال والولد بالإيمان فيقول فيما أخرج مسلم عن أنس :
« ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه
مما سواه ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكره أن يعود في الكفر
بعد أن أنقذه الله منه كما يكره أن يقذف في النار » . ولأنه هو المبلغ عن الله ،
والذى يجب اتباعه على جميع المؤمنين للمجانسة بينه وبينهم في البشرية كان
حبه من حب الله ويقول مرشداً إلى ذلك فيما أخرج مسلم عن أنس أيضاً :
« لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين » .

وقال القاضي عياض : من استكمل الإيمان علم أن حق النبي صلى الله
عليه وسلم أكد عليه من حق أبيه وابنه والناس أجمعين ، وذلك بالذنب
عن سنته وشريعته ، ونصرة دينه فحقيقة الإيمان لا تتم إلا بذلك ،
ومن اعتقد سواه فليس بمؤمن .

والفتنة الكبرى التي بدأت منذ عشرة قرون ، وبلغ خطرها مداه في
عصرنا : هي الانحراف بالحب من العمل إلى القول ، بل وبالغش والخداع
في القول حتى انقلب إلى حركات عصبية ، وصرخات جنونية سموها
رجداً حيناً ، واصطلاماً حيناً ، وغيبة في الحب حيناً ، وحالاً في الحب حيناً .
وأمعن هؤلاء في الضلال فاصطنعوا تلك الحركات المرضية عند ذكر شيوخهم
ومرشدتهم على صورة أصرح وأدل على الهيام بهؤلاء الشيوخ منها على حب
الرسول صلى الله عليه وسلم ، فيذكر الله ورسوله فلا يتحرك وجدان أحدهم ،
فإذا ذكر شيخه هاج وماج وصرخ واهتز واصطلم في جنون محزن ومنه محك
معاً .

واقعد فصل الحارث بن أسد المحاسبي (ت ٢٤٣) وهو شيخ الجنيد بن
محمد البغدادي الذي انتهى إليه أسانيد الصوفية كلها في هذه القضية الخطيرة
وهي قضية الحب الإلهي بعد أن أطلت في عصره قرون الفتنة فيها ، وبواد
الهرطقة الهزيلة في شأنها فقال في كتابه المخطوط (آداب النفوس) ما خلاصته :
إن دليل الصدق في الحب هو الاتباع ، فلا نرى أحداً يحب شيئاً ثم لا يتناوله .
فن ادعى الجوع والعطش ، ثم قدم إليه الطعام والشراب فلم ينل منهما فهو

كاذب في دعوى الحب ، لأن الجائع يحب الطعام ، والعطشان يحب الماء ، فإذا قدما إليه فلم ينل منهما فهو كاذب ، وكذلك حب الله ورسوله إنما معناه على الحقيقة حب ما أمرا به ونهيا عنه ، فإذا قال الرجل ؛ أنا أحب الله ورسوله ولم يتناول أمرهما ونهيهما بالاتباع فهو كاذب في دعوى الحب ، فإذا تحول الحب عنده إلى صراخ فقد خادع نفسه وخادع الله ، وغش الناس جميعا .

فكل من ادعى حب الله ورسوله ، ولم يكن تعبيرة عن هذا الحب اتباعا قدر الطاقة والوسع ، وكل من مال بكلية أو بمعظم عواطفه إلى المال والولد والزينة موثرا لها على أمر الله فقد كذب على نفسه وغش ربه ، وأضل غيره ، وارتكب إثما عظيما ، وتعرض للمقت والسخط من رب العالمين .

لَا تُبْدِلْ لَكُمْ خُلُقَ اللَّهِ

من انتسب لغير أبيه :

العالم كله الآن في أوساطه العلمية قد بدأ يتطلع إلى شريعة الإسلام على أنها الخلاص من الفتن التي حاقت بالعالم كله ، فاعترفوا بأن التعداد العادل للزوجات والطلاق أمان من الخيانة الزوجية ، وجرائم القتل ، والتعاون الأخوي أمان من فوضوية الشيوعية وأحقادها ، إلى آخر ما تراه من اتجاهات حديثة تسود الأوساط الفكرية في أرجاء العالم .

ومن القوانين الثابتة التي لا تقبل التبديل في فطرة الله : أن رباط الرحم أساس التراحم والتكافل والأخوة بين المؤمنين خاصة ، والناس عامة . وأن قوة هذا الرباط تتحول إلى أخوة إيمانية تمتد خلال الحياة في وحدتها وقوتها في صف الصلاة ، واجتماع الجمعيات والأعياد ، وتعاون الحجيج ، ووحدة الشعار حتى تصل إلى نهايتها في صف القتال الذي يحبه الله تعالى ويواليه بالنصر والتوفيق .

وهذا الصف الذي يحبه الله في القتال شبه الله تعالى بالبنيان المرصوص في قوله : (إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص) (١) . وشبه الرسول صلى الله عليه وسلم مجتمع المؤمنين الذين يستمدون قوتهم من فطرة الله بالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ، وشبههم كذلك بالبنيان يشد بعضه بعضاً .

وهذا الشعور الذي يجعل من صف المجاهدين كتلة واحدة عظيمة الثقل تندفع في وجه العدو ، فيتحقق لها سحقه وتدميره لا يمكن أن تنشأ في فراغ ،

(١) سورة الصف : ٤ ،

أو تقوم على غير أساس ، ولا أساس لها إلا الفطرة الأولى في المجتمع الصغير الذي هو ذكر وأنثى ينتج منهما ابن ، يفيضان عليه من الرحمة والرعاية والحب ، ويدين لهما بالانتماء والإحسان ، وتلك هي الصورة الأولى للصف الواحد المتناسك كالبنيان يشد بعضه بعضا . ولهذا أشار الله تعالى إلى هذا الأصل الفطري بوجه عام في قوله تعالى : (اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا) (١) . ثم أرشد الله إلى طريق رعاية هذا الأصل الفطري الذي هو القوة المستمدة من رباط الرحم المتمثل في النسب وقرنه بعبادته تأكيدا له في قوله : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا) .

وتبدو عظمة القرآن وفطرة الله العجيبة في اقتران الوجوب في عبادة الله والإحسان إلى الوالدين بحيث لا يفترقان فلما افترقا كان افتراقهما مثارا لفتنة عمياء سجلها القرآن في تاريخ أقوام استمسكوا بتراث الآباء دون عبادة الله فاعتبروا هذا التراث دينا حين طال عليه الزمان ، وقالوا : (إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون) (٢) ... وقالوا : (بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون) (٣) .

ولقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم لذلك من انتماء الإنسان إلى غير أبيه فقال فيما أخرجه الشيخان عن سعد بن مالك : « من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام » . وأخرج معناه الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، عن علي بن أبي طالب .

وقد كانوا في الجاهلية يبدلون فطرة الله عمدا ، فلا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولد غيره ، فيصير الولد منسوباً إلى من تبناه ، حتى نزل قوله تعالى :

(١) سورة النساء : ١ .

(٢) سورة الزخرف : ٢٢ .

(٣) سورة البقرة : ١٧٠ .

(ادعواهم لأبائهم هو أقسط عند الله) (١) . وقوله : (وما جعل ادعاءكم أبناءكم) (٢) . فنسب كل واحد إلى أبيه الحقيقي ، وترك الانتساب إلى من تبناه . وإن بقي مشهورا فيما بعد ذلك بمن تبناه فيذكر به للتعريف لا لقصد النسب الحقيقي ، وذلك كما لقداد بن الأسود ، فإن الأسود ليس أباه ، وإنما أبوه عمرو بن ثعلبة ، لكن تبناه الأسود في الجاهلية ، فعاد إلى نسبه الحقيقي بعد الإسلام ، وبقيت شهرته كما هي ، ولهذا لا يدخل في الوعيد ، لأن الوعيد خاص بمن تعتمد ذلك وهو يعلم الحقيقة .

ويشتد النكير بما يوافق التعليل الذي ذكرناه في رواية مسلم عن سعد وأبي بكر : « لا ترغبوا عن آبائكم فهو كفر » . وسواء كان الكفر إذا استحل ذلك ، أو هو كفر النعمة ، فلا يخرج عن تغليظ الإثم ، وتعتمد تشويه الفطرة ، وفتح الأبواب للفساد العريض في الأعراض ، إذ يكون الولد محرما لنساء في الظاهر ، وهو في الحقيقة ليس محرما ، وفي اختلاطه بين أسوأ الشرور . وكان ممن فعل ذلك زياد بن أبيه ، وكان يعرف زياد بن عبيد الثقفي ، ثم ادعاه معاوية وألحقه بأبي سفيان ، وصار من أصحابه بعد أن كان من أصحاب علي بن أبي طالب ، وهو الأمر الذي جعل أبا بكر نفي بن الحارث يهجر زيادا لذلك ، لأنه أخوه لأمه .

وعلى هذا فالتبني حرام ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم تبني زيادا . قال النخعي : فنسخت الآية السنة . وقال القرطبي : أمر الله بدعاء الأدياء إلى آبائهم للصلب ، فمن جهل ذلك منهم ولم تشهر أنسابهم كان مولى وأخا في الدين . قال الله تعالى : (فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) (٣)

الاعتزاز بالأنساب والأحساب :

وامتدادا لحكمة تحريم التبني ، وانتساب الرجل إلى غير أبيه ، وحكمة الإحسان إلى الوالدين ، أراد الإسلام أن يحفظ هذه الحكمة في القلوب سليمة

(١) سورة الأحزاب : ٥ .

(٢) سورة الأحزاب : ٤ .

(٣) سورة الأحزاب : ٥ .

من العطب والخلل ، فعمل على حفظ التوازن بين عاطفة الحب للأبوين وبين عاطفة الحب والولاء للعقيدة ، فلا يطغى حب النسب والحسب على الولاء للعقيدة ، وإلا فقد اختل ميزان العدل المنشود في دعوة الناس جميعا إلى الإسلام ، واختلت القدوة الحسنة التي يجب أن تكون علما للإسلام ، ووسيلة رئيسية من وسائل الدعوة ، وإذا اختل هذا الميزان انقلب الحال ، وأصبح الجهاد والدعوة انتصارا للعنصر وللنفس ، وتسلبت على الناس ، لا دعوة إلى الإخاء ، والنتيجة هي : أن تتداعى الأمم على أمة الإسلام ، وتعي المشاعر ضد المسلمين الطغاة الذين انسلخوا عن أصولهم السمحة إلى أصول عصبية وعنصرية مدمرة ، تصدم مشاعر الآخرين .

وأصل هذا الانحراف ومثاره الأول هو الاعتداد بالنسب والحسب ، وما يتبع ذلك من العنصر واللون والجاه ، يكون ذلك أولا على نطاق ضيق بين أسرة وأسرة ، ثم تزداد الفجوة الحادثة في الدين بتطاول الأيام حتى تصبح العصبية بين شعب وشعب ، وبين عنصر وعنصر ، وقد عانى مجتمع الإسلام من تلك العنصرية الكثير ، لاسيما حينما فرض الحجاج الجزية على من أسلم من موالى خراسان ، وفرض عليهم أن يحاربوا راجلين بينما يحارب العرب فرسانا ، وكانت تلك العصبية العنصرية مصدر قلق فظيع ، حتى ألغى هذه الإجراءات عمر بن عبد العزيز .

هذه العصبية مرض في العقيدة ، فهي فصل لشطرى الفطرة كما قلنا ، ونسيان للأصل الرئيسي ، وهو الانتماء لله بحق الربوبية وواجب العبودية أولا ، ثم الانطلاق إلى حب الوالدين على وجه الإحسان لا على وجه الاعتزاز والتعصب ، فقدموا تعصب ناس لآبائهم ، فأثروا تقاليدهم على شرائع الله كما أوضحنا من قبل .

ولقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم في جوامع كلمه من خطر العصبية وقرن هذا التحذير بتذكير الناس بأصلهم ، وبما يجب أن يكونوا عليه من انتماء إلى عبودية الله ، فقال فيها أنخرج أبو داود ، والترمذي . عن أبي هريرة : « إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية ، وفخرها بالآباء ، مؤمن تقي ،

وفاجر شقى ، أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب ، ليدعن رجال فخرهم بأقوام
إنما هم فحم من فحم جهنم ، أو ليكونن على الله أهون من الجعلان التى تدفع
بأنفها النتن » . وأخرج نحوه أحمد والطيالسى . و (العيبة) بضم العين
وتشديد الباء الموحدة وكسرها ، وتشديد الياء المثناة التحتية وفتحها ، هى :
الفخر والتكبر . (الجعلان) بكسر الجيم جمع جعل ، بضم ففتح ، دويبة
سوداء تعيش فى العذرة وتموت بالريح الطيب .

والحديث يشير إلى ما كان معروفا فى الجاهلية من الفخر بالقبائل والآباء
والأجداد الأقدمين ، وقد قبح الرسول هذا الفعل فشبه المفتخرين بالآباء
بالجعلان ، وشبه الآباء الأقدمين بالعذرة ، ونفس افتخارهم إنما يكون
باهتزاز الأنوف كأنها تدفع فى نتن ولا تشعر .

فاعتزاز المسلم بدينه وحده ، أما الفخر بالعنصر فهو من عوائق
انطلاق الدعوة الإسلامية إلى آفاقها التى أمر بها الله ، لأنه يشعر غير
العرب بالحق على العرب حينما يتعالىون بالعروبة ولا يتعالىون بالإسلام ،
ولقد كان بين أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم سابقون من أمم أخرى :
صهيب سابق الروم ، وبلال سابق الحبشة ، وسلمان سابق الفرس ، فكان
هذا الأسلوب الحكيم فى نشر الدعوة على أيدي هؤلاء إلى جانب العرب
وأدا صريحا لتلك النعرة اللثيمة التى قبحتها الرسول القرشى صلوات الله عليه
بنفسه ، ودعا إلى ما هو أعرق منها وأدل على صريح الإيمان ، وأبعد من
شرك الآباء مع الله .

فالدعوة إلى العنصرية عريية كانت أو غير عريية إن كانت بين المسلمين
فهى مسخ لوجه الإسلام المنطلق الذى يستقبل الشعوب والألوان جميعا ،
وإغلاق لبابه الواسع الذى أعد ليدخله الناس جميعا تحت شعار الإسلام ، لا تحت
شعار القبيلة وأوهام القبيلة التى لا تسكن إلا عقلا متفسخا يخلط بين اختيار
العريية لسانا للقرآن وبين احتقار المسلم غير العربى باسم العروبة ، فهذا اختلاط
فى العقل ، وضلال عن السبيل ، وإطفاء لمسا تلالا من نور الإسلام .

وهل يختار الله لدينه أمة تحتقر من وقف إلى جوارها باسم الله ؟ وهل يأمر الله بدعوة الأمم جميعا ليقف العربي الفاتح أمام الفارسي المدعو إلى الإسلام فيقول : أنا ابن الأكرمين ، وأنت ابن الأذلين ؟ اللهم إن هذا انحسار في موجة الإسلام الهادئة التي تحمل الخير والنماء والعدل ، وحملته بالفعل في الصورة الأولى التي أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم بريثة من علل المرض النفسي ، وآفات الارتداد نحو الفوضى والجاهلية الأولى .

والعصبية حرام :

ومن نفس المنطلق الذي لا يستقيم إلا إذا استقام كل فرد في نفسه ، ولا ينحرف إلا إذا انحرف الفرد في تعامله مع نفسه ، غير الإنسان خلق الله وفطرته ، وبدل قانونه الثابت الوثيق ، واستبدل به قوانين أخرى من صنع الهوى ، فانتسب لمن أراد دون أبيه ، واعتز بمن أراد من قومه دون الله ، وتعصب لقومه في ، الباطل ولم يرغمهم على الحق ، وتلك الأخيرة هي قمة الدواهي الناشئة عن العيث والتبديل في قانون الفطرة . .

فمن أجل الإهمال في رعاية العدل بين الإنسان ونفسه حينما يفسر أسرار الفطرة في النشأة وتكوين الأسرة التي هي الصورة الصغرى للمجتمعات الكبرى تحدث تلك الكارثة ، وهي الاحتجاج للظلم ، والوقوف في وجه العدل والحق ، من أجل الأب والأم والعشيرة والدولة ، وهذا من أكبر الكبائر في الإسلام . ومن أجل أن يبصر المسلمون أسرار دينهم شرع العدل في قته ، وفي أرق ما يمكن أن يكون عليه بأرق المقاييس العلمية بين المسلمين وأعدائهم في معركة التوحيد ، وشرعت الرحمة بأهل الذمة ، وبالأسرى ، وبالجرحي ، وبالنساء ، والأطفال ، وحرمت الغدر ، وشن الغارة دون إعلان ، وتلمس الإسلام أضيق الأبواب لحقن الدماء فوسعها ، وجادل الله أهل الكفر في القرآن على طريقة وافية شاملة ، لا تدع مجالاً للقول بتسلط الدين على الناس .

وفي مقابل ذلك ، وفي سبيل العدل وحده ، دون نظر إلى أي اعتبار آخر ، أمر بإعلاء الحق فوق اعتبار الأهوة وغيرها من روابط الدم ، إن جنح الآباء

إلى الظلم ، فقال تعالى : (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين) (١) . ونفى الإيمان عن والى عدو الله ولو كان أبا أو أخا أو زوجة أو عشيرة فقال : (لا تجسد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم) (٢) . ومع ذلك فقد أمر القرآن بمصاحبة الآباء المشركين بالمعروف ، إلى جانب عصيانهم في الشرك ، إلا إن وقفوا في وجه الدعوة بالسيف ، فلا موالاة ولا معروف .

وقد عرف الرسول صلى الله عليه وسلم العصبية المحرمة حين سأله عنها وائلة بن الأسقع فيما أخرجه أبو داود فقال : « أن تعين قومك على الظلم » . وحدد سلوك الإنسان مع قومه ، فقال في رواية سراقه بن مالك التي أخرجها أبو داود : « خيركم المدافع عن قومه ما لم يآثم » . يعنى : من يدفع الظلم عن قومه بشرط ألا يقع في إثم العصبية ، بل يكون دفاعه للحق وحده .

وحذر من العصبية بمختلف أساليبها : في الدعوة ، والحرب ، والاستمرار عليها دون توبة ، فقال فيما رواه أبو داود عن جبير بن مطعم : « ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية ، وليس منا من مات على عصبية » . بل إنه صلى الله عليه وسلم نهى أبا عقبة (رشيدا) وكان مولى فارسيا شهد أحدا ، فضرب مشركا وقال : خذها مني وأنا الغلام الفارسي ، فقال له الرسول صلوات الله عليه : « هلا قلت : وأنا الغلام الأنصاري » . فردده عن العصبية العنصرية إلى الأنصار ، وكان الفرس إذ ذاك مازالوا كفارا . وأخيرا صور الرسول صلى الله عليه وسلم أهل العصبية بما يستحقونه من قبح سرائرهم ؛ فقال فيما رواه الترمذي وأبو داود عن ابن مسعود : « من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذي ردى ، فهو ينزع بذنبه » . (ردى) بالبناء للمجهول ، أى : تردى وسقط : ينزع بذنبه أى : يحرك ذنبه

(١) سورة النساء : ١٣٥ .

(٢) سورة المجادلة : ٢١ .

ولا يقدر على الخلاص . فذاك قد هلك بنصرة قومه على الظلم كما هلك هذا البعير .

وما زال الناس إلى عصرنا ينطلقون في سرعة نحو الباطل انتصارا لأبنائهم ، أو زوجاتهم ، أو آبائهم ، وهو حرام كما رأينا .

تمنث الرجل وترجل المرأة :

الرجل الممنث : من يتشبه بالنساء في أخلاقه وكلامه وحركاته . فإن كان تمنثه من أصل الحلقة لم يكن عليه لوم ، وعليه أن يتكلف إزالة ذلك . وإن كان بقصد منه وتكلف : فذاك هو المحرم . والمرأة المترجلة : المتشبهة بالرجال في الملبس والهيئة والمشي ورفع الصوت ، لا في الرأي والعلم ، فإن التشبه بهم في هذا محمود .

وتمنث الرجل وترجل المرأة هتك صريح للفطرة التي فطرهما الله عليها ، وعكس لسنن الله في الخلق ، وفتح لأبواب واسعة من الشر .

ومن التمنث في عصرنا ذهاب الرجل إلى حلاق السيدات ، وتصفيف شعره مثلهن ، ووضع مساحيق الزينة النسائية على وجهه ، ولبس ما يشبه لبس النساء في الشكل واللون ، والتواء اللسان بالكلام ، والنزوع به نحو الرخاوة ، وكذلك من مقدمات ترجل المرأة جرأتها ، وفقدان حيائها ، وتشبهها بالرجال في اللباس .

وهذا السلوك يفقد الرجل القويم الرغبة في المرأة المترجلة ، ويفقد المرأة القويمة الرغبة في الرجل الممنث ، ويغلق بذلك باب الزواج الشرعي على الكثيرين والكثيرات . فيلجأ الزوجان المقيمان على هذا السلوك إلى أن ينطلقا نحو أبواب من الرذيلة الشنعاء ، يعوضان بهما ما فقدوا من المتعة التي فطرهما الله عليها ، فيشبع اللواط بالذكر والأنثى جميعا ، ويسود التهلك والعري وتبادل النساء ، وابتكار الإثارة المحسمة بتمثيل الرذيلة على مرأى من الشدة إلى غير ذلك من الآفات التي سادت أوربا وغيرها من الأمم

الترفة ، والتي تؤذن بتدهور الشعوب دون أن تقوم لها قائمة ، نتيجة للتخث والترجل اللذين عمت بهما البلوى في بيئاتهم .

وقد أتى الرسول صلى الله عليه وسلم بمخنث خضب يديه ورجليه بالخناء ، فقال : « ما بال هذا ؟ » قالوا : يا رسول الله ، يتشبه بالنساء . فأمر به فنفى إلى النقيع . قالوا : يا رسول الله ، ألا نقتله ؟ قال : « إني نهيت عن قتل المصلين » . يعنى المؤمنين . والنقيع (بالنون) على مسيرة ليلتين من المدينة .

وأخرج البخارى ومسلم وأبو داود عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندهم مخنث وهو يقول لعبد الله أخيها : إن يفتح الله الطائف غدا ، دلتك على امرأة تقبل بأربع وتدبر بثمان . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أخرجوهم من بيوتكم » . قال أبو داود : كان لها أربع عكن في بطنها . يعنى ثنيات . وكان إذ ذاك على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ثلاثة من المخنثين هم : هيت ، وهنب ، وماتع . فأمر بأن يخرجوا من البيوت ولا يدخلوا ، وقال فيما أخرج البخارى والترمذى وأبو داود : « امن الله المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء أخرجوهم من بيوتكم ، وأخرجوا فلانا وفلانا من المخنثين » . وذلك خوف الفتنة والفساد تحت ستار حسن النية بالمخنث .

واللعنة التى تلحق المخنثين من الرجال المتشبهين بالنساء ، والمسترجلات من النساء ، هى لم ولن يلى أمرهم ممن لزمه رعايتهم ، فالراعى مسئول عن رعيته ، والأب مسئول عن ولده المخنث ، ملعون إن لم يقومه ، والزوج مسئول عن زوجته المترجلة ، ملعون إن لم يمنعها .

وصل الشعر (الباروكة والبوستيشن) :

قال الله تعالى مفصحا عن عمل الشيطان فى الأوساط الآدمية المختلفة وإفساده للفطرة : (لا تأخذن من عبادك نصيباً مفروضاً . ولا ضلنهم ولا منينهم

ولآمرنهم فليبتكن آذان الأنعام ولآمرنهم فليغيرن خلق الله ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبينا (١) .

تغيير خلق الله بالزيادة أو بالنقصان حرام بنص الكتاب ، لأنه من فعل الشيطان ، وقد قصد الشيطان بتغيير خلق الله أن يبدل فطرة الله الظاهرة حتى يتوصل بذلك إلى تبديل أصل الفطرة ، بتحويل الناس من العبودية والولاء لله ، إلى الولاء للشيطان نفسه ، كما يفهم من آخر النص السابق (ومن يتخذ الشيطان وليا من دون الله فقد خسر خسرانا مبينا) .

ومن أجل هذا كان كل ما دخل عليه التغيير من الذبائح غير مقبول في المناسك ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحايا : أن نستشرف العين والأذن ، وألا نضحى بعوراء ولا مقابلة ولا مدبرة ولا خرقاء ولا شرقاء .

وتغيير خلق الله الذي حرّمته الشريعة يشمل الإنسان والحيوان جميعا ، والذي يخص الإنسان هنا أمور منها وصل الشعر للنساء ، والذي يسمى (الباروكة ، أو : البوستيش) . قال ابن مسعود والحسن : تغيير خلق الله في الآية هو : الوشم وما جرى مجراه من التصنع للحسن ، وقال عبد الله فيما أخرجه عنه الشيخان وأبو داود وغيرهم بالفاظ مختلفة يجمعها : « لعن الله الواشمات والمستوشمات ، والواصلات والمستوصلات ، والنامصات والمتنصات ، والمتفلجات للحسن ، المغيرات خلق الله » . الحديث .

وأخرج الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي أن معاوية بن أبي سفيان تناول قصة من شعر من يد حرسى (شرطى) عام الحج وهو على المنبر ، وقال : يا أهل المدينة ، أين علماؤكم ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول : « إنما هلكت بنو إسرائيل حينما اتخذ هذه نسائهم » .

ووصل الشعر حرام ولو كان شعر المرأة يتساقط لمرض أو غيره ،
وذلك لرجحان بقاء الفطرة دون تغيير على المصالح الظاهرة ، وأنها لا تخضع
لمصلحة الإنسان المنفصلة عن أصل الفطرة ، وذلك لأن ترك المرأة تصل
شعرها بما شئت هو أمر مثير للفتنة في أمور الجنس بصورة تصرف
المرأة أولاً عن واجبها في إعداد المجاهدين والدعاة ، إلى التفتن في
الإثارة الجنسية ، كما تحول إرادة الشباب والرجال بالكلية عن كل عمل
جاد من أعمال الدين والجهاد والدعوة ، إلى الاستغراق في تلك الفتنة
بالفكر فيها ، والسعى إلى الإشباع المحرم منها .

والدليل على أن تساقط الشعر لا يبيح وصله بغيره ما أخرجه مسلم عن
أسماء بنت أبي بكر ، أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إني
زوجت ابنتي ، فتمرق شعر رأسها (يعني : تساقط) وزوجها يستحسنها ،
أفأصل يا رسول الله ؟ فنهاها . وروى مثله عن عائشة ، وفي آخره : « فلعن
الواصلة والمستوصلة » . ومثله رواية عن أسماء ، ومثله عن جابر : « زجر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً » .

والذي نخلص إليه من استعراض آراء الفقهاء في هذا الموضوع ما يلي :

١ - وصل الشعر بقطع من القماش أو الصوف (الضفائر عند أهل
الريف المصري) لا يدخل في النهي . قال سعيد بن جبیر : لا بأس بالقرامل ،
وهي خيوط من خربز أو صوف تعمل ضفائر ، وتصل به المرأة شعرها ،
وبذلك قال الإمام أحمد ، والليث بن سعد .

٢ - الوصل بالشعر ، وهو حرام مطلقاً ، وهو الظاهر المختار عند
النووي ، والقرطبي ، وجمهور الفقهاء . ونقل النووي تفصيلاً عند أصحاب
الشافعي خلاصته : إباحة الوصل بشعر طاهر من غير آدمي بشرط أن تكون
المرأة متزوجة ، وقد أذن لها زوجها في ذلك ، فإن لم يأذن فحرام . ويبدو :
أن الإباحة في هذه الحالة عندهم قصد بها عند خلوة الرجل بزوجته . ولكن
القرطبي وغيره أطلقوا التحريم لحديث جابر : « زجر رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن تصل المرأة بشعرها شيئاً » .

وصانع الشعر المستعار ، ومن يقوم بصناعة الوصل ، ملعون. هو الآخر بنص الحديث .

نتف الشعر من الحواجب والوجه :

نص الحديث السابق على لعن « المتنمصة والنامصة » . قال ابن الأثير :
النامصة : التي تنتف الشعر من وجهها . والمتنمصة هي : التي تأمر من يفعل
بها ذلك ، ومنه قيل للمنقاش منامص . وقال أبو داود : النامصة التي تنقش
الشعر من الحاجب . أي : ترققه ، وترججه .

قال النووي : المراد : إزالة الشعر من أطراف الوجه ، وترقيق الحواجب.
وهو المحرم المنهى عنه .

أما إذا ظهر للمرأة شعر في لحيها ، أو أسفل شفتها أو نبت لها شارب .
فالمختار عند الجمهور عدم تحريم إزالته . وقال الشافعية : إزالته مستحبة .
ويرى الحنابلة : أنه لا بأس بحف الوجه ، وأن التحريم خاص بالحواجب .
والخلاف تابع لتعريف النخص كما سبق .

والعلة في التحريم إما التدليس والغش ، وإما مجرد التغيير في الحلقة .
والغالب أن من يفعل ذلك فلأنما يعدن إلى تخطيط الحواجب بلون آخر ،
وبرسم آخر ، يهيئ لهن الشكل الذي يرتضينه ، فإذا زال الرسم المصنوع
وظهرت حقيقة الشكل ، لاسيما إذا كانت المرأة ممن تزيل الحواجب إزالة
كاملة وترسم غيرها ، بدا شكلها قبيحا منفرا ، وربما أدى ذلك إلى الفراق .

على أن المرأة لو علمت أن الطبيعة هي كل الجمال ، وأن كثافة الحاجبين
جمال لا يلحقه قبح ، لانصرفت عن شغل نفسها بتغييرات في وجهها قد
تنتهي إلى مشكلات كبرى . واللجنة في الحديث واقعة على طالبة الفعل
وفاعلته معاً .

الوشم :

جاء في الحديث لعنة « الواشمة والمستوشمة » . قال أبو داود : الواشمة :
التي تجعل الخيلان في وجهها بكحل أو مداد . والمستوشمة المعمول بها ذلك .
والمشهور من الوشم : أن تغرز إبر في الجسد حتى يسيل الدم ، ثم يحشى
ذلك الموضع بالكحل أو النورة فيخضر . والمستوشمة طالبة الوشم ، والواشمة
فاعلة الوشم .

نقل القرطبي : أن التحريم خاص بما كان باقيا ، لأنه من باب تغيير
خلق الله . فأما ما لم يكن باقيا كالكحل للنساء والتزين به فقد أجازوه العلماء .

وعلى تعريف أبي داود للوشم من أنه وضع الخال على الوجه بالكحل
أو المداد يكون وضع الخال (نقطة سوداء على الحدود أو الجهة) داخلا
في النهي ، لأنه من باب الغش والخداع وهو أحد علل التحريم فيما كان
من تغيير خلق الله .

وإن فعل الوشم بالإبر في صغيرة حرم على فاعله دونها . وقال النووي :
التوبة منه بإزالته على الفور ، إلا إذا خاف تلف عضو ، أو كانت إزالته
تسبب شيئا فاحشا في العضو .

وهذه العادة في ذاتها كادت تندثر إلا في بعض البيئات الريفية ، وعند
(الفجر) وقد حلت مكانها عادة وضع الخال .

ومما يلحق بالوشم : المبالغة في زينة العينين للمرأة ، والزيادة على الكحل
المباح أو ما يقوم مقامه في اللون . وذلك أن النساء في عصرنا يزدن على الكحل
وضع ألوان وظلال أخرى تشمل مساحة كبيرة من الجفون تتدرج بألوانها
من الأسود إلى الأخضر المتدرج ، وأحيانا يصبغ ما حول الجفون بلون
فضي أو لون آخر . وهذا داخل في تغيير الحلقة المحرم فضلا عن حرمة
إظهاره لعامة الناس . أما الكحل فترجع إباحته فيما نرى إلى أنه عبارة عن
زيادة قليلة في لون الأهداب وأصولها من الجلد ، فلا يغير في الحلقة ،

بل يبرزها بما يعتبر زينة مباحة . وأما الظلال وصبغ الجفون وما حولها
بمختلف الألوان فهو تغيير واضح وظاهر في الخلقة ، فضلا عن أنه غش
ونخداع في التجميل ، قد يكون مباينا تماما للحقيقة .

الخضاب مباح :

ومن دلائل الاعتدال في الإسلام في مواجهة التطرف الممنوع : أن الرسول
صلى الله عليه وسلم حث النساء على خضاب الأيدي ، والعمل على ألا تشبه
يد الرجل في الخشونة والجفاف ، بل لقد جعله مستحبا . وقد أخرج أبو داود
عن عائشة أن هند بنت عتبة قالت : يا يعنى يا رسول الله ، فقال : « لا أبايحك
حتى تغري كفيك . كأنهما كفا سبع » . وأخرج أبو داود والنسائي عن
عائشة أن امرأة أومأت من وراء ستر - بيدها كتاب - إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ، فقبض يده وقال : « ما أدرى ، أيد رجل أو يد امرأة ؟ »
قالت : بل يد امرأة . فقال : « لو كنت امرأة لغيرت أظفارك يعنى
بالحناء » .

(المانيكير) محظور :

وخضاب اليد أو الأظفار يجب أن يكون عادة بمادة لا تمنع وصول
الماء إلى أعضاء الوضوء ، ليصبح الوضوء والغسل من الجنابة . وأما طلاء
الأظافر (بالمانيكير) فإنه يعزل الماء عنها ، ولهذا يبطل الوضوء للصلاة ،
فضلا عن أن غسلها من الجنابة لا يتم ، فتبقى جنبا وإن اغتسلت .

والإسلام لا يكره الزينة المعتدلة للمرأة في بيتها لزوجها ، ولكنه إلى
جانب ذلك يمنع أن تكون الزينة مبطله للفرائض ، أو مانعة من صحتها .

وصباغة الشعر وتحمير الوجه :

قال النووي : وأما تحمير الوجه ، وخضاب الشعر بالسواد ، وتطريف
الأصابع ، فإن لم يكن لها زوج ، أو كان لها زوج ففعلته بغير إذنه فحرام ،

وإن كان لها زوج وأذن لها في ذلك فحلال . وخضاب الشعر بالحناء للمرأة مكروه ، لحديث أبي دود والنسائي عن عائشة حينما سألتها امرأة عن خضاب الشعر بالحناء للنساء فقالت : « لا بأس به ، ولكنى أكرهه . كان حبيبي صلى الله عليه وسلم يكره ريحه » .

تفليج الأسنان :

جاء في الحديث السابق : « والمتفلجات للحسن » . والمتفلجات : اللاتي يطلبن الفلج . أى أن تعيد الأسنان المصمتة الملتصقة خلفة إلى فليجاء ، فتفرق بعضها عن بعض صناعة . وفي رواية لمسلم « والواشرة » . وهى التى تصنع فى الأسنان أشرا ، وهى التخريزات التى تكون فى أسنان الشباب ، تفعله المرأة الكبيرة تشبها بالشابة . ويصنع ذلك بالمبرد وغيره عن طريق جراحات التجميل الآن ؛

والحرام هو ما يفعل للحسن والجمال لقوله : « والمتفلجات للحسن » . أما لو احتاجت إليه لعلاج أو لعب فى السن فلا بأس كما يقول النووي .

جراحات التجميل :

ومن النص القرآنى السابق الذى يحذر من اتباع الشيطان فى تسويله للناس أن يغفروا خلق الله ، ومن الأحاديث التى نصت على لعن العاملين والعاملات بأمور من هذا القبيل يمكن الحكم على ما يسمى الآن بجراحات التجميل بالتحريم .

والواقع الملموس يشهد بصدق الكتاب والسنة فى تغليظ كل عمل من شأنه إحداث تغيير فى الخلقة ، فقد اندفع المئات المنهومات بمجالس الفسق إلى إجراء هذه العمليات الماجنة حتى لا يرغب عنهن الفساق والمختلسون المبددون أموالهم وأموال الناس التى اختلسوها عن طريق الغش والحيانة وسرقة المال العام . وقلدهن فى ذلك كثيرات من أهل البراءة والطهر رغبة فى الظهور بمظهر جميل ، ولكن الصورة الأليمة

التي يطالعتها في سلوك المنحرفات ممن يصطنعون هذه البدعة خير رادع لمن
هن هذا السلوك الشائن ، فلا أقل من أن تخالف الطاهرات أولئك الداهرات ٥

على أن جراحة التجميل اقترنت برغبة جامحة في الاستغلال من قبل من
يقومون بإجرائها ، مما خلق حالة خطيرة من ابتزاز الأموال الهائلة أجراً
لتلك العمليات ، وشكل خطورة بالغة من الإسراف ، ربما تؤدي إلى الانحراف
من أجل الحصول على أجور تلك العمليات . وهذا بالإضافة إلى أن تلك
الأموال التي تنفق في معاصي الله من القادرين وغير المنحرفين إنما هي أموال
فيها حقوق أهل الصدقات ، وحقوق إعداد القوة للمسلمين حتى يقوموا
بواجبهم الشرعي نحو دعوة الإسلام . فرجع الأمر كله إلى الفكرة التي ألححنا
في بيانها وهي مصادرة الفطرة في أصلها بأسباب بعيدة المأخذ ، مما جعل
العلماء يركزون على موضوع الإسراف دون أن يتعمقوا إلى خطر الداء
ومنبعه الأول .

والذي يستثنى من هذه العمليات الجراحية ما إذا كان هناك تشويه يعوق
العمل ، أو يسبب آلاماً لصاحبه ، كإصبع زائدة في القدم ، أو في اليد
تسبب ألماً أو تعويقاً في العمل ، فلا حرج في إزالة هذا العيب لهذا السبب .

الخصاء في الإنسان والحيوان :

أما ما تصنعه بعض البيئات القريبة من البدائية من خصاء الإنسان وبيعه
رقيقاً ليكون مأموناً على الحرمات ، فهذا العمل وإن كان في طريقه إلى
الانقراض فهو حرام ، لأن فيه إبطالا للقوة ، وقطعاً للنسل الذي أمرنا
بتكثيره ، وفيه مثله بالإنسان ، وقد نهينا عن المثلة حتى بالأعداء ، وفيه
تعريض الإنسان للموت ، وفيه تغيير لخلق الله ، وكل من هذه الحصال حرام .

أما خصاء الحيوان فالجمهور على أنه لا بأس به ، إذا قصد به تطيب
اللحم ، وتسمين الحيوان ، وكرهه جماعة منهم ابن المنذر ، وقال : إن

كراهيته ثابتة عن ابن عمر إذ قال : هو نماء خلق الله . قال القرطبي :
يعنى : أن ترك الخصاء فيه نماء خاق الله .

ونقول : إذا كان خصاء الحيوان يؤدي إلى قطع نسله فهو حرام ،
لأن فيه إبادة لأنواع لها في حياة الإنسان دخل كبير ، كما أن فيه قضاء على
ثروات هائلة تعتمد عليها بعض البيئات اعتمادا كليا .

فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللِّبَاسِ

لا حياة للإنسان بلا طعام وشراب ولباس ، ولهذا أبيع للناس طيبات الرزق ، ونهوا عن الخبيث . وقد تباينت النظرة في تفسير الخبيث المحرم ، فأجهد المحدثون أنفسهم في التماس التعليل الطبي للمحرمات ، وما فيها من أخطار على الصحة العامة ، ولكنهم لم يجهدوا أنفسهم في نظرة أعمق ، ليكتشفوا أثر الأطعمة والأشربة المحرمة في اختلال توازن الإنسان ، ومن ثم في اختلال أصل الفطرة الثابتة التي هي القانون الأصيل الذي يجب أن ينطلق منه المؤمنون نحو العمل الذي تقتضيه خلافتهم لله في الأرض ، وهو ما نرجو أن يحققه علماءنا في المعامل ومجال التشريع وعلم النفس الإسلامي الأصيل ، فهذا هو التعليل الأصيل لتحريم مطعومات ومشروبات وملبوسات معينة ، لا ذلك التعليل الجزئي القريب المأخذ مما عرف لها من مضار طبية ، ربما كانت مفتاحا للكشف عن تعليل أعمق على ضوء كشف أخرى ، كما اكتشف خطر لحم الخنزير على العقل .

فمن الطعام حرم القرآن عشرة أنواع جمعت مفصلة في قوله تعالى :
(حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتروية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم وما ذبح على النصب) (١) .

ومن الشراب حرمت الخمر وما اشتق منها وما شابهها ، وقد جاء تحريم الخمر في قوله تعالى : (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) (٢) .

(١) سورة المائدة : ٣ .

(٢) سورة المائدة : ٩٠ .

وتكفلت السنة بتحديد المحظور من اللباس ، وتفاصيل الحرام والحلال
في الطعام والشراب .

الحيوان المباح حلال بالتذكية :

شرعت التذكية لحل أكل الحيوان المباح . والمراد من الذبح شرعا :
إسالة الدم . ويتطلب ذلك معرفة مكان المذبح ، ومعرفة آلة الذبح ، ومعرفة
طريقة الذبح وشروطه .

١ - أما مكان الذبح فهو الحلق (الذبح) واللبة (النحر) . ويكون
بقطع الحلقوم والمرئ بكاملهما ، والأكل قطع الودجين وهما عرقان غليظان
على جانبي ثغرة النحر : ولكنهم اختلفوا في قطع بعض هذه الأربعة دون
بعض .

قال الشافعي وأصحابه يشترط قطع الحلقوم والمرئ ، ويستحب الودجان
وهو أظهر الروايات عن أحمد . . وقال الليث بن سعد ، وأبو ثور ،
وابن المنذر ، وداود : يشترط قطع الجميع . . وقال أبو حنيفة : إذا قطع
ثلاثة من هذه الأربعة أجزاءه . . وقال مالك : يجب قطع الحلقوم والودجين ،
ولا يشترط قطع المرئ . . وفي رواية أخرى عنه : يجب قطع الأربعة
كما قال الليث وأبو ثور وداود . . وقال أبو يوسف : إذا قطع ثلاثة من
الأربعة حلت كإبي حنيفة . . وفي رواية ثانية عنه : إن قطع الحلقوم واثنين
من الثلاثة الباقية حلت ، وإلا فلا . . ورواية ثالثة عنه : يشترط قطع الحلقوم
والمرئ وأحد الودجين . . وقال محمد بن الحسن : إن قطع من كل واحد
من الأربعة أكثره حل ، وإلا فلا .

ومن هذا الخلاف نرى : أن اتباع الأكل أولى ، وذلك بقطع الأربعة :
الحلقوم ، والمرئ ، والودجان ، ما لم تكن هناك ضرورة قصوى
للاكتفاء ببعضها دون بعض .

أما إذا تعلد الذبح على هذه الطريقة ، بأن هرب الحيوان ولم يمكن أخذه ،
أو تردى في بئر ، ولم يمكن قطع حلقومه ففيه مذهبان .

أحدهما : يحل بجرحه بآلة حادة في أى مكان من جسده ما لم يتمكن من حلقومه ، وذلك برميّه بسهم ، أو إرسال جارحة معلّمة عليه ، وهو مذهب على بن أبى طالب ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وطاووس ، وعطاء ، والشعبي ، والحسن ، والأسود بن يزيد ، وحماد ، والنخعي ، والثوري ، وأبى حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبى ثور ، والشافعي والجمهور . . وقال سعيد بن المسيب ، وربيعة ، والليث ، ومالك : لا يحل إلا بذكاة في حلقه كغيره .

والأصح قول الجمهور ، لحديث رافع بن خديج عند مسلم : « . . وأصبنا نهب إبل وغنم ، فند منها بعير (هرب) ، فرماه رجل بسهم فحبسه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن لهذه الإبل أو أابد كأابد الوحش ، فإذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا » . فإذا استطاع الإمساك به ولو بمساعدة الغير لم يحل إلا بالدكاة في الحلق ، أو النحر في اللبة .

وإذا كان الحيوان وحشياً كالظباء وغيرها مما لا يمكن أخذه ، أو كان طيراً في الهواء غير مقدور عليه ، فيأخذ كل ذلك حكم الصيد . والأصل فيه : ما أخرجه الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عدى بن حاتم قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : إني أرسل الكلاب المعلّمة فتمسك على ، أفأكل ؟ قال : « إذا أرسلت الكلاب المعلّمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك ، قلت : وإن قتلن ؟ قال : وإن قتلن ، ما لم يشركها كلب ليس منها . قالت : أرمى بالمعراض فأصيب ، أفأكل ؟ قال : إذا رميت بالمعراض وذكرت اسم الله فأصاب فخرق فكل ، وإن أصاب بعرضه فلا تأكل » .

المعراض : خشبة أو عصا في طرفها حديدة ، وقد تكون بغير حديدة . وقال النووي : سهم بلا نصل ولا ريش . خرق : نفذ . ويلحق بالسهم الصيد ببنادق الصيد .

وخلاصة الكلام : أن إرسال الجراح المعلم كالكلب والصقر والبازي ، أو إطلاق السهم أو الرصاص على الصيد إذا اقترن بالتسمية ، ولم يأكل منه

الكاب ، ولم توجد معه كلاب أخرى فالصيد حلال . فإن أكل منه الكلب حرم أكله ، لحديث الشيخين عن عدى بن حاتم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إلا أن يأكل ، فإن أكل فلا تأكل ، فإنى أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه » . وكذلك إن وجد الصيد بعد يوم ، أو وجد غارقا في الماء ، أو وجد عنده كلابا أخرى ، فلا يؤكل للأحاديث الصريحة في النهي عنها ، فربما قتله كلب آخر غير مسمى عليه ، أو قتله الماء ولم يقتله السهم . وإذا كانت آلة الصيد غير محددة ولم تحرق جسد الصيد فذلك لا يؤكل . وإذا أخذ الصيد وفيه حياة فلا بد من ذبحه .

٢ - وأما آلة الذبح فالأصل فيها حديث رافع بن خديج عند مسلم والبخارى : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ، ليس السن والظفر ، أما السن فعظم ، وأما الظفر فدى الحبشة » .

وعلى هذا فالذكاة تحصل بكل آلة حادة تقطع ، كالسكين ، والسيف والزرجاج ، والخزف ، والنحاس ، أما الذبح بالأسنان والأظفار فلا يجوز . وهو مذهب الجمهور ، ومنهم ، الشافعي ، والنخعي ، والحسن بن صالح ، والليث ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداود ، وفقهاء الحديث .

٣ - وأما طريقة الذبح فالأصل فيها حديث شداد بن أوس عند مسلم ، « . . . وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » . قال القرطبي : إحصان الذبح : الرفق بالمذبوح ، فلا يصرعه بعنف ، ولا يجره من موضع إلى آخر ، وإحداد الآلة ، وإحضار نية الاعتراف لله بالمنة ، والإجهاز عليه ، وتركه إلى أن يبرد . وهذه كلها آداب .

التسمية على المذبوح عند الذبح :

التسمية عند الذبح تذكير بنعمة الله على الإنسان في تسخير ما لو شاء لسلطه علينا ، وإباحة ما لو شاء محرمه علينا ، كما يقول الإمام القرطبي .

فهى من باب الشكر على النعمة ، تحقيقاً للفقرة فى كل عمل يأتى الإنسان
أو يدعه بأمر ربه .

ولكن العلماء اختلفوا فى أنها واجبة أو سنة .

قال الشافعى وطائفة : إنها سنة ، فلو تركها عمداً أو سهواً حل الصيد
والذبيحة ، وهى رواية عن مالك وأحمد . . وقال أهل الظاهر : إن تركها
عمداً أو سهواً حرمت الذبيحة والصيد . . وهو الصحيح عن أحمد فى الصيد
وحده . . وبه قال ابن سيرين وأبو ثور . . وقال أبو حنيفة ومالك والثورى
وجمهور العلماء : إن تركها سهواً حلت ، وإن تركها عمداً حرمت .

ودليل كونها واجبة قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
ولأنه لفسق) (١) . واحتج القائلون بأنها سنة بقوله تعالى : (إلا ما ذكيتم) . .
فأباح التذكية من غير اشتراط التسمية ولا إجباها . وبحديث عائشة فى
البخارى ، قالوا : يا رسول الله ، إن قوماً حديثى عهد بجاهلية يأتوننا
بلحمان لا ندرى أذكروا اسم الله أم لم يذكروا ، فنأكل منها ؟ فقال :
« سموا وكلوا » . فهذه التسمية هى المأمور بها عند الأكل والشرب . والنهى
عن أكل ما لم يذكر عليه اسم الله مراد به ما ذبح للأصنام ، وما ذبح على
النصب ، وما أهل به لغير الله .

وعلى هذا فأكل متروك التسمية من الذبائح حرام عند من أوجب التسمية ،
مكروه تنزيهاً عند من قال : إنها سنة أو مستحبة .

الميتة :

وهى : ما فارقت الروح من غير ذكاة مما يذبح ، وأما المحرم أكله كالسباع
والخنزير فذكاته كموته .

(١) سورة الأنعام : ١٢١ .

وقد استثنى الرسول صلى الله عليه وسلم من الميتة نوعين أحلهما لأُمَّته
هما : السمك ، والجراد .

١ - أما السمك فحلال حياً وميتاً . ولكن السمك الذى يموت فى البحر
دون سبب ثم يطفو على سطح الماء فى حله خلاف . فقيل : هو حرام .
وهو مذهب جابر بن عبد الله ، وجابر بن زيد ، وطاووس وأبى حنيفة ،
وذلك لحديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما ألقاه البحر
وجزر عنه فكلوه ، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه » . وقيل : حلال ،
وهو مذهب أبى بكر الصديق ، وأبى أيوب ، وعطاء ، ومكحول ،
ومالك ، وأحمد ، والشافعى ، وهو الأصح . لقوله تعالى : (أحل لكم
صيد البحر وطعامه) . قال ابن عباس : صيده : ما صدموه . وطعامه :
ما قذفه . ولحديث : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » . أما حديث جابر الذى
استند إليه من حرم السمك الطافي على الماء فقال فيه الإمام النووى :
حديث ضعيف باتفاق الأئمة لا يجوز الاحتجاج به .

٢ - وأما الجراد فحلال حياً وميتاً ، وقال مالك وجمهور أصحابه :
إن وجد ميتاً حتف أنفه ، ولم يمت بعد أخذه حياً ، حرم الله أكله ، لأنه
من صيد البر .

٣ - ويستثنى من الميتة المحرمة كذلك : ما إذا كان فى بطن الذبيحة جنين ،
فأخرج من بطنها ميتاً بعد ذبحها ، لأن ذكاة الجنين ذكاة أمه بنص الحديث
الذى أخرجه الدارقطنى عن أبى سعيد . وبه قال على بن أبى طالب ، وسعيد
ابن المسيب ، والشافعى ، وأحمد ، وإسحاق . وخالف أبو حنيفة ، وقال :
إن خرج ميتاً لم يحل ، لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين . وقال عبد الله
ابن كعب بن مالك : إذا نبت للجنين شعر وخرج ميتاً بعد ذبح أمه حل .
أما إذا خرج حياً فلا بد من ذبحه . وهذا لاخلاف فيه .

الدم المسفوح :

والدم حرام إلا الكبدة والطحال ، فقد أحلتها السنة بنص الحديث :
« أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد . والكبد والطحال » .

لحم الخنزير :

الخنزير حرام لعينه ما ذكى منه وما لم يذك ، لحمه وشحمه على السواء ،
وجلده وعظمه كذلك ، لقوله تعالى : (ولحم الخنزير) . قال القرطبي :
نخص الله تعالى اللحم من الخنزير ليدل على تحريم عينه ، وليعم للشحم واللحم
وما هنالك من الغضاريف وغيرها .

ما أهل به لغير الله :

قال الله تعالى في المحرمات : (وما أهل به لغير الله) . وهو : ما ذبح
لغير الله ، كالمجوسى يذبح لناره ، والوثنى يذبح لوثنه ، وما ذبح للأنصاب
وما شابه ذلك من الذبح للكعبة أو لأحد الأنبياء . قال النووي : لا تحل
هذه الذبيحة سواء كان الذابح مسلماً أو يهودياً أو نصرانياً ، فإن قصد مع
ذلك تعظيم المذبح له كان ذلك كفراً ، فإن كان الذابح مسلماً قبل ذلك
صار بالذبح مرتداً .

وروى القرطبي بسنده إلى عائشة أنها سئلت عما يذبحونه لعبدهم فقالت :
« ما ذبح لهذا اليوم فلا تأكلوا » .

فالآية شاملة لما ذكر عليه اسم غير اسم الله كالوثن والصنم وغيرها ،
ولما قصد به التقرب إلى غير الله . قال الخطابي في معالم السنن : ومثله
ما جرت به عادة الناس من ذبح الحيوان بحضرة السلطان والملوك والرؤساء
عند قتلهم البلدان ، وأوان حدوث نعمة تتجدد لهم ومثل ذلك من الأمور .
وقال القرطبي : رأيت في أخبار الحسن : أن امرأة صنعت للعبا عرساً ،
فنهزت جزورا ، فقال الحسن : لا يحل أكلها ، فلما ذبحت لصنم .

وبدل على أن ما قصد به التقرب لغير الله هو من باب ما أهل به لغير الله ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن معاقرة الأعراب. وهو: أن يتباروا في الجود والكرم بنحر الإبل وغيرها. وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي ربحانه أن ابن عباس سئل عن معاقرة الأعراب فقال: «أخاف أن تكون مما أهل به لغير الله».

وأخرج دحيم في تفسيره كما ذكر ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم: كان من بني رباح رجل يقال له ابن ويثل شاعرا، نافر أبا الفرزدق الشاعر بماء بظهر الكوفة، على أن يعقر كل منهما مائة من الإبل، فلما وردت الإبل المساء قاما بأسيا فهما فجعلا يكشفان عراقيهما، فخرج الناس يريدون اللحم، وعلى رضى الله عنه بالكوفة، فخرج على بغلة رسول الله ينادى: «أيها الناس، لا تأكلوا، فإنها أهل بها لغير الله». قال ابن تيمية: فهو لاء الصحابة فسروا ما قصد بذبحه غير الله داخلا فيما أهل به لغير الله. وقال القرطبي: إذ ترى أن عليا - رضى الله عنه - راعى النية في الإبل التي نحرها أبو الفرزدق فقال: إنها مما أهل به لغير الله؟.

فالآية والله أعلم شاملة لما ذكر عليه اسم غير اسم الله، ولما قصد به التقرب إلى غير الله.

وعلى هذا: فما يتقرب به إلى ضريح أو ولي معين، أو يذبح احتفالا بقدوم عظيم، أو بين يديه، أو في طريق جنازة يكون داخلا فيما أهل به لغير الله، ويكون حراما، وإن كان ذابحه مسلما، لأن النية هي التقرب به لغير الله. وأشنع منه أن تستمر النية على التقرب بالذبيحة لغير الله زمانا طويلا، فينثر الرجل ما في بطن الحيوان لفلان من الأولياء، فإذا ولد أبي بيعة، أو ذبحه لنفسه، وأعلن للناس جميعا: أن هذا المولود من الحيوان إنما هو لفلان، ويدوم على ذلك زمانا ثم يذبحه لنفس الولي. فإن لم يكن هذا حراما فأين الحرام؟ والله تعالى يأمرنا أن نقول: (إن ضلالتى ونسكى ومحياى

ومأني لله رب العالمين (١) . ويقول تعالى : (لن ينال الله لحومها ولا دماؤها
ولكن يناله التقوى منكم) (٢) . والتقوى كالتقية محلها القلب ، فنية الذبح
لغير الله كالنطق باسم غير اسم الله في تحريم المذبوح . والله أعلم .

المنخنقة :

وهي التي تموت خنقاً بحبس النفس ، سواء فعل بها ذلك عمداً ، أو
اتفق لها ذلك دون عمد . قال قتادة : كان أهل الجاهلية يخنقون الشاة فإذا
ماتت أكلوها . وقال نحوه ابن عباس وهي حرام .

الموقوذة :

الوقد : شدة الضرب . قال قتادة والضحاك : كان أهل الجاهلية يضربون
الأنعام حتى تموت إما لأنفسهم ، وإما لآلهتهم ، ثم يأكلونها . وفي حديث
عدي بن حاتم حين سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الصيد بالمعراض (الحشبة
لها سن أو ليس لها سن) . فقال : « ما أصاب فخرق فكله ، وإن أصابه
بعرضه فلا تأكله » . وفي رواية : « فإنه وقيد » .

التردية :

هي التي تسقط من علو إلى سفلى فتموت . سواء تردت بنفسها أو
أسقطها أحد . قال القرطبي : ومثله الصيد يسقط إلى الأرض من علو فيموت ،
فلعله مات من الصدمة . وحديث عدي بن حاتم فيه : « فإن وجدته غريقاً
في الماء فلا تأكله ، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك » .

وكان أهل الجاهلية يعدون التردى من الذكاة ، فحصر الشارع الذكاة
فيما ذكي بالذبح أو بالصيد .

(١) سورة الأنعام : ١٦٢ .

(٢) سورة الحج : ٢٧ .

النطيحة وما أكل السبع :

النطيحة هي : الحيوان ينطحه حيوان فيموت . وهي حرام . وما أكل السبع : كل ما اقترسه ذو ناب وأظفار من السباع كالأسود ، والنمور ، والثئاب ، وغيرها ، ومنه : ما أكل منه الجارح في الصيد . ففي حديث عدى ابن حاتم : « فإن أكل منه فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه » .

ما ذبح على النصب :

قال ابن فارس : النصب : حجر كان ينصب ويعبد ، وتصب عليه دماء الذبائح ، وقال مجاهد : حجارة كانت حول الكعبة يذبحون عليها . قال القرطبي : قال المسلمون يا رسول الله ، نحن أحق أن نعظم هذا البيت . فأنزل الله تعالى : (لن ينال الله لحومها ولأدمائها ولكن يناله التقوى منكم) (١) ونزلت : (وما ذبح على النصب) . والنية التي من أجلها كان التحريم هي : تعظيم النصب ، لا أن الذبح كان عليها . وكما هو واضح لابد من أخذ مخالفة الكفار والمشركين في علة التحريم .

علة تحريم المحرمات العشرة :

لا قول لإنسان أبداً في مواجهة الكتاب والسنة . فقد جاء الأمر صريحاً في القرآن ألا يتقدم إنسان بالغاً ما بلغ بين يدي الله ورسوله .

والمحدثون ممن يفكرون يحلو لهم دائماً أن يخرجوا علينا بتعليلات عجيبة يوهمون بها الناس أنهم من أهل الفكر والاجتهاد ، وأنهم خبراء يواطن الشريعة ، ولكننا نقول والأسف بملأ قلوبنا : إن تلك التعليقات باللغة المدي في السطحية أولاً ، وبالتالي فهي متعارضة مع الأصول ، وأخيراً هي تخفي معالي الشريعة ومقاصدها العليا ، في عصر نحن أحوج فيه إلى العمق والوزن

الراجع في الفكر الإسلامي ، الذي عجز أهله عن تبليغه بصورته الأصلية إلى العالم المتعطش إلى اكتشاف أسرارهِ .

أقول هذا وأكرره وألح في تفصيله ، لأن كتابنا يجهلون تماماً ما يعاني العالم غير الإسلامي من مرارة الفكر الحديث في دنيا الإسلام ، ومن تعطش إلى لون آخر أثقل وزناً ، وأدل على جهد في العمل والبحث للوصول إلى حقيقة الإسلام .

ففي تعليل التحريم لهذه الأنواع العشرة مثلاً لا نجد إلا ربطاً بين النص وبين الجسد ، من الذين تلمسوا عللاً طبية محضاً للتعليل والتحريم فقالوا : إن التحريم عقوبة على إهمال صاحب الماشية في رعايتها أو حراستها ، وحافز على الحرص عليها من المرض والاغتيال . ثم عادوا فربطوا التحريم بالجسد ، وأن المرض المؤدى إلى موت الحيوان قد يصيب الآكل باعتلال الصحة ، ولم يغفل علة الاستقذار في بعض المحرمات .

ونقول :

إن حكم التشريع دائماً تنقسم إلى حكم ذاتية شاملة لكل مشروع ومحظور ، وتلك حكمة الإسلام كله . وحكم أخرى لكل شعيرة من شعائر الإسلام منفردة — وهذه الحكم المنفردة تحتوى الحكمة الذاتية للإسلام كله ولا تفارقها ، فتكون بمثابة تدريب على ترسيخ تلك الحكمة الذاتية الشاملة في القلوب ، وبناء العاطفة الدافعة إلى الدعوة والانتصار للشرعة كلها . وإلى جانب تلك الحكمة التربوية لكل شعيرة ، نجد حكماً أخرى هي بمثابة الدليل الأقوم على صدق الإسلام في منهجه التربوي ، وصلاحيته لأن يكون ميزاناً تقاس به جميع المناهج التربوية التي يصنعها الإنسان ، فيضعها في مرتبة الزيف أو الصحة ، لا أن تقاس مناهج الإسلام بما يصنعه الإنسان .

فالصلاة مثلاً ، تستبطن حكمة الإسلام العليا ، وهي تركيز العقيدة في القلب ، وتكرار عمليات التركيز هذه عدة مرات كل يوم ، حتى تؤتي ثمرة محققة . ولكل ركن من أركان الصلاة حكمة تخدم هذا الأصل الكبير وتؤيده ،

وتضعه في المرتبة الأولى من مناهج التربية على مستوى العالم ، ولكل وقت من أوقات الصلاة حكمة لا تخرج عن الأصل ، وإنما تهيب جوانب الإنسان ومداركه وقدرته لاستيعاب الحكمة العليا ، والقيام بحقها من العمل المتواصل في حب واندفاع مهما كان مضنيا .

فأين نضع حكمة الحل والحرمة فيما كتب على هذا الأساس ؟

أما الاستقدار فأمر نسبي ، وما استقدره البعض قد استعذبه أهل الجاهلية ، بل إن ما استقدره الرسول صلى الله عليه وسلم وهو (الضب) قد أكله الصحابة على مائدته دون أن يستقدروه .

وأما العقوبة على الإهمال فما رأينا على وجه الأرض مالكا لشيء إلا وقد بلغ به الحرص عليه حداً أخرجه عن حد الاعتدال في سبيل المحافظة عليه ، فليس الناس في حاجة إلى درس في الحرص ، بل هم في حاجة إلى درس في الحد من الحرص الذي خرب القيم العليا للدين والأخلاق .

وأما العلل الصحية المجردة فتشبه أن توحى بأن الإسلام يقصد أساسا إلى تربية الجسد دون هدف آخر وراء الجسد ، فالقول باتقاء علل الجسد منفصلة عن هدف أسمي منها فصل للجزء عن كله .

إن المقصود الرئيسي من تحريم بعض الأطعمة هو مخالفة أهل الكفر والشرك . بل إن هذه المخالفة قد شرعت في أمور اللباس والزينة وغيرهما ، مما يجعلها رأسا في منهج التربية الإسلامي ، ينسحب على الثقافة ونظام المساكن والفراش وغيرها من عناصر حياة الإنسان المسلم . وقد كانت تلك المحرمات مما يستحله أهل الكفر في الجاهلية ، ومن ذلك ما ذكره ابن كثير عن صدى ابن عجلان « أنه لما ذهب إلى قومه مبعوثا من النبي صلى الله عليه وسلم لدعوتهم إلى الإسلام ، جاءوا بقصعة من دم ، فاجتمعوا عليها وقالوا : هلم يا صدى . فقال : ويحكم ، إنما جئكم من عند من حرم هذا عليكم . قالوا : وما ذاك ، فتلوت عليهم الآية .

وكانوا يأكلون ما أفضل السبع مما قتل من الحيوان ، ويأكلون الموقودة بأن يضربوها بالخشب حتى تموت ، وأكلوا المتردية والنطيحة ، ولم يذكروا على ما ذبحوه إلا اسم الصنم . ولقد سجل الأعشى تلك العادات الجاهلية في شعره فقال :

وإياك والميتات لا تقربنها ولا تأخذن عظم حديدا فتفصدا
وذا النصب المنسوب لا تأتينه ولا تعبد الأصنام والله فاعبدا

بل لقد شرعت مخالفة المنافقين - وهم جواسيس أهل الكفر في صفوف المسلمين - في الطعام فأشار الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أن المنافق يأكل في سبعة أمعاء ، أما المؤمن فيأكل في معى واحد . وشرعت مخالفتهم في اللون الذي يصبغ به الشيب ، وشرعت مخالفتهم في هيئة الجاوس ، إلى كثير من الأمور التي شرع فيها مخالفة أهل الشرك والكفر والإلحاد ، واليهود بوجه خاص ، حتى قالوا حينما خالفهم في معاشره الحائض : ما يدع هذا الرجل شيئا إلا خالفنا فيه ؟ .

ولكن . ماذا يعنى مبدأ مخالفة أهل الشرك في الإسلام ؟ ولا سيما أن الموضوعات التي شرعت فيها مخالفة أهل الشرك بلغت حداً من الكثرة تجلنا نتساءل في إلحاح : ولماذا ؟ ثم لماذا كان ذلك في الطعام واللباس مرعياً ولم يقتصر فيه على أمور العبادة فقط ؟

ونقول : إن النظر في آيات الطعام وسوابقها ولواحقها من القرآن يعطينا الضوء الواضح على المسألة ، فلا يجوز أن نقتطع الجزء الخاص بالمحرمات منها وننظر إليه على حدة . فالله تعالى يقول :

(وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون . إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين . فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين . وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم

إليه وإن كثيراً يضلون بأهوائهم بغير علم إن ربك هو أعلم بالمعتدين .
وذرُوا ظاهر الإثم وباطنه إن الذين يكسبون الإثم سيجزون بما كانوا
يقترفون . ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين
ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعموهم إنكم لمشركون . أو من
كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات
ليس بخارج منها كذلك زين للكافرين ما كانوا يعملون (١) .

وفي سورة المائدة طالب المؤمنين بالوفاء بالعقود ، ثم أتبع ذلك بذكر
الحلال والحرام من الأنعام ، وفي آخر المحرمات قال : (وما ذبح على نصب
وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق اليوم يثس الذين كفروا من دينكم
فلا تخشوهم واخشون اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت
لكم الإسلام ديناً فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور
رحيم) (٢)

ففي كلا النصين نجد حكماً قاطعاً بأن ارتكاب ما حرم الله من أكل
محرمات الأنعام فسق ، أي خروج من دائرة الإسلام إلى غيره من الأرهام ، بل
إن الفسق الذي صدق على آكلي محرمات الأنعام في سورة المائدة قد اعتبر
نقضاً للعهود المأمور بالوفاء بها في أول السورة . وقد أكد الإمام القرطبي أن
الفسق يرجع إلى جميع ما ذكر من قبل ، وقال : إن الانكفاف عن هذه
المحرمات من الوفاء بالعقود .

وفي سورة الأنعام يؤكد الله تعالى أن المؤمنين سيعانون صراعاً جدياً
حول بعض المحرمات من وجهة نظر الكفار الذين سبهم القرآن (أولياء
الشياطين) ، وحذر من أن الاستجابة لأهوائهم من جانب المؤمنين تدخلهم
في نطاق المشركين ، كما أكد أن جميع دوائر الشرك إنما تعمل بالظن ،
وتضل بالهوى ، ثم عاد في سورة المائدة فقرر أن نجاح المؤمنين في الصمود

(١) الأنعام : ١١٦-١٢٢

(٢) سورة المائدة : ٣ .

أمام جدل الكفار أصابهم باليأس من أن ينالوا من دينهم شيئاً ، وحذر من خشية الناس في مواجهة خشية الله ، فآله أحق بالخشية والخوف مادام الدين قد كمل ، والنعمة قد تمت .

وكانت آيات سورة المائدة من أواخر ما نزل من القرآن ، وكان الأساس الذي استند إليه التحريم والتحليل فيها هو (الوفاء بالعقود) الذي صلت به الآيات . ومما هو معلوم بالقطع أن العقد الرئيسي الذي يقطعه المؤمن على نفسه هو (الإيمان بالله ورسوله ، وما جاء به ، وتحكيمه في كل ما يثور من خلاف ، دون أن يكون هناك حرج في الصدر من حكم الرسول) .

فارتبط الحل والحرمة إذن بعقد الإيمان ارتباطاً ثابتاً بالنص ، بدليل التركيز على عدم طاعة أهل الهوى ، وأهل الجدل بالباطل ، وعلى أن المشركين يريدون أن يضلوا المؤمنين بأمور منها الحلال والحرام ، ولذلك قالوا لهم : كيف نأكل ما قتلنا ، ولا نأكل ما قتل الله ؟ فربطوا أهواءهم بأصل الإيمان بالله تضليلاً للمؤمنين ، يوهمونهم أنهم لا يؤمنون به إيماناً شاملاً ، لأنهم يرفضون أن يأكلوا ما قتل ، ويأكلون ما قتلوا بأنفسهم ، وكانت إجابة المؤمنين : أنهم لا يذبحون إلا على اسم الله العظيم ، والكافرون يذبحون على اسم الوثن والصنم والطاغوت .

ومما يذهل العقول : ما نجد من الدقة البالغة العجيبة حينما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يبين ما خفي على المسلمين من فروع هذه المسائل المتعلقة بالحل والحرمة في الأنعام . فحينما سئل عن الصيد بالمعراض الذي هو خشبة قد يكون لها سن وقد لا يكون ، قرر أن المعراض إذا خرق الصيد دخل في دائرة الحلال ، وإذا أصاب بعرضه دخل في المحرم ، لأنه موقوذ ، وإن جرح الكلب المعلم الصيد كان حلالاً ، وإن لم يجرحه بل صدمه بثقله دخل في المحرم ، لأنه نطيح . وهكذا تضافرت نصوص القرآن والسنة على دقة البيان دون تساهل في هذا الأصل ، لاتصاله أساساً بموضوع العقيدة في الله دون الأوثان والطواغيت . ولقد فطن ابن كثير إلى علة التحريم التي يريد بيانها وجمع بين ضرر الدين والبدن في تعليقه لتحريم الميتة فقال : « وما ذاك إلا لما فيها من المضرة ، لما فيها من الدم المحتمن وغيره ، فهي ضارة بالدين والبدن ، ولهذا حرمها الله » .

الضرورة تبيح المحظور :

قال الله تعالى بعد بيان المحرمات : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ، إن الله غفور رحيم) (١) . ومعنى هذا : أن الله أباح للمسلم أن يتناول من المحرم عند الضرورة بشرط ألا يكون باغيا ولا عاديا . ويقتضى ذلك تفسير البغى والعدوان اللذين يمتنع معهما الإذن بتناول المحرم ، وبيان حد الضرورة المبيح لتناول المحرم .

أما قوله تعالى (غير باغ ولا عاد) . فقال مجاهد : من اضطر غير قاطع للسبيل ، أو مفارق للأئمة ، أو خارج في معصية الله ، فله الرخصة . وقال سعيد بن جبير : يعنى غير مستحل . وقال السدى : غير باغ يبتغى فيه شهوته . وقال ابن عباس : لا يشبع منها . وقال أيضا : غير باغ في الميتة ، ولا عاد في أكله . وقال قتادة : غير باغ ولا عاد في أكله أن يتعدى حلالا إلى حرام . وقال مقاتل : غير باغ فيما أكل ، وبلغنا أنه لا يزداد على ثلاث لقم .

قالبغى والعدوان على هذا ينحصران في : ألا يكون المضطر ساعيا في معصية ، وألا يكون متشبهيا للحرام يملأ به بطنه ، وألا يتعدى قدر ما يحفظ الحياة بزيادة في الأكل .

وأما حد الضرورة ففسرها مجاهد : بأن يغلبه ظالم فيكرهه على أكل الخنزير مثلا .

وقال الجمهور : أن يصيره الفقر والجوع الذى يخشى منه الهلاك إلى الضرورة .

ولابد أن يستنفد المضطر كل وسائل الحصول على المباح من إخوانه ، عن طريق السؤال واللبس إلى من يملك الطعام ، مخالفًا بذلك تقاليد المجتمع

(٢) سورة البقرة : ١٧٣ .

غير نخجل من وسائل الحلال ، ولا شك انه سيجد من يسد جوعه حينئذ .
أما إذا كان في مفازة مهلكة ، ولم يجد أحداً وخاف على نفسه ، فله أن
يتناول من المحرم ما يبلغه إلى مكان الحلال .

كل ذى ناب من السباع وذى مخلب من الطير :

أخرج الشيخان عن أبي ثعلبة الخشني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن كل ذى ناب من السباع . وفي رواية مسلم عن ابن عباس زاد فيها :
وكل ذى مخلب من الطير .

اختلف الفقهاء في تحديد السباع . فقال أبو حنيفة : كل ما أكل اللحم
فهو سبع ، حتى الفيل ، والسنور ، والحدأة ، والصقر . وقال الشافعي :
السبع ما عدا على الناس ، كالأسد ، والذئب ، والثمر . أما الضبع والثعلب
والسنور فحلال عنده ، لأنها لا تعدو على الناس .

وقال الجمهور : إن السباع وجوارح الطير حرام للحديث . وقال مالك :
مكرهة وليست حراما ، لقوله تعالى (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على
طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً . .) (١) الآية . وليس فيها
ذو مخلب من الطير ، ولا ذو ناب من السباع . ورد الجمهور بأن الآية للإخبار
بأنه لم يجد محرماً في ذلك الوقت إلا المذكورات ، ثم أوحى إليه بتحريم
كل ذى ناب ومخلب .

والضبع من دون ذوات الأنياب استثناء من حكم ذوات الأنياب
عند أحمد والشافعي وعطاء وأبي ثور . وقال الخطابي : روى عن سعد بن
أبي وقاص أنه كان يأكله . وروى عن ابن عباس إباحته . وقال ابن القيم
في إعلام الموقعين : إنما حرم ما اشتمل على الوصفين : أن يكون ذا ناب ،
وأن يكون سباعاً بطبعه كالأسد . والقوة السبعية التي في الأسد ليست في
الضبع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم .

لحوم الجلالة :

الجلالة بفتح الجيم وتشديد اللام : الدابة التي تأكل القدر ، كالجللة والبعر والعذرة . وسواء في ذلك الغنم والبقر والدجاج والبط وغيرها . وقال النووي : هي ما كان أكثر علفها النجاسة

وقال الخطابي : اختلف الناس في أكل لحوم الجلالة وألبانها . فكره ذلك أصحاب الرأي ، والشافعي ، وأحمد ، وقالوا : لا تؤكل حتى تحبس أياما . وتعلف علفا طاهرا . فتحبس البقرة أربعين يوما والدجاجة ثلاثة أيام . وقال الحسن ومالك : لا بأس بأكلها بعد غسل لحمها غسلا جيدا .

ذبائح أهل الكتاب وطعامهم :

قال الله تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) (١) . وقد فسر الطعام بالذبائح . وبه قال ابن عباس ، وأبو أمامة ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وعطاء ، والحسن ، ومنكحول . وأجمع المسلمون على أن ذبائحهم حلال للمسلمين . قال ابن كثير : وهم متعبدون بذكر اسم الله على ذبائحهم دون ما يعتقدون في المسيح ، ولهذا حرمت ذبائح أهل الشرك لأنهم لا يذكرون اسم الله عليها ، ولا يتوقفون فيما يأكلون على ذكاة ، بل يأكلون الميتة ، بخلاف أهل الكتابين الذين سمح لهم بمخالطة المسلمين ، أملا في أن يعلموا حقيقة الإسلام وسماحته وعدله المبسوط على الجميع .

والمالكية لا يجوزون أكل الشحوم من ذبائح اليهود ، ما عدا شحوم الظهر والحوايا ، أو ما اختلط منها بالعظم ، لأنها ليست من طعامهم ، بل هي محرمة عليهم .

(١) المائدة : ٥ .

ورد عليهم الجمهور بما رواه البخاري أن أهل خيبر أهدوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم شاة مصلية ، فنهش منها نهشة وتركها ، لأنها كانت مسمومة ، ولم يسألهم حين قدموها : هل نزعوا منها ما يعتقدون تحريمه أولا .

ذبائح البلاد التي أعلنت الكفر حديثاً :

ومن مشكلات العصر ما يستورد من اللحوم المحفوظة من بلاد تدين بالشيوعية ، وتنكر وجود الله ، وتدعو إلى ذلك بين الأقطار الأخرى . فهذه اللحوم حرام بإجماع السلف المستمد من النص على تحريم ذبائح أهل الكفر ، لأنهم جاحدون لله ، ولا يذكرون اسم الله عليها ، ولا يقرون بأنهم متعبدون لله في شيء .

ولكن الإدارات التجارية للدول الإسلامية التي تجلب هذه اللحوم تقول : إنها ترسل من يشرف على ذبح هذه اللحوم ، ويذكر اسم الله عليها حسب قواعد التشريع الإسلامي ، وتسجل على كل (علبة) من هذه اللحوم شهادة بذلك ، وبأنها ذبحت طبقاً لقواعد التشريع الإسلامي ، فتصبح القضية حينئذ عبارة عن لحوم اشتراها جمع من الموظفين وشهدوا على أنها ذبحت ذبحاً إسلامياً ، وذكر عليها اسم الله ، وذبحها مسلم متعبد بذكر الله ، ف وقعت التبعة إذن على الهيئة التي تقوم باستيراد هذه اللحوم إن لم تصدق في شهادتها هذه .

على أن هناك ثغرة قائمة في هذه الشهادة . فنحن لا نعلم من هو الشاهد الذي سجل على كل (علبة) أنها ذبحت ذبحاً إسلامياً ، فلم يدون عليها توقيع وزير التجارة الخارجية أو من ينوب عنه ، أو حتى ما يشير إلى أن هذه الشهادة صادرة عن الدولة الإسلامية الجالبة للطعام ، مما يجعل الشك قائماً في أنها ملاحظات دونتها الدولة المصلحة لترويج تجارتها . ولا يقوم حكم شرعي على الظن والشك . وفي هذه الحالة يجب أن يتوقف المسلم الحريص على دينه ، فلا يأكل هذه اللحوم الواردة من بلاد مليحة أيا كانت صفتها ،

بل يعدل عنها إلى اللحوم الواردة من دول أهل الكتاب ، وهي كثيرة والحمد لله ، فلا ضرورة قائمة تلجئ المسلم إلى تناول ذبائح أهل الكفر ، وله بديل منها في ذبائح أهل الكتاب . ونرى والله أعلم أن ذبائح الدول الشيوعية وما يرد إلينا منها من اللحوم حرام ، إلا إذا اعترف وزير التجارة الخارجية أو وزير الخارجية في البلد الإسلامي أن هذه اللحوم ذبحت ذبحا شرعيا ، وذيل هذه الشهادة باسمه نائبا عن الهيئة الشاهدة .

الصعق بالكهرباء :

ليس معنى إباحة ذبائح أهل الكتاب أن نأكل الميتة أو النطيحة أو الموقوذة من طعامهم ، فهذه لا تؤكل إذا جاء بها مسلم ، فإذا جاء بها كتابي كان أولى بالتحريم .

والصعق بالكهرباء عبارة عن تسليط صدمة كهربية على الذبيحة لتقتلها . ونرى أنها تلحق بالنطيحة في التحريم ، كما يحرم ما صدمه الجراح المعلم فقتله دون أن يجرحه ، فقد ألحقه الرسول صلى الله عليه وسلم بالنطيحة ، وألحق ما أضيف يعرض المعراض بالموقوذة .

فما صعق من الحيوانات بالكهرباء إنما صدم فوات ، ولم يجرح ، كما أن الحرمة متوجهة أيضا إلى ما يرد من أهل الكتاب من هذا النوع من الذبائح ، فليس هو من الذبائح المباحة لهم ، حتى تحمل لنا نحن المسلمين .

استعمال آنية أهل الكتاب :

أخرج أبو داود عن أبي ثعلبة الخشني أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم لحم الخنزير ، ويشربون في آنيهم الخمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن وجدتم غيرها فكلوا فيها ، وإن لم تجدوا غيرها فاحضوها بالماء ، وكلوا واشربوا » . والرحض : الغسل .

قال الخطابي : الأصل في هذا أنه إذا كان معلوما من حالهم أنهم يطبخون الخنزير : ويشربون الخمر ، فلا يجوز استعمالها إلا بعد غسلها جيدا . وأما ثيابهم ومياهم فلأنها على الطهارة كلباس المسلمين وثيابهم ، إلا أن يكونوا من قوم لا يتوقون من النجاسة .

وتنشأ عن هذا الأصل حالتان من الحالات الشائعة في عصرنا :

١ - شرب الشراب المباح في أكواب تباع فيها (البيرة) والخمور الأخرى في المحلات العامة (المقاهي والكازينوهات) .

٢ - شراء الجبن واللحوم الحلال من محال تباع لحم الخنزير (المورتاديل) وتستخدم في تقطيع الجميع آلة واحدة .

وقياسا على الأصل الذي ذكره الخطابي في المسألة الأولى لا يجوز استعمال الأكواب في الشراب ، وآلات تقطيع لحم الخنزير في تقطيع الجبن واللحم المباح إلا بعد غسلها جيدا ، تطهيرا لها من نجاسة الخمر والخنزير ، وذلك إذا تعذر استعمال آلة أخرى لتقطيع الجبن وغيره من المباح ، واستعمال أكواب أخرى غير التي يباع فيها الخمر ومشتقاته ، والورع خير ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه . ونفس الحكم ينطبق على القصاب الذي يبيع لحم الخنزير ، ولحوم الأنعام المباحة ، ويقطع هذه وتلك بسكين واحدة ، لا سيما وقد جاء التكبير على لمس لحم الخنزير في حديث مسلم عن بريدة الأسلمي : « من لعب بالردشير فكأنما صبغ يده بلحم الخنزير ودمه » .

الانتفاع بجلود الميتات :

أخرج البخاري عن ابن عباس أنه تصدق على مولاة لأم المؤمنين ميمونة بشاة فماتت ، فمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به » ؟ الإهاب : الجلد . قالوا : إنها ميتة . قال : « إنما حرم أكلها » . وجاء في الحديث : « أيما إهاب دبغ فقد طهر » .

وروى عن مالك أنه لا يطهر بالدباغ ، لأنه جزء من الميتة ، وهي حرام بنص القرآن ، فلا يطهر بالدباغ قياسا على اللحم . والقائلون بطهارته وجواز الانتفاع به استندوا إلى الحديث ، وقالوا : إن الدباغ يزيل النجاسة والأوساخ عن الجلد حتى ينتفع به في الأشياء اليابسة كالجلوس عليه . ويجوز أيضا أن ينتفع به في الماء بأن يجعل سقاء ، لأن الماء على أصل الطهارة ما لم يتغير له وصف . وقالوا : إن الطهارة في اللغة تتوجه إلى إزالة الأوساخ ، كما تتوجه إلى الطهارة الشرعية كما قال القرطبي .

الإسراف في الطعام :

قال الله تعالى : (وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) (١) . وأخرج مسلم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الكافر يأكل في سبعة أمعاء ، والمؤمن يأكل في معي واحد » . وروى مثله عن جابر بن عبد الله . وعن أبي هريرة من حديث طويل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن يشرب في معي واحد ، والكافر يشرب في سبعة أمعاء » .

قال القاضي عياض : نقل أن المؤمن يقتصد في أكله دون الكافر . وقيل : إن المؤمن يسمى الله عند طعامه فلا يشركه فيه الشيطان ، والكافر لا يسمى فيشاركه الشيطان .

وعلى أي حال فالفرق بين الكافر والمؤمن : أن المؤمن يأكل ليعيش ، والكافر يعيش ليأكل . فالمؤمن مشغول بما كلف به ، دائم على الجهاد في سبيل الله ، والكافر لا هم له من الحياة إلا التقلب في فنون الترف . ولهذا كان الكفار هم جمهور المترفين في الأرض ، وكان المؤمنون هم أهل القناعة ، المشغولون بما هو أسمى من شهوات الطعام ، ويؤيد هذا وصف الله تعالى

(١) سورة الأعراف : ٣١ .

للكافرين بأنهم (يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم). (١)
وهذا تأييد لما ذكرنا في علة تحريم الأنواع العشرة وغيرها من
المطعومات ، وصلة تحريمها بأصل الإيمان لا ببناء الجسد . وأحاديث
ثقل الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه نجوم الهدى من الطعام أشهر من
أن نعيدها .

والتقلل من الطعام والمتاع بوجه عام عدة المجاهدين في سبيل الله ، إذ
يتعرض المجاهد لشتى المحن في اجتياز الصحارى التى لا تجود بالطعام ،
ويتعرضون لطول المعارك التى لا تمكنهم من الاستمتاع بالطعام ، كما يتعرضون
لهجوم العدو الذى يشغلهم عن طعامهم ، فإذا يصنع المترفون بين صفوف
المؤمنين ، إلا أن يتخاذلوا وتهن قواهم ، لأنهم أصبحوا عبيداً لألوان الطعام ،
لا يصبرون دونها ، ولا يطيقون الظروف الطارئة عليهم ، فهم فى الحقيقة
مرض عضال فى جسد الأمة الإسلامية ، لاصلاح له إلا بالتربية العسكرية
الدائمة التى لا تغيب ملامحها أبداً فى تشريعات الإسلام .

الخمير :

وما زال الإسلام يرد الإنسان إلى فطرته الثقية التى اجتمعت فى التكريم
للخلافة ، وفى العقيدة الواحدة القائمة بالغيب ، ثم بالعقل والنظر ، ويحفظ
آلاتها أن تختل بفعل شراب تدخل عليه تغييرات تخرجه عن فطرته التى
فطره الله عليها ، فتسلب الأداة الرئيسية التى تعلق بها حفظ التوازن فى
الإنسان ، وتحوله إلى حيوان مسلوب العقل ، فاقد الفطرة ، لا يميز بين
ما يجب أن يأتى ، وما يجب أن يترك ، وتزين له الجريمة والفحش ، وتشتت
همته من أن تجتمع لتصحيح وحدة القصد ، ووحدة القول ، ووحدة
الاعتقاد .

والأصل فى تحريم الخمر قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر

(١) سورة محمد : ١٢ ،

والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون .
إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم
عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون (١) .

أما أدلة التحريم في الآيتين فهي :

١ - قال الخازن في تفسيره : دلالة التحريم أن الله تعالى قرن الخمر
والميسر بعبادة الأصنام (الأنصاب والأزلام) وعدد أنواع المفسدات الحاصلة
بهما ، ووعد بالفلاح عند اجتنابهما ، وقال : (فهل أنتم منتهون) . ولا يخفى
ما في هذه العلة من صلة التحريم بحماية العقيدة كما قلنا في الأطعمة ، ومن
صلته بصيانة الفطرة :

٢ - قوله تعالى عن الخمر مع أخواتها إنها (رجس) والرجس : النجس ،
وكل نجس حرام .

٣ - قوله : (من عمل الشيطان) . وكل ما هو من عمل الشيطان حرام ،
لمعارضته لأصل الإيمان والتوحيد والعبودية .

٤ - قوله : (فاجتنبوه) . والأمر للوجوب ، وما أوجب الله اجتنابه
فهو حرام . قال تعالى : (فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور) (٢)
٥ - قوله : (لعلكم تفلحون) . وما علق رجاء الفلاح باجتنابه ،
فإتيانه حرام ، لأنه سبب للخسران ، والله لا يدعو عباده إلى الخسران :

٦ - قوله : (إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر
والميسر) وكل ما هو سبب لوقوع العداوة والبغضاء بين المسلمين فهو
حرام .

(١) سورة المائدة : ٩٠ .

(٢) سورة الحج : ٣٠ .

٧- قوله : (ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة) . وما يعبد به الشيطان عن ذكر الله وعن الصلاة التي هي عماد الدين فهو حرام ، لأنه صرف للمؤمنين عن التذكر الدائم ، ورعاية بقاء العقيدة قوية في القلوب بدوام الذكر ، وتكرار الصلاة كما قلنا .

٨- قوله : (فهل أنتم منتهون) . معناه : انتهوا . وما أمر الله بالانتهاء عنه فهو حرام .

ومن السنة أخرج أبو داود ومسلم والدارقطني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » . وأخرج الشيخان وأحمد عن أبي موسى عنه قال : « كل مسكر حرام » . وأخرج مثله عن أبي هريرة : أحمد ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه . وأخرجه ابن ماجه عن ابن مسعود .

وأخرج أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، عن جابر ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » . وأخرج النسائي ، وابن حبان ، والدارقطني ، عن سعد بن أبي وقاص : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قليل ما أسكر كثيره » .

ولا نريد أن ندخل في الخلافات التي حدثت بين العلماء حول الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية ، وحول وجوب الحد في القليل بناء على هذا الخلاف ، لأن مثل هذه الخلافات ما هي إلا من باب التدريب العقلي على استعمال الأدلة . وإجماع المسلمين قد انعقد على أن كل مسكر حرام ، ولكننا نخلص إلى النتائج التالية :

١- لا حجة لمن قال : إن الشربة المسكرة هي المحرمة . قال ابن جرير : إنما أسكرت الشربة المسكرة باجتماعها واجتماع عملها مع ما قبلها ، فحدث عن جميعها السكر ، وكذلك قال الشوكاني في نيل الأوطار ، وابن القيم في شرح سنن أبي داود .

٢ - قال ابن حجر : لو سلم أن الخمر في اللغة هي : ما اتخذ من العنب خاصة ، فاعتبار الحقيقة الشرعية أولى . وقد تواردت الأخبار على أن المسكر المتخذ من غير العنب يسمى خمرًا ، فالأحاديث التي جاءت بتحديد الأنواع التي يصنع منها في عصر التنزيل لا يقصد بها حصر الخمر في هذه الأصناف ، بل هي لبيان ما كانت منه الخمر في ذلك العصر ، ويقاس عليها ما يجد بعد ذلك منها ، ما دام فيه علة الإسكار ، فكل مسكر خمر ، ولهذا جاء تعريف الخمر في نهاية الحديث لهذا السبب ، فقد أخرج الشيخان أن عمر خطب فقال : « إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء : العنب ، والتمر ، والحنطة ، والشعير ، والعسل ، والخمر ما خامر العقل » . وقد سأل أبو موسى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنع من الشعير أو الذرة . فقال : « ذاك المزر ، أخبر قومك أن كل مسكر حرام » .

فقد قطع الرسول صلى الله عليه وسلم الشبهة ، وحرم كل مسكر مهما اختلف اسمه . فالبيرة في عصرنا حرام ، لأن كثيرها مسكر ، ولا داعي لاستعمال الأدلة في غير مواضعها لتحليل ما حرم الله ، كما يفعل ذلك فساق المتفقه من أدعياء العلم في أيامنا هذه . ويلحق بالخمر غير البيرة أنواع (الكينا) التي يعلن عنها في الصحف ، لأن كثيرها مسكر . وقد رجح النووي أن علة التحريم الإسكار ، وهي علة تتفق مع الأحاديث الناطقة بأن كل مسكر حرام ، مهما اختلفت الأسماء من خمر إلى (بيرة) إلى (كينا) إلى (شمبانيا) إلى (فورنيه) إلى غير ذلك من الأسماء المضللة عن الحقيقة التي هي الإسكار .

النبذ المباح :

وفرية أخرى يضل بها فساق المتفقه من أدعياء العلم الناس في عصرنا ، وذلك حينما يحلون النبيذ على إطلاقه .

والنبيذ الحلال الذي كان يشربه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما يشبه (الخشاف) في عصرنا الحاضر . وهو أن يتقع التمر وحده ، أو الزبيب

وحده ، لطيب الماء بحلاوته ، ويطيب التمر أو الزبيب بليونته ، يصنع له ذلك من الليل فيشربه إذا أصبح ، أو من الصباح فيشربه إذا أمسى ، ولم يشربه أبدا إذا تغير أو غلا ، بل أخرج أحمد عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قدم إليه نبيذ ، فإذا به ينس ، يعنى : يغلى ، فأهرقه وقال : « هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر » .

فالأنبذة السائدة في عصرنا الحاضر متغيرة الطعم ، فيها شدة ، وكثيرها يسكر ، فهي حرام ، لأن ما أسكر كثيره فقليله حرام .

الحشيش والأفيون وأشباههما :

أخرج أبو داود وأحمد عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كل مسكر ومفتر .

قال ابن الأثير : المفتر : الذى إذا شرب أحمى الجسد ، وصار فيه فتور وضعف وانكسار . وقال الخطابي : المفتر كل شراب يورث الفتور والرخاوة في الأعضاء ، والحدرد في الأطراف . أما السكر فهو : ما فيه شدة مطربة وكان فيه حد .

ونقل العراقي وابن تيمية الإجماع على تحريم الحشيش ، وأن من استحله فقد كفر . وقال ابن حجر : من قال إن الحشيشة لا تسكر وإنما تخدر فهو مكابر ، فإنها تحدث ما يحدث الخمر من الطرب والنشوة . وإذا سلم عدم الإسكار فهي مفتر . وقال ابن البيطار : إن الحشيشة وتسمى القنب ، وتوجد في مصر ، مسكرة جداً إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين . وقبائح خصلها توجد في الأفيون .

والحق ابن دقيق العيد (جيزة الطيب) بالحشيشة وقال : إنها مسكرة .

وقال أبو بكر بن قطب القسطلاني : (إن الحشيشة ملحقة بجيزة الطيب ، والأفيون ، والبنج) وهذه من المسكرات المخدرات . . وقال الزركشي : إن هذه الأشياء تؤثر في متعاطيها المعنى الذى يدخله في نحل السكران ، فإنهم

قالوا : السكران هو الذى اختل كلامه المنظوم ، وانكشف سره المكتوم .
وقال بعضهم : هو الذى لا يعرف السماء من الأرض .

ويلحق بالحشيش والأفيون والبنج وجوزة الطيب : (الداتورة ، والبسباسة)
لوجود المعنى فيهما ، وكذلك الخليط الذى يصنع فى مصر ويسمى
(الصوارىخ) فهو خليط من عناصر مخدرة .

ويكفى أن الحشيش والأفيون لا يتعاطاهما ولا أمثالهما إلا السفلة من
الناس ، كما أننا إذا تفحصنا أحوال متعاطيها وطريقة تفكيره ، وجدناه
ممسوخ الحلقة بعد أن كان قوياً ، كتيب اللون بعد أن كان نقياً ، خاملاً بعد
أن كان نشطاً ، تافه العقل ، غارقاً فى الأوهام ، ماثلاً إلى مجالسة الأسافل
والأراذل ، جامعا لأوباشهم فى بيته ، مضحياً بكرامته فى سبيل الحصول
على مطلوبة ، مدمن الفكر فى الشهوات ، يظن فى نفسه من المكارم ما هو
بعيد عنها ، ساقط المروءة بالإغراق فى الهذر وسقط الكلام ، مولعاً بالهزل
الدنىء ، ضعيف الذاكرة ، إلى غير ذلك من السوءات والعيوب .

الكوكايين :

وهذا داء كان قد اختفى ، ثم نشط نشاطاً هائلاً فى أوروبا وأمريكا
ومصر فى العقد السادس والسابع من القرن العشرين ، واتخذ بعض السفلة
تجارة ، وارتاد مجالسه الدنيئة كثير من الساقطين والساقطات ، واتخذوا من
المقابر أوكارا لتجارتهن ، وتردد على تلك المجالس بعض المثقفين بكل أسف ،
وابتكروا بديلاً (للكوكايين والهروين) بعض العقاقير الطبية يخلطونها من
أقراص منومة ، وأخرى للسهر ، ويطحنونها ، ويستعملونها سعوطاً من
الأنف فتخدر تخديراً شديداً ، وتكون عادة لا يصبر عنها صاحبها ، وقد
بلغ الكثيرون من ممارسى هذه العادة السيئة مرحلة الجنون أو الانتحار ،
أو سوء الخلق إلى حد لا يطيقه إنسان ، وكفى بذلك دليلاً على التحريم
بالإضافة إلى أدلة تحريم الحشيش وملحقاته .

الخمير تتحول إلى خل :

الخمير نجس لعينه ، ولهذا فليس مما يباح اقتناؤه ولا التجارة فيه ، وكل كسب ناشئ عنه فهو حرام ، ولقد لعن الرسول صلى الله عليه وسلم بائعها ، ومشتريها ، وعاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وساقها ، مما يدل على اتجاه الشريعة نحو القضاء على صناعتها . ومما يدل على ذلك حديث أنس عند مسلم ، وأبي داود ، والترمذي : أن أبا طلحة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرًا . فقال : « أهرقها » . قال : أفلا أجعلها خلا ؟ قال : « لا » .

قال الخطابي : فيه أن معالجة الخمير حتى يصير خلا غير جائز ، ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به ، لما يجب من حفظه وتشميره . فعلم أن معالجته حتى يصير خلا لا تطهره ، وقال السندي : ظاهره أن الخل المتخذ من الخمير حرام . وقال الدهلوي : يحتمل أن اكتساب الخل من الخمير ليس بجائز .

التداوى بالخمير :

ومن مقاصد الشريعة الحرص على إبقاء الفطرة نقية ناصعة ، لا تلوثها الشبهات ، فلا تنفتح أمام الإنسان السبل المؤدية إلى استثناء من التحريم إلا في حالة الجوع الشديد المؤدى إلى الموت ، فتلك حالة انحطاط للقوى لا يحتمل معها اللذة بالحرام ، مع الحاجة الشديدة إلى معالجة الجسد ، لإبقاء الحياة عليه . ولذلك لم يجعل الله تعالى دواء للجسد في حرام .

وقد أخرج مسلم عن طارق بن سويد أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمير ، فنهاه وكره له أن يصنعها . فقال : إنما أصنعها دواء . فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء » .

ففيه دليل على أنه لا شفاء فيها ، لأنها في ذاتها داء ، فيحرم التداوى بها .

التدخين :

جميع أنواع الدخان تحدث فتورا في الأعضاء ، فتدخل في النهي عن كل مفتر في حديث أبي داود ، ولكن إذا كان الفتور من الدخان غير مساو للفتور من الحشيش والأفيون وملحقاتهما ، كانت علة تحريمه : إنهاك البدن والحد من نشاطه ، والحيلولة بينه وبين أداء ما كلف به من أعمال غير أعمال العبادة ، فضلا عن إتلاف المسال دون فائدة ، وقد يكون الإنسان محتاجا إلى ثمن الدخان في حاجاته ، وحاجات من يعولهم ، وحينئذ يكون فيه عدوان على الحقوق المشروعة للغير .

ويدخل في دائرة الدخان : السجائر ، والسيجار ، والمعسل ، والتبناك ، والجراك ، الذي يدخن في الجزيرة العربية ، والتباكو ، وما شابه ذلك .

تحريم الحرير والذهب على الرجال :

شرع اللباس أساسا لحماية الإنسان من وهج الحر ، وخطر البرد ، ثم لإظهار الإنسان بمظهر لائق بتكريمه الممنوح من الله له ، تبعاً لكرامة وظائفه الدينية والفكرية والاجتماعية ، وحرصت الشريعة على ألا يكون اللباس سببا في ليونة أعضاء الرجال وتكسرها ، فيكون ذلك سببا في العجز الكلي أو الجزئي عن الجهاد إذا دعا داعيه ، وعن احتمال الشدائد التي تستلزمها الدعوة إلى الله بين الأمم ، ما كان منها اقتصاديا أو عسكريا .

كما حرصت الشريعة كذلك من وجهة أخرى على أن يتقارب الإخوة المؤمنون في المظهر ، فلا تنمو بينهم الحيلاء والزهو بما تميز به بعضهم على بعض في المظهر ، ولا يشعر الفقير باتساع الهوة بينه وبين الغنى ، فأغلق الإسلام بذلك باب الطبقة المستعلية ، وعالج ما اقتضته الحكمة العليا من تفاوت في الأرزاق والثروات بيعث وتنمية الأخوة الإيمانية بين المسلمين ، وتكافلهم وتعاونهم على البر والتقوى ، وحشهم على أن يكونوا جسداً واحداً يألم كله لألم بعضه .

وقد بما كان أناس يحاولون تعميق الفجوة بين المتفاوتين في الحظوظ المالية بالعمل على إبقاء الفقير يعاني الفقر دون أن تمتد إليه يد العون، حتى يشيروا أحقادهم من مكانها ضد إخوانه في المجتمع، وقد سجل القرآن هذه النوايا الحيثة في قوله تعالى : (وإذا قيل لهم أنفقوا مما رزقكم الله قال الذين كفروا للذين آمنوا أنطعم من لو يشاء الله أطعمه)^(١) . وهو نفس السلوك الذي يتفد في العالم الآن بين دول الإسلام وغيرها ، إذ تشجع مظاهر اللباس والبذخ في الحياة ، والحرص على المال ، وإذلال الفقير ، ثم تمتد الأيدي الآثمة إلى الفقير تشجعه على الانقضاض على الأغنياء ، وتقود جمهور الفقراء إلى ثورة طبقية مدمرة ، تنتهي إلى الاستيلاء على الأموال بأيدي الفقراء ، لمصلحة هؤلاء المتلصعين .

أغلق الإسلام هذا الباب ، وكان أول الأقفال التي وضعها عليه : التقارب في اللباس بين الرجال ، بتحريم الحرير والذهب على الرجال ، إذ هما المنطلق الذي ينطلق منه الإنسان إلى الزهو ، ثم الكبر ، ثم احتقار من دونه ، ثم مواجهة تدمير الفقير في مواجهة احتقاره بالقمع والقهر والإذلال ، شأن المتجبرين ، ثم الانفصام الخطير بين وحدة الأمة ، وما يتبعها من تسلل مذاهب الهدم والتدمير .

وبداية الخيلاء والكبر تكون من اللباس ، فهو الشارة المميزة للطبقة الخربة إذا اقترن بالخيلاء ، ثم يكون من المركب ، ولذلك حرمت مياثر الأرجوان ، ولا تكون الخيلاء في الطعام إلا إذا كانت مباهاة بين الفقراء ، ولذلك نهت السنة عن إظهار الطعام للحجار الفقير دون أن يهدي إلى الفقير منه ، فضلا عن أن الطعام ليس عملا ملازما للإنسان في كل حركاته وسكناته كاللباس في كل الأوقات ، والمركب في بعضها .

وهذا هو السر في دقة الصحابة وعلى رأسهم الرسول الأعظم في الاحتفاظ بالتواضع لله وللمؤمنين ، والنفور من كل ما من شأنه أن يبعث

(١) سورة يس : ٤٧

فى النفس زهواً ولو قليلا؁ مع جلالة أقدارهم ؁ وبعدهم عن مظنة الزهو والخيلاء .

وكما قلنا من قبل قد حرم الله الإسراف فى الطعام ؁ وفى كل شىء ؁ حتى فى الماء حين الوضوء ؁ تدعيها لهذا الأصل العظيم من أصول التربية الإسلامية التى لا تخرج عن حماية الفطرة أولا وأخيرا .

ومما يتفرع عن حماية الفطرة من الخلل : إبقاء الرجولة على حالها من القوة والحشونة ؁ فى مقابلة النعومة والتكسر فى الجنس الآخر ؁ إذ أن هذا التضاد هو الفطرة التى تقوم عليها العلاقة المحبوبة بين كل من الرجل والمرأة ؁ فإذا تكسر الرجال وتختثوا ؁ ولانت أعضاؤهم نتيجة النعومة فى اللباس؁ لم تصبح رجولة هذا النوع من الناس مرضية لدى نساءهم ؁ مما يدفعهن إلى البحث عن الرى العاطفى خارج بيت الزوجية ؁ وفيه من الفساد ما هو معروف؁ وعلى العكس من ذلك تماما إذا تصلبت المرأة وخشنت .

وقد أخرج الشيخان ؁ والنسائى؁ وأبو داود؁ عن ابن عمر : أن عمر بن الخطاب رأى حلة سبراء عند المسجد تباع ؁ فقال : يا رسول الله ؁ لو اشتريت هذه لتلبسها يوم الجمعة؁ وللوفود إذا قدموا عليك ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما يلبس هذه من لا خلاق له فى الآخرة » . ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل ؁ فأعطى عمر منها حلة . فقال عمر : يا رسول الله ؁ كسوتنيها؁ وقد قلت فى حلة عطارذ (هو صاحب الحلة السابقة التى كانت تباع) ما قلت ؟ فقال : « إني لم أكسكها لتلبسها » .

و (السبراء) برة يخالطها حرير ؁ وهى مضلعة بالحرير . وفى رواية لمسلم (حلة استبرق) وفى أخرى (ديباج) . وفى أخرى (حرير) .

ولما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يهذى ما يصل إلى يده من حلل الحرير لأصحابه ؁ وظنوا أن إهداءه ترخيص بلبسها ؁ فقد غضب صلى الله عليه وسلم من هذا التفسير؁ وفى ذلك أخرج مسلم؁ وأبو داود؁ والنسائى؁ وأحمد عن على قال : أهديت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حلة سبراء ؁

فأرسل بها إلى ، فلبستها فأتيته ، فرأيت الغضب . في وجهه ، وقال : « إني لم أرسل بها إليك لتلبسها » فأمرني فأطرتها بين نسائي . أطرتها : شققها .

واستقر فهم الصحابة لتشريع اللباس في الحرير ، وما عني عنه من الحرير ، فأخرج الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي ، عن أبي عثمان النهدي ، أن عمر كتب إلى عتبة بن فرقد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الحرير إلا ما كان هكذا . . وهكذا ، إصبعين ، وثلاثة وأربعة .

وأخرج مسلم عن البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بسبع ، ونهاهم عن سبع ، وكان مما نهاهم عنه « المياثر ، ولبس الحرير ، ونحواتم الذهب » . والمياثر : وطاء للرجال يصنع من الحرير أو الديباج .

وأخرج أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن علي ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريرا فجعله في يمينه ، وأخذ ذهباً فجعله في شماله ، وقال : « إن هذين حرام على ذكور أمتي » .

ومن هذه الأحاديث نعلم :

١ - أن الذهب والحرير حرام على الرجال دون النساء ، سواء اقترنت بهما الخيلاء أم لا ، سداً للذرائع .

٢ - المحرم هو الحرير الطبيعي المصمت . يعني الذي سداه ولحمته حرير . أما إذا خلط الحرير بغيره كالقطن وكان القطن أغلب ، كما إذا كان سدى الثوب حريرا ، ولحمته قطناً ، فليس بمحرم ، وهذا مذهب الجمهور .

وذهب بعض الصحابة كابن عمر ، والتابعين كابن سيرين ، إلى تحريمه ، واستدلوا بحديث علي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القسي . والقسي : ثياب خالط فيها الحرير غير الحرير . وبه قال الحافظ ابن حجر استنباطاً من سياق طرق الحديث .

واستدل الجمهور لقولهم بحل ما اختلط فيه الحرير بغيره ، وكان غيره

أغلب ، بالرخصة في العلم ، وبالرخصة في قدر الأصابع الأربعة ، وقالوا :
فما يمنع من الجواز إذا كان هذا المقدار المباح مفرقا كما في الثوب المختلط .

قال ابن دقيق العيد : هو قياس في معنى الأصل ، لكن لا يلزم
منه حل كل مختلط ، وإنما يحل منه ما كان مجموع الحرير فيه قدر أربع
أصابع محيطة بالثوب .

وقال ابن العربي : إن النهي عن الحرير حقيقة في الخالص ، والإذن
في القطن وغيره صريح ، فإذا اختلطا بحيث لا يسمى حريرا ، ولا يتناوله
الاسم ، ولا تشمله علة التحريم ، خرج عن الممنوع ، فجاز .

٣ - تحريم الحرير على الرجال يشمل الصبيان ، وهو رأى الجمهور .
ويرى أصحاب الشافعي جوازه للصبيان في يوم العيد ، لأنهم غير مكلفين .

٤ - لا بأس بالتختم بالفضة : حيث يحرم الذهب على الرجال ، لحديث
مسلم عن أبي هريرة : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن خاتم الذهب » .
وفي رواية عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين رأى
خاتما من ذهب في يد رجل فنزعه وطرحه : « يعمد أحدكم إلى جمرة من
نار فيجعلها في يده » ؟ وعن ابن عمر قال : « اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
خاتما من ورق (فضة) فكان في يده ، ثم كان في يد أبي بكر ، ثم كان في
يد عمر » الحديث .

قال النووي : قال أصحابنا : يحرم سن (فص) الخاتم إذا كان ذهباً ،
وباقية فضة ، وكذا لو موه خاتم الفضة بالذهب فهو حرام .

٥ - ما يلبسه الناس باسم (خاتم الزواج حرام) وما يلبسه الشباب الذكور
من السلاسل الذهبية في طرفها لوحة آيات من القرآن أو غيرها حرام من
وجهين : أنه ذهب ، وأنه تشبه بالنساء .

تحريم لبس الشبهة :

أخرج أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن ابن عمر مرفوعا : « من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » . وفي رواية : « ألبسه الله يوم القيامة ثوبا مثله » . وزاد أبو عوانة : « ثم تلهب فيه النار » .

وهذا النص يبين المقصد الأول للشيعة من تحريم أنواع من اللباس كالحرير على الرجال ، وأن المراد من هذا التحريم ما ذكرناه قبل قليل ، من صيانة الإنسان مما يؤذى الناس في دينهم ، ويحطم وحدتهم .

قال ابن رسلان : إنما كان الوعيد لأنه لبس ثوب شهرة في الدنيا ، يتعزز به ، ويفتخر على غيره ، فيلبسه الله يوم القيامة ثوبا تشهر به مذلته واحتقاره بينهم ، عقوبة له ، والعقوبة من جنس العمل .

إعفاء اللحي وقص الشوارب :

أخرج البخاري عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خالفوا المشركين ، وفروا اللحي ، وأحفوا الشوارب » . وتوفيها : إعفاؤها وعدم حلقها . والمشركون المقصود مخالفتهم : المجوس ، كانوا يحلقون لحاهم ، وبطيلون شواربهم . وهذا الأمر من باب مخالفة المشركين في جلائل الأمور ودقائقها ، كما قلنا من قبل .

وفي رواية للبخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وأبي داود ، عن أبي هريرة وذكر نخصال الفطرة ، ومنها « قص الشارب » .

١ - أما إعفاء اللحي فقد تواتر فعله عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ولم يتركه واحد منهم ، والأمر هنا للوجوب ما لم يصرفه صارف إلى التدب ، ولا صارف في السنة إلى التدب ، فيبقى الأمر على الوجوب . وبهذا وجب إعفاء اللحية للعلّة الواردة في الحديث .

٢ - أما إحقاء الشارب ، فقد جاء مرة بلفظ (الإحقاء) ومرة بلفظ (القص) . ومن هنا قال بعض العلماء بالقص ، وبعضهم بالاستئصال ، وبعضهم بالتخير . ومن ذهب إلى الاستئصال الكوفيون .

قال الطبري : جاءت السنة بالأمرين ، فلا تعارض ، فكلاهما ثابت فيتخير المسلم ما شاء .

وقال القرطبي : القص : أن يأخذ ما طال على الشفة ، بحيث لا يؤذى عند الطعام ، ولا يجتمع فيه الوسخ .

الحضاب للرجال :

ومن باب مخالفة اليهود والنصارى أخرج الشيخان ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم » . وأخرج مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن جابر قال : أتى أبو قحافة - والد أبي بكر - يوم فتح مكة ، ورأسه ولحيته كالثغامة (نبت أبيض الزهر والثمر) بياضا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غيروا هذا بشي » . وفي رواية مسلم : « واجتنبوا السواد » .

وأخرج أبو داود ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يكون قوم يخضبون بالسواد كحواصل الحمام ، لا يرجون رائحة الجنة » .

وفي النصوص استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة ، ويحرم خضابه بالسواد على الأصح . وقيل : يكره تنزيها ، واختار النووي التحريم .

وقال القاضي عياض : اختار قوم ترك الخضاب ، ورووا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يغير شيبه - عن عمر ، وأبي بن كعب ، وآخرين . وقال آخرون : الخضاب أفضل ، وخضب جماعة من الصحابة والتابعين اتباعا للأحاديث .

ثم اختلفوا . فكان أكثرهم يخضب بالصفرة ، منهم ابن عمر ، وأبو هريرة ، وآخرون ، وخضب جماعة بالحناء والكم ، وبعضهم بالزعفران . وروى عن عثمان ، وعقبة بن عامر ، وغيرهما ، أن جماعة خضبوا بالسواد .

ثم قال القاضي :

١ - من كان في موضع عادة أهله الصبغ فتركه ، فذلك شهرة مكروهة .

٢ - أنه يختلف باختلاف نظافة الشيب . فمن كانت شيبته نقية أحسن منها مصبوغة فالترك أولى ، ومن كانت شيبته مستبشرة فالصبغ أولى .

لباس المرأة وزينتها :

اقتضت الفطرة المحكمة أن يكون بقاء النوع الإنساني - كغيره من الأنواع - قائما على قانون الجاذبية بين الذكر والأنثى .

(إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) (١) .

وتلك الجاذبية التي نقصدها هي الشهوة ، ولما كان الإنسان هو واسطة عقد الحياة ، والمقصود بخلافة الله في الأرض ، كانت الشهوة فيه بالغة الثورة ، فلا ترتبط بموسم كبقية الحيوان ، ولا يحد منها الحمل كما يحد منها عند الحيوان الأعجم ، ورغم أن الله تعالى قد بث عيوباً في أنثى الإنسان لتخفف من حدة اندفاع الرجل إليها ، فإن ما بقي من جمالها بعد ذلك بقي جامعاً ثاراً ، يكاد يسلب عقل الحكيم ، ولا ندرى ماذا كان يمكن أن يكون عليه الحال لو لم تكن منفرات الحيض ، وسرعة التغير والحبث في مواطن العفة ، وفي الأنفاس عند ركودها ، إلى غير ذلك من النفرات في أنثى الإنسان .

لم تكن تلك العوامل كافية لردع الشهوة عن جموحها ، ولم تقتض الحكمة إضعافها حتى لا يقل النسل ، ولا تتم سيطرة الإنسان على مصادر القوة في

(١) سورة الحجرات : ١٢ .

الأرض ، فلم يبق إلا أن يطالب الرجل بجهاد نفسه ، وتطالب المرأة بالحجاب .
وبهذا التشريع المحكم يمكن أن يصل الإنسان إلى نتائج بناءة نذكر منها :

١ - بقاء العلاقة المشروعة بين الرجل والمرأة عن طريق الزواج قائمة على أساس من الرغبة والاحترام ، على العكس منها في حالة ابتذال المرأة نفسها ، بإبداء ما خفى من مفاتها ، حيث تنشط الحيلة والإغراء في إضعاف الرغبة في الزواج ، وتقوية الرغبة في الإرواء العاطفي عن طريق السفاح ، والرغبة من الجنسين في مقاومة الملل من المعروض المتبدل ، عن طريق التغير ، والتنقل بين مصادر الشهوات .

٢ - بقاء الأسرة التي هي النموذج الأول للمجتمع على درجة من الترابط المحكم الذي ينسحب على المجتمع كله ، فلا تتعارض القيم والتقاليد بين أسرة تقوم على أساس مشروع ، وتحترم وحدتها برعاية الحقوق الشرعية بين الآباء والأبناء والأحفاد ، وبين أسرة تحلت روابطها بتأثير الرذيلة الشائعة فيها ، ولا يثور الصراع الهدام الحتمي نتيجة لهذا التعارض في الميول والتقاليد .

٣ - إضافة سمت معين للمرأة المحتجبة على الطريقة الإسلامية وعلى الصورة التي سنوضحها يزهد الرجال في تتبعهن بالنظرات الآثمة ، ويقتصر التفريغ العاطفي على الزوجات وحدهن ، حيث لا يجد الرجال إباحة كاملة لكل عواطفهم إلا عندهن .

٤ - دقة الإسلام البالغة ، وحرصه الشديد ، على ألا يبدو من زينة المرأة شيء أمام من يمكن أن ينقل تفاصيل مفاتها إلى الرجال الغرباء ، حتى لا تستشرف النفس إلى غير الزوجات ، فليس أخطر من تعلق النفس بفتنة محجوبة ممتعة ، فحينئذ لاتعدم النفس الأمانة بالسوء حيلة ، ولا يعدم المجتمع نساء يقمن بدور الوساطة بين الراغب والمرغوب ، وفيه من تخريب الأسرة ما لا يخفى .

لهذا كله كانت تشريعات الإسلام في سلوك المرأة بالغة الدقة ، محكمة المقدمات للوصول إلى الهدف المنشود .

غض البصر :

قال الله تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم)^(١) . وقال :
(وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن)^(٢) . وغض البصر : خفضه
وصرفه عما لا يباح النظر إليه . والحديث في هذا الموضوع من وجهين .

١ - غض الرجل بصره عما لا يباح له النظر إليه من المرأة على ما سيأتى
بيانه ، وغضه عما يباح النظر إليه منها إذا اقترن النظر بالشهوة . فالنظر إلى
ما لا يباح حرام ، فإن اتفق ووقع النظر على محرم من غير قصد ، فليصرف
الإنسان بصره سريعا . وقد أخرج مسلم ، وأحمد ، والترمذى ، وأبو داود ،
والنسائى ، عن جرير بن عبد الله قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن
نظر الفجأة ، فأمرنى أن أصرف بصرى . وأخرج أبو داود ، والترمذى ،
عن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلى : « يا على ،
لا تتبع النظرة النظرة ، فإن لك الأولى ، وعليك الثانية » .

وقد علل الرسول صلى الله عليه وسلم تحريم النظر ، فقال فيما أخرجه الطبرانى
عن ابن مسعود : « إن النظر سهم من سهام إبليس » . وقرر أن نتائج صرف
البصر هى : قوة فى الإيمان ، فقال فى نفس السياق : « فمن تركه لخافى ، أبدلته
إيمانا يحد حلاوته » . وذلك لأن الشهوة تدمر الإيمان ، ولهذا انتفى الإيمان عن
الزانى حال زناه ، وحرم من نور الإيمان وقوته بعد الزنا ، فإذا سدت منافذ
الشهوة ازداد الإيمان تألقا وسطوعا وقوة .

ولما كان النظر والحواس الأخرى ذريعة الزنا ، اعتبره الرسول صلى
الله عليه وسلم زنا ، فقال فيما أخرجه البخارى تعليقا ، ومسلم مستندا عن
أبي هريرة : « إن الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا ، أدرك ذلك لا محالة ،
فزنا العينين النظر ، وزنا اللسان النطق ، وزنا الأذنين الاستماع ، وزنا اليدين

(١) سورة النور : ٣٠ .

(٢) سورة النور : ٣١ .

البطش ، وزنا الرجلين الخطا ، والنفس تمنى وتشهى ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه .

ولخطورة النظر قال كثير من السلف : لا يجوز أن يحد الرجل نظره إلى فتي أمرد ، قال ابن كثير : وحرمة طائفة من أهل العلم ، لما فيه من الافتتان .

٢ - غض المرأة بصرها عن النظر إلى الرجل . وقد اختلف العلماء في تحريمه عليها .

قال الشافعي وأحمد بن حنبل : يحرم عليها النظر إلى الرجل ، كما يحرم على الرجل النظر إليها ، قال النووي : وهو الأصح للآية ، ولحديث أم سلمة عند أبي داود والترمذي : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها هي وميمونة أم المؤمنين أن يحتجبا من ابن أم مكتوم الأعشى وقال : « أفعميا وان أنما ، ألستما تبصرانه ؟ » ومضى النووي يقول : ولأن النساء أحد نوعي آدميين ، فحرم عليهن النظر إلى النوع الآخر قياسا على الرجال ، وتحقيقه أن المعنى المحرم للنظر هو خوف الفتنة ، وهذا في المرأة أبلغ .

وقال قوم بعدم الحرمة ، واحتجوا بحديث فاطمة بنت قيس المتفق عليه ، وقد قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اعتدي عند ابن أم مكتوم ، فإنه رجل أعمى ، تضعين ثيابك عنده » . ومن أيد هذا الرأي ابن حجر وأبو داود صاحب السنن ، قالا : إن الأمر الأول خاص بزوجات الرسول ، وحديث فاطمة بنت قيس لجميع النساء ، ووافقهما المنذرى ، والغزالي ، وقال : يؤيد الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء منتقيات ، لثلا يراهن الرجال ، ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لثلا يراهن النساء ، فدل على مغايرة الحكم بين الطائفتين .

وترجح القول الأول ، لأن انتقاب الرجال يتعارض مع كثرة أعمالهم ، ولأن واقعة فاطمة بنت قيس كانت لضرورة ، وليس معنى سفور الرجال إباحة النظر إليهم من النساء ، وقد أمر الرجال بعدم النظر والمرأة منتقبة ،

فأمر النساء بعدم النظر دون انتقاب الرجال أولى ، لأن علة المنع عدم ثوران الفتنة .

ما يحرم كشفه من المرأة وما يباح :

الأصل في المباح والمحظور من جسد المرأة وزينتها قوله تعالى :
(وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن
إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن
أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بني
إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى
الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن
بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم
تفلحون) (١) .

وقد تكرر قوله تعالى : (ولا يبدين زينتهن) مرتين . أما المرة الأولى
فخاصة بالأجانب ، وأما الثانية فخاصة بالذين ذكرهم الله في الآية ممن يحل
لهم أن ينظروا منها قدراً معيناً من الزينة ، وبالنسبة للأجانب فمعناه : لا يظهرن
شيئاً من الزينة إلا ما يستحيل إخفاؤه .

قال ابن مسعود : (ما ظهر منها) يعني الرداء ، والثياب ، والملقنة التي
تجمل الثياب ، وما يبدو من أسافل الثياب فلا حرج عليها فيه ، لأن هذا
لا يمكن إخفاؤه . وبذلك قال الحسن ، وابن سيرين ، وأبو الجوزاء ،
والنخعي ، وغيرهم .

وروى الأعمش ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : (ولا يبدين
زينتهن إلا ما ظهر منها) . قال : وجهها ، وكفيها ، والختام . وروى عن
ابن عمر ، وعطاء ، وعكرمة ، وأبي الشعثاء ، والضحاك ، نحو ذلك . .

(١) سورة النور : ٣١ .

قال ابن كثير : وهذا يحتمل أن يكون تفسيراً للزينة التي نهين عن إبدائها للأجانب ، كما قال أبو إسحاق السبيعي ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله ابن مسعود في قوله : (ولا يبدن زينتهن) الزينة : القرط والدمليج (الحل في العضد) والخلخال والقلادة . وفي رواية أخرى عن ابن مسعود بهذا الإسناد : الزينة زينتتان ، فزينة لا يراها إلا الزوج : الخاتم والسوار . وزينة يراها الأجانب : الظاهر من الثياب .

وهذا التفسير يتفق مع سياق الآية (إلاما ظهر منها) . أى : ما لا يمكن التحرز من ظهوره ، وهو ينطبق على ظاهر الثياب .

وقال مالك عن الزهري : (إلاما ظهر منها) الخاتم والخلخال .

قال ابن كثير : ويحتمل أن ابن عباس ومن تابعه أرادوا تفسير ما ظهر منها بالوجه والكفين ، وهذا هو المشهور عند الجمهور .

وقد استأنس الجمهور في جواز ظهور الوجه والكفين بحديث عائشة عند أبي داود : أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رفاق ، فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : يا أسماء ، إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح لها أن يرى منها إلا هذا وهذا ، وأشار إلى وجهه وكفيه .

ولكن إسناد هذا الحديث فيه سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن النصري مولى بني نصر ، وقد تكلم فيه غير واحد . وقال أبو داود بعد أن روى الحديث في سننه : هذا مرسل خالد بن دريك ، ولم يدرك عائشة .

فنخلص من هذا العرض إلى وجود مذهبين في إباحة ظهور الوجه والكفين من المرأة بالإضافة إلى سائر جسدها . الأول تحريم ظهورهما استناداً إلى رأى ابن مسعود ومن تابعه . والثاني إباحة ظهورهما وعدم اعتبارهما عورة ، استناداً إلى رأى ابن عباس ومن تابعه ، مع احتمال أن يكون حديث ابن عباس في أحد وجهي تفسيره مؤيداً لرأى ابن مسعود إذا قلنا إن مراده التنبيه إلى الزينة التي نهين عن إبدائها .

وقد أخذ الجمهور بإباحة ظهور الوجه والكفين من المرأة ، واستندوا إلى أحد قولي ابن عباس ، وبحديث عائشة بخصوص أسماء . وقد علمنا الحل في سند هذا الحديث . لا سيما وقد قال أبو بكر الجرجاني الحافظ : لأعلم رواه عن قتادة غير سعيد بن بشير .

ولسكتنا نضيف إلى الصورة العامة للأدلة قوله تعالى : (يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين)^(١) .

فقد ميز الله نساء المؤمنين عما كان يتعانه نساء الجاهلية من التبرج بلبس الجلابيب . قال ابن مسعود : الجلابيب : الرداء فوق الحمار . وبه قال الحسن ، وابن جبير ، والنخعي ، وعطاء . ومن العجب أن ابن عباس فسر الجلابيب كما أخرج الطبري عن علي بن طلحة فقال : يغطين وجوههن من فوق رءوسهن بالجلابيب ، ويبدن عينا واحدة ، وسأل ابن سيرين عبيدة السلماني عن قوله تعالى : (يدنين عليهن من جلابيبهن) فغطى وجهه ورأسه ، وأبرز عينه اليسرى . وقال الشوكاني في جامع البيان : الجلابيب رداء فوق الحمار يستر من فوق إلى أسفل ، يعني : يرخيها عليهن ويغطين وجوههن وأبدانهن .

وأخرج عبد الرزاق عن أم سلمة قالت : لما نزلت الآية (يدنين عليهن من جلابيبهن) خرج نساء الأنصار كأن علي رءوسهن الغربان من السكينة ، وعليهن أكسية سود يلبسونها . وأخرجه أيضا أبو داود في سننه .

فإذا أردنا أن نتصور اللباس الإسلامي للمرأة إذا خرجت إلى الشوارع وتعرضت للأجانب حسبما جاء في القرآن الكريم نجدته يتكون من :

١ - الحمار . تنفيذا لأمر الله تعالى : (وليضربن بخمرهن على جيوبهن) . والخمر . جمع خمار ، وهو ما تغطي به المرأة رأسها . قال القرطبي : وسبب ذلك أن نساء ذلك الزمان كن إذا غطين رءوسهن بالأخيرة وهي

(١) سورة الأحزاب : ٥٩ .

المقانع ، سدلتها من وراء الظهر ، كما يفعل النبط ، فيبقى النحر والعنق والأذنان بلا ستر ، فأمر الله بلوى الخمار على الجيوب (وهي فتحة الصدر من الثوب) . فتستر بذلك صدرها وعنقها وأذنها .

٢ - الجلباب . وهو يكون فوق الملابس العادية للمرأة ، وفوق الخمار ، وهو يستر جميع بدن المرأة من أعلى رأسها حتى قدميها ، ولا يظهر منه سوى عين واحدة كما سبق بيانه .

وعلى هذا فلا يجوز كشف الوجه ولا الكفين في الطرقات العامة . وغاية ما يسمح لها بإبدائه ما ذكره ابن عطية قال : ويظهر لي بحكم ألفاظ الآية : أن المرأة مأمورة ألا تبدي وجهها ، وأن تجتهد في الإخفاء لكل ما هو زينة ، ووقع الاستثناء فيما يظهر بحكم ضرورة حركة فيما لا بد منه ، ونحو ذلك ، فما ظهر على هذا الوجه مما تؤدي إليه الضرورة في النساء فهو المعفو عنه .

وقد استند العلماء كما رأينا في جواز إبداء الوجه والكفين إلى حديث مختل السند ، وإلى تفسير لابن عباس في الآية يحتمل الوجه الآخر ، وهو عدم إبداء الوجه ، ولكنهم جوزوا ذلك تخفيفاً بشرط أمن الفتنة . فالمرأة الجميلة لا تكشف وجهها . وقد اتفق المسلمون على وجوب ستر الوجه عند الفتنة وكثرة الفساق كما قال ابن رسلان . وللشافعي قول مع الجمهور ، وقول آخر بتحريم إبداء الوجه ، لأنه مظنة الفتنة .

ولما كانت هذه الأحكام قد تقررت في عصر أفضل من عصرنا دينا ، ولما كان الفسق قد عمت به البلوى في عصرنا ، فإن الجميلات المغريات بالنظر يحرم كشف وجوههن ، أما الكبيرات فلهن كشف الوجوه ، فإذا صنعت المرأة زينة لوجهها بحيث يصير مغريا بالنظر فلا يحل كشفه .

تحريم لف الخمار كعمامة الرجل :

أخرج أبو داود عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وهي تختمر فقال : « لية ، لا ليتين » . قال أبو داود : معناه لا تعتم مثل الرجل ، لا تكرر طاقا أو طاقين .

فقد أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تكرر لف الحمار على رأسها ، بل تلفة مرة واحدة ، ثم تعقد من الخلف وتسدله على أذنيها وصدرها لتستر زينة الصدر والعنق والأذنين . أما إذا لفته مرتين أو أكثر على رأسها فإنه في هذه الحالة يشبه عمامة الرجل ، فيدخل في التشبه بالرجال الذي حرمة السنة ، ولعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تفعله ، وكل ما لعن فاعله فهو حرام .

من يحل لهم رؤية الزينة الباطنة للمرأة :

استثنى الله تعالى في آية النور من الناظرين إلى زينة المرأة أصنافا ثلاثة كرههم ، ونذكر ما يتعلق بهم من الأحكام لتكون نساء المؤمنين على بينة من أمرهن ، فيأتين أمر الله ورسوله ، ويتركن ما كره ونهى عنه .

أما الزينة الخفية التي تباح لهؤلاء الأصناف فهي تختلف ، فما يكشف أمام الأب ليس كالذي يكشف أمام ابن الزوج ، ولكنها في عمومها عبارة عن وضع الحمار ، وظهور الشعر والنحر والقرط في الأذن ، والأساور في الأذرع ، مما لا يجوز ظهوره في الطرقات العامة ، ويجوز ظهور ذلك كله للأصناف التالية من الناس :

١ - الزوج . وهو المعبر عنه في الآية بقوله (لبعولتهن) . والزوج يرى من زوجته ما هو أكثر من الزينة ، فكل جسدها حلال له لذة أو نظرا .

٢ - المحارم ، وذكر منهم الله تعالى في الآية :

(أ) آباءهن ، ويدخل فيهم أجدادها وإن علون لأمها ولأبيها .

(ب) أبناء أزواجهن ، فلمهم حكم آبائهن .

(ج) أبناءهن ، وأبناء آبائهن وأبناء بناتهن وإن سفلوا .

(د) إخوانهن . يعني الإخوة . وأبناء الإخوة الأشقاء وغير الأشقاء وإن سفلوا .

٣ - نساء المرأة . من بنات دينها ، فيخرج منهن المشركات ، فلا يجوز للمسلمة أن تكشف زينتها أمام مشركة ، ومثل المشركات في عصرنا نساء البلاد الشيوعية وأمثالهن . أما الكتابيات فقد وقع خلاف بين الفقهاء فيهن . قال ابن عباس : لا يحل للمسلمة أن تراها يهودية أو نصرانية (يعنى ترى زينتها الباطنة) لثلاث تصفها لزوجها . وذكر القرطبي أن عمر كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح يقول :

« إنه بلغنى أن نساء أهل الذمة يدخلن الحمامات مع نساء المسلمين ، فامنع ذلك ، وحل دونه ، فإنه لا يجوز أن ترى الذمية عرية (بكسر العين وسكون الراء) المسلمة . فعند ذلك قام أبو عبيدة وابتهل وقال : « أما امرأة تدخل الحمام من غير عذر لا تريد إلا أن تبيض وجهها ، فسود الله وجهها يوم تبيض الوجوه » .

٤ - ما ملكت أيمانهن . وقصره سعيد بن المسيب والشعبي على الإمام دون العبيد . وبه قال مجاهد وعطاء .

٥ - التابعين غير أولى الإربة . التابعون هم : الأجراء من الخدم وغيرهم . وغير أولى الإربة . يعنى : من لا رغبة لهم في النساء : قال ابن عباس : من لا شهوة له . وقال مجاهد : الأبله . وقال عكرمة : هو الخنث العنين . والعنين (الذى فقد القدرة الجنسية) . وقيل : الشيخ الكبير ، والصبي الذى لم يبلغ الحلم .

٦ - الأطفال (الذين لم يظهروا على عورات النساء) . يعنى لم يكشفوا عن عوراتهن للجماع ، ولم ينتهوا إلى ذلك .

ونلاحظ أن الأعمام والأخوال لم يرد لهم ذكرهم في الآية . قال ابن كثير : لم يذكر العم والخال لأنهما كما قال الشعبي وعكرمة : ينعتان حال المرأة لأبنائهما . أى : يصفان محاسنها ، وهذا ممنوع شرعا . وقالوا : لا تضع المرأة خمارها عند عمها ولا خالها . أما القرطبي فقال : لأنهما لم يذكر لآلئهما بمنزلة الأب والأم وعم الرجل صنو أبيه .

حركة المرأة في الطريق لإبراز ممانتها :

في آية النور (ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) .

كانت المرأة في الجاهلية إذا مشت وفي رجلها خلخال صامت ضربت برجلها ، فيعلم الرجل طينته ، فهي الله عن مثل ذلك مخالفة لأهل الجاهلية .

ويلحق بهذا قياسا عليه : أن تضرب المرأة برجلها الأرض ليهتز جسدها ، وترتعد أردافها ، ويتكسر قوامها ، كما تفعل الكثيرات من نساء العصر .

وقد أخرج مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحد نوعين من أهل النار قال : « . . . ونساء كاسيات عاريات ، مائلات مميلات ، رءوسهن كأسنمة البخت المائلة ، لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ربهن » . الحديث . فالكاسيات العاريات : اللاتي يلبسن ثيابا رقاقا تكشف عن أجسادهن وقيل في معنى المائلات : المتبخرات المميلات لأكتافهن . وقيل : اللاتي يمشطن المشطة الميلاء ، وهي مشطة البغايا . والمميلات من يمشطن غيرهن تلك المشطة .

ويلحق به تعطر المرأة حتى يظهر عطرها في الطريق . وقد أخرج الترمذي عن أبي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « . . . والمرأة إذا استعطرت فمرت بالمجلس فهي كذا وكذا . يعني زانية » . وأخرجه أبو داود والنسائي . وأخرج الترمذي عن ميمونة بنت سعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الرافلة في الزينة في غير أهلها كمثل ظلمة يوم القيامة لا نور لها » . وأخرج أبو داود أن أبا هريرة لقي امرأة وجد منها الطيب فقال لها : يا أمة الجبار ، إني سمعت حبي أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقبل الله صلاة امرأة تطيب لهذا المسجد حتى ترجع فتغتسل غسلها من الجنابة » .

(الكوافير) للنساء حرام :

جاء في حديث مسلم السابق فيمن توعدهن الرسول صلى الله عليه وسلم بالنار : « مائلات مميلات » - وجاء تفسير بمن تمشط شعرها مشطة مائلة

هى مشطة البغايا ، والمميلات من يفعلن ذلك بغيرهن . فكل وضع للشعر يثير الشهوة فهو حرام ، وذلك شائع فى عصرنا فى صناعة (الكوافير) .

ومن جهة أخرى فالذى يقوم بهذا العمل للنساء فى الغالب رجل ، وهو يطالع على مفاتن المرأة . هذا إلى جانب ما اشتهرت به تلك المحلات فى بعض الحالات من صناعة (القيادة) وتجارة الأعراض ، واجتماع البغايا فيها لهذا الغرض . فهذه الصناعة وما يتصل بها حرام .

نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة :

عورة الرجل : ما بين السرة والركبة . قال النووي : ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة ، استناداً إلى حديث على عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تكشف فخذك ، ولا تنظر إلى فخذ حى ولا ميت » .

وأخرج مسلم ، وأبو داود ، عن المسور بن مخرمة قال : حملت حجراً ثقيلاً ، فبينما أمشى سقط عني ثوبي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذ عليك ثوبك ، ولا تمشوا عراة » . وأخرج أبو داود وغيره عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت : يا رسول الله ، عوراتنا ، ما نأق منها وما نذر ؟ قال : « احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك » . قال : قلت : يا رسول الله ، إذا كان القوم بعضهم فى بعض . قال : إن استطعت ألا يرينها أحد فلا يرينها . قال : قلت : يا رسول الله ، إذا كان أحدنا خاليا ؟ قال : الله أحق أن يستحي منه من الناس » .

وأخرج مسلم ، والترمذى ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، عن أبي سعيد الخدرى عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ينظر الرجل إلى عربة الرجل ، ولا المرأة إلى عربة المرأة ، ولا يفضى الرجل إلى الرجل فى ثوب واحد ، ولا تفضى المرأة إلى المرأة فى ثوب » .

من هذه النصوص يتبين لنا :

١ - يحرم نظر الرجل إلى عورة المرأة ، وإلى عورة الرجل ، ويحرم نظر المرأة إلى عورة المرأة ، وإلى عورة الرجل .

٢ - يحرم اضطجاع الرجل مع الرجل في ثوب واحد متجردين ،
ويحرم اضطجاع المرأة مع المرأة في ثوب واحد متجردتين .

قال النووي : هو نهى تحريم إذا لم يكن بينهما حائل .

٣ - يحرم لمس عورة الغير بأي موضع من البدن . قال النووي : وهذا
متفق عليه ، وهو مما تعم به البلوى ، ويتساهل فيه كثير من الناس .

٤ - إذا كان الرجل خاليا وليس معه أحد . فقال قوم : يجوز في الغسل
والضرورة . وقال قوم يحرم مطلقا ، واستدلوا بحديث الترمذي عن ابن عمر
بلفظ : « إياكم والتعري ، فإن معكم من لا يفارقكم ، إلا عند الغائط ، وحين
يفضي الرجل إلى أهله ، فاستحيوهم وأكرمواهم » . وقال الشوكاني : يدل
على أن التعري في الخلوة لغير ما استثنى غير جائز مطلقا .

وقد نشأ من تساهل الناس في إفضائهم إلى بعض رجالاً أو نساء ، إلى
شيوع اللواط بين الرجال ، والسحاق بين النساء ، مما يدل على غاية الحكمة
في التشريعات الإسلامية .

الإسلام يحترم المرأة :

يحلو لبعض الكتاب الأوربيين وغيرهم ممن أعماهم الحقد ، أو لم
يدركوا مقاصد الإسلام البعيدة من تلك التشريعات الخاصة بالمرأة أن يذيعوا
أن الإسلام يحجر على حرية المرأة ، ولا يحترم آدميتها . ثم اتخذ القائمون
الدعاة ضد الإسلام لهم داعيات من نساء المسلمين ينادين بمزيد من الحرية
في هذا العصر ، ويرددن ما يلقيه إليهن سادتهن من أوهام وأباطيل باسم
المنهج العصري للحياة ، وباسم الفكر المتحرر من قيود الماضي ، وراث
الرجعية . ثم اتخذ نساء المسلمين اللاتي استعملن لحرب الإسلام عملاء
من أدعياء الفقه الإسلامي ، علماء السوء ، يدعن دعواهن بفتاوى ملتوية
يصفقن لها ، ويحاول حثالة من الكتاب تسليط الأضواء الكاذبة على هؤلاء
الشيوخ باسم الحرية والفقه الصحيح لمقاصد الإسلام .

تلك هي قضية العصر بالنسبة للمرأة المسلمة ، وتلك هي شبكة الدس الرخيص ضد مبادئ الإسلام ، تساندها أموال الصليبية الهوجاء ، وأفاعيل اليهودية اللثيمة .

ونقول : إن من العار الذى لا تطيقه نفس كريمة أن تعض المرأة اليد التى تحسن إليها ، وتدفع عنها غوائل التبذل والتهتك وتقيم حولها هالة من المهابة تحميها من ألسنة سوء ، ومن العار أن تحتفى المرأة فى المبادئ المستحدثة ، وتدعى أنها من صميم كرامة المرأة ، بينما هى فى الواقع تعرضها لأفسى ألوان القذف من أتفه الناس قدرا وأعلاهم ، حتى من نفس الشيوخ الذين يعملون لحسابها كعملاء متحررين ، ومن وراء الجميع يصرخ الشيطان وأعوانه هازئا ساخرًا ممن هتكت ستر الله المضروب حولها ، وخرجت إلى فضاء التعرض للامتهان والاحتقار والعبث ، تحتفى فى الألسنة التى تقذفها ، وفى المبادئ التى تشيع الفاحشة عنها ، فيما احتقرها بنوها إن كانوا مؤمنين ، وإما نسجوا على منوالها إن كانوا من هواة الحرية الزائفة .

لقد فرض الإسلام عقوبة صارمة ضد من يقذفون المحصنات الغافلات ، فحرّمهم من العدالة وقبول الشهادة فى مجالس القضاء ، ولعن من يشيعون الفاحشة عن المؤمنات ، وعرض القاذف للمرأة لامتحان رهيب ربما انتهى به إلى الجلد حدا ، حتى ولو كانت الجريمة المشهود عليها حقيقة واقعة .

ولقد جعل الإسلام عمل المرأة فى بيتها ، وفى بناء رجال الحضارة الإسلامية بناء قويا قائماً على العلم والدرس بمثابة الجهاد للرجال فى المنزل ، وقرر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما سأله النساء عما يجعل لهن شرفاً يوازي شرف المجاهدين عند الله ، فلم يلبث صلى الله عليه وسلم أن كشف الحقيقة ، وهى ربط صلاحية الرجال للجهاد والاستشهاد بصلاحية المرأة للأمم المتخصصة ، فإذا لم تكن هناك أئمة متخصصة فلا رجال ولا جهاد ولا دعوة ، بل انهيار فى البناء الشامخ ، وتعرض للاستعباد من نفس الأمم التى تدعوها إلى التحرز من شرف الإسلام .

وإن الدعاة الآثمين ومن ردد أوهامهم من نساء المؤمنين ، ومن آزرهن بالضلال من متفقهة العصر علماء سوء ، هؤلاء جميعا يعملون جاهدين بإغراء المال أو الشهوات أو هما مجتمعين على قتل روح الفداية في الرجال ، وعلى نكث العقد المبرم بين الله والمؤمنين ببيع المال والنفس في سبيله في مقابل التمكين من السلطان على الأرض في الدنيا والنعم في الآخرة ، وذلك بفصل المرأة من وظيفتها العظيمة وهي بناء الرجل الصالح للعمل والدعوة ، وبناء البنت الوارثة لثراث الأمومة الحقة ، والزج بها في دنيا الأضواء و (الاسترجال) وكانت النتيجة كما نرى تخنثا في الشباب ، وفجورا في البنات ، ولولا بقية من أمهات في ريف البلاد الإسلامية مؤمنات صالحات عارفات بما أمر الله لما كان لبلاد الإسلام رجال ، ولما كان للأمة كلها كرامة بين الأمم .

وإن الإنسان ليعجب كل العجب من ثورة المرأة وأعوانها من علماء سوء على تشريعات فرضت أساسا لحمايتها من عبث العابثين ، ثم لحمايتها من هيجان عين زوجها الطامعة الشرهة ، التي تجول بين ما هو مبدول من جمال النساء ، فتعود عليها هذه النظرات بصدود الزوج عنها ، إن لم تصب بطغيانه وفصم العلاقة الشرعية معها ، أو باتخاذها الخليلات من وراء ظهرها ، مادامت الشهوات معروضة ، ونداء الحرية المزعومة يغريه بها .

فالمرأة المسلمة تفتري على الشريعة التي تحميها من طغيان الخليلات ، ومن صدود الأزواج وتنادى بالتححرر والمزيد من الحرية ، ثم تشكو بعد ذلك من طوفان الطلاق والتعدد في الزوجات ، ثم تعود مطالبة بالغاء هذه الإجراءات الاستثنائية من الطلاق والتعدد ، وهي في الوقت نفسه تدعو إلى مزيد من استعراض الجمال والمفاتن الخفية أمام زوجها والأزواج جميعا .

إنه البله والعتة ، وإنه السفه الذي لا علاج له إلا الحجر على هذا المخلوق الذي يدعو إلى الفتنة ويحذر من الوقوع فيها ، يعرض الشهوة ويعاقب من يتعاطاها ، أفما كانت الدعوة إلى الحد من استعراض الشهوات ، والحد من

عرض المفاتن وابتذالها علاجاً أولى بالمرأة أن تتبناه ، لتصون نفسها ،
وتصون زوجها ، وتصون عرضها من قالة السوء ، وتصون كرامتها من
شركة البغايا معها في زوجها ؟

والدعوة المشبوهة إلى التحرر من الشرف الإسلامى الرفيع ، والتي تنادى
بها بعض النساء بمعاونة علماء السوء قد آتت ثمارها المرة في عصرنا الحاضر
على صورة يدركها كل أب وكل أم . . ألا فلتفرح النساء العميلات عن
عمد أو عن غباء ، فقد أصبحت بناتهن هدفاً للقذف . وسب العرض ،
ومن العجب العجيب أنهن ما زلن في طريقهن الأهوج يرددن أوهام الغرب
الذى آذن نجمه بالأفول .

إن كان هناك بقية من شرف ، فيجب أن توجه إلى نحو هذا العار
عن بناتنا ، وإلى إعادة الثقة إليهن ، ولتعلم كبيرات نساتنا أن الصحف النسائية
تنشر اعترافات مخجلة لفتياتنا هي من ثمرات التحرر الأعمى الذى نادى به
الأمهات المثقفات ، والعضوات العاملات في حركة التحرر النسائية ولا حول
ولا قوة إلا بالله .

في التمسك باليد والأخلاق

إن الذين يتأملون بإمعان خصائص الإسلام ومقاصده متجردين تماماً من تقاليد المجتمع ، وأحكام الهوى ، يجدون أنه الصورة النهائية للإسلام الذي بدأ منذ عهد نوح ، وتدرج في مراتب الكمال حتى اتضحت معالمه الرئيسية على يد إبراهيم الخليل في أصلين اثنين ، هما : الإيمان المطلق ، والطاعة على الغيب دون بحث عن حكمة الأمر المطاع ، ولهذا لما أمر إبراهيم بالهجرة من وطنه في سبيل الله خرج على وجهه مستسلماً لله وقال : (إني ذاهب إلى ربي سيهدين) . ولم يحدد الجهة التي يقصدها ، لأنه لم يكن يعلمها . والأصل الثاني هو : الجهاد في سبيل إعلاء الأمر الإلهي دون انتظار لمقابل مادي ولا أدبي ، ولهذا أثر الوادي غير ذي الزرع في مكة ، وهي جفاف وقحط وجذب ، لتكون مقراً للجد الأعلى لخاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم .

وكان من تلك الرموز ذوات المعاني الكبرى أصول في الشريعة الخاتمة هي الإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها دون محريم للمباح الطيب منها ، وإيثار ما عند الله تعالى ، ومع ذلك فقد فرض العمل والكسب الحلال ، وتنمية الأموال حتى تكون الثروة الإسلامية من الضخامة بحيث تقوى على تنفيذ السياسة العليا الدولية للإسلام في قوله تعالى :

(وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم) (١) .

ولما كان الاستعداد الحربي بما يستلزمه من استعداد مالي وفكري وبدني

(١) سورة الأنفال : ٦٠ .

غير مرهون بقيام الحرب بالفعل بين قوى الشرك وقوى الإيمان ، بل كان هذا الاستعداد بنص الآية (استعدادا وقائيا) ولو لم تكن هناك ضرورة بالفعل لشن معركة رئيسية أو جاتبية ، ولما كان الاستعداد الوقائي للردع النفسى لقوى الشرك ليس مقصورا على بلد دون أخرى . بل كان على مستوى الشرك والإلحاد فى كل مكان ، ولما كان هذا العمل من الجسامة المالية بمكان استوجب أن يعود كل مؤمن بما زاد عن حاجته من المال على إعداد تلك القوة الشاملة الدائمة وغير المؤقتة بوقت ، ولا المقيدة بظروف ، اتباعا لنص القرآن الصريح فى هذا الصدد ، والذي جعل الإيمان قرينا للجهاد بالمال والنفس فى سبيل الله .

ولما كان النموذج الأول الناجح الذى أقامه الرسول صلى الله عليه وسلم صورة واجبة الاتباع فى كل العصور والبلدان بعد عصر النبوة ، وكان إسهام الصحابة بالأموال والأنفس فى هذا السبيل كذلك صورة واجبة الاتباع ، ولم تكن لمجرد التغنى بأعجاد أولئك القادة من نجوم الهدى الذين آثروا جفاف العيش ليعودوا بمالهم إلى دعم جيش الإسلام .

لقد كانت حياة الصحابة فى عصر النبوة النموذجى صورة من البساطة ، والبعد عن الزخرف ، رغم وجود وسائل الترف فى بلاد مجاورة للجزيرة ، بل وفى ممالك عربية صغيرة على الحدود أقيمت حاجزا بين بدو الصحراء ومدينة تلك البلاد . ولكن الرسول وأصحابه لم يحاولوا أبداً أن يخضعوا لتلك التقاليد الزائفة من حولهم ، بل علوا بتقاليد الإسلام فوق كل التقاليد ، ومن هنا شرعت المخالفة بين جند الإسلام وجند الإلحاد كما قلنا مرارا . . . المخالفة فى العقيدة ، ثم المخالفة فى المطاعم ، ثم المخالفة فى الملابس ، ثم المخالفة فى التقاليد والأخلاق ، وفى المعاملات المالية ووسائل تنمية المال ، حتى تتميز شخصية الإسلام وعقيدته متألقه فوق هامة الزمن .

وليست المخالفة فى التقاليد ومنها البساطة فى المسكن والفراش والمراكب ، وأدوات المنازل مقصودا بها أن يستولى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أموال الناس ، ويحتكرها لنفسه ، هو ومن بعده من الحاكين الذين أحلوا

الدين مكانه من سياسة الأمة كما يهذى بذلك البهتان طواغيت الشيوعية اليهودية . بزعمهم اليهودى المختال كارل ماركس ، لأن الصورة الحقيقية لما كان عليه رسل الله ونحاتهم صلى الله عليهم وسلم والصحابة كانت على عكس ما ينعقون به من هذيان ، كما ستفصل القول فى عناصر هذا القسم إن شاء الله .

بل إن الشيوعية اليهودية التى تباكت على العامل من أجل (فائض القيمة) المتهوب بأيدي الرأسمالية ، وحرضت العمال على الثورة وحرب الطبقة من أجل فائض القيمة هذا ، عادت فهبت فائض القيمة ولم تعد على العامل بالخدمات التى كان يعود عليه بها الرأسماليون ، ولم يصنعوا للعامل شيئاً سوى أن جعلوه (ترسا) فى آلة العمل ، يخضع للقدف به إلى أحمال (الحردة) إذا أصابه البلى أو الهزال ، ولم يعدل الباكون على (فائض القيمة) وعلى ثروات الأمم من أن يسلبها أهل الدين والتقى فى شيء إلا فى توزيع الفقر والجوع والحرمان والذل ، فقد كان عدلهم فى توزيع هذا الشر على الشعوب التى وقعت فى قبضتهم دقيقاً كعدل الرسل ومن سار على نهجهم فى توزيع الخير والحياة الكريمة على الشعوب التى نعمت تحت راية القرآن بشهادة التاريخ الذى ما زال يقرؤه كل ذى عينين .

ولندع الكلاب تنبح ، وتنبح لنباحها الكلاب الضالة ، ونقول للمؤمنين : إن النتيجة المشرفة للعمل النبوى ، وعمل الخلافة الراشدة ، والتى انتهت إليها سياسة إسقام الجميع فى إعداد القوة الوقائية بصفة دائمة هى : امتداد دولة الإسلام إلى مدى مدهل - ولا زال يذهل فلاسفة التاريخ - فى خمسة وعشرين عاماً .

ثم نقول للمؤمنين : إن المسلمين لو داموا على السياسة النموذجية التى رسم خطوطها ونتائجها رسول الله صلى الله عليه وسلم لامتدت دولة الإسلام بمقدار مماثل للمقدار الذى امتدت إليه فى ربع قرن فى الصدر الأول ، خمسين مرة على تساؤل فى الحساب ، وهذا الامتداد كان يمكن أن يغطى المعمور من الأرض على وجه التقريب ، ولكن الواقع الأليم لرقعة بلاد الإسلام

في ثلاثة عشر قرنا من الزمان تشير إلى الخطر الذي نريد أن ننبه إليه ، وهو أن هذا الانحسار والانكماش إنما جاء نتيجة الاستجابة لتقاليد وأخلاق أهل الشرك والإلحاد ، الأمر الذي شدد الإسلام في مخالفته لخدمة السياسة العليا ، ولكلمة الله العليا .

الصور والتصوير :

أخرج النسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كلب ولا جنب » .

وأخرج الشيخان ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، مع اختلاف في القول عن أبي طلحة عن عائشة : « ... خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه ، وكنت أتحنن قفوله (رجوعه) فأخذت نمطا (بساطا) كان لنا فسترته على العرض (على سقف الحجرة) فلما جاء استقبلته فقلت : السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته ، الحمد لله الذي أعزك وأكرمك . فنظر إلى البيت فرأى النمط ، فلم يرد على شيئا ، ورأيت الكراهية في وجهه ، فأنى النمط فهتكه وقال : « إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين » . قالت : فقطعته وجعلته وسادتين ، وحشوتهما ليفا ، فلم ينكر ذلك علي . وفي رواية لمسلم : أن هذا النمط كان فيه صور الخيل ذوات الأجنحة .

وأخرج الشيخان عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الذين يصنعون الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتم » . وعن ابن عباس عند الشيخين من حديث قدسي : « يقول الله عز وجل : ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخلقى ، فليخلقوا حبة ، أو ليخلقوا شعيرة ، أو ليخلقوا ذرة » .

وأخرج مسلم ، وأحمد ، عن حيان بن حصين قال : قال لي علي بن أبي طالب : ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا تدع صورة إلا طمسها ، ولا قبراً إلا سويته .

ومن هذه الأحاديث استنبط العلماء الأحكام الآتية :

١ - صناعة تصوير الحيوان من الكبائر . أما تصوير الشجر والزخارف العادية من غير الحيوان فلا تحرم صنعته ولا التكسب به سواء كان الشجر مشمرا أو غير مشمر . هذا مذهب العلماء جميعاً ، إلا مجاهداً ، فإنه جعل الشجر المشمر من المكروه .

٢ - صانع صور الحيوان (المثال) إذا قصد محاكاة خلق الله ومضاياه فقد كفر ، وكذلك إذا قصد صناعة التماثيل لعبادتها . هكذا نقل النووي والخطابي .

أما من لا يقصد العبادة ولا المضاهاة لخلق الله فهو صاحب ذنب كبير ولا يكفر .

٣ - استعمال المصورات مما فيه صور الحيوانات مختلف فيه .

(أ) مذهب جمهور العلماء والصحابة والتابعين ومن بعدهم : تحريم استعمالها إذا كانت معلقة على حائط أو على ثوب ملبوس ، أو على عمامة ، أو زينة للحجرات الاستقبال في البيوت ، أو في الميادين العامة في المدن مما لا يعد ممتناً ومبتدلاً . أما ما امتنن وابتذل بأن كان في بساط يداس بالأرجل ، أو وسادة ، فليس بحرام بدليل عدم إنكار النبي صلى الله عليه وسلم على الستر حينما صنع منه وسادتان .

(ب) يرى بعض السلف : أن النهي قاصر على الصور التي لها ظل ، ولا بأس بالصور التي لا ظل لها . قال النووي : وهو مذهب باطل ، لأن الستر الذي أنكره رسول الله لم تكن الصورة فيه ذات ظل .

(ج) قال الزهري : النهي عن الصور شامل لما كان رقماً في ثوب .

أو كان مما ليس له ظل ، أو على حائط أو ممتنها يداس بالأرجل أو يجلس عليه عملاً بظاهر الأحاديث ، ولحديث مسلم عن عائشة أنها اشترت غرفة (وسادة صغيرة) فيها تصاوير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أصحاب هذه الصور يعذبون ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتم » . قال النووي : وهو مذهب قوى .

(د) وقال القاسم بن محمد : يجوز من الصور ما كان رقماً في ثوب ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إلا رقماً في ثوب » . سواء امتن أم لا ، وسواء علق على حائط أم لا ، وكرهوا ما كان له ظل ، أو كان مصوراً في الحيطان (منقوشاً) سواء كان رقماً أو غيره .

(هـ) تماثيل البنات التي تلعب بها الصغيرات مباح ، لما ورد في الحديث من جوازه . والرخصة فيه ، وقال مالك : يكره أن يشتري الأب ذلك لابنته . وقال بعضهم : إن إباحة لعب الأطفال من التماثيل منسوخة بهذه الأحاديث .

(و) قال الخطابي : الصورة إذا غيرت بقطع رأسها ، أو حل أو صالها حتى تتغير هيئتها عما كانت عليه لا بأس بها ، قياساً على اتخاذ السر وسادتين .

(ز) الصور الفوتوغرافية تدخل في الخلاف فيما له ظل أو ما ليس له ظل وتأخذ أحكامه المبينة فيما سبق .

أما التماثيل المجسمة فهي كبيرة من الكبائر بالإجماع .

تربية الكلاب :

أخرج مسلم ، والبخاري عن ميمونة أم المؤمنين من حديث فيه : « .. إن جبريل كان وعدني أن يلقاني الليلة فلم يلقني » ... ثم وقع في نفسه جرو كلب تحت فسطاط لنا ، فأخرجه وأخذ بيده ماء فنضج مكانه ، فلما أمسى لقيه

جبريل ، فقال له : « كنت وعدتني أن تلقاني البارحة » ؟ قال : أجل ، ولكننا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة .

١ - اقتناء الكلاب للزينة حرام بالإجماع .

٢ - المباح اقتناؤه من الكلاب : ما كان للصيد ، أو لحراسة ما لا يمكن حراسته إلا بالاستعانة بالكلب لاتساع المكان المحروس .

وسبب امتناع الملائكة من دخول البيت وفيه كلب : كثرة أكله النجاسات ، ولأن بعضها تتلبس به الشياطين كما جاء به الحديث ، والملائكة ضد الشياطين ، ولقبح رائحة الكلب ، والملائكة تكره الرائحة القبيحة . . وهؤلاء الملائكة الذين لا يدخلون البيت وفيه كلب ولا صورة هم ملائكة يطوفون بالرحمة والتبريك والاستغفار .

وقال الخطابي : وإنما لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب أو صورة مما يحرم اقتناؤه من الكلاب والصور ، فأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية ، والصورة التي تتمهن في البساط والوسادة وغيرها فلا يمنع دخول ملائكة الرحمة . وبهذا قال القاضي عياض . أما النووي فقال : الظاهر أنه عام في كل كلب وصورة ، لإطلاق الأحاديث ، ولأن الجرو الذي كان في بيت النبي صلى الله عليه وسلم تحت السرير كان له فيه عذر ظاهر ، فإنه لم يعلم به ، ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت ، وعلل بوجود الجرو ، والله أعلم .

عدم الغسل من الجنابة :

قال الله تعالى : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) .

ولقد أجمعت الأمة على وجوب الغسل من الجنابة بالجماع وإن لم يكن هناك إنزال ، ومن باب أولى إذا كان معه إنزال .

وهناك أحاديث قد يقع عليها بعض الناس ممن ليست لهم قوة في الفقه فيها أن الجماع من غير إنزال لا يوجب الغسل . ومن ذلك أحاديث عن أبي سعيد الخدري عند مسلم ، وزيد بن خالد حين سأل عثمان بن عفان ، وقال : سألت عنه علي بن أبي طالب ، والزبير بن العوام ، وطلحة ، وأبي ابن كعب ، فأقروه على « أن الماء من الماء » . فربما تساهل من يطلع على هذه الأحاديث في الغسل عند عدم الإنزال ، فيقع في محرم .

فهذه الأحاديث منسوخة بأحاديث أخرى . . . أخرج الشيخان عن أبي ابن كعب قال : كانت الفتيا التي يفتون بها أن الماء من الماء ، وكانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الإسلام ، ثم أمر بالاغتسال بعد ذلك . وأخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا قعد بين شعبها الأربع ، وألرزق الختان بالختان ، فقد وجب الغسل » . ومعنى ألرزق الختان بالختان : غيب حشفة الذكر في فرج المرأة .

وأخرج مسلم عن أبي موسى قال : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار ، فقال الأنصار : لا يجب الغسل إلا من الدفق . وقال المهاجرون : بل إذا خالط وجب الغسل . قال أبو موسى : فأنا أشفيكُم من ذلك . فقمت فاستأذنت على عائشة ، فأذن لي ، فقلت لها : يا أماء ، إني أريد أن أسألك عن شيء ، وإني أستحييك . قالت : لا تستحيي أن تسألني عما كنت تسأل عنه أملك التي ولدتك ، فإنما أنا أملك . قال : فما يوجب الغسل ؟ قالت : على الخبر سقطت ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا جلس بين شعبها الأربع ، ومس الختان ، فقد وجب الغسل » .

وقال العلامة الأمير في سبل السلام : حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ ، لأنه منطوق في إيجاب الغسل ، وذلك مفهوم ، والمنطوق مقدم على المفهوم ، والآية تعضد المنطوق (وإن كنتم جنبا فاطهروا) . قال الشافعي : كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع ، وإن لم يكن فيه إنزال .

استعمال أواني الذهب والفضة :

أخرج مسلم عن أم سلمة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من شرب في إناء من ذهب أو فضة فلم يجر جر في بطنه نارا من جهنم » . والجرجرة : صوت متتابع لتردد الماء في الحلق .

وسبب التحريم : مخالفة الكفار والمتجبرين من ملوك العجم وغيرهم ، وقد كانوا يفعلون ذلك ، وما زالت آثار الفراعنة تشهد عليهم بهذا الصنيع ، ولما فيه من الترف والكبر المفسد للعقيدة ، والهادم للفطرة .

وقد انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب في إناء الفضة وإناء الذهب للرجال والنساء .

قال النووي : ولم يخالف في ذلك أحد إلا داود الظاهري ، قال بتحريم الشرب ، وجواز الأكل وسائر وجوه الاستعمال . . . ولا يعتد بقول داود لإخلاله بالقياس ، وهو أحد شروط المجتهد الذي يعتد به .

وهذا التحريم عام في جميع وجوه الاستعمال ومنها الوضوء والغسل في آنية منهما ، فإن فاعله يأثم ويصع وضوؤه وغسله . وكذلك الحكم في الأكل والشرب ، فإن المأكول والمشروب حلال إذا كان طيبا ، واستعمال الذهب والفضة لهما حرام .

ومن علل التحريم كذلك إهدار مال عظيم ، وتعطيله عن أداء واجبه في تنمية ثروات المسلمين للأغراض العليا لدعوة الإسلام ، لا لرفاهية المسلمين كما يردد بعض العلماء المحدثين ، فليست الرفاهية من مقاصد الإسلام بل إن مقصوده : حفظ كرامة الإنسان في عيشه دون سرف ولا رفاهية ، ولا شع ، نظرا لحالة التعبئة العسكرية الدائمة المفروضة لردع أهل الكفر أن تحدثهم أنفسهم بغزو بلاد الإسلام .

وقد علم من حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم التواضع في اللباس

والفراش ، وزهده في كل ما زاد عن الحاجة ، وإيثار الآخرة على الأولى ، وكان الصحابة رضوان الله عليهم وتابعوهم يخافون إن أصابوا من متاع الدنيا المباح أن تكون قد عجلت لهم حسناتهم في الدنيا ، وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه قدوة حسنة .

وليس معنى هذا تحريم المباح ، وإنما القرآن قد سلك في إرشاد المسلمين طريق إباحة الحلال ، ثم زهد الناس في الحرص عليه ، (وللآخرة خير لك من الأولى) (بل تؤثر الحياة الدنيا . والآخرة خير وأبقى) وتكررت آيات كثيرة تدل على أن زينة الحياة الدنيا بما فيها إنما هي فتنة للمسلم ، تكشف عن حزمه وحكمته في استعمالها ، وعن همته في إرادة وجه الله بها ، دون التعزز والتطاول بها على الناس ، وعن فضله في الإنفاق والإيثار ، والناس بين ذلك درجات ، أعلاها من آثر غيره على نفسه ، ومن أنفق في سبيل الله ، ولم يلق بيده إلى التهلكة حينما يشح عن سبيل الله ، ويغدق على نفسه ملذاتها .

الديانة ونكاح الزانيات :

الديانة : استحسان الفاحشة من الزوجة أو البنت أو غيرها . والديوث : من يستحسن ذلك منهن ، ويسر به ، لفائدة مادية تعود عليه ، أو استجابة لمرض نفسي يصاب به المتطرفون في الترف تنشيطا لغرائزهم التي أتهكها الترف ، أو يصاب به المفرطون في الفقر مع الاستعداد للمخدرات والقمار والفراغ سداً لحاجاتهم الملحة إلى المسال .

وينعدم هذا الداء الويل تماماً في البيئات المتوسطة في السلوك وإن كانت تملك الثروة أو تفتقر إليها ، أي التي تملك الضمير والعقل الذي يفرق بين الكرامة والتدهور ، وبين الإنسانية والحيوانية .

ففي عصر الجاهلية كان السعار المالي قد بلغ قمته بالعرب في مكة ، واستبد باليهود في المدينة وما والاها من معاقلمهم ، وأصبح التفاخر والتكاثر

بالعرض الدنيوى دينا ومذهبا متميزا فى أشعارهم ، وفى منافراتهم التى كانوا يعقدونها أمام حكام خبراء بالمناقب والمثالب ، يضربون إليهم أكباد الإبل ، ويفخر كل فريق بآبائه وصنائه ، وعدده وقوة أفراده ، وأخيرا يصدر الحاكم رأيه فى تمييز فريق على فريق .

فى هذه الصورة القائمة التى تسهوى بعض المفكرين الذين سحروا بطباع الجاهلية وفوضى البادية نشأ نوع من الديانة عجيب . فكان الرجل يرسل زوجته إلى رجل آخر مكتمل البناء الجسدى والجمال الخلقى ، والبطش البدنى ، فيأمرها أن تتمكن هذا الرجل من نفسها ، حتى تحمل منه ، وتضيف إلى عشرته إنسانا قويا جميلا من غيره ، وكان هذا أحد صور نكاح الجاهلية ، ويسمى نكاح (الاستبضاع) .

وقال السدى فى تفسير قوله تعالى : (ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا) (١) . أنزلت هذه الآية فى عبد الله بن أبى بن سلول رأس المنافقين ، وكانت له جارية تدعى معاذة ، وكان إذا نزل به ضيف أرسلها إليه ليواقعها ، إرادة للثواب والكرامة له ، فأقبلت الجارية إلى أبى بكر الصديق فشكت له ذلك ، فذكره أبو بكر للرسول صلى الله عليه وسلم ، فأمره بقبضها ، فصاح ابن أبى : من يعذرني من محمد ، يغلبنا على مملوكتنا ، فأنزل الله فيه هذه الآية .

وأخرج أبو داود والطيالسى عن ابن عباس : أن جارية لعبد الله بن أبى كانت تزنى فى الجاهلية ، فولدت أولادا من الزنى ، فقال لها : مالك لا تزنين ؟ فقالت : والله لا أزنى ، فضربها ، فأنزل الله عز وجل هذه الآية . وإنما كان يكرهها طلبا للولد الرقيق ليبيعه ، ويزداد فى الثروة ، كما يستولد الإنسان مواشيه تماما .

وكانت هناك صور كثيرة من الفجور والديانة فى الجاهلية ، وكان بعض

(١) سورة النور : ٢٢ .

العرب يتزوج امرأة محترقة للزنا ويشترط أن تنفق عليه ، وكثرت الزانيات واشتهرن بالرايات كإعلان عنهن ، ولما كان ذلك إهداراً للفطرة التي ارتبط فيها تكريم الإنسان بعقيدته ، وارتبطت عقيدته بسلسلة من الأعمال الإسلامية لا تقوم إلا بإحكام الرباط الاجتماعي الذي لا يمكن إلا حيث يحكم الرباط بين الأسرة الواحدة كما قلنا من قبل ، لما كان هذا السلوك يهدم الفطرة من هذا الجانب حرم الله نكاح الزانيات والبغايا ، إذ أن هذا الوسط العفن لا يمكن أن تنمو فيه عقيدة دينية ، ولا مثل أعلى من مثل الأخلاق ، إذ لا يمكن أن ينشأ بين الديوث والزانية ولد يملك الاستعداد للفكر القويم بأي حال .

من أجل هذا قال الله تعالى مشيراً إلى أن هذا العمل يهدم الفطرة المتمثلة في العقيدة السليمة ، وإلى أن الارتباط بالزانية نكاحاً لا يكون إلا حيث يكون شرك أو احتراف للزنا فقال : (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) ولأن احتراف الزنا أمر شنيع وخطير إلى هذا الحد ، فإن العقوبة المفروضة عليه في الإسلام كانت متناسبة تماماً مع شناعته ، ودليلاً على أن هذا النوع من الناس ميثوس من خيره ، وليس معه إلا الشر والهدم والتدهور .

وقد اختلفت آراء المفسرين في تفسير هذه الآية . فقال الثوري : ليس هذا بالنكاح ، وإنما هو الجماع . وبهذا قال آخرون . وقال قتادة وآخرون : هو تحريم زواج الزانيات . وذلك لصيانة المؤمنين من الديانة ، وحرصاً على الفطرة ، وقال ابن القيم : من نكح الزانية فهو زان أو مشرك . فإن اعتقد تحريمه وخالفه فهو زان .

ومن هنا قال الإمام أحمد : لا يصح العقد من الرجل العفيف على الزانية مادامت كذلك حتى تتوب ، ولا زواج العفيفة بالفاجر حتى يتوب .

ومن بواعث الديانة في عصرنا الاجتماع في حلقات الرقص ، وتبادل الزوجات في تلك الحفلات الماجنة ، فقد تنتهى تلك البدعة إلى تبادل الزوجات عن رضا وطيب نفس ، إما باسم (العصرية) أو لتنشيط الغريزة

التي خمدت عند مدمني الحمر والزنى من الأزواج . أما أن تكون الديانة وسيلة من وسائل العيش ، وطريقا سهلا للحصول على المال ، وموسما يعد له أهل الديانة العدة ، ويتفرغون لمطالبه ، فتلك هي الداهية القاصمة والعياذ بالله . وفي عيد هؤلاء أخرج النسائي ، والحاكم ، وصححه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثلاثة قد حرم الله عليهم الجنة : مدمن الحمر ، والعاق لوالديه ، والديوث الذي يقر الخبث في أهله » . أى : يستحسنه على أهله .

وعلى أى حال فنكاح الزانية لون من العلاقة الجسدية الخاضعة للهوى ، وفيه دعوة الى الانطلاق ضد مقاصد الزواج الشرعى التي سنتعرض لها عند الحديث عن محرمات النكاح .

الكذب على النفس :

للكذب جانبان من الحرام ، جانب فيما بين الإنسان ونفسه ، وجانب فيما بين الإنسان وغيره . والجانب الثانى سنتحدث عنه فى موضعه .

وقد جاء الوعيد من الله تعالى ورسوله للكاذبين . فقال تعالى : (فنجعل لعنة الله على الكاذبين) (١) (قتل الخراصون) (٢) أى الكاذبون . وقال : (إن الله لا يهدي من هو مسرف كذاب) (٣) .

وأخرج الشيخان وأبو داود عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الصدق يهدي إلى البر ، وإن البر يهدي إلى الجنة ، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا ، وإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، وما يزال الرجل يكذب

(١) سورة آل عمران : ٦١ .

(٢) سورة الذاريات : ١٠ .

(٣) سورة غافر : ٤٨ .

وينحري الكذب ، حتى يكتب عند الله كذابا » . وأخرج الشيخان كذلك عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « آية المنافق ثلاث ، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان » .

وخطورة الكذب على الغير تبدأ من خطورة الكذب على النفس ، وقد أشار إلى هذا الخطر على النفس رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : « وإن الكذب يهدي إلى الفجور » . وزاد المعنى إيضاحا حينما جعل الكذب من علامات النفاق ، والنفاق فجور لا شك فيه .

يكذب الإنسان على نفسه حينما ينال حظاً من الدين والعلم قليلا ، فيتصدر للإفتاء والإرشاد ، ويقنع نفسه بكذبه عليها ، فتؤازره بالاستعلاء والكبر ، فيشرع في الدين ما ليس منه ، ويتبدع ما يهدم به الأصول ، ويصل بذلك إلى غاية الفجور .

ويكذب على نفسه حينما يقرأ أكاذيب الآخرين في الكتب ، من أمثال ما شاع من توارث الصلاح والولاية ولو بدون عمل ، ومن أمثال بركة الإذن بالإرشاد ، واعتبار المأذون من شيخ في غمضة عين من كبار العارفين ، وقالوا في ذلك أقوالا عجيبة ، منها (إكسير النظر) . و (قلب الأعيان) . و (سر القبضة) . ويكذب الآذن والمأذون على أنفسهما في هذا السبيل ويضل بذلك خلق ، وتتبدل بذلك الأصول .

ويكذب القائل بحرية الفكر في الدين على نفسه ، ويخالف الإجماع ، ويلتوى بالفكر حتى يقال : عالم متحرر (وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم) (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون . ألا إنهم هم المفسدون) .

ويكذب علماء العصر على أنفسهم حينما يعتقدون أنهم أهل للاجتهاد ، ولكي يفسحوا لأنفسهم طريقا للعلو بين العلماء ينادون بفتح باب الاجتهاد

في كل عصر ، ثم يضلون على عمى النفس والقلب ، فيخرجون علينا بآراء
تحل الحرام المجمع على تحريمه ، فقالوا في إبداع المال بفائدة ، وقالوا في
بدعة التأمين على الحياة ، وقالوا في شهادات الاستثمار ، وقالوا في غير ذلك
باسم الاجتهاد ، وخلطوا بين الاجتهاد ومعارضة الاجماع التي لا تجوز
إلا بإجماع مثله تماما ، وهو أمر مستحيل الوقوع لاسيما إذا كان الإجماع
قد انعقد في عصر الصحابة .

هذه بعض بلايا الكذب على النفس ، وكل منها كبيرة من الكبائر ،
أو مؤدية إلى كبيرة إذا أحسننا الظن بالكاذبين على نفوسهم .

والصدق مع النفس يرد الحق إلى أهله ، ويرغم النفس على الاتباع
ومجانبة الابتداع ، وعلى أن يكون الدستور المتبع في الفكر هو قوله تعالى :
(فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم
حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) . . . وقوله : (وأطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن
كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) .

ذو الوجهين كاذب على نفسه :

أخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« إن شر الناس ذو الوجهين ، الذي يأتي هؤلاء بوجه ، وهؤلاء بوجه » .

هذا خلق شاع بين الناس ، وقد تصاب به الشعوب جملة ، بمعنى أن
الرأي العام في أمة من الأمم يسير على هذا الطريق الشرير ، لاسيما إذا قهره
حاكم مستبد على الاستعباد لمذهب سياسي معين ، كما يحدث للشعوب
المقهورة على النداء بالشيوعية دينا وأسلوبا للحياة .

قال النووي : هو من يأتي كل طائفة ، ويظهر أنه منهم ، ومخالف
للآخرين ، مبغض لهم .

وإنما كان هذا الفعل محرما ، وكان فاعله شر الناس ، لأنه يفقد شخصيته
واستقلاله بالرأي على مدى الزمن ، ويمكن أن يكون من هذا النوع جواسيس

يعملون لحساب أعداء الإسلام ، كما لا يرون بأساً بمحو الالة الفساق والملحددين في سبيل النفع المادى ، وفوق كل ذلك فهذا خلق من أخلاق المنافقين الذين حكى الله فعلهم في قوله تعالى : (وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون . الله يستهزئ بهم) (١) . والنفاق كما هو معلوم شر من الكفر الصريح .

(السينما) والمسرح وفن القصص :

تقوم صناعة (السينما) والمسرح أساساً على الفن القصصى . ومن هذا الفن تبدأ صناعة التمثيل وما يتبعها من صناعات وفنون أخرى ، كالرقص ، والغناء ، والإخراج ، والتصوير ، وما إلى ذلك .

وقد درج كثير من الكتاب الإسلاميين على إصدار الأحكام الشرعية في هذه القضية جملة ، ودون تفصيل ، ولا مقارنة ولا قياس على أحكام أخرى مماثلة .

والكلام في هذه القضية يتطلب التفصيل في موضوعين رئيسيين هما : القصة الخيالية ، وإخراجها في صورة مصورة ناطقة ، أو في شكل تمثيل مسرحى .

أما القصة الخيالية . وهى لون من الكذب . باعتبارها ليست تعبيراً عن واقع حدث بالفعل ، وإنما تنسج على هوى الكاتب لتصوير فكرة ذات هدف من ابتكاره هو ، ومن اختلاق خياله . فحكمها الشرعى إذن ينحصر لحكم الإخبار عن غير الواقع (الكذب) . وما يباح منه وما لا يباح .

وقد أخرج مسلم عن أم كلثوم بنت عقبة بن أبى معيط أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس الكذاب الذى يصلح بين الناس ويقول خيراً ، وينمى خيراً » . قال ابن شهاب : لم أسمع يرخص فى شيء مما يقول

(١) سورة البقرة : ١٤ ، ١٥ .

الناس كذبا إلا في ثلاث : الحرب ، والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها .

قال القاضي عياض : لا خلاف في جواز الكذب في هذه الأمور .
وقال القرطبي : لا يرخص في شيء من الكذب أصلا ، وإنما تباح التورية ، واستعمال المعارض .

وعلى هذا فالقصة الخيالية ، غير الواقعية ، حلال إذا أريد بها إصلاح عيوب اجتماعية هادفة إلى تحقيق خلق إسلامي ، حرام إذا لم تكن للإصلاح ، أو كانت هادفة إلى تحقيق خلق أو مذهب سياسي أو اجتماعي معارض للإسلام ، فالقصة التي تدعو إلى الشيوعية ، أو إلى تشجيع النساء على العمل في مجال التمثيل والمسرح ، أو إلى تمجيد أهل هذا الفن بوجه عام كما هو شائع في كثير من مواضع تلك القصص التمثيلية ، والقصص التي تثير غريزة كامنة ، أو تدل على وسائل الاستمتاع الشهواني ، أو التي تعتبر من قبيل الأدب المكشوف ، كل ذلك وأشباهه حرام ، لأنه إفساد بين الناس ، وليس إصلاحا بينهم يمكن استثناءه من الكذب المحرم ، وإخراجها في السينما أو المسرح حرام أيضا .

أما القصص الهزلي فتطبق عليه أحكام المزاح والهزل في الإسلام . وقد أخرج الترمذي ، والنسائي ، وأبو داود ، عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ويل للذي يحدث فيكذب ليضحك به القوم . ويل له ، ويل له ، ويل له » . وهذا الوعيد الشديد دليل على تحريم القصص المخلقة (الكاذب) أو الخيالي الهزلي الذي يهدف إلى الإضحاك ، ولو كان هادفا إلى إصلاح اجتماعي ، لأن القصص الخيالي غير الهزلي والمهادف إلى الإصلاح مرخص فيه بنص الحديث ، أما الهزل فقد جاء الوعيد عليه دون الرخصة فيه .

تمثيل الأنبياء والرسل :

وقد شاعت بدعة في العصر الحديث هي الاتجاه إلى تمثيل الأنبياء والرسل . ولا يهمننا أن يكون تمثيلهم على المسرح أو على الشاشة . ولكن الذي يهمننا هو : أن

تمثيل الأنبياء والرسل جريمة كبرى ، يراد بها التهوين من شأن الرسل والأنبياء ، لا إبراز مثلهم العليا كما يدعى هؤلاء المبتدعون .

وذلك أن هذه الصناعة لا يستغنى أصحابها عن استخدام المرأة فيها ، ولن يكون هناك وسط فني يستطيع أن يستوعب أخلاق الأنبياء في تعاملهم مع المرأة ، وشدة تحفظهم في اجتناب الزلل ، كما أنه لا يوجد مخلوق في هذا الوسط ولا في غيره يستطيع أن يمثل شخصية رسول من الرسل ، دون أن يتأثر بتقاليد عصره في الحركة ، والسكنة ، والإشارة ، والتشبي ، وفي هذا السلوك طمس لمعالم شخصية الرسول ، وإهدار لقيمته في أنظار الناس ، وهذا هو المقصود من جهاد هؤلاء في سبيل إبراز بدعتهم إلى حيز الوجود ، بالنسبة لخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم .

في قصص القرآن والقصص الواقعي غنية للجميع :

قال الله تعالى : (فاقصص القصص لعلهم يتفكرون) (١)

وقال : (كذلك نقص عليك من أنباء ما قد سبق) (٢)

وقال : (لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب ما كان حديثاً يفترى) (٣)

هدف القصص في القرآن : أن يكون مادة للتفكير والاعتبار ، لا أن يكون مادة للإمتاع النفس ، ولالإعجاب ، بتصوير الوقائع في ألوان من اللفظ والعاطفة والخيال ، كما هو في الأدب ، ثم يأتي الاعتبار والتفكير في المرتبة الأخيرة من أهداف القصة ، على خلاف واسع بين نقاد الأدب حول الأدب المتحرر والأدب الملزم .

(١) سورة الأعراف : ١٧٦ .

(٢) سورة طه : ٩٩ .

(٣) سورة يوسف : ١١٢ .

وهدف التفكير والاعتبار في القصص القرآني : أن ينحسم الخلاف
الناظر بين الناس حول القضايا الغيبية الرئيسية التي ينغص الجهل بها عقل
الرجل السوي ، وينحرف بالمجتمعات نحو الدجل الفكري الهدام على صورة
من صور الهدم ، لا يخططها الباحث في تاريخ الحضارة الإنسانية على مر العصور .
أما هدف الإمتاع النفسي في القصص الأدبي فيختلف من عصر إلى عصر ،
ومن بيئة إلى بيئة ، كما تختلف مادة الالتزام عند القائلين به من نظام إلى
نظام ، وأسلوب إلى أسلوب ، في طرائق المعاش والحكم والاجتماع . فقد يقصد
بالإمتاع إمتاع الغرائز ، وقد يقصد به إمتاع الوجدان ، أو إثارة الإعجاب
المجرد ، وقد يقصد به الدعوة إلى خلق معين ، أو مذهب سياسي يرغب الناس
على الالتزام به أو يترددون بينه وبين غيره ، على حسب الظروف الخاصة
التي تحيط بالأديب ومجتمعه .

والموازنة الواعية بين قصص القرآن وقصص الأدب تعطينا حقائق بالغة
الأهمية حول قضية القصص التي تراكم عليها غبار الضلال ، وتكلس حولها
الآهواء ، فلم يعد الوصول إلى الحقيقة فيها سهلاً إلا بضرب من الإمعان يخرق
تلك الحواجز الصماء .

فقد اختار القرآن واقع الحياة في التواريخ الغابرة ، وأبرز من بينها كيف
تقوم الحضارات وتزدهر تحت لواء الحقيقة الإلهية الغيبية وشرائعها ، وكيف
تبديد تلك الحضارات وتندثر تحت سلطان الخرافات الوثنية ، والآهواء
الجسدية ، ولهذا كان القصص القرآني عالمياً خالداً ، لا يتصل بطبقة دون
طبقة ، ولا عصر دون عصر ، ولا بلد دون بلد ، وكانت عالميته نابعة من
طبيعة موضوعه الذي يعني كل الأمم في كل العصور ويشغلها .

أما الأدب فقد اختار الجنوح عن الواقع إلى محاكاته ، والجنوح عن
الغاية الإنسانية الشاملة إلى الغاية الفردية ، التي تشترط بروز شخصية الأديب
من خلال تصويره لمجتمعه ، فكان القصص الأدبي في مجموعه محلياً ، لا خلود
فيه ولا عالمية ، ولا نجد تلك العالمية في القصص الأدبي إلا خاضعة للآهواء

السياسية التي تسيطر على العالم مثل (دكتور زيفاجو) التي تكشف عن الخطر الشيوعي في العالم .

والحقائق هي الحقائق المؤيدة بأسانيدھا من الآثار البائدة التي أشار إليها القرآن في قصصه ، ووجه إليها أنظار الباحثين في الحفريات ، والاجتماع ، والتاريخ ، ومقارنة الأديان ، وغير ذلك من العلوم التي لا يستغنى عنها باحث في حقائق التاريخ ، وفي ذلك إمتاع عقلي ونفسي وروحي ، وثبات في الفكر لا نجده في القصص الأدبي الذي انفصل من الحقيقة إلى الخيال ، ثم إلى الرمز ، ثم إلى ضرب من الخرافة أصاب الفكر الإنساني بخيبة الأمل وهو يبحث عن الحقيقة ، فلا هو استقر ، ولا هو اندفع إلى آفاق جديدة من العلم والمعرفة .

كما أن واقع الحياة نفسه ملئ بالقصص الحق ، البعيد عن كذب الخيال ، وهذا القصص الواقعي أدل على الحقائق ، وأقوى في باب الموعظة الحسنة ، والدعوة إلى مكارم الأخلاق ، فأكثر ما يشوه خيال الأديب تلك الحقائق والمواعظ ، تحت تأثير العوامل النفسية والاجتماعية التي تسيطر عليه .

فن الرقص :

والرقص بأنواعه كلها حرام ، ولن تضيف إليه ادعاءات المشعوذين وتجار الشهوات بأنه فن رفيع أية قيمة ، إلا كما يضيف النفاق إلى صاحبه من عقد الكذب على النفس ، واتهام العقلاء بعدم الفهم .

فعرض المفاتن الخفية والمثيرة للمرأة في الرقص الشعبي ، ومخاصرة الرجل للمرأة في الرقص على الموسيقى ، والرقص المنفرد بأنواعه الأخرى للمرأة كل ذلك حرام .

الغناء والموسيقى ومناقشة أدلة التحليل :

قضية الغناء والموسيقى شأنها شأن الفنون الأخرى التي أصبحت راسخة في المجتمع ، حتى أصبحت صناعة للحصول على الثراء العريض ، وعلى الألقاب

التي لا ندرى لها تفسيراً معقولاً ، حتى لقد خصصت وسائل الإعلام الصحفية مساحات هائلة لعرض أخبار أهل الغناء والتلحين لم يظفر بها العلماء والمصلحون ، وكأن هذه الفئة من الناس ترجح في الوزن والمقدار على العلماء والمصلحين وبناء الحضارة مجتمعين .

وإننا لنجد صحفاً بأكملها كثيرة العدد في العالم الإسلامي قد خصصت لأهل الفن الموسيقى والغناء والتشيلي ، تعرض علينا صورهم المترفة ، ومباذهم الرخيصة ، وتعرض علينا ما حصلوا عليه من أموال خيالية في مقابل أعمالهم ، وما حصلوا عليه من تكريم الحكومات لهم ، وإنفاق الآلاف المؤلفة للحفاظ على صحتهم ، وكأنهم أعظم من أسلحة الحرب في وجوب الصيانة والحفاظ ، ثم تعرض أخبار تنقلاتهم وزواجهم وطلاقهم بما قد يتخللها من مخجلات ، وكأن زواج هؤلاء وطلاقهم ومباذهم من الأمور التي لا يسمع عاقل جهلها ، ولا يحمل بأمة تريد النهضة والازدهار أن تغفل عنها . . . وتلك والله عجيبة العجائب ، إن لم تكن كبيرة الكبائر في دنيا المؤامرات العالمية الحديثة المحبوكَة الأطراف ، في مواجهة دعوة الإيمان، امتداداً لمؤامرات قديمة فاشلة سجلها القرآن .

لقد سجل القرآن الكريم للمؤمنين حقيقة النوايا التي يبطنها أعداء الإسلام في قوله تعالى :

(قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر) (١) .

وقوله : (ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء) (٢) .

وقوله : (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) (٣) .

(١) سورة آل عمران : ١١٨ .

(٢) سورة النساء : ٨٩ .

(٣) سورة البقرة : ١٢٠ .

كما أكد على المؤمنين ألا يتخذوا عدو الله وعدوهم أولياء . وما زال أعداء الإنسانية يصدون عن طريق الحق بالوسائل الظاهرة والخفية دون ملل ولا خجل .

ولقد جرت شريعة الإسلام في المحرمات ذات الخطر العظيم أن تحرم ما يؤدي إليها سداً للتريعتها وبابها من بعيد . فحرم ربا الفضل لأنه يؤدي إلى ربا النسيئة ، وحرم النظر إلى الفخذ لأنه متصل بالعورة الغليظة ، وحرم الخلوة بالأجنبية لأنها باب الجماع ، وحرم القليل من الخمر وإن كان لا يسكر لأنه وسيلة إلى المسكر ، وحرم شعار أهل الخمر على مرحلتين : الأولى تحريم أواني الخمر ، حتى استجاب الكل للأمر بعدم شربها والثانية تحريم المعازف والأوتار وآلات الموسيقى ؛ لأنها من دواعي الشراب ، ولأنها داعية إلى تمام المتاع ، باجتماع الناس حولها ، بالإضافة إلى المغنيات والمغنين الذين يشيرون الشهوات بموضوعات أغانيهم ، وأشكالهم الخليعة ، ولهذا أيضاً فسر ابن مسعود ، وجابر ، وابن عباس ، والحسن ، والنخعي ، هو الحديث المحرم في القرآن بأنه الغناء ، فكل ما يضل عن سبيل الله من الغناء وغيره حرام .

واتفاق ابن مسعود ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، ومن تابعهم من التابعين على أن هو الحديث المحرم في الآية هو الغناء دليل قاطع على تحريمه ، يمكن به إبطال دعوى ابن العربي وابن حزم في أنه لم يصح في تحريم الغناء شيء من السنة . بل ويقوى الأحاديث التي وردت مسندة عند الترمذي تحريم بيع الجوارى المغنيات وإن كانت أحاديث غريبة في نوعها ، فتلك الغرابة من مصطلح الحديث لا تؤخذ على إطلاقها في إهدار حجية الحديث ، لا سيما إذ عاضدته أدلة أخرى قوية لا علة فيها .

وقال أبو داود في حديث زمارة الراعي : إنه حديث منكر . وخلاصته أن ابن عمر سمع زمارة راع من بعيد ، وكان معه نافع ، فأدخل أصبعيه في أذنيه ، ولم يخرجها إلا حينما أخبره نافع بأن الصوت قد انقطع . وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل . وقال الميحقون للغناء : إن تقرير

الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عمر ، وتقرير ابن عمر لتافع في سماع زمارة الراعى ، وعدم إنكارهما على الراعى ، دليل على عدم التحريم .
ومن قال بهذا القول الإمام الغزالي في الإحياء ، ثم قالوا : إن الحديث لم يروه غير سليمان بن موسى عن نافع . ولا يعرف إلا منه وحده .

وقد رد الإمام السيوطى في كتابه « مرقاة الصعود » على ذلك فقال :
الحديث لم يتفرد به سليمان بن موسى ، وقد تابعه ميمون بن مهران عن نافع ، وروايته عند أبي يعلى ، وتابعه مطعم بن المقدم الصنعاني عن نافع ، وروايته عند الطبراني . فهذان متابعان لسليمان بن موسى ، وقد أشار أبو داود إلى روايتهما . وأما تقرير الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن ابن عمر لم ينه نافعا ، فلا يدل على إباحة ، لأن المحذور هو قصد السماع ، لا مجرد إدراك الصوت ، لأنه لا يدخل تحت تكليف ، فهو كشتم المحرم الطيب ، فإنما يحرم عليه قصده ، وكنظر الفجأة . وتقرير الراعى لعله كان بعيداً لا يمكن الوصول إليه .

وقال المبيحون للغناء : إن الرسول صلى الله عليه وسلم حث عائشة أم المؤمنين على صنع شيء من الغناء في عرس الأنصارية ، وأقر الجاريتين على الغناء في أيام العيد ، وتوسعوا في ذلك فأباحوا الغناء في المناسبات التي يكون فيها السرور للناس .

ونقول : إن النصوص تثبت الترخيص بالغناء في العيدين والأعراس استثناء من قاعدة التحريم العامة . والأصل : أن الاستثناء لا يتوسع فيه ، بل يقتصر فيه على مدلول النص ، كما أباحت النصوص استعمال الطبل في الحرب ، ولا يقاس عليه توسعا ، وأبيع التبخر في الحرب ، ولكن لا يتوسع فيه إلى غيره ، وعليه فلا يجوز قولهم : إن الترخيص في العيد والعرس بالغناء ترخيص في جميع المناسبات السارة . بل إن استثناء العرس من قاعدة التحريم إنما كان لمصلحة أهم من اللهو وهي إعلان النكاح ، حتى لا يتستر الفساق وراء النكاح السرى ، ولهذا أخرج أحمد ، والنسائي ، والترمذى ، وابن ماجه عن ابن مسعود قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « فضل ما بين الحلال

والحرام ضرب الدف . وأخرج البخارى معناه فى النكاح . وأما العيد
فالتريخيص فى الغناء فى أيامه إنما كان والله أعلم لإعلان سرور المسلمين بنعمة
الله عليهم فى العيدين .

وأما قولهم : إن الصحابة سمعوا الغناء ، وعدوا منهم ابن الزبير ، والمغيرة
ابن شعبة ، وعبد الله بن جعفر ، ومعاوية ، فلم يزودونا بالروايات التى روى
فيها سماعهم هذا ، حتى يمكن فحصها والحكم عليها . والذى عثرنا عليه من
الروايات لا يخرج عن دائرة العيدين والأعراس ، أو غناء الركبان فى الأسفار ،
على نحو ما كان يصنع عبد الله بن رواحة بين يدي رسول الله صلى الله عليه
وسلم . وفى ذلك أنخرج النسائى عن عامر بن سعد قال : دخلت على قرظة
ابن كعب ، وأبى مسعود الأنصارى فى عرس ، وإذا جوار يغنين ،
فقلت : أى صاحبى رسول الله ، وأهل بئر ، يفعل هذا عندكم ؟ فقالا :
اجلس فاسمع معنا إن شئت ، فإنه قد رخص لنا فى اللهو عند العرس .
فاحتجاج المبيحين بسماع بعض التابعين فى مناسبات غير العرس والعيدين
احتجاج بالخطأ المخالف لما كان عليه الرسول وأصحابه ، وهو احتجاج
باطل .

ومن العجيب المثير للدهشة : أن يعتبر ابن حزم النية هى مناط الحل
والتحريم . فيقول : إن نوى السامع بسماعه شهوة كان حراما ، وإن نوى
تنشيط نفسه وترويحها كان مباحا . وما علمنا أن النيات لها دخل فى حل
ولا حرمة ، إلا فى المباحات ، أما المحرمات بالنص فلا دخل للنية فى رفع
التحريم عنها .

وفى مقابل تلك الشبهات التى يتشبه بها المبيحون كان هناك استنكار
شديد للغناء بعد عصر الصحابة . وقد أخرج الدارمى عن الشعبي أن رجلا
جاءه فسأله عن شيء ، فقال : كان ابن مسعود يقول فيه كذا . فقال :
أخبرنى عن رأيك أنت ؟ فقال لمن حوله : ألا تعجبون من هذا ؟ أخبرته
عن ابن مسعود ، ويسألنى عن رأي ، ودينى عندى آثر من ذلك ، والله لأن
أغنى أغنية أحب إلى من أن أخبرك برأى .

ومع كل ذلك فلم يكن الغناء الشائع آنذاك ، كالغناء الشائع عندنا الآن ،
لا في طريقة الأداء ، ولا في المواضيع . فقد غنت الجاريتان في بيت الرسول
صلى الله عليه وسلم في رثاء شهداء بدر ، وكان الموضوع الذي اقترحه
الرسول صلى الله عليه وسلم على أم المؤمنين عائشة في عرس الأنصارية تحية
متبادلة بين الزائر والمزور ، وحديث عن الإنتاج الزراعى لقطعة من الجزيرة
العربية .

أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم
ولولا الذهب الأحمر ما حلت بواديكم
ولولا الحبة السمرا ء لم تسمن عدايكم

وسأل محمد بن جعفر أحمد بن حنبل فقال حديث الزهرى عن عروة
عن عائشة ، وهشام عن أبيه عن عائشة ، في جوار يغنين : إيش هذا الغناء ؟
قال : غناء الركبان . أتيناكم أتيناكم .

فالاستثناء من التحريم كما نرى مرتبط بجدية الموضوع ، وجدية الأداء ،
فلا يشيران إلا أرفع العواطف ، وأسمى الأهداف ، ولا ينزعان نحو التخاذل
والتخث ، والحلاعة والمجون والتهتك الشائع في عصرنا ، فهذا الغناء الحليع
حرام ، لأنه يصد عن سبيل الله .

أما قول الصوفية بأن السماع المثير للوجد والحب الإلهى مباح لمن ثبت
في مقام (التمكين فى التلوين) مباح . يعنى : من تتلون بهم المواجيد من
القبض إلى البسط ، ومن الوجد إلى الاصطلام ، ولكنهم لا يخرجون عن
دائرة التمكين فى المعرفة الإلهية . قولهم هذا لا يعتبر أصلا فى التشريع للقول
باستثناء من قاعدة التحريم المحكمة ، لأنه قول تدخل فيه طوائف الأدعياء ،
فضلا عن عدم استقامته فى ذاته ، ولا انضباطه فى صياغته ولا فى حكمه ،
وليس ضرورة يمكن اللجوء إليها لانعدام غيرها من وسائل التشويق إلى
طريق الله ، بل إن التشويق إلى طريق الله لا يجوز بشيء يكرهه الله ورسوله ،
وما كان هذا من سنة الرسول فى شيء من قريب ولا بعيد ، فالاستناد

إلى أقوال الصوفية كالاستناد إلى ما ورد في المصادر عن فتاوى للرسول صلى الله عليه وسلم بإباحة السماع. مناما لبعض الصوفية ، فتلك أسانيد عجيبة تبطلها سنة اليقظة التي درج عليها مع أصحابه في حياته ، فكيف يبيح للناس مناما بعد قرون ما حظره عليهم في حياته ؟

والقول بأن الإمام مالكا يترخص في الغناء قول معارض بما أخرجه أبو بكر الخلال عن إسحاق بن عيسى الطباع قال : سألت مالكا عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء . فقال : إنما يفعله عندنا الفساق .

وآلات الموسيقى محرمة بحديث البخاري عن أبي مالك الأشعري أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف » . وحديث أحمد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله حرم الخمر والكوبة والغبراء ، وكل مسكر حرام » . الكوبة : الطبل . والغبراء : العود . ولهذا كانت قيمتها مهدرة ، ولا غرم على من أتلها . وبهذا أفتى أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، ووكيع ابن الجراح . ولم يقض شريح بعوض على رجل كسر طنبورا لرجل آخر ، كما أخرج ذلك كله أبو بكر الخلال بأسانيد في كتابه « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » .

قراءة القرآن بالألحان :

ومن عجائب ما خرج به علينا جمع من قراء القرآن في مصر في أيامنا الحاضرة أنهم تقدموا إلى الإذاعة يطالبون بحق الأداء العلني للقرآن . فلما أنكر المسئولون عليهم ملكيتهم لعمل محدد فيما يقرءون من القرآن عادوا يؤكدون أنهم يقرءون القرآن على مقتضى ألحان محددة وخاضعة لقوانين التلحين الموسيقي . وفي هذا اعتراف صريح بأنهم وأشباههم يقرءون القرآن على مقتضى ألحان موسيقي ، فما الحكم الشرعي في هذا العمل ؟

سئل الإمام أحمد بن حنبل عن القراءة بالألحان فقال : محدث ، إلا أن يكون من طبع الرجل ، كما كان أبو موسى الأشعري . وفي رواية

أخرى رواها عبد الله بن أحمد : إلا أن يكون جرمه (حلقه وحنجرته)
مثل جرم أبي موسى . أما أن يتعلمه فلا . وقال في رواية أخرى : يحسن
صوته بالقرآن من غير تكلف . وقال مرة أخرى : القراءة بالألحان بدعة ،
لا تسمع .

أما الحديث الذي أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والدارمي ، عن النبي صلى
الله عليه وسلم : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » . وحديث البخاري ، ومسلم ،
وأبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
« ما أذن (استمع) الله لشيء ما أذن لنبي أن يتغن بالقرآن » . فليس معنى
(يتغن) من الغناء بالألحان . قال سفيان بن عيينة معناه : يستغنى به . وهكذا
أخرجه أبو داود عن وكيع ، وسفيان بن عيينة ، والدارمي ، وأحمد
والبخاري عن سفيان .

وقال الشافعي : معناه يرفع صوته بالقرآن ، وهذا قال أحمد بن حنبل ،
وأخرج هذا التفسير النسائي أيضا .

وسئل أحمد بن يحيى ثعلب النحوي عن معنى (يتغن) فقال : بعضهم
يذهب إلى أنه الغناء ، يترنم به . وبعضهم يذهب إلى أنه الاستغناء ، وهو
الذي عليه العمل . وقال بالاستغناء : إبراهيم الحربي . وأنكر أحمد بن حنبل
تفسير الحديث على معنى الألحان .

وقال ابن سيرين فيما رواه عنه ابن عون عن الأصوات التي يقرأ بها :
هو محدث . وأنكرها الحسن البصري ، والقاسم بن محمد . أما قراءة القرآن
بالحزن فليست بمحدثة ، وإنما كان يستحسنها السلف إذا لم تكن على
الألحان .

وأخرج أبو بكر الحلال عن محمد بن الهيثم ، أن رجلا كان يسمى (الهيثم)
كان مملوكا مخنثا ، فحبسه سيده في السجن ، وخلف ألا يخرج حتى يقرأ
القرآن ، فقرأ القرآن ، ووضع فيه هذه الألحان .

ومهما يكن من أمر فإن ما نشهده الآن في مصر وغيرها من اجتماع الناس

حول القارئ بالألحان، وما تسمعه من الصراخ والتشويش طلباً للإعادة، يؤكد أن هؤلاء العامة لا يستعيدون ولا يطربون لشيء غير اللحن والنغم، أما القرآن فهم عنه بمنزل، فهم يصيحون ويطربون عند سماع آيات الوعيد وآيات الثواب على السواء، لا يفرقون بين آيات الجحيم ولا آيات النعيم، وفي هذا الصنيع سوء أدب مع القرآن، يؤكد تحريم سماعه وحضور مجلسه على هذه الصفة البعيدة عن واجب الأدب مع كلام الله.

اللعب بالنرد (الطاولة) :

أخرج ابن ماجه، وأبو داود، عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » . وأخرج مسلم، وابن ماجه، وأبو داود، عن بريدة : « من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه » .

مذهب الجمهور : أن اللعب بالنرد حرام ، سواء اقترن بقمار أو لم يقترن ، وذلك لأنه ذريعة ووسيلة إلى القمار ، وقد نرى الناس يلعبون النرد من غير قمار ، ثم ما يلبثون أن يلعبوا وهم يجلسون على المقاهي بشرط أن يدفع المغلوب ثمن ما شرب الغالب ، ويعتقدون أن ذلك ليس من القمار ، والحق أنه قمار وإن بدا في صورة من التراضي الأخوي كما يطلقون عليه ، ويؤدي هذا السلوك إلى القمار على مال أكثر من ثمن المشروبات ، وهكذا حتى تكتمل أخطار القمار المعروفة .

وقال العزيزي : إنما حرم النرد لأن التعويل فيه على ما يخرج الكعبان (الزهر) فهو كالأزلام .

وقال النووي : شبه تحريم النرد بتحريم أكل لحم الخنزير ودمه ، وكفى عن الأكل بغمس اليدين في اللحم والدم .

وكان القاسم بن محمد يطلق اسم الميسر على كل ما ألهى عن ذكر الله ، أخرج ذلك عنه أبو بكر الحلال ، رواية عن زين بن عبيد الله .

ويرى البعض أنه حرام إذا اقترن بالقمار ، وإلا فكروه . ونرجح الرأي الأول ، القائل بالتحريم سدا للتريعة الحرام .

اللعب بالشطرنج :

مذهب الشافعي : أن اللعب بالشطرنج مكروه ، وليس بحرام . قال النووي : وروى ذلك عن جماعة من التابعين . ومذهب الإمام أحمد ومالك : أنه حرام ، وقاسوه على الرد . قال مالك : هو شر من الرد ، ويلهى عن الخير .

قال أحمد بن حنبل : لا يسلم الإنسان على من يلعب الرد أو الشطرنج . وسئل مالك عن الشطرنج : أمن الحق هو ؟ قال : لا . ثم قال : (فماذا بعد الحق إلا الضلال)^(١) .

وسئل إسحاق بن راهويه : هل ترى بلعب الشطرنج بأساً ؟ قال : البأس كله . قيل له : فأهل الثغور يلعبونه . قال : إنه الفجور .

وقال علي بن أبي طالب : الشطرنج ميسر الأعاجم . ومر على قوم يلعبون به فقال : ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ؟

والخلاصة : أن الرأي فيه متردد بين التحريم والكراهة . وليس فيه شبه من الأضرار ولعب (الحظ) مثل الرد و (الكنشينة) ، وإنما هو قائم على التفكير ، ولهذا نرى أنه إذا ألهى عن واجب ديني ، أو اقترن بمقامرة فهو حرام ، وإلا فكروه . وبهذا قال الإمام النووي في فتاواه .

(١) سورة يونس : ٢٢ .

هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ

فِيمَا بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ

- في محيط الأسيرة
- في الآداب الاجتماعية
- في الأمم والناس
- في العلاقات الدولية

● في محيط الأسرة

لا ندرى أهي مؤامرة كبرى عز كشفها على عقول الأذكياء ، أم هي ضرب من الخسة الفكرية لا تعيش إلا في أدمغة الأغبياء ، تلك النحلة اليهودية في العصر الحديث التي أسموها طورا بالماركسية ، وطورا بالشيوعية ، وبشروا فيها بفردوس كان وما زال ولن يزال موعودا إلى دهر الداهرين ، واشترطوا لتحقيقه ضمن ما اشترطوا أن يلغى نظام الأسرة ، ويحل محله نظام الشيوع في الشهوات إلى جانب الشيوع في الأموال ، والإلحاد في العقائد والديانات .

من الاضطراب إلى الخرافة :

ولقد سلك الأقدمون من أهل الوثنية وأهل الكتب السماوية السابقة مسالك عجيبة بالنسبة للمرأة والأولاد الذين هم النواة الأولى للأسرة ، جاءت بعسدها الخرافة الكبرى التي تنادى بوجوب القضاء على نظام الأسرة في نحلة اليهودى ماركس .

ففي الحضارة الهندية كانت المرأة مانعا يعوق الخلاص من الحياة الجسدية إلى الحياة الروحية ، وكان خلاص الرجل مرهونا بانفصاله عنها جسديا ، كما كانت تحرق بالنار إذا مات زوجها ، فإن أبت أن تحرق حلت بها لعنة الأهل والعشيرة . ولم تكن للمرأة في الحضارة الفرعونية بعد الميلاد إلا ميراث لعنة الخطيئة التي استخدمها الشيطان في تحقيقها ، وكان الرومان لا يرون للمرأة من الحقوق إلا ما للقاصر من حقوق مشروطة بالصيانة والاستقلال . وفي الجزيرة العربية أيام الجاهلية كانت المرأة شيئا غير مرغوب فيه رغم احتلالها صدور القصائد في الأدب الجاهلي كله ، فقد قص القرآن علينا كيف أن الرجل يسود وجهه إذا بشر بالأنثى ، ثم يسرع بوأدها حية قبل أن تشب على الطوق . وأكرهت المرأة على الزنا

لكسب المال ، حتى كان ذلك العمل مصدرا من مصادر الأرزاق عند عرب الجاهلية ، ولم يكن الأولاد بأسعد حالا من الأمهات ، ففي شريعة حمورابي كان يجب على الأب الذى يقتل ابن غيره أن يقدم ولده لوالد القتيل ، حتى يقتص منه بقتله فى مقابل جريمة لم يرتكبها ، وكان هذا العمل عرفا محمودا عند عرب الجاهلية الذين كانوا يقتلون أولادهم خشية الفقر كما قرر ذلك القرآن الكريم ، وكان اليهود يقتلون الأبناء والبنات مع أبيهم إذا جنى الأب جناية لم يشتركوا فيها ، وكان الولد فى شريعة الرومان كالعبد يتصرف فيه الأب كيف شاء قبل أن يبلغ الرشد .

وأخيراً جاءت الشيوعية اليهودية تزعم أن الأسرة دافع قوى من دوافع نظام الميراث ، الذى اعتبروه نوعا من الاحتكار المالى ، والطغيان على حقوق الآخرين فى سبيل إسعاد الأبناء ، ولهذا رأوا الخير كله فى نقض هذا النظام ، أو إلغاء نظام الميراث . وهو قول يصم هؤلاء المخربين الهدامين كما يقول الأستاذ عباس العقاد بأنهم سريعون إلى الهدم والتخريب لغير سبب يقنع أحداً ممن يكرهون الهدم والتخريب ، ولولا شهوة الخراب فى نفوسهم المسوخة لما تهاجموا على نظام الأسرة ذلك التهمج الذى لا يقنع أحداً بهدم جحر من جحور الحشرات .

الإسلام وتكوين الأسرة :

حدد القرآن المعالم الأخلاقية والقيم الوجدانية الوثيقة الصلة بالإيمان ، والى تنمو وتزدهر فى دائرة الأسرة الصغيرة ، حتى تشمل الأمة ، وتتفرع منها لتشمل الأمم كلها :

١ - (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون) (١) .

وأول تلك الآيات الإلهية فى التكوين الأول للأسرة أنه ارتباط وميثاق

بين رجل وامرأة ، أى بين ذكر وأنثى ، يجمع كل خلائق الثبات والاستقرار داخل النفس الإنسانية ، وفي إطار المجتمع كله .

فالسكن النفسى الموحى بالهدوء واستجماع الشتات ، وإسكات صرخات الجسد على صورة مطمئنة لا يزعجها الخوف حتى تسكن نوازع التطلع إلى مثل تلك المفاتن في نساء أخريات ، هذا وأمثاله هو المعنى الرحيب للسكن النفسى المراد من الزواج في قوله تعالى : (ليسكن إليها) .

٢- وليس المتاع الجنسى على هذه الصورة وحده مقصود الزواج في الإسلام ، بل إن الزواج الإسلامى كما قلنا من قبل ونؤكد الآن : نموذج للشمول في العواطف والوجدانات ، يتناسب مع الشمول في عقيدة الإيمان ، فهو وسيلة لثراء الإنسان في المشاعر العليا ، وفي تهذيب الغرائز الجامحة وترويضها .

فالمودة والرحمة بين الزوجين من مقاصد الزواج الرئيسية ، ومن الرحمة تكون الرحم ، وهى القرابة في الآباء والأمهات ، وتنشأ علاقة أخرى هى مودة الرحم التى سميت في الإسلام « صلة الرحم » ، والتى توعد الله قاطعها بالحرمان من الجنة ، وربط بين اسمها واسم « الرحمن » والرحيم . وتلك دلالة وثيقة على ما بين مقاصد الزواج ومقاصد الإيمان ، أو بين الزواج وبين الفطرة بالمعنى الذى أوضحناه آنفا .

فليست العلاقة الجنسية بين الزوجين في الإسلام علاقة الجسد الحيوانية العابرة التى يلتصق بها الرجل إشباع الشهوة في نزوة لا تستقر مع أنثى واحدة ، فتلك علاقة لا توقظ في الإنسان سوى الجانب الحيوانى وحده .

فالزواج في الإسلام ينبع بفيض بأسمى الأخلاق ، ومدرسة جامعة يتعلم فيها الزوجان أصول المودة والرحمة والحب وما ينشأ عنها من الغيرة ، والعزة والوفاء ، ورعاية الحرمات ، والدأب على العمل ، ومن هذا ينبع تفيض تلك الأخلاق إلى الأبناء والبنات ، ثم إلى المجتمع عن طريق المصاهرات ، أو عن طريق الأخوة الإيمانية ، أو عن طريق الأخوة الإنسانية التى لا تغفل

الرحم الأولى بين آدم وحواء ، ولا تنسى أن الناس جميعا يرتبطون بتلك الرحم على بعدها ، ويحاولون تجديدها على صورة قوية عن طريق الزواج ، يورثها الآباء للأبناء ، حيث تتسامى غريزة الجنس من مجرد شهوة عابرة ، إلى مودة ورحمة هما أساس الأمن والسلام والإيمان .

المحرمات وسر التحريم :

قال الله تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقنناً وساء سييلاً . حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً . والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكح كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) (١) .

وفي آية أخرى يقول الله تعالى : (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة) (٢) .

هكذا يبلغ القرآن قمة الإنسانية ودقة التشريع ، فلا يفسد ما هو قائم من العلاقات الفطرية الأصلية بتجارب الزواج ، ولا يعرض تلك العلاقات ذات الخطر في بناء وحدة المجتمع للانحيار والتفكك ، ثم يذهب ليرتاد آفاقاً جديدة يرتبط أفرادها برباط المودة والرحمة والسكن عن طريق الزواج ، بادئا من علاقات القرابة التي تكاد أن تنسى على مر الزمان ،

(١) سورة النساء : ٢٢ - ٢٤ .

(٢) البقرة : ٢٢١

كبنات الأعمام والأخوال . وفي الوقت نفسه حرص القرآن على ألا يقر المودة والرحمة والسكن بين المسلم والمشركة ، لأن العلاقة بين الطرفين علاقة جهاد من جانب المسلم ، وعداء من قبل المشركة ، فلا محل للمودة والرحمة والأنس والسكن بين ملة الكفر وملة الإسلام . أما ما حرمه الإسلام من النساء فهو :

١ - زوجة الأب ، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها . وسبب التحريم المعقول هو ما أورده القرطبي من أن هذا الزواج يسبب الكراهية بين الولد وأبيه ، إذ أن العادة قد جرت بأن يكره الزوج الثاني للمرأة زوجها الأول ، فاقترضت الحكمة صيانة العلاقة بين الابن وأبيه من مظنة التدهور بالكراهية والحق ، وكان هذا الزواج جائزاً في الجاهلية ، فأبطله الإسلام . ومن فعله من العرب صفوان بن أمية بن خلف ، ومنظور بن زبان ، وحصن بن أبي قيس ، وعمرو بن أمية بن خلف .

٢ - الأم وأُمها وإن علت ، سواء كانت من قبل الأم أو من قبل الأب .

٣ - البنت ، وبنت البنت ، وبنت الابن وإن سفلن وتفرعن .

٤ - الأخت الشقيقة ، أو لأب ، أو لأم ، وبناتها وإن سفلن .

٥ - العمة الشقيقة أو لأب أو لأم .

٦ - الخالة الشقيقة أو لأب أو لأم .

٧ ، ٨ - بنت الأخ وإن سفلت ، وبنت الأخت وإن سفلت :

والسبب في تحريم هؤلاء : أن الزواج لما كان من مقاصده تهذيب النفس الإنسانية ، وزيادة ثروتها من المودة والرحمة والسكن ، والألفة بين الذكر والأنثى ، وتدريب النوعين على استحداث الجديد من وسائل توطيد الحب والمودة ، وترسيخ دعائم الرحمة في القلوب ، بالإضافة إلى تهذبة الثورة الغريزية ، وحفظ النوع ، كانت هذه المقاصد غير متحققة في هذه الأنواع من المحرمات ، لأن المودة والرحمة والحب القائم بينهما وبين الرجل أقوى

وأسمى من الحب الناشئ عن مخالطة الذكر للأنثى بالزواج ، وأكبر من أن يختلط بهذا الحب القائم على التجربة التي قد تفشل ، وتقضى في الوقت نفسه على عاطفة الأمومة أو العمومة أو الخثولة ، أو غيرها من العواطف القائمة بين تلك الأنواع ، فأصبح الود والرحمة عن طريق الزواج بين هؤلاء واقعا على غير محل ، لأن قرابة الدم والنسب الأصيل لا تقوم أمامها ألفة الزواج ورحمته .

٩ ، ١٠ - الأمهات من الرضاعة ، وهي المرأة التي أرضعت الرلد ، يحرم عليه أن يتزوجها ، لأنها بمنزلة أمه ، والأخوات من الرضاعة ، لأن المرضعة لما صارت أمّا ، صارت بناتها أخوات للرضيع يحرم عليه زواجهن .

وقد أخرج البخارى ، ومسلم ، والنسائى ، والترمذى ، وأبو داود ، بألفاظ متقاربة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » .

فالرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة ، فبناتها أخواته ، وأخواتها خالاته ، ويحرم عليها الرضيع لأنه ابنها ، ويحرم عليها فروعه كذلك ولكن هذه الحرمة لا تسرى من الرضيع إلى آبائه وأمهاته وإخوته وأخواته . فلا يرضع أن ينكح المرضعة ، إذ لا منع من نكاح أم الابن ، ويجوز أن ينكح ابنها كذلك .

لبن الفحل :

أخرج الشيخان ، والترمذى ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، عن عائشة قالت : دخل على أفلح بن أبي القعيس ، فاستترت منه ، فقال : تسترين منى وأنا عمك ؟ قالت : قلت : من أين ؟ قال : أرضعتك امرأة أخى . قالت : إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل . فدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحدثته فقال : « إنه عمك ، فليج عليك » . يعنى : ليدخل عليك .

قال الفقهاء : في هذا الحديث دليل على أن اللبن الناشئ من حمل بسبب رجل ، وهو المعروف في كتب الفقه باسم (لبن الفحل) يعنى اللبن الناشئ بسبب رجل ، يتعلق به التحريم ، كما يتعلق من جهة المرضعة بسبب لبنها ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت عمومة الرضاع وألحقها بعمومة النسب ، فتثبت حرمة الرضاع بين صاحب اللبن وبين الرضيع ، وبصبر ولدا له ، وأولاده إخوة الرضيع وأخواته ، ويكون إخوته أعمام الرضيع ، وأخواته عماته ، ويكون أولاد الرضيع أولاده . وإلى هذا ذهب جمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، كالأوزاعي ، والثوري ، وأبي حنيفة ، وابن جريج ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأتباعهم ، واحتجوا بهذا الحديث الصحيح .

وخالف في ذلك ابن الزبير ، وابن عمر ، ورافع بن خديج ، وجماعة من التابعين ، وقالوا : الرضاع إنما هو للمرأة ، وقد نص القرآن على الأمهات والأخوات من الرضاعة ، ولم يذكر العمه ولا البنت .

قال الإمام القرطبي : القول في هذه المسألة مشكل ، ولكن العمل عليه ، والاحتياط في التحريم أولى .

وقال الإمام الشافعي : نشر الحرمة إلى الفحل خارج عن القياس ، فإن اللبن ينفصل عن المرأة ، ولكن المتبع الحديث .

حدود الرضاع الذي يقع به التحريم :

يتفرع الكلام في هذا الموضوع إلى مسألتين : السن التي يتعلق بها التحريم بالرضاع ، وعدد الرضعات .

أما السن التي يتعلق بها التحريم من الرضاع . ومدار القول فيه حديث الشيخين وأبي داود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « . . . إنما الرضاعة من الحجاعة » .

قال الخطابي : معناه : أن الرضاعة التي تقع بها الحرمة بما كان في

الصغير ، والرضيع طفل يقويه اللبن ، ويسد جوعه ، فأما ما كان في الحال التي لا يسد جوعه اللبن ، ولا يشبعه إلا الحبز وما في معناه ، فلا حرمة له .

واختلف العلماء في تحديد مدة الرضاع . فقال بعضهم : إنها حولان ، وبه قال الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق . واحتجوا بقوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) . فإذا انقضى الحولان انقضى حكم الرضاعة . وقال أبو حنيفة : حولان وستة أشهر . وقال زفر بن الهذيل : ثلاث سنين .

وقال جماعة : الرضاع المحرم ما كان قبل الفطام ، ولم يقدره بزمان ، فإذا فطم بعد عام واحد ، واستمر فطامه ، ثم رجع قبل الحولين إلى الرضاع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئاً ، وبه قال الأوزاعي .

وأما عدد الرضعات . فذهب بعضهم إلى أنه يحرم مجرد الرضاع ، لعموم الآية . وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ، ويحكي عن ابن عمر ، وذهب إليه سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والزهري .

وقال آخرون : لا يحرم أقل من ثلاث رضعات ، لما ثبت عند مسلم من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تحرم المصاة والمصتان » . ومن ذهب إلى هذا القول أحمد ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، وهو مروي عن علي ، وعائشة وأم الفضل ، وابن الزبير ، وسليمان بن يسار ، وسعيد بن جبير .

وقالت طائفة : الرضاع الموجب للتحريم خمس رضعات ، لحديث مسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وأبي داود ، عن عائشة قالت : « كان فيما أنزل الله من القرآن : عشر رضعات يحرم من . ثم نسخن بخمس رضعات معلومات يحرم من . فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن » . . وهذا مما نسخت تلاوته وبقي حكمه ، وهو مذهب عائشة ، وابن مسعود ، وعبد الله ابن الزبير ، وعطاء ، وطاووس ، وسعيد بن جبير ، وعروة بن الزبير ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وهو رواية عن أحمد .

قال ابن حجر : لا تنهض هذه الحجة ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ،
والراوى روى هذا على أنه قرآن لا خبر ، فلم يثبت كونه قرآنا ، ولا ذكر
الراوى أنه خبر ليقبل قوله فيه .

١١ - أمهات الزوجات . والعقد على البنت يحرم الأم ، وإن لم يدخل بها .

١٢ - بنت الزوجة (الربيبة) بشرط أن يكون قد دخل بأُمها . واتفق
الفقهاء على أن بنت الزوجة تحرم على الزوج إذا دخل بأُمها ، وإن لم تكن
في حجره ، فلو كانت بنت الزوجة بعيدة عن أُمها حرمت على رأى الجمهور .
وشد بعض المتقدمين وأهل الظاهر ، فاشتراطوا أن تكون في حجر الزوج ،
يعنى مع أُمها في بيت الزوجية وتحت رعاية الزوج ، واستدلوا بقوله صلى
الله عليه وسلم : « لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلت لى ، إنها ابنة أخى
من الرضاة » . فلو كانت بعيدة عن الزوج أو فى بلد آخر ، وفارق الزوج
أُمها بعد الدخول ، جاز له أن يتزوجها . قال الطحاوى : إضافتهم إلى
الحجور على الأغلب ، لا أنهم لا يحرمون إذا لم يكن كذلك .

ولكن الفقهاء اختلفوا فى معنى الدخول بالأمهات الذى يقع به التحريم
فروى عن ابن عباس أن الدخول : الجماع ، وهو قول طاووس ، وعمر
وابن دينار ، وغيرهما .

واتفق الثورى ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والأوزاعى ، والليث ، على أنه
إذا مسها بشهوة حرمت عليه البنت والأم ، وحرمت على الأب والإبن ،
وهو أحد قولى الشافعى . وقال الكوفيون : إذا نظر إلى فرجها للشهوة كان
بمنزلة اللمس للشهوة .

١٣ - حلائل الأبناء . يعنى : زوجاتهم . والمراد بالابن : ابن الصلب ،
لا الولد بالتبني ، فقد أبطل الإسلام التبني ، وتقع الحرمة بمجرد العقد ،
سواء كان مع العقد وطء أو لم يكن .

١٤ - الجمع بين الاختين ، لأن علاقة المودة والرحمة قائمة مع إحداهما ،
فلا يجوز إقامة علاقة مودة أخرى مع الأخت الثانية بإفساد العلاقة الأولى .

١٥ - النساء المتزوجات يحرم زواجهن إلا إذا مات الزوج أو طلق ، بشرط أن تثبت براءة الرحم من الحمل ، وذلك هو ما يسمى (العدة) التي أمر الله بها ، وتختلف العدة باختلاف حال الزوجة على الوجه التالي :

(أ) الحامل عدتها وضع الحمل ، لقوله تعالى : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضمن حملهن) (١) .

(ب) المتوفى عنها زوجها عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام ، لقوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) (٢) .

(ج) المطلقة عدتها : ثلاث حيضات ، ليثبت خلو الرحم تماماً من الحمل ، لقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) (٣) .

(د) الصغيرة التي لم تحض ، والكبيرة التي انقطع حيضها عدتها ثلاثة أشهر ، لقوله تعالى : (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) (٤) .

فاذا انقضت العدة على النحو المذكور حل زواجهن ممن نشاء .

ملاحظة :

إذا جمع الرجل أربع زوجات ، فطلق إحداهن أو ماتت ، وأراد أن يتزوج رابعة غيرها حرم عليه أن يتزوج في عدة المطلقة أو المتوفاة ، فلا بد من أن ينتظر مدة العدة ، ثم يتزوج كيف شاء . وكذلك إذا طلق زوجته أو ماتت ، وأراد أن يتزوج أختها حرم عليه زواجها في عدتها ، فلا بد من أن ينتظر مدة العدة ، ثم يتزوجها .

(١) سورة الطلاق : ٤ .

(٢) سورة البقرة : ٢٣٤ .

(٣) سورة البقرة : ٢٢٨ .

(٤) سورة الطلاق : ٤ .

الزواج مع الشيوعيين وأهل الشرك وأهل الكتاب :

يخطئ كثير من المسلمين خطأ فاحشاً حينما يكونون في بعثات علمية في البلاد الشيوعية ، فيتزوجون من نساء شيوعيات ، ثم يدعون أن العقد قد انعقد على الطريقة الإسلامية بعد تسجيله على الطريقة الماركسية .

ومن المعلوم المتواتر أن الشيوعيين يكفرون بوجود الله ، ويعادون من يؤمن به ، ويعتقدون أن الإيمان بالله من عوامل انحلال الحضارات فزواج المسلم بالشيوعية ، والشيوعي بالمسلمة حرام بالإجماع ، حتى تؤمن الشيوعية ، ويؤمن الشيوعي بالله رباً للعالمين .

وكل مشركة بالله يحرم الزواج بها على المسلم ، وكل مشرك بالله يحرم زواج المسلمة به ، ومنهم في عصرنا أهل الديانات الوثنية في الهند ، والبوذيين في آسيا واللاذنيين في أوروبا ، يحرم الزواج منهم جميعاً على المسلم والمسلمة .

أما أهل الكتاب كاليهود والنصارى فإن كانوا أهل حرب بالنسبة للمسلمين فيحرم زواج المسلم بنسائهن . قال بذلك ابن عباس ، وبه قال إبراهيم النخعي . وكرهه مالك .

أما غير أهل الحرب من أهل الكتاب فقد ثار حولهم خلاف طويل ، والصحيح جواز زواج المسلم بالكتابية ، لقوله تعالى : (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) (١) . وذلك لأن أهل الكتاب أقرب إلى الإصغاء وتدبر الإسلام ، وفي معاشرتهم المسلمين هن مظنة الهداية إلى دين الله ، وبهذا علل «الكيا الهراسي» إباحة زواجهن .

أما المسلمة فيحرم عليها الزواج من الكتابي والمشرک بالإجماع ، لأن الولاية لا تقوم من الكتابي ولا المشرک على المسلمة ، ولا يجوز أن تكون للمشرک ولا الكتابي درجة على المسلمة ولا قوامة ، حفظاً لعزة الإسلام في المسلمة من أن تتمن بتلك الولاية المشروعة للزوج على الزوجة .

(١) سورة المائدة : ٥ .

الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها :

أخرج الشيخان عن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين المرأة وخالتها ، وبين المرأة وعمتها » .

وأخرج البخاري تعليقا ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا العمة على بنت أخيها ، ولا المرأة على خالتها ، ولا الخالة على ابنة أخيها » .

قال الخطابي في معالم السنن : يشبه أن يكون المعنى في ذلك ما يخاف من وقوع العداوة بينهم ، لأن المشاركة في الحظ من الزوج توقع المنافسة بينهم ، فيكون منها قطيعة الرحم ، وفي جواز ذلك إفساد لما هو قائم بالفعل من علاقة الرحم والمودة .

ولم يشذ عن الإجماع على ذلك إلا طائفة من الخوارج والشيعة ، واحتجوا بقوله تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) بعد بيان المحرمات . واحتج الجمهور على تحريم الجمع بينهم بالأحاديث ، وخصوا بها الآية ، وقالوا : يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم مبين للناس ما أنزل إليهم من كتاب الله .

النكاح بدون إذن الولي باطل :

أخرج أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة نكحت بغير إذن مولها فنكاحها باطل - ثلاث مرات - فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها ، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » .

قال الجمهور : يشترط الولي في النكاح . وقال ابن المنذر : لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف في ذلك . وقال الترمذي : والعمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم « لا نكاح إلا بولي » . عند أهل العلم من الصحابة ،

منهم عمر ، وعلى ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وهكذا روى عن فقهاء
التابعين ، منهم سعيد بن المسيب ، والحسن ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ،
وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم . وبهذا قال الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ،
وأحمد ، وإسحاق . واحتجوا بالحديث ، بقوله تعالى : (فلا تعضلوهن)
فلو لم يكن الولي شرطاً لما كان لعضله معنى .

وقال الحنفية : لا يشترط الولي مطلقاً ، واحتجوا بحديث ابن عباس :
« الأيم أحق بنفسها من وليها » .

ولكن ترجح العمل على ما عليه الجمهور من اشتراط الولي ، لاسيما في عصرنا
الحاضر ، حيث يكثر التغرير بالبنيات ، فيقعن في حبال الأفاقين واللصوص
وتجار المخدرات والمهربين ، والقوادين ، ومن يدعون أنهم من أصحاب
الأعمال ، أو من المثقفين أهل الكفاءة ، ولا تدرك البنت من مصالحها
ومستقبلها شيئاً ، فتزوج نفسها ، وما تلبث أن تنكشف الحقيقة المحزنة أمامها ،
حينما يرغمها على بيع عرضها ليعيش ، أو مشاركته في الخروج على القانون .
أو غير ذلك من المآسي التي ما زلنا نطالعها في الصحف اليومية والأسبوعية ،
مما يؤكد ضرورة الولي ، لأنه أكثر تجربة ، وخبرة بالأعياب الشباب ،
وبصراً بما يصلح البنت .

نكاح المتعة :

نكاح المتعة : زواج مؤقت بوقت ، فإذا انتهى الأجل وقعت الفارقة .
وقد أخرج أبو داود ، ومسلم ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن الربيع بن
سبرة أنه قال أمام عمر بن عبد العزيز : اشهدوا على أبي أنه حدث أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء في حجة الوداع .

قال الثوري : إباحة المتعة وتحريمها وقعا مرتين : فكانت مباحة قبل
نخيب ، ثم حُرمت فيها . ثم أبيحت عام الفتح وهو عام أوطاس ، ثم حُرمت
تحريماً مؤبداً .

وإلى تحريم المتعة ذهب جماهير السلف والخلف ، وخطب عمر فيما أخرج ابن ماجة فقال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ، ثم حرمها ، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجسته بالحجارة » .

وقال الخطابي في معالم السنن : تحريم نكاح المتعة كالإجماع بين المسلمين ، وقد كان ذلك مباحاً في صدر الإسلام ، ثم حرم في حجة الوداع ، فلم يبق اليوم فيه خلاف ، إلا شيئاً ذهب إليه بعض الروافض . وكان ابن عباس يتأول في إباحته للمضطر إليه بطول السفر وقلة اليسار ، ثم توقف عنه وأمسك عن الفتوى به ، وقال : ما أحلت إلا مثل ما أحل الله الميتة والخنزير والدم . قال الخطابي : وهو قياس غير صحيح ، لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كما تتحقق في باب الطعام الذي به قوام الأنفس ، وبعدمه يكون التلف ، ومصابة الشهوة ممكنة ، وقد يحسم مادتها الصوم والصلاح ، فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر .

نكاح الشغار :

أخرج ، الشيخان وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجة ، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار . زاد مسدد في حديثه : قلت لنافع : ما الشغار ؟ قال : ينكح الرجل ابنة الرجل وينكحه ابنته بغير صداق ، وينكح أخت الرجل فينكحه أخته بغير صداق .

قال النووي : أجمع العلماء على أن الشغار منهي عنه لكن اختلفوا ، هل هو منهي يقتضي إبطال النكاح أم لا . فعند الشافعي يقتضي إبطاله ، وحكاه الخطابي عن أحمد ، وإسحاق ، وأبي عبيد . وقال مالك : يفسخ قبل الدخول وبعده . وفي رواية عنه : يفسخ قبله لا بعده . وقال جماعة : يصح بمهر المثل ، وهو مذهب أبي حنيفة . وبه قال عطاء ، والليث ، والزهري ، وهو رواية عن أحمد ، وإسحاق .

أقول : إنما نهى الرسول عن الشغار لأن الطرفين قد اعتبرا النساء مالا ، إذا اعتبر كل منهما ذات المرأة مهراً لامرأة أخرى ، وفيه تشبيه للحرائر بالإماء

من هذا الوجه ، ثم إن شعور المرأة بأنها تزوجت من غير مهر ينكد صفوها ،
ويمتن كرامتها ، فالمهر وإن قل تعبير عن احترام المرأة وتقديرها قدر
الوسع والطاقة . والله أعلم .

نكاح التحليل :

وهو الذى يتزوج مطلقة غيره ثلاثا ، ويقصد أن يطلقها بعد الوطء ،
ليحل نكاحها لزوجها الأول .

وأخرج أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، عن على أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال : « لعن الله المحلل والمحلل له » .

أما لعن المحلل له وهو الزوج الأول فلما فيه من سقوط المروءة والحمية ،
والدلالة على خسة النفس ودناءتها . وأما بالنسبة للمحلل ، فلأنه يعبر نفسه
بالوطء لغرض تحليلها الغير ، فإنما يطوؤها ليعرضها لوطء المحلل له ، ولهذا
شبهه الرسول صلى الله عليه وسلم بالتيس المستعار .

والأفحش من هذا ما يصنعه الكثيرون من مجرد العقد دون الدخول
والوطء ، ويستحلون بذلك الزوجة المطلقة ثلاثا .

وسبب التحريم هو شرط الطلاق عقب الوطء ، فإن كان النكاح عن
رغبة دون شرط الطلاق عقب الوطء ، ثم حدث الطلاق دون شرط فقد
حلت للزوج الأول وليس من هذا الباب المحرم .

قال إبراهيم النخعي : لا تحل لزوجها إلا أن يكون نكاح رغبة ، فإن
كانت نية أحد الثلاثة : الزوج الأول ، أو الثانى ، أو الزوجة أنه محلل
فالنكاح باطل ، ولا تحل للأول .

لا يخطب الرجل على خطبة أخيه :

أخرج الشيخان ، وأبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، عن أبى هريرة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه » .

وفي حديث طويل أخرجه مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه إلا بإذنه » .

حرص الإسلام على ألا يكون إحداث علاقة مودة ورحمة بين رجل وامرأة لبناء أسرة مسلمة بتمزيق علاقة الأخوة القائمة بين المسلمين ، بل يجب الحرص على كمال التودد ، وقطع صور المنافرة بين المسلمين لأنهم جميعاً إخوة في الإسلام .

قال ابن حجر في فتح الباري : النهي في الحديث للتحريم ، ولا ملازمة بين التحريم هنا وبين بطلان العقد عند أكثر الفقهاء ، فمن خطب على خطبة أخيه المسلم فقد عصي ، وصح عقده . وقال النووي : إن النهي للتحريم بالإجماع ، ولكن الفقهاء اختلفوا في شروطه . فقال الشافعية والحنابلة : محل التحريم إذا صرحت المخطوبة بالإجابة هي أو وليها . أما إذا رأت الخاطب الأول فقط ، أو تركها هو فلا تحريم . وقال المالكية : لا تحريم إلا بعد التراضي على الصداق .

وإذا خطب المسلم على خطبة المسلم فهل يفسخ عقد النكاح الأخير ؟ قال الظاهرية : إذا تزوجها الثاني فسخ النكاح قبل الدخول أو بعده . وقال بعض المالكية : يفسخ قبل الدخول لا بعده . وقال الجمهور : لا يفسخ النكاح ، لأن المنهي عنه الخطبة ، وهي ليست شرطاً في صحة النكاح ، فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة .

نظر الخاطب إلى المخطوبة :

أخرج مسلم عن أبي هريرة قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنظرت إليها ؟ قال : لا . قال : فاذهب فانظر إليها ، فإن في عين الأنصار شيئاً » .

وأخرج الإمام أحمد بسند رجاله رجال الصحيح عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع

أن ينظر إلى ما يدعو به إلى نكاحها فليفعل » . قال : فخطبت جارية ، فكنت
أتخبأ لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها .

يستحب النظر إلى المخطوبة قبل خطبتها ، أو بدون إشعارها بأن النظر
للزواج ، حتى لا ينكسر قلبها إن رجع عنها ولم تعجبه ، واستحباب النظر
إلى المخطوبة ثابت بالحديث بالإجماع ولكن العلماء اختلفوا في المقدار الذي
يجوز النظر إليه .

قال الشافعي والأكثر : ينظر إلى وجهها وكفها ، لأن الوجه يدل
على الجمال ، والكفين يدلان على خصوبة البدن .

وعن أحمد روايتان أخريان : إحداها : ينظر إلى الوجه واليدين
كالجمهور . والثانية : ينظر إلى ما يظهر غالبا ، كالرقبة والساقين ونحوهما .

تعدد الزوجات :

عجبية العجائب أن يتهم المفكرون من أهل الكتاب الأوربيين وغيرهم
شريعة الإسلام بإباحة تعدد الزوجات ، بينما شرائعهم الكتابية هي الأخرى
تبيح التعدد ولا تنكره ، وهم بذلك يوهمون الناس أن الإسلام وحده من
بين الشرائع هو الذي جار على حق الزوجة في الانفراد بزوجها ، وأباح
أن يتنافس عدد من النساء على زوج واحد .

وأعجب من تلك العجبية أن يردد تلك الأكذوبة الكبرى كتاب مسلمون
وسيدات مسلمات ، أسمين أنفسهن رائدات النهضة النسائية في العصر الحديث .

والذي نعلمه ويعلمه علماء الشرائع أنه لا توجد شريعة سماوية حرمت
الزواج بأكثر من واحدة ، فالتوراة تقرر أن الأنبياء تزوجوا بأكثر من
واحدة ، ولم تعدل المسيحية من هذا الحكم العام إلا في حالة واحدة هي حالة
الأسقف الذي لا يطبق الرهبانية ، فعليه أن يكتفى بزوج واحدة . ويقول
الأستاذ العقاد : إن « وسترماك » العالم الثقة في تاريخ الزواج قد اعترف

بأن الكنيسة أقرت تعدد الزواج إلى القرن السابع عشر ، وكان يتكرر كثيراً في الحالات التي لا تخصها الكنيسة والدولة .

فالزواج بأكثر من زوجة لم تحظره شريعة من الشرائع السماوية ، والذي جاء به الإسلام حقاً هو تضيق دائرة الإباحة ، فليست الكراهية والنفور من الزوجة من الأعذار التي يعتبرها الإسلام مسوغاً للزواج بأكثر من واحدة إلا بعد أن يعود الإنسان إلى نفسه ، فيستلهمها خلائق المروءة والدين قبل أن يستجيب لنزوة عابرة : (فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً) (١) .

فإذا عجز الإنسان عن تفويض أمر قلبه النافر من المرأة إلى الله طمعاً فيما رغب عباده من الخير في الصبر على المكروه ، أو صرخت في أعماقه رغبات الولد الذي عقلت منه الأولى ، أو رغبات الشهوة المكبوتة التي لم تجد متنفسها في الزوجة الأولى ، فإن الإسلام لم يتركه لهواه حتى يلزمه بشرط وذلك هو العدل بين الزوجتين ، ولم يكن هذا الشرط إلا في صورة : وجوب الامتناع عن الزواج الآخر إن خاف الزوج ألا يعدل بينهما .

فالإسلام يوقف الزوج أمام الله بضميره وقلبه مشغولاً عن عدل مستقبل بين زوجتين ، وعليه أن يبحث الأمر من الناحية المالية ، والناحية الجنسية والناحية الأخلاقية ، وذلك كله قبل أن يقدم على الزواج الآخر ، فإن خاف أن يخفق في هذه التجربة فإن الإسلام يلزمه بواحدة : (فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة) (٢) .

والعدل في النفقة ، والعدل في الأيام ، والعدل في المعاملات المعيشية ، والعدل في الإعفاف ، كل ذلك يمكن أن يكون ، ولكن العدل في الميل القلبي ، والاندفاع الشهواني نحو إحداهن بدرجة أكبر من الأخرى في

(١) سورة النساء : ١٩ .

(٢) سورة النساء : ٣ .

الكيف لا في الكم ، هذا النوع من العدل مستحيل بنص القرآن ، ولهذا
عنى عنه : (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) (١) .
قال ابن عباس : في الشهوة والحب والجماع .

وهنا يخضع الزوج لحكم صارم يعود به إلى العدل الواجب في القسمة بين
الزوجات وفي رعاية حقهن في الإعفاف بالجماع ، وتطبيب الخاطر ،
وهو جزء من الشرط العام القاضي بوجوب العدل كشرط لإباحة التعدد
ولذلك قال الله تعالى بعد الحكم على الإنسان بعدم استطاعة العدل (فلا
تميلوا كل الميل فتذورها كالمعلقة) . أى : لا تهجروا فراش إحداهن
فتبدو معلقة ، لا هي متزوجة يؤنسها زوجها ، ولا هي مطلقة يقصدها
الراغبون في الزواج غيره .

وفي التكبر على من مال عن إحدى الزوجتين إلى الأخرى أخرج
أبو داود ، أحمد ، الترمذي ، عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل » .

وبهذا الاحتياط الشديد حفظ الإسلام للمرأة كرامتها من أن تعبت بها
نزوات حيوانية طائشة ، تنحرف بالزواج عن مقاصده السامية من الاستقرار
والمودة والرحمة ، إلى العبث ومقاصد الجسد ، كما كانت عليه الحال في
الجاهلية الأولى ، وفي المجتمعات البدائية الفوضوية ، أو في المجتمعات الشيوعية
التي تخضع العلاقة بين الرجل والمرأة للرغبات العابرة .

بقى أن نستعرض حكمة التعدد . ونقول : إن الشريعة تنظر إلى الموضوع
نظرة شاملة ، ولا تخص بيئة دون بيئة ، وهي تضع حماية المؤمنين من
العلاقات الآثمة بين الرجل والمرأة في الدرجة الأولى من العناية ، لأن التهاون
في تلك العناية يصدّم أول ما يصدّم مشاعر المرأة نفسها ، حينما ترى أن
زوجها قد بات يبحث عن خليعة ، أو قد انغمس بالفعل بين الخليلات ،

(١) سورة النساء : ١٢٩ .

وصارت الزوجة على هامش حياته ، ولو وازنت المرأة بين الغيرة المشبوبة بنار الحقد على الزوج وخليلاته ، وبين الغيرة الممزوجة بالأمل في الخطوة لدى زوج تشترك فيه امرأة أخرى معها ، لأدركت الفارق الكبير بين الحالتين .

فقد تكون الزوجة عقيما ، أو مصابة بالبرود الجنسي ، والرجل ثائر الرغبة ، أو مريضة لا تقوى على الممارسة الشرعية لحقوق زوجها ، والزوج في كل تلك الحالات يؤثر بقاء الرباط القائم على الرحمة والمودة ، وله فضل من مال يستطيع به أن ينفق ، ففي هذه الحالات رأى الشارع أن تعدد الزوجات بحيث لا يزدن عن أربع خير من منعه ، ففي المنع فتح لباب الفجور على مصراعيه ، وتحويل للعلاقة بين الرجل والمرأة من المودة والرحمة والسكن والاستقرار إلى علاقة جسدية داعرة لا استقرار فيها ، ولا رحمة ولا مودة ، بل استغلال وجريمة ، وسباق في سوق الشهوات ينتهي بالآمة حتما إلى التدمير والانحلال ، وربما دفع الزوجات إلى الانتقام من أزواجهن بنفس السلاح ، وهو الواقع المشهود في البيئات التي لاحظ لها من الثقافة والدين والحلق ، فالتعدد عصمة للزوجات والأزواج من العلاقات المحرمة ، وعصمة للأبناء من الحقد على الآباء والأمهات نتيجة لهذا السلوك ، فلا تبقى للوالدين حرمة ، ولا للولد عطف ولا حنان .

معاشرة الزوجة أيام الحيض :

قال الله تعالى : (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) (١) .

أخرج الإمام أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، عن أنس بن مالك أن اليهود كانت إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت ، ولم يواكلوها ، ولم يشاربوها ، ولم يجامعوها (بخالطوها) في البيت ، فمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأنزل الله عز وجل (ويسألونك عن المحيض) . . الآية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جامعوهم في البيوت ، واصنعوا

(١) سورة البقرة : ٢٢٢ .

كل شيء إلا النكاح . فقالت اليهود : ما يريد هذا الرجل أن يدع شيئاً من أمرنا إلا خالفنا فيه ؟ فجاء أسيد بن حضير ، وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله ، إن اليهود تقول كذا وكذا ، أفلا ننكحهن في الحيض ؟ فتمعر وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم (أى تغير) حتى ظننا أنه قد وجد (غضب) عليهما فخرجا ؛ فاستقبلتهما هدية من لبن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبعث في آثارهما ، فظننا أنه لم يجد عليهما .

الآية والحديث يدلان على تحريم جماع الحائض حتى تطهر ، والحديث يدل على جواز المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر ، وذهب إلى ذلك عكرمة ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ، ومحمد بن الحسن ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو ثور وداود . وذهب مالك ، وأبو حنيفة ، إلى أن المباشرة فيما بين السرة والركبة حرام . وهو قول أكثر العلماء ، منهم : سعيد بن المسيب ، وشريح ، وطاووس ، وعطاء ، وسليمان بن يسار ، وقتادة . ولأصحاب الشافعي في ذلك ثلاثة أقوال ، الأشهر منها التحريم ، والثاني عدم التحريم مع الكراهة ، والثالث يجوز إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج ، وإلا فلا .

ويدل للقائلين بتحريم المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير الفرج والدبر ما أخرجه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، عن ميمونة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه وهي حائض أمرها أن تنزر (تشد إزارا تستر به سرتها إلى الركبة) ثم يباشرها .

وأخرج أبو داود عن معاذ بن جبل قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل لي من امرأتي وهي حائض ، فقال : « ما فوق الإزار ، والتعفف عن ذلك أفضل » . وهو رواية عن عائشة ، وابن عباس ، وسعيد ابن المسيب .

ومقصود الشريعة من تحريم إتيان الزوجة وهي حائض ، أن دم الحيض له ريح منفر ، فربما كانت مباشرتها على تلك الحالة سببا في نفور الزوج منها نفورا مطلقا مما قد يؤدي إلى الفراق ، فضلا عما تذلل عليه كلمة (هو)

أذى) في آية البقرة ، والأذى يشمل الأذى في العلاقة بين الزوجين ، كما يشمل الأذى الصحى للزوج من آثار دم الحيض ، وللزوجة إذ يكون الرحم محتقنا ، بحيث يضرها الجماع .

فإذا زال الحيض فهل يحل إتيان المرأة قبل الغسل أو التيمم عند عدم الماء ، أو لابد من الغسل أو التيمم عند فقد الماء ليكون جماعها حلالا ؟ هناك خلاف بين الأئمة ، فمنهم من قال : يحرم إتيانها قبل الغسل ، ومنهم من أباحه ، والأكمل والأقرب إلى كمال الدين والدوق أن تغتسل المرأة بعد الحيض وقبل أن يباشرها الزوج ، تخلصا من آثار الحيض ، ومما يسببه من خمول وتغير في مزاج المرأة .

رد شبهات خطيرة في إتيان الزوجة في الدبر :

لا يمكن أن يتصور العقل السليم أن أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ولا سيما عبد الله بن عمر أشبه الناس بأبيه في العدل يقول بإباحة إتيان الزوجة في دبرها ، ثم يتابعه على هذا القول : زيد بن أسلم ، وسعيد بن المسيب ، ونافع ، ومحمد بن كعب القرظي ، وعبد الملك بن الماجشون ، والإمام مالك بن أنس ، والإمام الشافعي . وقال ابن العربي : إن ابن شعبان أسند جواز هذا القول إلى زمر كثيرة من الصحابة والتابعين . ونقل القرطبي في تفسيره والقفال الشاشي في كتابه « اختلاف الفقهاء » أن مالكا كتب كتابا سماه « السر » قال فيه بذلك ، وأورد ابن قدامة هذا القول في « المغنى » منسوبا إلى مالك ، وابن عمر ، وزيد بن أسلم .

هذه الأكذوبة الكبرى قد يقع عليها من لا خبرة له بأصول الشريعة وبنقد الحديث فيضع المسألة موضع الشك في التحريم ، وهي في الحقيقة إما من اشتباه الألفاظ على رواية السنة ، أو من ألعاب الشيعة الإمامية الذين قالوا بحل إتيان الزوجة والأمة والمملوك الذكر في الدبر على وجه القطع في كتبهم ، ونقل عنهم الأمير في سبل السلام ، فاخترعوا هذا الكذب على أجل من عرفنا من علماء الصحابة والفقهاء أهل الورع والصدق في الدين .

وكم للإمامية من شدوذ في فقه الإسلام ، ومن بهتان على أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ، حتى لقد روى غلاتهم أن رسول الله بشر أبا بكر بالنار ، ولم يبشره بالجنة .

أما تحريم إتيان الرجل امرأته في دبرها فلأن الأصل تحريم المباشرة إلا في القبل ، كما دل عليه قوله تعالى : (فأتوا حرثكم أنى شئتم) (١) . (فأتوهن من حيث أمركم الله) (٢) . فأباح موضع الحرث ، والمقصود من الحرث موضع نبات الزرع ، فكذلك النساء ، المقصود من إتيانهن بالإضافة إلى السكن هو طلب النسل ، وهو لا يكون إلا من القبل ، فيحرم ما عدا موضع الحرث . ولا يقاس عليه غيره ، لعدم المشابهة في كونه محلا للزرع . هكذا قال العلامة الأمير في سبل السلام . يعني أن هذا العمل مناف للفطرة ، وعوج في الدين القيم ، وشدوذ في الطبع .

ومن السنة ما أخرجه النسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون من أتى امرأة في دبرها » . وعن خزيمة بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء في أعجازهن » . وعن عمرو بن العاص مرفوعا وموقوفا أن رجلا سأل عن الرجل يأتي امرأة في دبرها . فقال : « تلك اللوطية الصغرى » .

ولو كان ذلك مباحا لأبيح في وقت الحيض لضرورة عدم إباحة الفرج .

وأصل المشكلة أن الشيعة الإمامية فسروا (أنى) في قوله تعالى (فأتوا حرثكم أنى شئتم) بأن معناها (أين) يعني المكان ، فصار معنى الآية عندهم : فأتوا حرثكم في أى مكان شئتم . فحدث التناقض بين أولها وآخرها ، حيث سمي المرأة حرثا ومكانا لازدراع النسل ، وأباح إتيانها في مكان ليس محلا للزرع . أما التفسير الصحيح فهو أن (أنى) بمعنى (كيف) . يعني على أى وضع شئتم في المكان المشروع .

(١) سورة البقرة : ٢٢٣ .

(٢) سورة البقرة : ٢٢٢ .

ويدل على ذلك ما أخرجه، الشيخان، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، عن جابر قال : إن اليهود يقولون : إذا جامع الرجل امرأته في فرجها من ورائها كان ولده أحول . فأنزل الله (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) . يعنى : كيف شئتم ، من قيام وقعود واضطجاع ، أو من ورائها في فرجها . يعنى على أى هيئة كانت .

ثم حدث اللبس بين كلمتى (من) و (فى) على سليمان بن بلال الذى روى حديث ابن عمر عن زيد بن أسلم كما قال ابن القيم ، وذلك فيما أخرجه النسائي : أن رجلاً أتى امرأة في دبرها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجد من ذلك وجداً شديداً ، فأنزل الله (فأتوا حرثكم أنى شئتم) . قال ابن القيم : هذا غلط ، وإنما هو « أتى امرأة من دبرها » . يعنى في فرجها من ورائها . وقال : ولعل هذه هى قصة عمر بعينها حين جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، هلكت . قال : وما أهلكك ؟ قال : حولت رحلى الليلة . (يعنى جاء امرأته في قبلها من ورائها) فأنزل الله (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) . أو يكون بعض الرواة ظن أن ذلك هو الوطء في الدبر ، فرواه بالمعنى الذى ظنه ، مع أن هشام بن سعد قد خالف سليمان بن بلال في هذا ، فرواه عن زيد بن أسلم مرسلًا .

فوقوع الاشتباه من الرواة في كون الدبر طريقاً إلى الفرج المباح ، أو هو محل للإتيان ، واشتباه معنى (من) بمعنى (فى) عند الرواة ، هو الذى أحدث هذه المشكلة التى تفرع منها هذا الخلل في فهم النصوص القاطعة في التحريم .

فالافتراء على ابن عمر في ذلك باطل ، وكيف يتفق قوله بالإباحة مع قوله بالتحريم فيما أخرجه الدارمي والنسائي عن أبي الحباب قال : قلت لابن عمر : ما تقول في الجوارى ، أتخمسهن ؟ فقال : وما التخميس ؟ فذكر الدبر ، فقال : « وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين » ؟ قال ابن كثير : وهذا إسناد صحيح ، ونص صريح منه بتحريم ذلك .

والافتراء على مالك بن أنس ومحمد بن إدريس الشافعي على جلالتهما
كذلك باطل ، فقد أخرج ابن كثير : أن اسماعيل بن روح سأل مالكا :
ما تقول في إتيان النساء في أدبارهن ؟ فقال : ما أنتم قوم عرب ؟ هل يكون
الحرث إلا في موضع الزرع ؟ لا تعدوا الفرج . فقال : يا أبا عبد الله ،
إنهم يقولون : إنك تقول ذلك ؟ فقال : يكذبون على ، يكذبون على .

والإمام الشافعي رائد أصول الفقه في الإسلام يكذب عليه ابن عبد الحكم
فيقول : إنه سمعه يقول : القياس أنه حلال . وهي كذبة كانت تحتاج
إلى ذكاء أكثر ، فليس هناك علة مشتركة بين حل الفرج وحل الدبر
إلا مجرد الشهوة ، وما كان للشافعي الذي ملأ الأرض علما أن ينتهي علمه إلى أن
الشهوة وحدها هي مقصود الزواج في الإسلام . وقد كان الربيع صاحب
الشافعي يحلف بالله الذي لا إله إلا هو أن ابن عبد الحكم كذب على الشافعي
في ذلك ، وأن الشافعي قال : لا أرخص فيه ، بل أنهى عنه . وهذا هو
الثابت في مناظرة بين الشافعي ومحمد بن الحسن في فقه أهل المدينة كما قال
ابن القيم . والثابت عن الشافعي في كتاب عشرة النساء القول بالتحريم .

فهذا الاضطراب إما لخطأ في القراءة بين (من) و (في) حدث من
الرواة ، وإما أنه كذب من الشيعة دسوه على الأئمة لتسويغ نحلهم الباطلة ،
وقد أجمع الأئمة الأربعة على تحريمه ، وبه قال الخلف والسلف .

وإنما أردنا أن ننبه المسلمين إلى ذلك لأنه موجود في المراجع المتداولة ،
وخشية أن يخطئ في فهمه بعض الناس ، وليعلموا كيف حاول الشيعة
تشويه الحقائق في الإسلام ، وكيف يسوغ المنحرفون انحرافهم بالكذب على
أئمة الإسلام .

تحديد النسل (العزل) :

لا ينكر أحد أن من مقاصد الزواج : حفظ النوع الإنساني من الانقراض
عن طريق النسل ، ولا ينكر أحد أن خلق الذكر والأنثى ، وتسيط الشهوة

عليهما . والتركيب العضوي لكل منهما ينطق تماما بأن المراد من التقائهما هو الولد أساسا ، وأن الشهوة باعثة عليه ، كما أن شهوة الطعام باعثة على تناوله لبقاء كل فرد على حدة .

قال الإمام الغزالي : « الله تعالى خلق الزوجين ، وخلق الذكر والأنثى ، وخلق النطف في الفقار ، وهبأ لها في الأنثيين عروقا ومجاري ، وخلق الرحم قرارا ومستودعا للنطفة ، وسلط متقاضى الشهوة على كل واحد من الذكر والأنثى ، فهذه الأفعال والآلات ، تشهد بلسان ذلق في الإعراب عن مراد خالقها ، وتنادى أرباب الأبواب بتعريف ما أعدت له ، فكل ممتنع عن النكاح معرض عن الحراثة ، مضيق للبذر ، معطل لما خلق الله من الآلات المعدة ، وجان على مقصود الفطرة والحكمة المفهومة من شواهد الحلقة المكتوبة على هذه الأعضاء بخط إلهي ، ليس برقم حروف وأصوات ، يقرؤه كل من له بصيرة ربانية نافذة في إدراك دقائق الحكمة الأزلية . . . »

ولم تكن في الزمن الماضي وسيلة لمنع الحمل إلا العزل ، والعزل هو : أن يجامع الرجل فإذا قارب الإنزال نزع ، وأنزل خارج القرج . ومثله الآن : استعمال الحواجز ، وحبوب منع الحمل ، وما يقال عن وسائل تعقيم المرأة أو الرجل .

والذي يظهر من سياق الأحاديث الواردة في العزل الذي هو في حكم أسباب منع الحمل في العصر الحاضر ، إنما هو خاص بالجوارى ، لا بالحرائر ، فقد أخرج مسلم أن أبا صرمة سأل أبا سعيد الخدري : هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل ؟ فقال : نعم . غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة المصطلق ، فسينا كرائم العرب ، فطالت علينا الغربة ، ورغبنا في الفداء ، فأردنا أن نستمتع ونعزل ، فقلنا : نفعل ورسول الله بين أظهرنا لا نسأله ؟ فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لا عليكم ألا تفعلوا . ما كتب الله خلق نسمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا ستكون » . وفي رواية أخرى قال صلى الله عليه وسلم حين سألوه : « وإنكم لتفعلون ؟ وإنكم لتفعلون » ؟ الحديث . فكأنه استنكر هذا الفعل .

ونفس الاستنكار والزجر فهمه محمد بن سيرين من قوله صلى الله عليه وسلم :
« لا عليكم ألا تفعلوا » . قال مسلم : قال محمد : كأن هذا زجر . وقال
ابن عون : سألت عنه الحسن فقال : والله لكأن هذا زجر .

وإنما كان الصحابة يعزلون عن الجوارى هكذا لأنهن إذا حملن صرن
أمهات أولاد لا يجوز بيعهن ، ولا استرقاق أولادهن ، فكأنه مال تلف
عليهم وهم فقراء .

ومن دواعي العزل عن غير الجوارى ما أخرجه الشيخان عن أبي سعيد
قال : ذكر العزل عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « وما ذاكم ؟ »
قالوا : الرجل تكون له المرأة ترضع ، فيصيب منها ، ويكره أن تحمل منه ،
فقال : لا عليكم ألا تفعلوا ذلكم ، فإنما هو القدر . وفي رواية أخرى :
« فإنه ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها » . وفي رواية أوضح : « ما من
كل الماء يكون الولد ، وإذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء » . يعني :
أن قطرة صغيرة تفلت رغم أنف الزوج قد يكون منها الولد . وهذا يشبه
الزجر عن العزل .

وقد صدقت الوقائع ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم ، ففي حديث
جابر عند الشيخين أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إن لى جارية هى خادمتنا ،
وسأئيتنا (يعنى تسقى لنا الماء) وأنا أطوف عليها ، وأكره أن تحمل .
فقال : « اعزل عنها إن شئت ، فإنه سيأتيها ما قدر لها » . فلبث الرجل ثم
أتاه فقال : إن الجارية قد حبلى . فقال : « قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر
لها » . وفي رواية أخرى فى نفس الواقعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« أنا عبد الله ورسوله » . يشير إلى صدق ما قال آنفاً ، وأنه لا ينطق عن
الهوى .

وفى حديث جدامة بنت وهب عند مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال حين سئل عن العزل : « ذلك الوأد الحثي » . أما حديث الترمذى عن
أبي سعيد أن اليهود قالت : إن العزل هو الموءودة الصغرى ، فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « كذبت يهود » ، لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن

نصرفه ، . فحديث مختلف في سنده اختلافاً كبيراً على يحيى بن أبي كثير ، وعلى فرض صحته فلأنما كذب الرسول اليهود في ظنهم أن العزل لا يتصور معه حمل أصلاً ، وليس السياق لإباحة العزل كما هو واضح .

وخلاصة هذا البيان أن موضوع التحرز من النسل على زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو زمن التشريع كان محصوراً في الجوارى خوف تلف المال عليهم ، وفي الزوجات المرضعات خوف أذى الولد الرضيع بولد آخر ، والأول ما زال رضيعاً ، أو خوف ضرره من لبن الحامل كما كان شائعاً عندهم من أن لبن الحامل يضر الرضيع .

أما مسألة الجوارى ففي الأسلوب النبوي معنى الزجر ، ورد الأمور إلى القدر ، وليس فيه نهى صريح قاطع ، وأما مسألة المرضعات فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيما أخرجه مسلم عن جدامة بنت وهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لقد هممت أن أنهى عن الغيلة (وطء المرضع ، أو إرضاع الحامل ولدها) حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم » . فلم ينه عن وطء المرضع خوفاً على الولد ، بل أباحه وبين السبب .

وعلى هاتين الحالتين وحدهما دون غيرهما بنى الفقهاء اجتهادهم في الأحكام على الوجه التالي :

قال الشافعي وغيره : يروى عن عدد من الصحابة أنهم رخصوا في ذلك ، ولم يروا به بأساً ، قال البيهقي : وروينا الرخصة فيه من الصحابة عن سعد بن أبي وقاص ، وأبي أيوب الأنصاري ، وزيد بن ثابت ، وغيرهم . وكرهه على ، وخباب بن الأرت ، وجابر بن عبد الله ، وابن مسعود . ورويت الرخصة من التابعين عن سعيد بن المسيب ، وطاووس . وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه .

وأما قول الإمام أحمد فأكثر نصوصه : جواز العزل عن الجارية ، وأما زوجته فلا يعزل عنها إلا بإذنها .

وقالت طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم : يحرم كل عزل . وقال بعض أصحابه : يباح العزل مطلقاً .

فإذا تحقق الضرر الصحي على الحرة من الحمل ، وشهد بذلك طبيب مسلم عدل فإن العزل بإذنها أو استعمال الموانع الأخرى للحمل جائز : فتلخص أن منع الحمل ، أو تنظيم الأسرة جائز في الحالات التالية بلا خلاف بين المسلمين .

١ - المرض المحقق للزوجة بسبب الحمل .

٢ - الزوجة المرضع إذا تحقق الضرر على الطفل الرضيع بشهادة طبيب عدل مسلم .

أما منع الحمل بسبب خوف الفقر ، أو بسبب متاعب التربية فغير جائز شرعاً ، لأن خوف الفقر ليس من الإسلام (الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً) . والزواج سبب للغنى في الإسلام ، وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ، ولكن الفقر ينشأ من الكسل عن العمل ، أو من إنفاق المال فيما لا طائل نchte ، أو من الأنفة من أعمال معينة ، وهذا كله خارج عن تعاليم الإسلام .

وأما متاعب التربية فإن تفرغ المرأة لبيتها كما أمر الإسلام كفيل بإزالة هذا السبب المزعوم . وأما القول بضرورة عمل المرأة مع الرجل لحل المشكلات الاقتصادية فموضوع ثبت عدم جدواه ، لأنه يخلق أبواب العمل أمام الرجال ، فيصدّهم بذلك عن الزواج ، بل إنه سبب حالات من التسيب في الأعمال نتيجة لوقوف الرجال عن إجادة الأعمال مادامت المرأة هي الأخرى لا تجيده ، وهي تتساوى معه أجراً واعتباراً في نظر القانون .

وهناك سبب آخر أهم من هذا كله ، وهو أن القواعد والأصول العسكرية أثبتت أن الغلبة في الحروب إنما تكون للعدد الوفير إلى جانب السلاح ، كما أثبت الواقع العملي أن التفوق العددي للمسلمين واجب للمحافظة على كيانهم الدستوري في كل بلد لم فيه سلطة ، ولا أدل على ذلك من تفوق

اليهود على المسلمين في فلسطين المحتلة الآن ، مما يجعل لهم بحكم القوانين أغلبية في السلطة الحاكمة ، وهو الأمر الذي يعالجه الإسلام قبل وقوعه بالعمل على زيادة العدد الإسلامى ، وعلى الحكومات أن تحدد من إشرافها فيما لا يجدى لعون أصحاب العدد الكبير من العائلات .

امتناع المرأة من فراش زوجها حرام :

أخرج الشيخان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت ، فبات غضبان عليها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » .

حق الرجل في إعفاف نفسه بإتيان زوجته ثابت ، وامتناع الزوجة من أداء هذا الحق فتنة كبرى ، قد تدفع الزوج إلى الفسق ، أو إلى أن يمد عينيه إلى غيرها على وجه التمنى والشهوة .

وليس الحيض عذراً يمنع المرأة عن زوجها ، فله أن يستمتع بما فوق الإزار ، أو بجسدها تحت الإزار ما عدا الفرج ، وليس لها أن تمنعه من هذا الحق .

إفشاء سر الزوجة في الفراش حرام :

أخرج مسلم عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة : الرجل يفضي إلى امرأته ، وتفضي إليه ، ثم ينشر سرها » .

وأخرج أبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، مختصراً ومطولاً عن رجل عن أبي هريرة قال : « . . . ثم أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الرجال فقال : هل منكم الرجل إذا أتى أهله ، فأغلق عليه بابه ، وألقى عليه ستره ، واستتر بستر الله ؟ قالوا : نعم . قال : ثم يجلس بعد ذلك فيقول : فعلت كذا ، فعلت كذا ؟ قال : فسكتوا . قال : فأقبل على النساء فقال : هل منكن

من تحدث ؟ فسكتن . فجثت فتاة على إحدى ركبتيها ، وتناولت ليرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسمع كلامها فقالت : يا رسول الله ، إنهم ليتحدثون ، وإنهن ليتحدثنه . فقال : هل تدرون ما مثل ذلك ؟ إنما مثل ذلك مثل شيطانة لقيت شيطانا في السكة ، فقضى منها حاجته والناس ينظرون إليه . الحديث .

هذا أدب من آداب الإسلام الذي يحرص على احترام العلاقة الزوجية ، ويصونها عن الابتذال ، والتندر بها في المجالس . فضلا عما في هذا العمل من أخطر الفتن على حرمان النساء ، فقد تكون الصفات التي يتكلم بها الزوج عن زوجته من القول والفعل عند المباشرة ليست متاحة لبعض السامعين في زوجاتهم ، مما يسبب النزاع المفضي إلى الطلاق بينهما ، أو قد يكون باعثاً لبعض الفساق من الأزواج أو السامعين على إفساد تلك الزوجة التي استحسن قولها وفعلها عند المباشرة على زوجها ، ليطلقها فيتزوجها من بعده ، أو ملاحقتها ليقر بها حراما ، وكل هذه فتن مخربة لا سبب لها إلا إذاعة أسرار الزوجية في المجالس .

والأسرار المحرم إذاعتها هي التفاصيل من الأقوال والأعمال ، أما الكلام العام لضرورة كأن تهمة بهجرانها ، فيقول : لا ، بل آتيا . فلا حرمة فيه .

ومن إفشاء أسرار الزوجة : الحديث عن عيوبها ، لا سيما عند الطلاق ، فهذه هي الأخرى جناية عظمى ، لأنه صدد للناس عن زواجها ، وفيه من الفتنة والشر كثير ، فما يكون مكروها لدى إنسان قد يكون محبوبا عند آخر .

تأديب الزوجة ، وسلطة الرجل :

قال الله تعالى : (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله

واللاتى يخافون نشورهن فمعطوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن فإن
أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان علياً كبيراً (١) .

اقتضت حكمة الله تعالى أن يؤسس الفطرة فى الخلق الظاهر على رجل
وامرأة يتم بينهما زواج على مقتضى حكم الشرع الذى تلقاه عن الوحي وبلغه
للناس رجل، ولم يسمح قط لامرأة أن تتولى منصب تلقى الوحي وتبليغ
الرسالات على مدى التاريخ الدينى كله . فالطاعة فى أصل الفطرة قائمة
للرجل فى شئون الدين ، كما أنها قائمة للرجل فى شئون السياسة . وقد جاء
هذا الأصل صريحاً فيما أخرجه البخارى عن أبي بكره أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

ولقد جمعت تلك الحكمة كل خصائص الرجل وخصائص المرأة كما
أراد الله تعالى أن تستقيم الفطرة ، وتعتمد شئون الحياة ، ولا تنجح إلى الخطل
والسفه الناشئ من انعكاس الأمر الإلهى القاضى بطاعة الرجل الذى اصطفاه
لتبليغ وحيه ، واعتبار طاعته طاعة لله (من يطع الرسول فقد أطاع الله) . .

وإذا أتقن الناس طاعة الرسل فإنهم يتقنون طاعة الحكام من الرجال ،
الذين هم أولو الأمر الحاكمون بما أنزل الله (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم)

والمدرسة الأولى التى يتعلم فيها الرجل ماله من الحقوق وما عليه من
الواجبات هى البيت ، الذى تكون فيه الزوجة والأولاد . فهو أمير على
المرأة ، وليست المرأة أميراً عليه ، وإلا فقد انعكس كل شيء ، وانتكست
كل الطبائع .

وأول ما يصاب به الرجل الذى تتسلط عليه امرأته هو فقدان الصلاحية
للأعمال القيادية ، وفقدان صلاحيته للتفاعل مع بيئته الاجتماعية إن لم يكن

(١) سورة النساء : ٣٤ .

راعيًا على غيره في معترك الحياة . فهو إما أن يحاول تسويغ سقوطه بباطل القول ، ويدعو إلى إطلاق العنان للمرأة كييفها أرادت ، وإما أن ينعكس حقدّه من نفسه المتخاذلة على غيره من مرءوسيه ، أو على رفقاءه من معاصريه ، وإما أن يصل إلى نهاية التلطح في الوحل إذا وصل به الحال إلى حرية مطلقة قهرته عليها زوجته ، وهو لا يملك من أمر نفسه شيئاً ، وفي كل واحدة من تلك النتائج ما يغني عن المقال .

ولقد فند الأستاذ العقاد في كتابه « الفلسفة القرآنية » شبهات المعارضين لسلطان الرجل على المرأة بما ليس لقائل بعده كلام . وخلاصة ما قال : أن فضل الرجل على المرأة قائم حتى في أخص شئونها المنزلية ، فهو يفوقها في الطهو ، وتفصيل الملابس ، وترتيب الأثاث ، ولو أنه استطاع أن يفرض عليها القيود في تاريخها الطويل كما يزعم الزاعمون فهو دليل على تفوقه عليها ، ولكن الأمومة وحدها هي التي تملأ فراغ المرأة ، كما هيأتها لها طبيعتها ، وأرادها لها الله .

فاذا ارتبطت رئاسة الرجل على المرأة بالفطرة ، وبفضله الذي حباه به الله فإن له حق تأديبها إذا خيف نشوزها ونفورها عن الطاعة ، وجنوحها نحو التسلط ، وهدم أصول الفطرة . وقد تدرج الإسلام في تأديبها على نحو عادل لا يغفل إنسانيتها ، ولا يملكها في الوقت نفسه من الخروج عن طبيعتها ، وفي قوله تعالى في صدر آية التأديب (واللاتي يخافون نشوزهن) . ما يحدد المعنى الذي يجب عنده التأديب لها . فالنشوز هو الارتفاع . فالمرأة الناشز ، هي المرتفعة على زوجها ، التاركة لأمره ، المبغضة للمقام تحت سلطانه ، ويتدرج التأديب المشروع على النحو التالي :

١ - الموعظة . وذلك بمجرد ظهور دلائل النشوز والترفع عن السلطة الزوجية ، ومحاولة السيطرة على الزوج ، أو التردد على أمره الموافق للشرع . وتكون الموعظة بتذكيرها غضب الله على من غضب عليها زوجها ، وبعظم أمر النشوز عند الله ، وذلك برديد الأحاديث النبوية الدالة على ذلك ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « لو كنت امرأةً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة

أن تسجد لزوجها ، من عظم حقه عليها . وقوله : « إذا بانث المرأة هاجرة فراش زوجها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » .

٢ - الهجر في المضاجع . وهذا إذا لم نجد الموعظة ، وقد اختلف في تحديد معنى الهجر على الوجه التالي :

(أ) قال بعضهم هو من الهجر ، بضم الهاء ، وهو الكلام القاسى ، أى : أغلظوا لهن في القول . وقد نقله ابن حجر في فتح البارى .
(ب) وقال ابن عباس والسدى وعكرمة : هو من الهجران ، ومعناه : أن يضاجعها على فراشها ، ولا يجامعها ، ولا يكلمها ، بل يوليها ظهره .

(ج) في رواية أخرى عن ابن عباس : لا يكلمها ، ولا يدع نكاحها ، وذلك عليها شديد .

(د) قال مجاهد ، والشعبي ، ومحمد بن كعب ، ومقسم ، وقتادة : لا يضاجعها في فراشها .

واتفق الجميع على أن الهجر يكون في البيت استناداً لما أخرجه أبو داود والنسائي ، والترمذى ، وأحمد ، عن معاوية بن حيدة القشيري أنه قال : يارسول الله ، ما حق امرأة أحدنا ؟ قال : « أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت » .

٣ - الضرب . وذلك عند عدم جدوى الوعظ والهجران . والمراد به الضرب غير المبرح ، يعنى غير المؤثر . وذلك لحديث مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع : « اتقوا الله في النساء ، فإنهن عندكم عوان ، ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه ، فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » .

قال الحسن يعنى : غير مؤثر . وقال ابن عباس : لا يكسر لها عظماً .

وقد نصت السنة على أنه لا يجوز ضرب الوجه ولا تقييحه بالكلام ،

كان يعبرها بقبح وجهها لحديث معاوية بن حيدة القشيري السابق. وفي رواية النسائي وأبي داود عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده « ولا تقبح الوجه ، ولا تضرب » . واحترام الوجه واجتناب ضربه أمر معروف في الإسلام حتى في الحدود ، وذلك لشرفه ، واحتوائه على أعضاء شريفة كالسمع والبصر ، واتصاله بالرأس ، وهو قمة الإنسان ، وموضع الفكر .

تحريم الحيلة للاستيلاء على مال الزوجة :

ذكر الحكيم الترمذي في كتابه « الأكياس والمفترون » من الحيل المحرمة التي يغتر من لا خلاق لهم بصحتها في الظاهر أمام مجلس القضاء ، وهي في الحقيقة حرام : أن يعلم الرجل بمال زوجته ، فيعمل بحيلته على الحصول عليه ، إما بإساءة عشرتها ، وتهديدها بالانفصال عنها ، وإما بخداعها ، وبعث الأمانى الكاذبة في قلبها ، حتى يحصل على مالها .

فهذا في الظاهر هبة أو قرض ، فإن كان قرضاً ، فإن حرص الزوجة على استبقاء حياتها الزوجية يمنعها من المطالبة به ، وقهره على رده ، وإن كان هبة فإنها لم تكن عن طيب نفس ، وإنما كانت بعامل من عوامل القهر الأدبي ، ويمكن أن يقال كما يقول الحكيم الترمذي : إن هذا المال قد أخذ بطيب القلب لا بطيب النفس ، وطيب القلب غير طيب النفس ، فقد يطيب القلب بتناول الدواء ، وتكرهه النفس . فالاستيلاء على هذا المال صحيح في مجلس القضاء ، ولا سيما أن الزوجة لن تستطيع الإفصاح عن أنه خدعها ، حتى لا تهدم حياتها الزوجية ، ولكنه ليس صحيحاً أمام الله تعالى ، ولن تبرأ ذمة الزوج عنه يوم الحساب .

الترغيب في الزواج :

الازدواج بين الرجال والنساء أصل بقاء النوع الإنساني ، وفيه انلرجت أسرار الفطرة ومعانيها ، وقد علق الله تعالى بقاء النوع بالشهوة ، فجعلها كما يقول الإمام الغزالي كالتلطف بالطير في بث الحب الذي يشتهي ليساق إلى الشبكة .

وفى التوصل إلى الولد قرابة ، لأنه موافقة لمراد الله عز وجل ، وتكثير المؤمنين بالله ، وطمع فى دعاء الولد الصالح بعد الموت وانقطاع الأعمال .

وهو وقاية للدين من غائلة الشهوة ، فغاية ما يصل إليه قوى الإيمان من دفع غائلتها : أن يغض بصره ، ويحفظ فرجه عن المحرم ، أما حفظ القلب عن الوسواس والفكر فى أمور الوقاع فلا يدخل تحت اختيار الإنسان .

وفى النكاح تفريغ القلب عن تدبير المنزل ، وتهيئة أسباب المعاش ، حتى يتفرغ الرجل للعلم والتعليم والعمل ، وما فيه خير الإنسانية ، كما أن رعاية البيت والزوجة والولد فيه رياضة عظيمة للنفس ، وكسر لحدتها ، لا سيما فيما يتصل بنحرى الحلال من أسباب الحياة ، والتورع عن شبهاتها وحرامها ، ففى هذه السياسة النفسية الكثير من علم الحلال والحرام والشبهات .

وفوق كل ذلك فالنكاح من سنن المرسلين ، ولا حجة لأنصار الغزوبة فى عيسى عليه السلام ، لأنه فيما نرى - والعلم لله - كان رحالا لا يستقر فى مكان إلا ليرحل عنه فى سبيل دعوته ، هذا إلى جانب عصمة الله له من الوسواس ، والخطرات ، تلك العصمة التى لا تنهى لغيره ، نظراً للمهمة العظمى التى كلفه الله بها .

المغالاة فى المهور :

ولهذه الأهمية العظمى للنكاح كانت السنة النبوية ترشد إلى اليسر فى المهور وجهاز البيت ، حتى لا تكون الكبرياء حائلا دون الزواج ، وباعثا قويا على شيوع الفواحش حينما يعجز الشباب عن أداء المهور ، وتعجز البنات عن التبعات الثقيلة للجهاز ، فتندثر مقاصد الزواج ، وتبقى أوهام المظاهر الكاذبة .

وقد شاع فى عصرنا ابتداع المغالاة فى المهور ، والمغالاة فى الجهاز ، وكانت النتيجة الحتمية لحل هذه المشكلات ، إما إضراب الشباب عن الزواج ، وإما خروج المرأة من سترها الذى ضربه الله عليها إلى العمل لتستطيع الإسهام

في تحقيق أو هام النفوس التي لا تمت إلى مقاصد الزواج بصلة من الصلات ،
فكان الفساد الكبير الذي نشهده في كل مكان .

وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة . فقد زوج ابنته فاطمة
رضي الله عنها من علي بن أبي طالب . وهما من هما جلالة قدر . ورفعة
منصب في الدنيا والآخرة . ولما لم يكن علي غنياً فقد أمره رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن يدفع لها مهرأ هو درعه الحطمية ، وجهازها رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه أحمد والحاكم عن علي ، بنخيلة ، ووسادة
أدم حشوها ليف ، ورحيين ، وسقاء ، وجرتين . وكان عمر ينهى عن
المغالاة في المهور ، ويقول : ما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زوج
بناته بأكثر من أربعمئة درهم .

وعلى هذا درج السلف من عظماء الأمة علماً وأدباً وسلوكاً . فقد زوج
سعيد بن المسيب ابنته من أبي هريرة علي درهمين ، وما زال المهر عندهم
رمزاً لقوامه الرجل على المرأة ، لأمباهاة وفخراً تندثر عنده مقاصد الزواج .

ذات الدين والجمال أفضل من ذات المال :

أخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« تنكح المرأة لمالها ، وجمالها ، وحسبها ، فاظفر بذات الدين تربت
يداك » .

ليس معنى هذا النهي عن زواج الجميلة ولا ذات الحسب والمال ،
ولكن المنهى عنه أن يكون الجمال بلا دين ، أو المتال بلا دين هو مقصود
الرجل من النكاح .

فالجميلة ضعيفة الدين تكاد لا تتحرز عن المنهيات ، فتزرى زوجها ،
وتشوش قلبه بالغيرة ، وتدفعه إما إلى التساهل فينسب إلى الديانة ، وإما إلى
المفارقة ، وهي مع جمال المرأة شديدة على النفس ، فالمتدينة عون لزوجها
على دينه ، حافظة لنفسها وعرضها بما حفظ الله .

ومن تزوج امرأة لمالها دون رعاية لدينها ، فقد خرج بالنكاح عن مقصوده إلى استغلالها في مالها ، وبذلك تكون لها عليه درجة على عكس الفطرة التي فطر الله الناس عليها ، وقال سعيد بن المسيب : من تزوج امرأة فقال : كم لها ؟ فإنما هو لص .

إفساد الزوجة على زوجها حرام :

إذا كان الطلاق أبغض الحلال عند الله عند الضرورة إليه : فإن الساعي بين الزوجة وزوجها بالفساد ليتوصل إلى طلاقها حرام ، لأنه هدم للمودة والرحمة القائمة بين زوجين ، وبعث للتنافر والأحقاد ، وتشريد للأولاد وتخريب للبيوت .

وأخرج أبو داود والنسائي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من خيب زوجة امرئ أو مملوكه فليس منا » . الخب ، بفتح الخاء ، وقد تكسر ، هو : الساعي بالفساد بين الناس ، المخادع لهم ليتوصل إلى مقصوده . وقال ابن الأثير في النهاية : خيب امرأة . أى : خدعها وأفسدها .

والمراد من الحديث : النهى عن أن يخادع زوجة غيره ، ويفسدها ، ويحسن إليها الطلاق ليتزوجها ، أو يزوجه من غيره ، ويستوى في التحريم الرجل والمرأة تستأجر لهذا الهدف . ويشمل هذا الإفساد القول والعمل . فالقول : أن يذكر لها مساوىء زوجها ، أو يذكر محاسن غيره . والفعل : أن يهدى إليها مالا يستطيع زوجها أن يمتعها به من طعام أو لباس ، رغبة في إثارة نفورها من زوجها .

وهذا عيب شائع في أوساط كثيرة ، ولا سيما بين النساء بعضهن مع بعض ، لا لهدف سوى الثروة التي تنتهى بكارثة الطلاق ، وعلى كل زوج أن يحذر زوجته من التدخل في شئون غيرها من الزوجات ، وعن الاستماع لوسوسة غيرها ، وأن يحثها على نهى غيرها من النساء عن هذا المنكر الشنيع .

التحكيم بين الزوجين عند الشقاق :

قال الله تعالى : (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً) (١) .

الشقاق : اختلاف الوجهة ، فكأن كل واحد من الزوجين أخذ شقاً غير شق صاحبه ، أى : ناحية غير ناحية صاحبه .

قال القرطبي : الجمهور على أن المخاطب بقوله : (وإن خفتم) الحكام والأمراء . وأن قوله : (إن يريدوا إصلاحاً) يعنى الحكيمين في قول ابن عباس ومجاهد وغيرهما . وقيل : المراد الزوجان ، يعنى : إن يرد الزوجان إصلاحاً وصدقاً فيما أخبرا به الحكيمين (يوفق الله بينهما) .

فإذا وقع الشقاق بين الزوجين أسكنهما الحاكم إلى جنب ثقة ، ينظر في أمرهما ، ويمنع الظالم منهما من الظلم ، فإذا تفاقم أمرهما بعث ثقة من أهل الزوج وثقة من أهل الزوجة ، ليجتمعا ، وينظرا . ويفعلا ما فيه المصلحة من التفريق أو الصلح ، وقد تشوف الشارع إلى الصلح فقال : (إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما) .

وقال ابن عباس : إن كان الرجل هو المسيء حجبا عنه امرأته ، وأمروه بالنفقة ، وإن كانت المرأة هى المسيئة قصروها على زوجها ، ومنعوها النفقة ، فإن اجتمع رأيهما على التفريق أو الجمع فأمرهما جائز .

ولا يجوز أن يتدخل الحكمان إذا ذهبا فوجدا الزوجين قد أصلحا ما بينهما فقد أخرج النسائي وعبد الرزاق : أن عتيل بن أبى طالب تزوج فاطمة بنت عتبة بن ربيعة ، فكان إذا دخل عليها تقول : يا بنى هاشم ، والله لا يحبكم قلبي أبداً . أين الذين أعناقهم أباريق الفضة ؟ أين عتبة بن ربيعة ! أين شية ابن ربيعة ؟ فيسكت عنها ، حتى إذا دخل عليها يوماً فقالت : أين عتبة بن ربيعة ؟ فقال : على يسارك في النار إذا دخلت . فشدت عليها ثيابها ، وذهبت .

(١) سورة النساء : ٣٥ .

إلى عثمان فذكرت له ذلك ، فأرسل إليهما ابن عباس ومعاوية فقال ابن عباس :
لأفرقن بينهما . وقال معاوية : ما كنت لأفرق بين شبعين من بني عبد مناف ،
فأتياهما فوجداهما قد أغلقا عليهما بابهما . فرجعا .

فإن وجدا الزوجين على حالهما من الشقاق فلهما الجمع والتفريق عند
جمهور العلماء . لما أخرجه ابن جرير ، وعبد الرزاق ، وابن أبي حاتم ،
والدارقطني ، عن عبيدة السلماني قال : شهدت عليا وجاءه رجل وامرأة ،
ومعهما فئام من الناس (جماعات) فأمرهم فبعثوا حكما من أهله وحكما من
أهلها ، وقال للحكمين : هل تدريان ما عليكما ؟ إن عليكما إن رأيكما أن تفرقا
فرقما . فقالت المرأة : رضيت بكتاب الله لي وعلي . وقال الزوج : أما الفرقة
فلا . فقال علي : كذبت . والله لا تبرح حتى تقر بمثل الذي أقرت به .
قال القرطبي : وإسناده صحيح .

وقال إبراهيم النخعي : إن رأى الحكمان أن يفرقا بطلقة أو طلقتين
أو ثلاث فعلا ، وهو رواية عن مالك .

وقال الحسن ، وقتادة ، وزيد بن أسلم ، وأحمد بن حنبل ، وأبو ثور .
وداود : الحكمان يحكمان في الجمع ، ولا يحكمان في التفريق ، لأن الله تعالى
قال : (إن يريدان إصلاحاً يوفق الله بينهما) . ولم يذكر التفريق .

أما إذا كان الحكمان وكيلين من قبل الزوجين فإنه ينفذ حكمهما في
التوفيق والتفريق بلا خلاف .

الإسلام يستنفذ وسائل الإصلاح بين الزوجين :

حث الإسلام الرجل على معاشرته المرأة بالمعروف ، وحرص الرسول
الكريم على الإحسان إليهن ، وأوصى بهن خيراً في غير مناسبة ، وعلى
اختلاف في المناهج واتحاد في الغاية السامية التي تتقاصر دونها الأنظمة واللوائح
الوضعية .

لقد حذر القرآن من شراسة الكراهية للمرأة بالترغيب في الخير الكثير الذي
ينشئه الله تعالى جزاء على الصبر غير محدود ولا محسوب بحساب الأخذ والعطاء

(فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً) .
ومع ذلك الرغبة الذي لا يستوعب أبعاده إلا كبار المؤمنين وعلمائهم
بصنائع الله مع العارفين به . فلم تغفل السنة شأن أهل النظر الضيق ، والأفق
المحدود . فوجه أنظارهم إلى ما يعرضهم عما كرهوه من أخلاق النساء من
مميزات أخرى قد تكون خفيت عليهم بين دخان الكراهية الأسود . فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة : « لا يفرك
(يبغض) مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقا رضي منها آخر » . قال النووي :
كان تكون شرسة الخلق ، لكنها دينة أو جميلة أو رفيقة به .

فمجموع الإجماعات التي تدخل في نطاق معاني الكتاب والسنة تنصف
المرأة . ولا تدع شيئاً فيها يغري بحسن العشرة ، واستقامة الحب والوثام
إلا وجهت إليه ، وحرضت عليه ، وفي الخلق الجميل من المرأة ما يفوق
كل جمال . وفي خصلة الخير ما يغطي خصالاً من الشر .

وإلى جانب ذلك شرعت الموعظة عند النشوز . ثم الهجر في المضجع .
والذي يعتبر عقوبة نفسية أشد ردعاً من غليظ القول ، ولم يعد بعد أن تطعن
المرأة في صميم أنوثتها بالإعراض عن غوايتها ، وتولية الظهر لأسلحة فتنها ،
ثم تمضي في طريق النشوز والارتفاع على الزوج إلا احتمال المرض النفسي
الناشئ من عدم اقتناعها برجولة الزوج وقوته المقابلة لأنوثتها ، فالضرب
المشروع في المرحلة النهائية من مراحل التأديب قد يكون علاجاً لتلك النفرة
التي لم تكن في الحقيقة إلا رد فعل لعدم شعور المرأة بقوة زوجها .

أما الذين يعترضون على تشريع الضرب - على خفته - في الإسلام فهم
كما يقول الأستاذ العقاد : المتزوقون في مجامع اللهو والبطالة بزواق الفروسية
واللطافة المستعارة ، وأنبيات الأندية والسهرات يعلمون أن هؤلاء الناشئات
لا يكرهن الضرب ولا يسترذلنه .

ونقول : إنهن يشتهينه على صورة أوجع وأبلغ في الوحشية والقسوة
في كثير من الحالات التي يستعصى فيها مرض النشوز والارتفاع على الزوج
حتى يصل إلى حقد هائج على هذا الزوج اللين الرقيق الناعم ، ويرتد هذا

الحقد عدواناً من المرأة على الرجل وقسوة عليه باليد واللسان . وهي حالات لا تجهلها المجتمعات في كثير من الأوساط المترفة الرخوة ، ولا يخطئها بصر فاحص لكثير من حالات النزاع الزوجي ، كما لا يخطئها النظر العابر حينما تنحرف تلك الزوجة إلى رفقة رجل آخر من أهل (البلطجة) والشكاسة فتسعد بشكاسته ، وترتد إلى طبيعتها آمنة في حمى البطش والقوة . الأمر الذي أدركته شريعة الإسلام في بداية الداء وهو لم يستفحل بعد ، حيث يكفي في علاجه مجرد التلويح ، وأبسط الألوان الرؤيية لقوة الرجولة ممثلة في الضرب الخفيف المشروع .

وإذا لم ينحسم الخلاف ، وتستقم الحياة بين الزوجين عند هذا الحد فإن الإسلام يضع قضيتهم أمام اثنين أمينين ، أحدهما من أهل الزوج ، والثاني من أهل الزوجة ، بصفتهم قاضيين من قبل السلطان ، يبذلان كل جهد لإصلاح ذات بينهما ، فإن لم يجدوا طريقاً إلى الإصلاح كان التفريق ضرورة لا مناص منها .

ومع كل ذلك فالإسلام يدفع الزوج إلى الاعتصام بأخلاق الإسلام ، وذلك حينما يقرر أن الطلاق أبغض الحلال إلى الله ، فلعله يلوذ بالصبر على البلاء دون أن يفصم عروة من عرى المودة والرحمة بالطلاق .

الإسلام يحصن المجتمع من الزنى :

ولو أن الذين ينقمون على تشريع الطلاق من النساء وصنائعهن من الرجال بعد تلك المحاولات التشريعية التي بذلها الإسلام للإبقاء على العلاقة الزوجية سلمت عقولهم من العلل لأدركوا أن تشريع الطلاق إلى جانب التشريعات الأخرى التي شرعت لتيسير الزواج حتى يكون في متناول الجميع يحمي المجتمع من أخطر الجرائم وهي الزنى .

وقد اتفق الشيخان على حديث : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » يعنى : أن نور الإيمان يخمد من قلبه حين يرتكب تلك الجريمة الشنعاء ، لما فيها من معاندة للفطرة ، وتمرد على سنن الله في الكون ، وهتك

نخرمات . وإفساد للنساء : وتدريب لمن على تجارة العرض . وهدم لاستقرار الأسرة ، وانتشار للأمراض السرية التي تنتقل إلى النسل وتشيع التخلف العقلي بين الأجيال ، وتشجع على تجارة الخمر والمخدرات التي تعتبر من لوازم المشتغلين بالعلاقات الجنسية المحرمة ، وقتل لفضيحة الحياء الراجعة في موازين الجمال ، وإحلال التهنك مكانها من طباع المرأة حتى تزهد فيها النفوس الأبية ، إلى جانب ما ينشأ عن ممارسة الزنا من احتراف لجرائم السرقة والقتل والاختلاس ، والعدوان على المال العام ، وغير ذلك مما لا يحصى من الانحرافات الخطيرة على بناء المجتمع كله .

ومن الشذوذ الجنسي :

وحيثما تفرض القيود التي تفرضها التقاليد على الزواج . فإن الشذوذ الجنسي قد يطل برأسه البغيض في دنيا المجتمع الإسلامي . فيرتد به إلى الجاهلية العمياء . وإلى خطر لا يقل عن خطر الزنى على الأخلاق وعلى العقل جميعاً .

فكما قلنا آنفاً إن الشذوذ الجنسي سبب رئيسي لانعكاس المعاني عن حقائقها . فقد اعتبر قوم لوط براءته من جريمة الشذوذ جريمة يستحق عليها النفي من البلاد ، وفقدوا كل معنى أخلاقي فهرعوا إلى ضيوفه يبتغون عندهم الفسق والشذوذ ، وكانت امرأته دليلاً لقومه تلطم على كل جميل من الذكور ليقضوا منه مآربهم الآثمة .

وإذا انعكست المعاني عن مقاصدها الحقيقية في بيئة من البيئات بفعل الشذوذ الجنسي أو الترف الذي ينشأ عنه الشذوذ ، فإن الأمة تفقد صلاحيتها للبقاء على الفور . ولو كان في قوم لوط صلاحية للبقاء ، أو استعداد لقبول دعوة الإصلاح . لما حاق بها ما نزل من الدمار ، فما كان الله ليهلك أمة وفيها بقية من أمل في الإصلاح .

ومن العادة السرية :

وقد يكون حياء المنحرف أو ظروفه الشخصية مانعاً له من الزنى ، فيلجأ إلى العادة السرية . وهي الاستمناء باليد . وهي حرام لقوله تعالى :

(والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين . فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) (١) .

قال الشافعي ومن وافقه بتحريم العادة السرية استناداً إلى هذه الآية ، لأنها خارجة عن التسمين المباحين ، داخلة في العدوان المنهى عنه .

إن العادة السرية عامل رئيسي في شيوع الأمراض العقلية . وتشتت التفكير . والعجز عن التركيز ، وضعف البنية ، فضلاً عن سقوط المروءة بمزاويلها . مما يجعلنا نجزم بتحريمها . ولا نترخص في إباحتها ، وبضرورة اللجوء إلى العلاج الشرعي وهو الصوم كما جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هجران الزوجة مدة تتضرر بها حرام :

هذا هو ما يسمى في الإسلام بالإيلاء . والإيلاء : الحلف . وهو أن يحلف الزوج على هجران فراش زوجته فلا يجامعها على وجه المضارة . ودون تحديد مدة معتمولة لا تتضرر بها .

فإن كانت المدة التي حلف الزوج فيها أقل من أربعة أشهر فله أن ينتظر انقضاء المدة . ثم يجامعها . وعليها أن تصبر . وليس لها مطالبة بجامعها في هذه المدة . والدليل على ذلك ما أخرجه الشيخان عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم آلى من نسائه شهراً . فنزل الأسع وعشرين . وقال الشهر تسع وعشرون .

أما إذا زادت المدة عن أربعة أشهر فهذا هو الحرام . لا سيما إذا لم يرجع عن عزمه ، ويجامع امرأته ، ويكفر عن يمينه ، فللزوجة أن تطالبه الرجوع عن يمينه ، أو يطلقها ، فإذا أبي الرجوع عن يمينه وأبى الطلاق

طلق عليه القاضي . يعنى أن الزوجة لا تطلق بمضى الشهور الأربعة من تلقاء نفسها . وهذا هو قول : عمر . وعثمان ، وعلى ، وأبي الدرداء ، وعائشة . وابن عمر . وابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، والشافعى ، وأحمد . والليث بن سعد ، واختاره ابن جرير .

وقال آخرون : تطلق بمجرد مضى الشهور الأربعة . وهو قول لعمر ، وعثمان ، وعلى . وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وابن سيرين ، والقاسم ، وسالم . والحسن . وقتادة ، وشريح القاضي ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وسليمان التيمي . والنخعي . والسدى .

وفى ذلك يقول الله تعالى : (للذين يؤثون من نساءهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) (١) .

وحدد القرآن المدة بأربعة أشهر لتكون كافية لأن يراجع الزوج نفسه . ولأنها أقصى ما تحتمله المرأة وتصبر فيه عن مواعدة زوجها لها .

استعمال حق الطلاق للإضرار بالزوجة حرام :

قال الله تعالى : (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزوا) (٢) .

هذا حث للمسلمين على العدل فى استعمال حقوقهم فى الطلاق الرجعى . الذى شرع فى الأصل كتجربة مؤقتة للفصل بين الزوجين ، فكثيراً ما تعتدل أفكارهما ، وتستقيم أمورهما ، ويحن الواحد منهما إلى صاحبه حينئذ ينوى فيه الإحسان والاستقامة فى طريق المودة والرحمة ، فلم يبادر الإسلام بقطع

(١) سورة البقرة : ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢) سورة البقرة : ٢٢١ .

آصرة الزوجية مرة واحدة حتى ينقطع الأمل نهائياً في اجتماعهما على حياة هادئة مستقيمة على البر والتقوى ، ولهذا أعطاهما فرصة بعد فرصة ، في الطلاق الرجعي مرتين .

ومقصود الإسلام : أنه إذا بدا للزوج استئناف حياته الزوجية مع زوجته المطلقة طلاقاً رجعياً فلا بد أن تكون له نية معايشتها بالمعروف . فإذا نوى غير ذلك كأن يراجعها في نهاية عدتها ليعاود طلاقها فتستأنف عدة جديدة ليطيبل عدتها ، فتلك نية سوء محرمة . والعمل بها حرام (ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا) .

وقد كان الطلاق قبل آية البقرة (الطلاق مرتان) (١) غير محدود بعدد . مما كان سبباً في اتخاذه أداة لمضارة الزوجة . وقد أخرج الحاكم في مستدركه والترمذي عن عروة بن الزبير ، وابن مردويه عن عائشة وهذا لفظه قالت : لم يكن للطلاق وقت ، يطلق الرجل امرأته ثم يراجعها ما لم تنقض العدة ، وكان بين رجل من الأنصار وبين أهله ما يكون بين الناس فقال : والله لأتركك لا أبداً ولا ذات زوج ، فجعل يطلقها ، حتى إذا كادت العدة تنقضي راجعها ، ففعل ذلك مراراً ، فأُنزل الله عز وجل : (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) فوكت الطلاق ثلاثاً ، لا رجعة فيه بعد الثالثة حتى تنكح زوجاً غيره .

الزوجة الكارهة لزوجها :

ولم يدخر الإسلام وسعاً كما رأينا وكما سنرى في إعطاء الزوجين فرصاً كثيرة لإعادة النظر في منهج حياتهما ، وفي إحلال المودة والرحمة محل الشقاق والمباغضة ، وذلك كله للحد من الطلاق ، ولإرساء قواعد الحياة الزوجية على أسس متينة وثابتة . كما لم يدخر وسعاً في رعاية مشاعر المرأة الخاصة إذا كرهت زوجها ، ولم تستطع معاشرته ، فحد لها حدوداً ، ولم يسمح

(١) سورة البقرة ٢٢٩ .

لها أن تكون رغبتها في مفارقة الزوج لمجرد العبث ، والتردد على ألوان الرجال
أي لمجرد التجارب الشهوانية الزائفة : بل إنما يباح لها ذلك إذا عجزت
تماماً عن مواصلة الحياة معه .

أخرج أبو داود وابن ماجه والترمذى عن ثوبان عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « إنما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس فحرام
عليها رائحة الجنة » . وهكذا رواه جمع كثير من الرواة .

فإذا تعذرت الحياة فللزوجة أن تطلب الطلاق ، وتفتدى نفسها بأن
ترد بعض ما أخذته من زوجها ، أو ترده كله في مقابل طلاقها ، وهو
ما يسمى في الشريعة (الخلع) . بضم الخاء .

أخرج البخارى ، والنسائى ، وأبو داود ، وابن ماجه . بالفاظ مختلفة . ولفظ
ابن جرير عن ابن عباس قال : أول خلع كان في الإسلام في أخت عبد الله
ابن أبي بن سلول (حميلة) أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول
الله . لا يجمع رأسى ورأسه شيء أبداً . إني رفعت جانب الحياء فرأيت
(تعنى زوجها ثابت بن قيس) أقبل في عدة ، فإذا هو أشدهم سواداً ،
وأقصرهم قامه . وأقبحهم وجهاً ، قال زوجها : يا رسول الله . إني
أعطيها أفضل مالى . حديقة لى ، فإن ردت على حديقتي ؟ قال : ما تقولين ؟
قالت : نعم وإن شاء زدت . قال : ففرق بينهما . وفي رواية : ولكنى كرهت
دمامته . وفي أخرى : ولكنى أكره الكفر في الإسلام .

وهكذا تتحدد حدود الله في الحياة الزوجية لإسعادهما . وإسعاد البشرية
رغم تفولات الجهلاء الذين يأخذون بظواهر الأحكام دون غوص على
حقائقها .

الإسلام يحصر على الرفق في الطلاق :

وما زال الإسلام رقيقاً بالمرأة إذا تعذرت الحياة الزوجية من جانب
الرجل ، فأراد مفارقتها ، فإن السنة قيدت الزوج بقيود تهدف كلها إلى

عدم إغلاق باب الأمل في استئناف الحياة بروح أخرى بعيدة عن الشقاق والنزاع .

أخرج الستة عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال له : « مره فليراجعها ، ثم ليتركها حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ، فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء » .

وهذا الحديث هو معنى قوله تعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) (١) .

والمراد : أن الطلاق في السنة يجب أن يكون في طهر لم يجامعها فيه هكذا قال ابن عمر ، وعطاء ، والحسن ، ومجاهد ، وابن سيرين ، وقتادة . وميمون بن مهران ، ومقاتل ، وعكرمة ، والضحاك . وقال ابن عباس : يعني : لا يطلقها وهي حائض . ولا في طهر جامعها فيه ولكن يتركها حتى إذا حاضت وطهرت طلقها تطليقة .

فطلاق الرجل امرأته وهي حائض ، واقع ، ويؤمر برجعها . وينتظر حتى تطهر ، ثم تطهر ، ثم يطلقها دون أن يجامعها . وحكمة تأخير الطلاق إلى طهر بعد الطهر الذي يلي الحيض الذي حرم الطلاق فيه من أربعة أوجه :

١ - ألا تصير الرجعة من أجل الطلاق ، فوجب أن يمسكها زماناً كان يحل له فيه طلاقها ، وذلك لتظهر فائدة الرجعة . وبهذا قال الشافعية .

٢ - أن تكون الرجعة عقوبة له ، وتوبة معصيته باستدراك جنايته .

٣ - أن الطهر الأول مع الحيض الذي يليه ، وهو الذي طلق فيه كقرء واحد . فلو طلقها في أول طهر لمكان كمن طلق في الحيض .

٤ - أن النہی عن طلاقها فی الطہر لیطول مقامہ معها ، فلملہ بجامعہا .
فیذهب ما فی نفسہ من سبب طلاقها فیمسکها .

وإنما حرم طلاقها فی طہر جامعہا فیہ ، حتی یتبین حملها ، لئلا تكون
حاملًا فیندم ، فإذا بان الحمل دخل بعد ذلك فی طلاقها علی بصیرة :
فلا یندم .

وإنما یحرم طلاق الحائض لئلا تطول علیہا العدة ، لأن هذا الحیض
لا یحتسب قرءًا من عدتها .

والطلاق لغير السنۃ وهو الذی یكون فی الحیض ، أو یكون فی طہر
جامعہا فیہ واقع ، وشذ أهل الظاهر فقالوا : لا یقع . لأنه غیر مأذون له
فیہ ، فأشبهه طلاق الأجنبیۃ . والصحیح قول الجمهور ، لأن الرسول صلی الله
علیہ وسلم أمر ابن عمر بمراجعة زوجته ، ولو لم یقع لم تكن رجعة .

وعلى هذا فالطلاق المحرم یكون فی ثلاث صور :

١ - الطلاق فی الحیض دون أن تسأله المرأة .

٢ - الطلاق فی طہر جامعہا فیہ .

٣ - أن یكون للرجل أكثر من زوجة یقسم لهن ، فیطلق إحداهن دون
أن یوفیها قسمها .

من حرم زوجته علی نفسه :

یکثر الناس ولا سیم العامة منهم أن یقولوا لزوجاتهم : أنت علی حرام .
دون نية الطلاق .

١ - قال الشافعی والإمام أحمد وأبو حنیفة : إذا لم ینو شیئاً بقوله هذا
فعلیہ کفارة یمین . وهو مذهب أبی بکر وعمر ، وغیرهما من التابعین .

٢ - قال الثوری : إن لم ینو شیئاً بقوله فهو لغو لا شیء فیہ . وبه قال
زید بن أسلم .

٣ - قال مالك : تقع به طائفة واحدة بائنة .

والصحيح قول الجمهور : أنه إذا لم ينو بقوله شيئاً فعليه كفارة يمين .
وأخرج ابن جرير مطولاً ، والشيخان مختصراً عن ابن عباس قال :
قلت لعمر رضي الله عنه : من المرأتان ؟ (يعني اللتان تظاهرتا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم) . قال : حفصة وعائشة . وكان بدء الحديث في شأن
أم إبراهيم القبطية ، أصابها النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة في
نوبتها . فوجدت حفصة . وقالت : لقد جئت إلى شيئاً ما جئت به أحداً من
أزواجك . في يومى ، وعلى فراشى ، وفي دورى . قال : « ألا ترضين أن
أحرمها فلا أقربها » ؟ قالت : بلى . فحرمها ، وقال : « لا تذكرى ذلك
لأحد » . فذكرته لعائشة ، فأظهره الله عليه ، فأنزل الله : (يا أيها النبي
لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك) (١) قال ابن عباس :
فبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كفر يمينه وأصاب جاريته .

وكان ابن عباس يفتى في هذه المسألة بكفارة اليمين ويقول : لقد كان
لكم في رسول الله أسوة حسنة ، ويسوق القصة ، أخرج ذلك الشيخان
وغيرهما .

اتهم الرجل امرأته بالزنى :

إذا شك الرجل في عفاف امرأته ، أو شك بالتالي في نسبة أولادها إليه .
فإن ذلك يسبب حرجاً شديداً في المعاشرة ، ويحتمل معه وقوع جريمة القتل
ثأراً للشرف المثلوم ، كما يترتب عليه - إن كان الاتهام حقاً - أن يربي
الرجل غير أولاده ويورثهم ، ولا سيما أن إثبات جريمة الزنى على الزوجة
أمر شاق وعسير ، والإسلام يكره شيوع الفاحشة في المؤمنين .

فإذا اجتمعت القرائن عند الزوج على اتهام زوجته بالزنى . فقد شرع
الإسلام (اللعان) بينهما . وأصل ذلك ما جاء في قوله تعالى : (والذين يرمون

(١) سورة التحريم : ١ .

أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدبر عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين (١) .

وسبب نزول هذه الآيات ما أخرجه البخارى ، وأبو داود مختصراً . والإمام أحمد مطولاً ، عن ابن عباس قال : لما نزلت (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) (٢) . قال سعد بن عباد - وهو سيد الأنصار : أهكذا أنزلت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا معشر الأنصار ، ألا تسمعون ما يقول سيدكم » ؟ قالوا : يا رسول الله ، لا تلمه ، فإنه رجل غيور ، والله ما تزوج امرأة قط إلا بكراً ، وما طلق امرأة قط فاجترأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيرته . فقال سعد : والله يا رسول الله إني لأعلم أنها حق ، وأنها من الله ، ولكأنى تعجبت أنى لو وجدت لكاعاً (حقاء) قد تفخذها رجل لم يكن لى أن أهيجه ولا أحركه حتى آتى بأربعة شهداء ، فوالله لا آتى بهم حتى يقضى حاجته .

قال : فما لبثوا إلا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية - وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا وتاب الله عليهم - فجاء من أرضه عشاء ، فوجد عند أهله رجلاً ، فرأى بعينه ، وسمع بأذنيه ، فلم يهيجه حتى أصبح ، فغدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إني جئت أهلى عشاء ، فوجدت عندها رجلاً ، فرأيت بعينى ، وسمعت بأذنى ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء به ، واشتد عليه ، واجتمعت الأنصار فقالوا : قد ابتلينا بما قال سعد بن عباد الآن (يعنى حصل ما توقعه سعد) يضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم هلال بن أمية ، ويبطل شهادته فى الناس . فقال هلال :

(١) سورة النور : ٦ - ١٠ .

(٢) التور : ٤ .

والله إني لأرجو أن يجعل الله لي منها مخرجاً ، يا رسول الله ، إني قد أرى ما اشتد عليك مما جئت به ، والله يعلم إني لصادق .

فوالله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يأمر بضربه ، إذا أنزل الله عليه الوحي ، وكان إذا نزل عليه الوحي عرفوا ذلك في ترويض وجهه . (يعني تغير لونه) . فأمسكوا عنه حتى فرغ من الوحي . فنزلت (والذين يرمون أزواجهم) الآيات . فسرى عنه فقال : أبشر يا هلال : قد جعل الله لك فرجاً ومخرجاً ، قد كنت أرجو ذلك من ربي عز وجل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أرسلوا إليها » . فأرسلوا إليها فجاءت ، فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهما : وذكرهما ، وأخبرهما أن عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا . فقال هلال : والله يا رسول الله . لقد صدقت عليها . فقالت : كذب . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا عنوا بينهما » . فقيل لهلال : اشهد . فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين فلما كان في الخامسة قيل له : يا هلال ، اتق الله ، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب . فقال : والله لا يعذبني الله عليها ، كما لم يجلدني عليها . فشهد في الخامسة : أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ثم قيل لها : اشهدي أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين . فلما كانت في الخامسة قيل لها : اتق الله ، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب . فتلكأت ساعة ثم قالت : والله لا أفصح قومي ، فشهدت في الخامسة أن لعنة الله عليها إن كان من الصادقين . ففرق بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقضى ألا يدعى ولدها لأب ، ولا يرمى ولدها ، ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الحد ، وقضى ألا بيت لها ولا قوت ، وقال : « إن جاءت به أصهب أريسح حمش الساقين فهو لهلال ، وإن جاءت به أورق جعداً جمالياً ، خدلج الساقين ، سابغ الإليتين ، فهو للذي رميت به » . فجاءت به أورق جعداً جمالياً ، خدلج الساقين ، سابغ الإليتين . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لولا الإيمان لكان لي ولها شأن .

الأصهب تصغير الأصهب : أشقر اللون . والأرْبَسَح تصغير الأرسح : وهو الذى لا عجز له . وحش الساقين : دقيقهما . والأورق : الأسير . جعد الشعر : متموج الشعر . جمالياً : ضخيم الأعضاء . الخداج : عظم الساقين . سابغ الإليتين : عظيمهما .

ويعتبر هذا الحديث تفسيراً مفصلاً للآية فى سورة النور . وخلاصة الأحكام فيمن قذف امرأته بالزنى :

١ - يشهد الرجل أمام القاضى أربع شهادات على الزوجة بالزنى قائلاً فى كل منها : (أشهد بالله إنى لصادق فى أن زوجتى زنت بفلان) . ويوقف فى الخامسة . فيذكره القاضى عذاب الله ، وأن هذه الشهادة الأخيرة هى الوجبة لعنة الله . ثم يقول فى الخامسة : (لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين) وتشهد الزوجة فى المجلس أربع شهادات قائلة : (أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فى دعوى الزنى على بفلان) . وتوقف فى الخامسة لتذكيرها . ثم تقول فى الخامسة (غضب الله على - أو لعنة الله على - إن كان من الصادقين) .

٢ - يفرق القاضى بينهما بمجرد اللعان ، ولا نفقة لها ولا سكنى ، ولا ينسب ولدها إلى أحد ، ولا يجوز رميها بعد ذلك أبداً .

٣ - لا يجوز للزوج أن يتزوجها بعد ذلك أبداً . وهذا مذهب مالك . والشافعى ، والأوزاعى ، والثورى ، وأحمد ، وإسحاق . وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أن الزوج إذا كذب نفسه بعد اللعان ارتفع التحريم المؤبد ، وجاز له نكاحها .

صوفة الدجالين والتلقيح الصناعى :

منذ زمان طويل والنساء إذا لم يلدن على فراش الزوجية ، أو تأخر حملهن عن الزمان المعهود لهما أن تحمل فيه جزعن ، واستبدت بهن الأوهام ، ثم ما يلبثن أن يلجأن إلى محترفى الدجل أو السحر ، وتلقفهن أيدي الوسطاء وتقودهن إلى مجامع المشعوذين ، ويقدم الدجال للمرأة قطعة من الصوف

ويأمرها أن تتحمل بها في داخل فرجها ، وكثيراً ما يحدث الحمل بعد فترة طويلة من العقم ، أو تأخير الحمل عن وقته المعهود .

يحدث هذا كثيراً جداً في الريف المصري ، وفي الأوساط الشعبية التي أعماها الجهل في المدن ، وعاشت بين طقوس التقاليد الموروثة ، والتي ترجع إلى عصور الوثنية السحيقة ، وما زال يحدث إلى الآن على مرأى من أزواج جهلاء يباركون كرامات هؤلاء الدجاجة ، ويعجبون من خوارقهم .

والذي يحدث تماماً هو أن المشعوذ أياً كان نوعه يضع في تلك الصوفة (منيا) له أو لغيره ، استخراج باليد أو بغيرها من الوسائل ، ويقذف في الصوفة ، وتلف على الفور جيداً ، حتى تحتفظ الخلايا الحية بالحياة في درجة حرارة الصوفة القريبة من درجة حرارة الجسم البشري ، ويرجع النجاح والإخفاق إلى إحكام وضع المنى ، وعدم تعريضه للهو الخارجي .

فالحمل الحادث في هذه الحالة (حمل صناعي) حدث بمنى لرجل آخر غير زوج المرأة التي تطلب الولد ، وقد تطور هذا العمل البدائي إلى ما يعرف الآن بالتلقيح الصناعي ، الذي يحفظ فيه منى الرجل (أي رجل) في أنابيب دقيقة ، وبطريقة علمية أدق ، وتتحمل به المرأة ، فيحدث الحمل غالباً . فكان العلماء زاحوا المشعوذين في الدجل الرخيص بين تلك الأوساط الجاهلة ، وإن كان ظاهرها مزوقاً بزواق المدنية العصرية .

ولا فرق بين الزنى وبين هذا العمل الخسيس في النتيجة فنتيجة الزنى وصوفة المشعوذ وأنبوبة المعمل العلمي واحدة ، وهي حمل المرأة من غير ماء زوجها ، وإضافة ولد غريب إلى الأسرة ، له حقوق الأولاد الحقيقيين من الميراث وغيره من الأحكام ، ولكن الولد الغريب هذا لا يحمل في قلبه لأبيه المزعوم حب الابن لأبيه ، ولا لأصول أبيه وفروعه نفس العاطفة الفطرية المطلوبة في توثيق أواصر الحب والالتزام ، وإن كان يحمل لأمه شعوراً طيباً تنقصه بركة الحلائ وفراش الزوجية .

والفرق بين الزنى وبين التلقيح بصوفة المشعوذ أو بأنبوبة المعمل هو

ففيما سبق قذف المتى في موضع الحرث في المرأة : يعنى في عملية الاستمتاع فقط . أما النتيجة فهي نتيجة الزنى ، لا فرق بينهما في شيء . ومن هنا يتبين أن هذا العمل حرام ، وتحايل على إقناع النساء بنتائج الزنى في موضوع النسل والولادة . ومن علم به من الأزواج ورضى عنه فهو والديوث سواء . وعلى الوعاظ ، وخطباء المساجد ، وعلماء المسلمين الذين يتصلون بتلك الأوساط إنهم السكوت عن هذه الجريمة دون التنبيه إلى تحريمها . ودون النهي عنها .

الحلوة بالأجنبية حرام :

واعتماد الناس أن يدخلوا على الأجنبية . ويتكلمون معهن في مصالح الحياة ، أو مجرد التسلية ، دون أن ينكر عليهم ذلك أحد ، إلا إذا عرفت المرأة بالسوء ، فإن الناس غالباً ما ينكرون عليها وعلى من يدخل عليها . وفي غير هذه الحالة تكون الثقة الظاهرة في المرأة وفيمن يدخل عليها مانعاً أدبياً من الإنكار .

ولهذه الظاهرة صور مختلفة . فقارئ القرآن للتبرك في البيوت في مواعيد محددة في الريف والأحياء الشعبية في المدن ، وجهلة المتصوفة ، وصدق العائلة في الأوساط العصرية ، وصدق الزوج في الأوساط الشعبية ، وأقرباء الزوج أو الزوجة من غير محارمها ، والعمال الذين يعملون عند الزوج أو شركاؤه في العمل ، كل أولئك يدخلون على النساء في غيبة الأزواج وهو حرام .

أخرج مسلم . والبخاري عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إياكم والدخول على النساء . فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله . أفرأيت الحمى ؟ قال : الحمى الموت . » .

قال الليث بن سعد فيما أخرجه مسلم : الحمى : أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج ، ابن العم ونحوه .

قال النووي : المراد بالحمو هنا أقارب الزوج غير آباءه وأبنائه .
وإنما المراد الأخ وابن الأخ ، وابن النعم ونحوهم ممن ليس بمحرم ، وعادة
الناس المساهلة فيه ، ويختار بامرأة أخيه ، فهذا هو الموت ، وهو أولى بالمنع ،
وأما ما ذكره المازري من أن المراد بالحمو أبو الزوج ، وقال : إذا نهي
عن أبي الزوج وهو محرم ، فكيف بالغريب ، فهذا كلام فاسد ومردود .
ولا يجوز حمل الحديث عليه .

قال القاضى عياض : (الحمو الموت) معناه : أن الخلوة بالأحماء
سرّدية إلى الفتنة والهلاك في الدين ، فجعله تهلاك الموت ، فيرد الكلام
مورد التغليظ .

ولا يجوز أن تجلس المرأة مع ضيوف زوجها ، لأن الفتنة حينئذ غير
مأمونة . إلا إذا كانت عجوزاً لا أرب فيها للرجال . واحتجاج بعضهم
على جواز ذلك بما أخرجه الشيخان عن سهل بن سعد أن أبا أسيد الساعدي
دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرسه ، وكانت عروسه هي خادمة
الجمع ، فها ، عمول كما يقول الإمام النووي على أنه كان قبل تشريع
الحجاب .

ولا يخفى ما تجرّه تلك العادة في عصرنا من مفسد نسمع عنها ، ونقرأ
نتائجها في الصحف السيارة ، ونعرف في ساحات القضاء الكثير من بلايا
هذا الاختلاط .

عقوق الوالدين حرام :

أوصى القرآن الكريم بالوالدين خيراً . فقال تعالى : (وقضى ربك
ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما
فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريماً . واخفض لهما جناح الذل
من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً) (١) .

(١) سورة الإسراء : ٢٣ ، ٢٤ .

وقد بينا قبل ذلك بعض الأسرار الكامنة في بر الوالدين ، والحذر من عقوقهما ، ونقول هنا زيادة على ما سبق : إنها بداية صلة الرسم ، وأصل القدوة الحسنة للأبناء ، حتى تكون الصورة الوضيفة لأبائهم مع أجدادهم وجداتهم نموذجاً يحتذى به ، فأبس أخطر على بناء المجتمع من أن يرى الولد أباه ينهر جده أو جدته ، إذ ما تثبت تلك الصورة المهتزة أن ترسخ في أذهانهم ، لبعيدوا تمثيلها مع أولئك الآباء ، ومن هنا تنقد البذرة الأولى للمجتمع قديسياتها واحترامها ، ولا تبقى للرحم كله قيمة ولا حرمة ، فإذا أهين الأب والأم ، فالعلم والخال أهون منهما . وهكذا تخبو جأوة الغيرة على الحرمات . وتسود تقاليد انغاية مجتمع المسلمين : الأمر الذي أوضحته السنة ، وحذرت منه في أحاديث لا تحصى .

أخرج مسلم ، وأحمد بن حنبل عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رغم أنف ، ثم رغم أنف ، ثم رغم أنف رجل أدرك والديه ، أحدهما أو كليهما عند الخبر : ولم يدخل الجنة » . يعنى بسبب برهما .

ومن حديث الإمام أحمد عن مالك بن عمر ، والنسائي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أدرك والديه أو أحدهما ثم دخل النار ، فأبعده الله وأسمقه » . يعنى بسبب عقوقهما .

ولا يقتصر بر الوالدين وتحريم عقوقهما على حياتهما ، بل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح الباب واسعاً أمام المسلمين ليبروا آباءهم بعد موتهم ، وحدد العناصر التي يبر الإنسان والديه بها بعد موتهما .

فقد أخرج أبو داود ، وابن ماجه ، والإمام أحمد وهذا لفظه ، عن أبي أسيد الساعدي قال : بينما أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . إذ جاءه رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، هل بقي من بر أبوي شيء بعد موتهما أبرهما به ؟ قال : « نعم ، خصال أربع : الصلاة عليهما والاستغفار لهما ، وإنفاذ عهدهما ، وإكرام صديقتهما ، وصلة الرحم التي لا رحم لك إلا من قبلهما ، فهو الذي بقي عليك من برهما بعد موتهما » .

والمراد بإتفاذ عهدهما : تنفيذ وصاياهما ، وعدم الإخلال بها . والمراد بالرحم التي لا رحم للإنسان إلا من قبلهما : إخوتهما وفروعهما ، كالعم والخال وأولادهما .

وإذا كان الجهاد في سبيل الله ، وطلب الشهادة في سبيل الدعوة هو أقصى العبادات مرضاة لله تعالى ، فقد آثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يكون هذا الجهاد إلا برضا الوالدين ، فإن كرها ذلك لولدهما لحاجتهما إليه كان إرضاءهما أفضل من الجهاد . أخرج أحمد ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن معاوية بن جاهمة السلمي : أن جاهمة جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أردت الغزو ، وجئتك أستشرك ، فقال : « هل لك من أم ؟ قال : نعم . فقال : الزمها ، فإن الجنة تحت رجلها » . ويظهر أنها كانت في حاجة إلى رعاية ابنها .

وأخرج الشيخان عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أبايعك على الهجرة والجهاد أبتغي الأجر من الله . فقال له : « فهل من والدك أحد حي ؟ قال : نعم ، بل كلاهما حي . قال : أفتبتغي الأجر من الله ؟ قال : نعم . قال : فارجع إلى والدك فأحسن صحبتهما » .

وليس المراد : إغلاق باب الجهاد أمام كل من له أب وأم : ولكن هذه الحالة خاصة بما إذا لم يكن للوالدين غيره ، وكانا في حاجة إلى بر .

لا تجوز طاعة الوالدين في معصية :

قال الله تعالى : (وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا واتبع سبيل من أناب إلى) (١) .

يعنى : إذا حرصاك على أن تتابع دينهما ، فلا تقبل منهما ذلك ، ولا يمنعك

ذلك من أن تصاحبهما في الدنيا محسناً إليهما ، واتبع سبيل المؤمنين . ويدخل في ذلك ما إذا طلبا من ولدهما أن يعمل عملاً هو معصية الله ، فلا طاعة لمخلوق في معصية الله .

أخرج الطبراني عن سعد بن أبي وقاص أنه قال : أنزلت في هذه الآية : (وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما) . كنت رجلاً رءبياً ، فلما أسلمت قالت : يا سعد ، ما هذا الذي أراك قد أحدثت ؟ لتدعن دينك أولاً وأخيراً ولا أشرب حتى أموت ، فتعير بي ، فيقال : يا قاتل أمه . فقلت : لا تفعل يا أماء ، فإنني لا أدع ديني هذا لشيء . فمكثت يوماً وليلة لا تأكل ، فأصبحت وقد جهدت ، فمكثت يوماً وليلة أخرى لا تأكل ، فأصبحت قد اشتد جهدها . فلما رأيت ذلك قلت : يا أمه تعلمين والله لو كانت لك مائة نفس فخرجت نفساً نفساً ، ما تركت ديني هذا لشيء ، فإن شئت فكلّي ، وإن شئت لا تأكلّي . فأكلت .

التسبب في سب الوالدين من الكبائر :

من الكبائر الشائعة بين الناس أن يتبادلوا شتم الآباء على سبيل المزاح ، وقد حدد الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاواه معنى العقوق المحرم فقال : هو كل فعل يتأذى به الوالدان تأذياً ليس بالهين ، مع كونه ليس من الأفعال الواجبة .

فالإنسان الذي يتسبب في شتم والديه شتماً يتأذيان به تأذياً ليس بالهين . فهو من عقوق الوالدين المحرم والمعتبر من الكبائر .

والأصل في هذا ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من الكبائر شتم الرجل والديه . قالوا : يا رسول الله ، وهل يشتم الرجل والديه ؟ قال : نعم ، يسب الرجل أباه ، فيسب أباه ، ويسب أمه » .

حقوق الأبناء على الآباء :

وقد حرص الإسلام على ألا يتسبب الآباء فيما يعكر صفو الحب والبر من الولد لأبويه ، فحد حدوداً تضمن صفاء الحب والود بين الأصل وفرعه ، حتى تستلظ شجرة الأسرة ، وتثمر ثمارها المرجوة من القوة والوحدة ، والخير العميم ، وحتى لا تتشوش القلوب بنيران الحقد والبغضاء ، إذا ما حاد الأب عن الطريق ، ففضل ولدأ على آخر بلا مسوغ شرعى لهذا التفضيل ، أو أهمل تربية ابنه وتعليمه ، وأسلمه للضباع .

والأصل في ذلك حديث الشيخين المشهور : « كلكم راع . وكلكم مسئول عن رعيته » . الحديث . فكل ما يجب للرعية على الراعى من الرعاية والتربية الدينية ، وتهئية الولد لاستقبال الحياة ، والعدل بينه وبين إخوته . فلا يخص أحدهم بشيء دون رضاهم ودون عذر شرعى فإن فعل فقد فعل إثماً وارتكب حراماً .

ومن أشهر ما يفعله الآباء : حرمان بعض الأبناء من الميراث ، كحرمان البنات ، أو حرمان أولاد امرأة لم تكن بارة بالزوج .

ولهذا حذر الله تعالى من الإضرار بالورثة في الوصية فقال تعالى :
(من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله) (١) . يعنى :
يجب أن تكون الوصية على العدل ، لا على الجور والظلم ، بأن يحرم بعض الورثة ، أو يزيد على ما قدر الله له من الفريضة ، ففى سعى فى ذلك كان كمن ضاد الله فى حكمته وقسمته . وقد أخرج النسائى عن ابن عباس موقوفاً :
« الإضرار فى الوصية من الكبائر » .

ومن هنا اختلف الفقهاء فى الإقرار للوارث هل هو صحيح أم لا على قولين :

(١) سورة النساء ١٢ .

أحدهما : لا يصح ، لأنه مظنة التهمة ، وأن يكون قد أوصى له بصيغة الإقرار ، وقد ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا الله قد أعطى كل ذي حق حقه : فلا وصية لوارث » . وهذا مذهب أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد بن حنبل ، والشافعي في القديم .

وقال الشافعي في الجديد : يصح الإقرار . وهو مذهب طاووس . وعطاء ، والحسن . واختاره البخاري في صحيحه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إياكم والغلو فإن الظن أكذب الحديث » . وقال تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) فلم يخص وارثاً ولا غيره .

ويجوز هذا الخلاف إذا كانت صورة الإقرار بدين أو نحوه لبعض الورثة صحيحة مطابقة للحقيقة .

أما إذا كان الإقرار حيلة لتفضيل بعض الورثة على بعض فهو حرام بالإجماع لقوله تعالى : (غير مضار ، وصية من الله) .

وأخرج الإمام أحمد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الرجل يعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة ، فإذا أوصى حاف (ظلم) في وصيته ، فيختم بشر عمله ، فيدخل النار ، وإن الرجل يعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة ، فيعدل في وصيته ، فيختم له بخير عمله ، فيدخل الجنة . ثم قال : اقرأوا إن شئتم (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) (١) .

(١) سورة النساء ١٣ ، ١٤ .

في الآداب الاجتماعية

الإسلام وأخوة الإيمان :

الإسلام هو الفطرة ... يعترف بتفاوت الناس في الفضل وفي الجدارة ... ومن هنا تفاوتوا في الأرزاق وحظوظ الحياة . . . أما التفاوت بالمظهر فليس تفاوتاً على الحقيقة . . . ولقد قرر القرآن الكريم هذه الحقيقة التي يقوم عليها عمار الحياة ، وتعصم الأحياء من خراب العقل والعواطف ، وقرر للناس حقيقة المساواة ، وأنها تتعلق بالحقوق والواجبات ، وتناط بأشرف العواطف وأبعدها منالاً عن دعاة العنصر والحقد والتخريب ، فقال تعالى :

(ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً) (١).

(إن أكرمكم عند الله أتقاكم) (٢) .

(إنما المؤمنون إخوة) (٣) .

ومن هنا تبين لنا الحكمة العليا من الحوافز التي شرعها الإسلام لإثراء الإنسانية بالعواطف السامية، من خلال هذا التفاوت وهو يبنى اللبنة الأولى للمجتمع الكبير ممثلة في الأسرة ، ويحرص في الوقت نفسه على تعدد مواقع المردة والرحمة وعدم حصرها في الأبوة والأمومة والرحم القريب ، ويحوطها بالضمانات والتشريعات التي تحميها من الصعف الذي تولده النزوة أو الطمع ، ويتوسع في بنائها حتى تشمل مجتمع المؤمنين كله تحت لواء أخوة الدين التي تشمل المترابطين بالزواج وصلة الأرحام ، وتشمل المتباعدين الذين

(١) سورة الزخرف : ٣٢ .

(٢) سورة الحجرات : ١٣ .

(٣) سورة الحجرات : ١٠ .

لم يتراحموا بهذا الرباط ، وإنما تآخوا برباط هو أقوى من كل رباط
ألا وهو الإيمان الذى يجمع الكل على هدف واحد، وكلمة واحدة ، ونسب
واحد هو نسب الإسلام .

فإذا كانت المودة والرحمة هما نسب الأقرباء ، فإن أخوة الإيمان هي
نسب من لم يكن يرجى بينهم نسب فى أى تشريع ولا فى أى قانون غير
قانون السماء .

ونحن نلاحظ أن الإسلام وهو يربط كل المؤمنين برباط الأخوة إنما
يستوحى آصرة الدم الأقوى من رباط الزوجية كلما تباعدت بالمؤمنين
أواصر الرحم القريب . أى إن التشريع الإسلامى قد اختار للأقرباء الدم من
المؤمنين نفس العاطفة الأخوية ، وجعل بدلاً من رباط الدم القريب رباط
الدين الأقرب من كل رباط قريب ، وقررت السنة لأقرباء الدين
نفس الحقوق الواجبة لأقرباء الرحم القريب . فالمسلم أخو المسلم
لا يظلمه ، وهو أخوه فى وجوب النصرة ، وهو أخوه لا يخطب على
خطبته ، ولا يبيع على بيعه ، إلى آخر ما جاء فى السنة من حقوق أخوة
الدين التى لا تقل عن أخوة الدم فى قليل ولا كثير ، تفسيراً لما جاء فى
القرآن من أصول الأخوة الإيمانية (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا
خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ولا تلمزوا أنفسكم
ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان) . . .

والشعور بأخوة الدين شعور لا يخطئه قلب المؤمن فى أى بلد إسلامى يعيش
فيه ، أو فى أى بلد غير إسلامى يقابل فيه مسلماً ، فإن اتحاد العقيدة والثقافة
والكلمة والوجهة يربط بين الغربيين ويحتويهما فى إطار نادر من الحب والانس
فتتلاقى فيه القلوب قبل الأجساد ، وتأنس النفوس قبل الأشباح .

وبمثل هذه الحكمة العليا عالج الإسلام مشكلة التفاوت بين أناس فى
الأرزاق والأقدار والمواهب والقوة ، فاعترف به ، واعتبره منطلقاً لبناء
صرح من الأخلاق الإسلامية العليا ، ووضع له الحلول تلو الحلول ، واعتبر
الأخوة الإيمانية إطاراً شاملاً لكل المؤمنين على اختلاف درجاتهم وطبقاتهم

إن صرح هذا التعبير . وشاملا لكل تلك الحلول الأخلاقية التي تربط الحياة الدنيا بغاية من الحياة الأخرى ، على طريق الجزاء .

ولقد عرّف الشيوعيون الإسلام من دون الأديان كلها : لأنه وضع العمل الأمثل لتلك الخلافات ، ووضعها موضع التطبيق العملي الناجح واعترف بها . وحصن المجتمعات من تلك الأوهام الهدامة أبد الأبد . فلا مساواة بين الناس إلا في الحقوق والواجبات ، أما المساواة بينهم في الأقدار كما يؤمن بذلك أتباع « ماركس » فهذه المساواة الشيوعية المزعومة كما يقول الأستاذ العتماد ظلم لا يدانيه ظلم « فلن تتخيل في الدنيا ظلما أوبل من ظلم التسوية بين غير المتساوين ، فإنه يجور على الأصالح ، ولا يحمي المجرد من الصلاح ، ويقيم العقبات في سبيل تجديد القوى ، واستفزاز الهمم ، وتنشيط الكسالى ، وتقرير الثقة في نفوس العاملين » .

قطيعة الرحم من الكبائر :

أخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله تعالى خلق الخلق ، حتى إذا فرغ ، قامت الرحم فقالت : هذا مقام العائذ من القطيعة . قال : نعم ، أما ترضين أن أصل من وصلك ، وأقطع من قطعك ؟ قالت : بلى . قال : فذاك لك . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأوا إن شئتم : (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم . أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم . أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها) . .

الرحم معنى من المعاني هو قرابة تجمعها رحم والدة ، ولا يتصور منها قيام ولا كلام ، وإنما هو ضرب مثل ، وحسن استعارة على عادة العرب في بلاغتهم ، والمراد تعظيم شأن الرحم ، وعظيم إثم قاطعها .

قال القاضي عياض : لا خلاف في أن صلة الرحم واجبة في الجملة ، وقطيعتها معصية كبيرة ، والأحاديث تشهد لهذا ، ولكن الصلة درجات بعضها أرفع من بعض ، وأدناها ترك المهاجرة ، وصلتها بالكلام ولو بالسلام ،

ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة ، فمنها واجب : ومنها مستحب .
فلو وصل بعض الصلة ولم يصل إلى غايتها لا يسمى قاطعاً ، ولو قصر عما يقدر
عليه لا يسمى واصلاً .

واختلفوا في تحديد معنى الرحم التي تجب صلتها . فقيل : هو كل رحم
محرم ، بحيث لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى حرمت مناسكتهما
فعلى هذا لا يدخل أولاد الأعمام ، ولا أولاد الأخوال .

وقيل : هو عام في كل رحم من ذوى الأرحام في الميراث ، يستوى
في ذلك المحرم وغيره . ويدل عليه قوله صلى الله عليه في معنى الرحم :
« ثم أدناك فأدناك » .

قال النووي : والقول الأخير أصح ، لحديث : « إن أبر البر أن يعمل
أهل ود أبيه » . مع أنه لا محرمية .

وقد توعد الرسول صلى الله عليه وسلم قاطع الرحم فقال فيما أخرجه مسلم
عن جبير بن مطعم : « لا يدخل الجنة قاطع رحم » . قال النووي : من
استحل قطيعة الرحم بلا سبب ولا شبهة مع علمه بتحريمها فهو كافر
مخلد في النار . ومن لم يستحل قطيعتها فإنه لا يدخل الجنة في أول الأمر مع
السابقين ، بل يعاقب بتأخره القدر الذي يريده الله تعالى .

وقد رغب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلة الرحم فقال فيما أخرجه
مسلم عن أنس : « من أراد أن يبسط له في رزقه ، أو ينسأ له في أثره
(يعني : يؤخر له في أجله) فليصل رحمه » . ومعنى الزيادة في الأجل هباً :
بركة العمر ، والتوفيق للطاعات ، وعمارة الأوقات بما ينفع في الآخرة
وحفظها من الضياع . وهذا هو المعقول من الأقوال في ذلك .

ويخطئ بعض الناس فيقاطع من يقاطعه من أهل رحمه ، ولا يصله
إلا إذا وصله ، وهذه لا تعتبر صلة ، ولكنها مكافأة ، وليس الواصل
بالمكافئ ، ووصل من قطعك أمر رغب فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحدث عليه فقال في حديث مسلم عن أبي هريرة أن رجلاً قال : يا رسول

الله ، إن لى قرابة أصلهم ويقطعوننى ، وأحسن إليهم ويسيئون إلى ، وأحلم
عنهم ويجهلون على ، فقال : « لئن كنت كما قلت ، فكأنما تسفهم
المل » . يعنى تطعمهم الرماد الحار من أثر النار . وتسفهم . بكسر
السين وتشديد الفاء وضمها .

وهو تشبيه لما يلحقهم من الألم والحزى بما يلحق آكل الرماد الحار
من الألم وسوء المنظر .

هجر المسلم أخاه

وغير المترابطين برباط الرحم كذلك لا يجوز التقاطع بينهم ، ما لم يكن
أحد المهاجرين من أهل البدع والأهواء ، أو مجاهراً بمعصية ، فإن هجره
حينئذ واجب ، ما لم يتب أو يرجع عن البدعة . وخير المهاجرين من يبدأ
أخاه بالسلام .

أخرج الشيخان والترمذى وأبو داود عن أبى أيوب الأنصارى أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة
أيام ، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذى يبدأ بالسلام » .
وإنما أبيح للمسلم أن يقاطع أخاه ثلاثة أيام ليذهب السبب العارض الذى
من أجله وقعت المهاجرة .

قال الإمام النووى : وقوله صلى الله عليه وسلم : « وخيرهما الذى يبدأ
بالسلام » . فيه دليل لمذهب الشافعى ومن وافقه على أن السلام يقطع المهاجرة ،
ويرفع الإثم فيها ويزيله . وقال أحمد وابن القاسم المالكى : إن كان يؤذيه
لم يقطع السلام ما بينهما من مهاجرة .

واختلفوا فى المراسلة ، وهل ترفع إثم المهاجرة أولا . والصحيح :
أنها ترفع الإثم ، لأنها تزيل الوحشة .

والمهاجرة بين المسلمين تمنع مغفرة الله ، وقد أخرج الترمذى ومسلم

وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تفتح أبواب الجنة كل يوم اثنين وخميس ، فيغفر في ذلك اليوم لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً ، إلا من بينه وبين أخيه شحناء ، فيقال : أنظروا هذين حتى يصطلحا » .

ترويع المسلم حرام :

حرمة المسلم من أى طبقة كانت ، فقيراً أو غنياً ، رفيع القدر أو مغموراً معتبرة وواجبة الاحترام ، وفي ذلك أخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أشار إلى أخيه بحابدة فإن الملائكة تلعه حتى يدمعه ، وإن كان أخاه لأبيه وأمه » .

في الحديث تأكيد لعموم النهي ، وشموله لمن يتهم فيه ومن لا يتهم كالأخ الشقيق الذي لا يتهم الإنسان بعداوته . ويشمل الهزل والجد ، لأن ترويع المسلم وتخويفه حرام بكل حال ، ولعن الملائكة لفاعل هذا دليل على عظم التحريم .

وقد علل الرسول صلى الله عليه وسلم تحريم هذا الفعل بقوله فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة : « فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزغ في يده فيقع في حفرة من النار » .

ويلحق بهذا ما يفعله بعض الناس في مزاحهم بعضهم مع بعض من التخويف بإشارات في الوجود أو غيره ، لما يمكن أن يحدث من عاهات في اثنين أو غيرها على سبيل الخطأ ، فضلاً عن حرمة الترويع للمسلم .

ويلحق به كذلك ما يفعله بعض الناس من أن يتخفى أحدهم شيئاً من متاع أخيه على سبيل اللعب والهزل ، ثم يرده إليه بعد ذلك . وقد أخرج الترمذي وأبو داود عن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لعباً ولا جذاً ، ومن أخذ عصا أخيه فليردها إليه » .

لا يتناجى اثنان دون الثالث :

وبالغة في رعاية المسلم لمشاعر أخيه المسلم أيا كان قدره الدينى فقد حرم الإسلام على المسلم أن يتحدث مع أخيه سرّاً ومعهما ثالث يجلس وحده ، وذلك لما يسبب هذا العمل للثالث من الحجل والألم ، والشعور بعدم الثقة .

وقد أخرج الشيخان وأبو داود والترمذى عن عبد الله بن مسعود أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتنجى اثنان دون صاحبهما ، فإن ذلك يخزنه » . وروى مثله عن ابن عمر . وقال أبو صالح (أحد رواة الحديث) : قلت لابن عمر . فأربعة . قال : لا يضرك .

قال النووى : هو نهى تحريم . وهو أن يتناجى اثنان بحضرة ثالث ، وكذا ثلاثة بحضرة رابع ، فالمحرم على كل حال هو أن يترك واحد وحده . ومذهب ابن عمر ، ومالك ، والشافعية : أن النهى عام فى كل الأزمان . وفى الحضر والسفر . أما إذا كانوا أربعة فتناجى اثنان دون اثنين فلا بأس بالإجماع .

كراهية المجازفة فى المدح :

مدح الإنسان لأخيه مسألة دقيقة تزل فيها الأقدام ، وذلك حينما يوجد شخص يحب المدح ، ويجد من المادحين من يكيل له المدائح دون حساب ، ولا تحر للحقيقة . فهذا الممدوح حينئذ يهاجمه الإعجاب بنفسه ، فربما تكبر ففسد دينه ، وضل فى دنياه . فإذا كان متحكما فى أرزاق الناس ، يعطى من رصيه ، ويمنع من يغضبه ، فإن تواتر المدائح على مثل هذا الإنسان يجعله ينفق المال العام فى غير موضعه ، فيثيب الخامل ويقربه ، ويرفعه إلى مناصب القيادة ، ويعاقب العامل صاحب الموهبة العظيمة ، ويعزله فى ركن بعيد لا تفيد منه الأمة ، ولا يجد حافزا له على مواصلة العمل والابتكار .

من أجل هذا صور رسول الله صلى الله عليه وسلم المداح بمن يقطع عنق الممدوح . كناية عن إهلاكه فى الدين والدنيا . وذلك فيما أخرجه الشيخان

وأبو داود وابن ماجه عن أبي بكره أن رجلا أنى على رجل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له : « قطعت عنق صاحبك ، ثلاث مرات ، ثم قال : إذا مدح أحدكم صاحبه لا محالة فليقل : إني أحسبه كذا ، ولا أزكيه على الله تعالى » .

وقد أخرج مسلم والترمذى وابن ماجه وأبو داود عن همام قال : جاء رجل فأثنى على عثمان في وجهه ، فأخذ المقداد بن الأسود ترابا ، فحشا في وجهه وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا لقيتم المداحين فاحثوا في وجوههم التراب » .

وقد حمل المقداد الحديث على ظاهره ، ووافقه جماعة كانوا يحثون التراب في وجوه المداحين . وقال آخرون : معناه خيبرهم فلا تعطوهم شيئا .

وقال النووي : وردت أحاديث صحيحة تبيح المدح في الوجه . ويجمع بينها بأن النهي بمحمول على المجازفة في المدح ، والزيادة في الأوصاف ، أو على من يخاف عليه الفتنة والإعجاب . وأما من لا يخاف عليه الفتنة لكمال تقواه ، ورسوخ عقله ، فلا كراهة في مدحه إذا لم يكن فيه مجازفة ومخالفة للحقيقة .

سباب المسلم حرام :

السب : الشتم . وشم المسلم بغير حق حرام بإجماع الأمة . وفاعله فاسق بنص الحديث الذي أخرجه مسلم عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سباب المسلم فسوق ، وقتاله كفر » .

أما تحديد المسؤولية فيما إذا تبادل المسلمان شتم أحدهما الآخر فقد حددها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم والترمذى وأبو داود عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « المستبان ما قالا فعلى البادىء منهما ، ما لم يعتد المظلوم » . فالإثم الناشئ من السباب الواقع منهما يقع على البادئ ، لأنه المتسبب في هذه المشاتمة . أما إذا تجاوز المظلوم قدر

الانتصار المشروع ، فشم البادئ بأكثر مما شتمه به ، فإن إثم الزائد من الشتم يقع على المظلوم .

والعفو عن البادئ أفضل ، لقوله تعالى : (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) . وليس العفو عن الظالم ضعفاً كما يفهم ذلك بعض الجهلاء ، بل هو عز كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم عن أبي هريرة : « . . . وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً . . . » .

وإذا انتصر المسبوب لنفسه ، وشم شاتمته فقد استوفى ظلامته . وبرئ الشاتم الأول من حقه ، وبقي عليه حق الله تعالى ، وهو يغفر بالتوبة والاستغفار وفعل الحسنات (إن الحسنات يذهبن السيئات) .

سوء الظن بالمسلم والتجسس على حاله :

من فرائد الإسلام الرائجة في التربية الاجتماعية والفردية : أن منح المسلم من الثقة ما يتسامى بروحه المعنوية إلى أرفع درجاتها ، فلا يأخذه بالظن السيئ ، ولا ينتبج عوراته عن طريق التجسس ، ومن ثم يتكلم بما ظن أو بما هداه إليه التجسس من كشف العورات المستورة ، فينفر المسلمون بعضهم من بعض ، ثم يجهرون بما أخفوه من معاصي الله ، ويتحدون المجتمع بها بإداموا قد افتضحوا باللسنة إخوانهم ، وتتلذر التوبة بعد ذلك على الجاهر المتجدي ما دام قد جاهر على صفة تشبه الانتقام من المجتمع الذي فضح مستور أمره .

لقد أغلق الإسلام هذه الأبواب بإغلاق أول باب يصل إليها وهو سوء الظن ، فأعطى المستترين بمعاصيهم فرصة الرجوع عنها ، وحفظ المجتمع من شر التحدي الناشئ عن المجاهرة بالعصيان ، وحفظ علاقات المسلمين قائمة على المحبة ، وأفسح المجال لمن عصي في تستر أن تكون مشاركته لإخوانه في أعمال البر الأخرى طريقاً أكيدا لتوبته ورجوعه إلى حمى الإسلام الوثيق .

وإذا كان الظن السيئ وما يتبعه من شك في المسلمين هو باب الشر فقد

أغلقه القرآن الكريم بفوقه تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من
الظن إن بعض الظن إثم) (١) .

والظن : تسمية نفع في القلب ، نسلم بلا دليل . وسبب نزول هذه الآية
ما ذكره الثعلبي في تفسيره : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر ضم
الرجل المحتاج إلى الرجلين الموسرين فيخدمهما ، فضم سلمان إلى رجلين ،
فتقدم سلمان إلى المنزل فغلبته عيناه فنام . ولم يهيأ لهما شيئاً ، فقالا له :
انطلق فاطلب لنا من النبي صلى الله عليه وسلم إداماً وطعاماً ، فذهب . فقال
له النبي صلى الله عليه وسلم : « اذهب إلى أسامة بن زيد فقل له : إن كان
عنده فضل من طعام فليعطك » . وكان أسامة خازن النبي صلى الله عليه وسلم ،
فذهب إليه فقال : ما عندي شيء . فذهب إليهما فأخبرهما ، فقالا : قد
كان عنده ولكنه يئس . ثم بعث سلمان إلى عائشة من الصحابة فلم يجد عندهم
شيئاً فقالا : لو بعثنا سلمان إلى بئر سمية لغار . يعني : جف ماؤها .
وانطلقا يتحسبان هل تنجد أسامة شيء ؟ فرآهما النبي صلى الله عليه وسلم فقال
لهما : « ماؤي أرى خضرة اللحم في أفواهكما » ؟ فقالا : والله يا نبي الله
ما أكلنا في يومنا هذا لحماً ولا غيره . فقال : « ولكنكما أكلتما لحم سلمان
وأسامة » فنزلت هذه الآية .

فمن نرى كيف تطور الظن إلى تجسس في الآية الكريمة ، والظن المنهي
عنه في الآية هو التهمة من غير دليل ، بدليل قوله تعالى بعد النهي عنه :
(ولا تجسسوا) . ولو كان مؤكداً بدليله لمسا عقيب بالنهي عن التجسس .
فكل ما لم تكن له أمانة صحيحة ، ودليل ظاهر من الغشون فهو حرام واجب
الاجتناب .

والدليل على أن التجسس على عورات المسلمين يفسد المجتمع الإسلامي
ما أخرجه أبو داود عن معاوية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
« إنك إن تضيعت عورات الناس أفسدتهم ، أو كدت تفسدهم » .

وأخرج الشيخان والترمذي وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إياكم والظن - فإن الظن أكذب الحديث : ولا تجسسوا ، ولا تخسسوا » . والصحيح من الفرق بين التجسس (بالجيم) والتعسس : بالخاء) أن الأول هو البحث عما يكتُم عنك . والثاني : محاولة البحث بأحد الخواس .

ولا يجوز على هذا أن ينظر الإنسان إلى بيت أخيه ، أو يتسمع عليه بأذنه . ليكتشف ما يجري فيه من أعمال . وأخرج أبو داود عن زبد قال : أتى ابن مسعود برجل فقال : هذا فلان ، تقطر لحبته خمرًا . فقال له عبد الله : إنا قد نهينا عن التجسس ، ولكن إن يظهر لنا شيء ، نأخذ به .

وجماع المسألة ما قاله عمر رضي الله عنه : « لا تظن بكلمة خرجت من أخيك المسلم إلا خيراً ، وأنت تجد لها من الخير مملأ » .

تحريم الغيبة :

ومن توابع الظن والتجسس أن تسفر المواجه في القلب ، فيتحدث به المسلم في حق أخيه . وتلك هي الذيبة . وهي حرام بنص قوله تعالى : (ولا يغتب بعضكم بعضاً أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه) (١)

وفد فسرت السنة حادثة الغيبة المحرمة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها : أخرج مسلم والترمذي والنسائي وأبو داود عن أبي هريرة : « قيل : يا رسول الله ، ما الغيبة ؟ قال : ذكرك أخاك بما يكره . قيل : أفرأيت إن كان في أخي ، أقول ؟ قال : فإن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإلا لم يكن فيه ما تقول فقد بهته » . يعني : قلت فيه البهتان ، وهو الكذب العظيم .

وقالت عائشة رضي الله عنها فيما أخرجه الترمذي وأبو داود : قلت

(١) سورة الحجرات : ١٢ .

للنبي صلى الله عليه وسلم : حسبك من صفة كذا وكذا . تعنى : أنها قصيرة .
فقال : « لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته » . يعنى : غيرته
وأفسدته . والأحاديث في النهى عن الغيبة أكثر من أن تحصى .

قال الإمام النووي : تباح الغيبة لعرض شرعى ، وذلك في ستة أمور :

١ - التظلم ، فيجوز للمظلوم أن يتظلم للسلطان والقاصى وغيرهما ممن
له ولاية أو قدرة على إنصافه ، فيقول : ظلمنى فلان ، أو فعل كذا وكذا .

٢ - الاستعانة على رد المنكر ، ورد العاصى إلى الصواب ، فيقول لمن
له قدرة : فلان يعمل كذا ، فازجره عنه ، ونحو ذلك .

٣ - الاستفتاء ، بأن يقول للمفتى : فلان ، أو أبى ، أو زوجى ظلمنى
بكذا ، فهل له ذلك ؟ وما طريقى في الخلاص ، فهذا جائز للحاجة ، لقول
هند : إن أبا سفيان رجل شحيح .

٤ - تحذير المسلمين من الشر ، وذلك من وجوه : منها حرح المخروحين
من الرواة والشهود والمصنفين ، وذلك جائز بالإجماع ، بل واجب صوتياً
لشريعة ، ومنها إذا رأيت طالب علم يأخذ علمه عن مبتدع أو فاسق وخفت
عليه ضرره فعليك نصيحته ببيان حاله ، ومنها أن يكون له ولاية لا يقوم
بها على وجهها ، لعدم أهليته ، أو لفسقه ، فيذكره لمن عليه الولاية ،
ليستدل به على حاله .

٥ - أن يكون الإنسان مجاهراً بفسقه أو بدعته ، كالخمر ، ومصادرة
الناس ، وجباية المكوس ، وتولى الأمور الباطلة ، فيجوز ذكره بما يجاهر
به ، ولا يجوز ذكره بغيره إلا بسبب .

٦ - التعريف . فإذا كان معروفاً بلقب ، كالأعمش ، والأعرج ،
والأقطع ، جاز ذكره به للتعريف ويحرم ذكره به للتنقيص ، ولو استطاع
تعريفه بغيره كان أولى .

ويلحق بهؤلاء في عصرنا العملاء الذين يتعاملون مع مذاهب معادية

للإسلام كالشريعين مثلاً . أو من يحاولون بث آرائهم الشاذة المخالفة لإجماع السلف بقصد الشهرة بين الشباب الذى يطلب العلم ، فالتعريف بحقيقة حال هؤلاء واجب لحماية للشريعة ، ولإيمان المؤمنين .

وطريق التوبة من الغيبة ما نقله ابن كثير عن الإمام أحمد والجمهور أن يقطع عنها ، ويعزم على ألا يعود ، وأن يثنى على من اغتابه في المجالس التى كان يذمه فيها ، وأن يرد عنه الغيبة جهده ، فتكون هذه بتلك .

لا يسخر قوم من قوم :

لا تتحلل وحدة الأخوة الإيمانية ، ولا يتحول النظام الإسلامى من وحدة مماسكة . وإطار واحد يجمع الدرجات المتقاربة المتكافئة المتعاطفة إلى طبقات متناحرة إلا بتأثير السخرية والاستهزاء ، واحتقار فريق لفريق . فمن ثم يحدث الثلم الواسع في بناء المجتمع الإسلامى ، ويكون النظام الطبقي الذى يستغله أعداء الإسلام أسوأ استغلال ، ويستميلون المحقرين من إخوانهم إلى صفوفهم ، ثم يؤثرئون في قلوبهم نيران الحقد على من احتقروهم ، وسخروا منهم ، وبالتالي يستخدمونهم معاول هدم في صرح الإسلام الذى بناه القادة الأوائل بالدم الغالى ، والكفاح المرير ، وإعلاء المبادئ العليا التى لا تدانيها مناهج الدنيا كلها في الإصلاح والبناء ، حينما أقاموا مجتمعاً مثاليا مترابطاً بأخوة الإيمان .

والم تأمل في الآية التى تنهى عن سخزية المسلمين بعضهم من بعضهم يدرك عظمة المنهج القرآنى في بناء وحدة المسلمين ، وفي تحصينهم ضد مذاهب الهدم اللاحقة لنزول القرآن ، وإلى أبد الدهر . فإله تعالى يقول :

يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون (١)

(١) سورة الحجرات : ١١ .

فقد أنقى الله عن العباد حقيقة الأفضلية التي يعلو بها فريق على فريق ،
أو فرد على فرد حتى لا يسخر المستعلى بمن هو دونه فيما يظن ويزعم ،
وقد اعتبر الله ميزان الأفضلية بين قوم وقوم ، أو نساء ونساء ، أو فرد
وفرد ، هو القلب ، وما يسيطر عليه من وجدان رفيع أو هاجس حقير ،
فقد يكون المظهر جميلاً في الخلق والزينة ، والقلب متعففا عما فيه من سوء ،
ونوايا الشر ، وقد يكون المظهر زاهدا ناسكا عابداً ، والقلب يمرج بالغرور
والإعجاب والشهوات المحرمة ، ولذلك نحد آراء السلف في تفسير الآية يدور
حول هذه المعاني .

قال مجاهد : هو سخرية الغنى من الفقير . وقال ابن زيد : لا يسخر من
سر الله عليه ذنوبه ممن كشفه الله . وقال الضحاك : نزلت في وفد بني نعيم
الذين استهزأوا بفقراء الصنحابة ، مثل عمار ، وجناب ، وابن فهيرة ،
وبلال وصهيب ، وسلمان ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وغيرهم لمسا رأوا
من رثاثة حالهم . وقيل : نزلت في عكرمة بن أبي جهل حين قدم المدينة مسلماً .
وكان المسلمون إذا رأوه قالوا : ابن فرعون هذه الأمة .

وقال الإمام القرطبي : في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ، ولكن ينظر
إلى قلوبكم وأعمالكم » . وهذا حديث عظيم يترتب عليه ألا يقطع بعيب أحد
لما يرى عليه من صور أعمال الطاعة أو المخالفة ، فلعل من يحافظ على
الأعمال الظاهرة يعلم الله من قلبه وصفا مذموماً لا تصح معه تلك الأعمال .
ولعل من رأينا عليه تفريطاً أو معصية يعلم الله من قلبه وصفا محموداً يغفر
له بسببه ، فالأعمال أمارات ظنية ، لا أدلة قطعية ، ويترتب عليه عدم الغلو
في تعظيم من رأينا عليه أفعالا صالحة ، وعدم الاحتقار لمسلم رأينا عليه أفعالا
سيئة ، بل تحتقر وتذم تلك الحالة السيئة ، لا تلك الذات السيئة . فتدبر
هذا فإنه نظر دقيق » .

وربما ترتب على سخرية المسلم من المسلم ، أو المرأة من المرأة إطلاق
اللسان بالعيب والطعن ، فهى الله عن ذلك نهياً مقترناً بلفت النظر إلى خطورة

هذا للعمل على الأمة كلها . لا على الشخص المطعون وحده . قال القرطبي :
هذه الآية (ولا تلمزوا أنفسكم) مثل قوله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) (١)
النساء : ٢٩ . أى لا يقتل بعضكم بعضا ، لأن المؤمنين كنفس واحدة ،
فكأنه بقتل أخيه قتل نفسه ، وكقوله تعالى : (فسلموا على أنفسكم) (٢) .
النور : ٦ ، يعنى يسلم بعضكم على بعض . ومعنى هذه الآية لا يغيب بعضكم
بعضا .

وقال الطبري : اللمز يكون باليد والعين واللسان والإشارة . والهمز
لا يكون إلا باللسان . وقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير : معناها
لا يطعن بعضكم على بعض . وقال الضحاك : لا يلحن بعضكم بعضا .

ومن وسائل اللمز : أن ينادى المسلم أخاء بلقب يكرهه ، وقد نهى
الله عن ذلك فقال : (ولا تتنازوا بالألقاب) . روى أبو داود والترمذي
عن أبي جيرة بن الضحاك قال : نزلت في بني سلمة ، قدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم المدينة . وليس منا رجل إلا وله اسمان أو ثلاثة : فيدعى
ببعضها فعسى أن يكرهه . وقال الحسن ومجاهد : كان الرجل يعبر بعد إسلامه
بكفره . يا يهودى ، يا نصرانى ، فنزلت . وقال مجاهد والحسن : هو قول
الرجل : يا فاسق ، يا منافق . . وقال ابن عباس : التناز بالألقاب : أن
يكون الرجل قد عمل السيئات ثم تاب ، فهى الله أن يعبر بما سلف . والآية
تتسع لكل تلك المعانى ، وهى لا تخرج عنها .

وقد أشارت الآية إلى أن هذه الأعمال المدمومة التى نهى الله عنها
تخرج فاعلها عن إطار أخوة الإيمان ، فمن فعلها فهو فاسق خارج عن قانون
الإسلام الذى يلزم المسلمين باحترام بعضهم بعضا ، وإحلال الأخوة مكان
تدابير الجاهلية قديما ، وتدابير مذاهب الهدم حديثا ، فالناشر عن قانون

(١) سورة النساء : ٢٩ .

(٢) سورة النور : ٦١ .

الأخوة فاسق خارج عن الإسلام ، وإن كان باب التوبة مفتوحاً أمامه ليعود إلى حظيرة الحق ، ومجتمع المؤمنين المكلفين .

وأخيراً قال المعلم الأعظم صلى الله عليه وسلم فيما أخرج مسلم عن أبي هريرة : « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وماله ، وعرضه » .

سب الصحابة :

سب الصحابة كبيرة من الكبائر العظام . فهم أنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمهاجرون معه ، والمجاهدون بأموالهم وأنفسهم في سبيل دعوة الإسلام ، وأصفي الناس قلباً ، وأطهرهم سريرة ، وأخلصهم نية . وهم مصابيح الهدى ، وينابيع العلم ، الآخذون عن رسول الله ، والمبلغون بعده . وقد جرت عادة بعض المتعالمين أن يضعوا أنفسهم في مستوى هؤلاء الأعلام ، فيوجهوا إلى بعضهم نقداً مريراً يخرج عن حد الأدب إلى حد السباب ، كما يتناولون في ذلك على عمرو بن العاص رضي الله عنه ، وإنحيازهم إلى صف معاوية رضي الله عنه .

وَنَقُولُ : إذا كان هؤلاء الناقدون في عصرنا من أهل الجفلة ، فلنسلم معهم جدلاً بأن خطأ حدث من عمرو بن العاص رضي الله عنه . ولكن كيف يعنى هؤلاء عن كل عمل عظيم لعمر بن العاص . ولا يرون إلا هذا العمل الذي حدث عن تأويل واجتهاد ؟ !! مع أن الله تعالى قد اقتضى عدله وزن الأعمال ، ومحاسبة العبد بما رجح منها . وعمر بن العاص له من الأعمال العظيمة ما يتقاصر دونه عمل أجيال كاملة ، فما من مسلم أسلم في أفريقيا ، ويسلم الآن ، وسوف يسلم فيما يستقبل من الزمان إلا كان لعمر بن العاص من إسلامه حسنة تضاف إلى ميزان أعماله ، فهو فاتح مصر ، ومؤسس الإسلام في تلك القارة بأكملها ، ومنشيء أول مسجد فيها ، فهل يجد ناقد لنفسه مقالاً بعد هذا الفضل الأعظم الذي ناله هذا الصحابي المفترى عليه ؟ !!

وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال فيما أخرجه الستة عن أبي سعيد الخدري : « لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » . والنصيف بمعنى النصف . والمعنى : لا ينال أحدكم بإتفاق وزن جبل أحد ذهباً ما ينال أحدهم من إتفاق مد من طعام أو نصف مد ، لما يقارنه من مزيد الإخلاص ، وصدق النية ، مع ما كانوا عليه من القلة والحاجة والضرورة .

فالبغى على الصحابة باللسان ظعن في الدين ، وقد علمنا وما زالت السنة حافلة بعلمائهم وفقهائهم وأعلام الفكر والإدارة والحرب منهم على مستوى التاريخ البشرى كله .

فأصحاب العقول القائمة ، والعيون العوراء لا يصلحون لقيادتنا في عالم الفكر والعلم ، ولن نمنع عيوننا أن ترى الإشراق والنور في أصحاب رسول الله ، ولا عقولنا أن تدرك العظمة التي سادوا بها الدنيا .

النميمة :

ولا يزرع البغضاء والفساد بين صفوف المؤمنين شيء أشد من السعي بين الناس بالنميمة ، وهي نقل الكلام من شخص إلى آخر ، أو من جماعة إلى أخرى على سبيل الإفساد بينهم .

وقد أخرج الشيخان والترمذي وأبو داود عن حذيفة بن اليمان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يدخل الجنة قتات » . والقتات هو النمام الذي ينقل الكلام بين الناس ليفسد بينهم . وقيل : النمام يحضر القصة من أولها ، وينقلها . والقتات الذي يتسمع من حيث لا يعلم به المتكلم ، ثم ينقل ما سمعه . فالقتات : نمام متجسس .

وأخرج مسلم عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أنبئكم ما العضة ؟ هي النميمة ، القالة بين الناس » . والعضة بفتح

العين ، إسكان الضاد على وزن وجه ، أو بكسر العين وفتح الضاد على وزن زنة .

ولقد عد القرآن الكريم مساويئ النيمة وخصائص أهلها فقال : (ولا تطع كل حلاف مهين . هواز مشاء بنميم) (١) . وأخرج أحمد وابن ماجه عن أسماء بنت يزيد بن السكن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أخبركم بخياركم ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : الذين إذا رؤوا ذكر الله ثم قال : ألا أخبركم بشراركم ؟ المشاءون بالنيمة ، المفسدون بين الأحبة الباغون للناس العنت » .

تحريم الظلم :

القرآن الكريم عامر بالآيات الكثيرة التي تستذكر الظلم ، ومنها قوله تعالى : (ولو أن لكل نفس ظلمت ما في الأرض لافتدت به وأسروا الندامة لما رأوا العذاب) (٢) . والمعنى أنه لا يمكن للظالم أن يفتدى نفسه من العذاب بما في الأرض جميعاً .

وأخرج مسلم عن أبي ذر الغفاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روي عن ربه : « يا عبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي ، وجهلته بينكم محرماً ، فلا تظالموا . يا عبادي ، كلكم ضال إلا من هديته ، فاستهدوني أهدكم ، يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته ، فاستطعموني أطعمكم . يا عبادي ، كلكم عار إلا من كسوته ، فاستكسوني أكسكم . يا عبادي ، إنكم تخطئون بالليل والنهار ، وأنا أغفر الذنوب جميعاً ، فاستغفروني أغفر لكم . يا عبادي ، إنكم لن تبغوا ضري فتضروني ، ولن تبغوا نفعي فتتفعوني ، يا عبادي ، لو أن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنكم ، كانوا على أتني قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً . يا عبادي .

(١) سورة القلم ١٠ ، ١١ .

(٢) سورة يونس ٥٤ .

لو أن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنكم ، كان على أفجر قلب رجل واحد منكم :! نشعر ذلك من منكى شيئاً : يا عبادي ، لو أن أولكم وآخركم ، وإنسكم وجنكم ، قاموا في صعيد واحد فسألوني ، فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك من عندي ، إلا كما ينقص المحيط إذا دخل البحر ، يا عبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم . ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن بغير ذلك فلا يلومني إلا نفسه .

هذا حديث عظيم من أصول الدين من رابط المعنى ، يدور - وإن أنشلم وبوائمه النسبة ، جدير بالاعتبار في الدراسة والتأمل : فقد كان أبو إدريس الخولاني (أحد رواة) إذا حدث به جثا عن ركبته إعظماً لما يحتويه من الجبروت والرحمة ، ودعوة الله عباده إلى نفسه مع الاستغناء عنهم . ورفع همهم عن دنيء الأخلاق بالظلم ، إلى رفيعها .

ولا معارضة بين قوله : « كلكم ضال إلا من هديته » وبين حديث : « كل مؤثون يؤله على الفطرة » لأن المراد بهذا الحديث وصف الناس بما كانوا عليه قبل معث النبي صلى الله عليه وسلم كما قال المازري .

ولما كان الباعث على الظلم هو الجاه والمال وتزكية النفس . فقد وجه الحديث الناس إلى أن حقيقة الأمر أن الله تعالى هو وحده واهب هذه الموانع ، ولن ينالها أحد في الوجود على كره من ربه . وأن منها ما يكون استسراجاً ، ومنها ما يكون أمانة من أمارات الرضا .

ولما كان الظلم ظلمات للنفس ، وظلمة للغير ، وظلم النفس يكون بالكفر أو العصيان مع الإسلام ، وظلم الغير يكون بالعدوان على المال والنفس والعرض ، فقد بين الحديث هذه المسالك للناس ، وبين أن ظلم النفس بالكفر أو العصيان لا يضر الله شيئاً ، وتزكية النفس بالإيمان لا تنفعه شيئاً . وأن ما يناله الإنسان عن طريق الظلم لن يبلغ ما يناله عن طريق سؤال الله من فضله العميم ، وقد فتح الله سبحانه أبواب رحمته بالنفوس والعطاء لكل من يطررها ، تلطفاً منه سبحانه بعباده ، وسياسة لهم في ردهم

عن الظلم ، ثم ختمه بتهديد لطيف لمن أضرب صفحاً عن هذه الهبات الغامرة .
ولم يقصد سواء الطريق في حياته بقوله : « ومن يجاز غير ذلك فلا يلومن
إلا نفسه » .

الظلم يدعو إلى الإفلاس يوم القيامة وفي الدنيا :

ومنهج التربية الإسلامية الذي اتبعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في تربية
العالم كله يتجه دائماً إلى ربط المعاني العامة للمعاملات والسلوك الأخلاقي
والقيم الاجتماعية بالغاية الجزائية في الحياة الأخرى بعد الموت ، لتكون تلك
المعاني والقيم الدنيوية نماذج لمعان أكمل منها في الحياة الآخروية . وجماع
المقاصد لتلك التربية المحمدية شئ واحد هو رفع همة المؤمن ، والتسامي بها
إلى ذروة الإيمان والأمن في رحاب الله دون الأمن في رحاب الحياة الزائلة
الحائلة .

فلما أراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن ينفر الناس من الظلم عالج
تلك المشكلة في نفوسهم بهذا المنهج العجيب بين مناهج التربية . فالظلم لا ينتحل
الظلم إلا سعياً وراء الثراء والاستكثار من المال الذي يتم به الجاه والسلطان .
فمن ملك المال في الدنيا فليس بمفلس ، هكذا يؤمن الناس في كل مكان
دون أن يفطنوا إلى شرعية مصادر المال أو عدم شرعيتها ، ودون أن يفطنوا
إلى نتائج الحصول على المال عن طريق غير مشروع في الدنيا ، ودون
أن يصلوا بين العمل وغايته الجزائية بعد الموت في حياة أخرى .

ولهذا طرح الرسول صلى الله عليه وسلم سؤالا على من حوله من أصحابه في
حديث رواه أبو هريرة وأخرجه مسلم وأحمد . قال : « أتدرون ما المفلس ؟
قالوا : المفلس فينا من لادرهم له ولا متاع » . هذا هو المفهوم المتعارف
عليه للإفلاس ، ولهذا لم يرفض الرسول صلى الله عليه وسلم هذا المعنى ،
ولأنما اتجه إلى تصحيح السلوك الدنيوي فيه عن طريق بيان معنى الإفلاس الذي
ترتبط فيه الحياة الدنيا بالغاية الجزائية الآخروية فقال : « إن المفلس من
أمنى من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي قد شتم هذا ، وقذف

هذا . وأكل مال هذا ، وسفك دم هذا ، وضرب هذا ، فيعطى هذا من حسناته ، وهذا من حسناته ، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه . ثم طرح في النار .

ولا ندري كيف تمخضت الفطانة التي يتغنى بها الرعاع من أتباع الماركسية عن بلاغة الغباء وهي تقرر أن الدين لعبة من الأعياب المرابين قصد به سلب الأموال ، وهذه واحدة من الفرائد الحمديدية في شجب الظلم ، وردع الظلمة ، الذين ابتكروا لعبتهم اللثيمة لسلب المال العالمى عن طريق الربا والقروض ، والتحكم في سلوك المال الذى يقرضونه أثلا يعارض خططهم الجهنمية في إقرار اللصوصية العالمية دينا للرعاع وبحشرات الأرزقة من البشر .

ولم يعد المنهج المتمدنى مبتدعة يعترضون عليه بأن الله تعالى قال : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) ... فكيف يؤخذ من سيئات إنسان وتطرح على سيئات آخر ؟ وقد رد المازرى على هؤلاء المبتدعة بقوله : هذه جهالة بينة ، لأن الظالم إنما عوقب بفعله ووزره وظلمه ، فتوجهت عليه حقرق لغرمائه ، فدفعت إليهم من حسناته ، فلما فرغت ، وبقيت عليه بقية ، قوبلت على حسب ما اقتضته حكمة الله في خلقه وعدله في عبادته ، فأخذ قدرها من سيئات خصومه فوضعت على سيئاته ، فحقيقة العقوبة إنما هي بسبب ظلمه ، ولم يعاقب بغير جنابة وظلم منه . وهذا مذهب أهل السنة ، والله أعلم ..

والذين ينصلون بين العمل وغايته الجزائية في الآخرة ، أو يغفلون عن تلك الغاية في زحمة الحياة وهم يؤمنون بها ، ربما ركنوا إلى الدنيا وما فيها من متاع ومكاسب ، فلو ترك هؤلاء دون بيان لقانون الجزاء الإلهى في الدنيا للظالمين ، والذي لم يتخلف ، فإن خلا حسنا سوف يحدث من جراء الغفلة عن الآخرة ، والركون إلى الدنيا . وقد قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو موسى الأشعرى وأخرجه مسلم : « إن الله يملئ للظالم ، حتى إذا أخذه لم يفلته » . يملئ : يمهل . يفلته : يطلقه .

ولأنما يميل له ويمهله لتقوم عليه الحجة . وتتكامل جريمته المزدوجة المركبة من الظلم في ذاته ، والغفلة عن الحياة الأخرى في الآجل . فإذا ازدهرت الحياة أمام الظالم ، فإن أخذ الله ملاقيه فلا يخطئه ، وهذا هو المشاهد المأسوس بين الأفراد والحكام والدول وحفائر الآثار الناطقة بصدق الوعيد الإلهي في الأقدمين ، وهو ما وحه القرآن الأنظار إلى دراسته في القرون الأولى ، وضرب له أمثلة من الحضارات البائدة بسبب الطغيان والإمعان في الظلم .

الشح حرام لأنه يدعو إلى الظلم :

والإسلام لا يكتفى بتحريم الظلم دون أن يحرم ما يدعو إليه من الأعمال الأخرى ، وذلك ليتم القضاء على العمل المحرم في دنيا البقطة أو ليحد منه على الأقل في دنيا الغفلة والنسيان ، فقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من الشح لأنه باعث الظلم من مرقدته ، ودافع الإنسان إلى الالتواء والخذاع لاستبقاء المال أو الاستكثار منه فقال صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن جابر ابن عبد الله : « اتقوا الظلم ، فإنه ظلمات يوم القيامة ، واتقوا الشح ، فإنه أهلك من كان قبلكم ، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم » .

فالظلم ظلمات لما يعقبه في الآخرة من شدائد وأنكال وعقوبات . تشبه انظلام الحالك الذي لا يهتدى فيه السالك إلى طريق . والشح : أشد البخل ، وأبلغ منه في المنع ، وقيل : هو المنع مع الحرص . وقيل : البخل في أفراد الأمور ، والشح عام ، وقيل : الشح الحرص على ما ليس عنده ، والبخل بما عنده .

فالشح يشمل البخل ، ويزيد عليه حرص البخل بما عنده ، وعلى ما ليس عنده ، ومن هنا يسلك للحصول على ما ليس عنده بدافع الحرص وبوسائل مشروعة وغير مشروعة ، فيكون الغش ، والخذاع ، والسرقة ، والقتل ومنع الحقوق ، وتطفيف الكيل والوزن ، واستعباد الضعيف ، إلى غير ذلك من الأخلاق التي ارتبط بها هلاك الأمم الغابرة والتي فصل القرآن

أحوالها . في تواريخ عاد وثمود وأصحاب الأنبياء : وغيرهم . من أهل
النشع والنزاع والفساد .

حدود الستر على المسلم :

وردت الأحاديث بفضائل الستر على المسلمين : وعدم فضيحتهم ،
فمن حديث سالم عن أبيه ما أخرجه مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم
قال : « . . . ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة » .

١ - الستر المندوب إليه يكون في معصية وقعت وانتهت . ودلت القرائن
اليقينية على فاعلها ، لا سيما إذا كان مستوراً لم يعرف بارتكاب معصية .

٢ - إذا رأى المسلم منكراً يرتكبه مسلم فقد فرض عليه النهي عنه
ومنع باليد أو باللسان أو بالقلب في غير جرائم الاعتداء على المال والعرض
والدم . فيجب منعها باليد واللسان ، فإن عجز استعان بغيره ، ولزمه رفع
الأمر إلى ولي الأمر أو نوابه الموكلين بحفظ الأمن والنظام . ويحرم تأخير
الحيلولة دون وقوع الجريمة على من رآها .

٣ - الذين اشتهروا بالفساد وارتكاب المحرمات وعلم بالقرائن اليقينية
أنهم يرتكبون جريمة من الجرائم يحرم سترهم ، لأن سترهم يشجعهم على
الجسارة على المحرمات ، ويطمعهم في انتهاك المحرمات .

٤ - لا يجوز الستر على المختلسين للمال العام ، والمحتالين ، والعلماء
المضللين ، والذين يحتالون لتحليل الحرام ، أو يبتدعون في الدين قولاً
يخالف إجماع السلف .

وقال الماوردي في الأحكام السلطانية : إن غلب على الظن استسرار
قوم بمعصية ، فذلك ضربان :

أحدهما : أن يكون في ذلك انتهاك حرمة يفوت استدراكها ، مثل أن
يخبره ثقة أن رجلاً خلا برجل ليقتله ، أو بامرأة ليزني بها ، فيجوز له في
مثل هذه الحالة أن يتجسس ويقدم على الكشف والبحث ، حنزاً من فوات

ما لا يستدرك . ويجوز لغير المحتسب من المتطوعة الإقدام على الكشف والإنكار .

الثاني : ما قصر عن هذه الرتبة ، فلا يجوز التجسس عليه . ولا كشف الأستار عنه ، كسماع أصوات الملائكة ، أو استسرار قوم بشرب الخمر ، وما شابه ذلك مما لا يتعدى ضرره إلى الغير . ومما لا يدخل في الاعتداء على المال والعرض والدم .

الحسد حرام ، والبغى أشد حرمة :

الحسد : تمنى زوال نعمة الغير ، وكراهية حصول النعمة له . فإذا سعى الحاسد إلى إزالة النعمة عن المحسود باليد أو باللسان ، فذلك البغى ، وهو أشد حرمة . ولهذا جاء في حديث أنس في رواية أبي داود موقوفاً : « إن الحسد يطفىء نور الحسنات ، والبغى يصدق ذلك أو يكذبه » . فالبغى هو الدليل الظاهر على ما خفى من الحسد في قلب الحاسد .

وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إياكم والحسد ، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب » . وعند ابن ماجه من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب ، والصدقة تطفىء الخطيئة كما يطفىء الماء النار » .

قال ابن القيم : لما كان الحاسد يكره نعمة الله على عباده ، والمتصدق ينعم عليهم بها ، كانت نعمة هذا وصدقته تطفىء خطيئته وتذهبها ، وحسد هذا وكراهة نعمته على عباده تذهب حسناته وتحرقها .

ونرى أن الحسد يأكل الحسنات لأنه اعتراض على تقدير الله وحكمته في تقسيم الحظوظ ، واعتقاد باطن خفى بعدم العدل الإلهي في هذا التقسيم ، والدلائل على ذلك ما يردده الحساد من اعتراض على نعمة الغير بهذا المعنى ،

كقولهم : فلان لا يستحق هذا . وأنا لا أستحق ما أنا فيه من البلاء . ومن هنا كان حبوط الأعمال .

الكذب على الناس :

تحدثنا في الكذب على الله ، والكذب على النفس ، أما الكذب على الغير من الناس فلا يقل خطراً عن أنواع الكذب الأخرى ، لأن فيه تضييعاً لمصالح الناس ، بتغيير الحقائق التي يبنون عليها أعمالهم ، ويؤسسون عليها شئون حياتهم . وقد تحدث الجرائم من جراء خبر كاذب . وقد ثور الحروب بسبب معلومات كاذبة .

قال ابن شهاب : ولم أسمع برخصة في شيء مما يقول الناس كذباً إلا في ثلاث : الحرب ، والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته وحديث زوجها .

قال النووي : اختلفوا في المراد بالكذب المباح في هذه المواضع الثلاثة ، فقال قوم : هو على إطلاقه ، وأنه يباح الإخبار بما لم يكن أنه كان . وقال آخرون منهم الطبري : لا يجوز الكذب على معناه الحقيقي في شيء من ذلك أصلاً . وما جاء من الإباحة في هذا المراد به التورية ، واستعمال المعارض ، لا صريح الكذب ، مثل أن يعد زوجته أن يحسن إليها ، ويكسوها كذا ، وينوي : إن قدر الله . يعني : يأتي بكلمات محتملة ، يفهم المخاطب منها ما يطيب قلبه . وإذا سعى في إصلاح ذات البين نقل عن كل فريق للآخر كلاماً جميلاً ، وكذا في الحرب ، كقوله : مات قائد العدو ، وينوي قائدهم إلى الهزيمة ، أو إلى النار . وأما الكذب على الزوجة وكذبها على زوجها ، فالمراد به إظهار الود ، والوعد بما لا يلزم ، ونحو ذلك ، فأما المخادعة في منع ما عليه أو عليها ، أو أخذ ما ليس له أو لها فهو حرام بالإجماع .

خلف الوعود :

أخرج الترمذى وأبو داود عن زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا وعد الرجل أخاه وفى نيته أن ينقض فلم يف ، ولم يجيء فى الميعاد فلا إثم عليه » . وفى حديث الشيخين عن أبى هريرة فى علامات المنافق : « إذا وعد أخلف » .

وخلاصة الحكم الشرعى فى هذه المسألة ما يلى :

١ - قال على بن سلطان القارى : من وعد وفى نيته ألا ينقض بما وعد . فعليه الإثم ، سواء وفى أو لم يف ، أما إذا لم يف فظاهر . وأما إذا وفى فهو آثم بنيته الفاسدة : وهذا من أخلاق المنافقين .

٢ - إذا وعد وفى نيته أن ينقض فلم يف ، وكان الموعد به مباحاً غير منتهى عنه ، فقد اختلفوا فى هذا .

(أ) قال الشافعى وأبو حنيفة والجمهور : إن الوفاء هنا مستحب ، فلو تركه فاته الفضل ، وارتكب المكروه الشديد ، ولا يأتى من حيث هو خلف ، وإن كان يأتى إن قصد به الأذى .

(ب) ذهب جماعة منهم عمر بن عبد العزيز إلى أن الوفاء به واجب . وهذا إذا لم يكن جازماً عند الوعد .

(ج) إذا جزم بالوفاء عند الوعد فلا بد من الوفاء ، وإلا فقد ارتكب حراماً ، إلا أن يتعذر الوفاء .

النصح لعامة المسلمين وخاصتهم من أصول الإسلام :

أخرج مسلم عن تميم الدارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الدين النصيحة . قلنا : لمن ؟ قال : لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين ، وعامتهم » .

قال الإمام النووي : هذا حديث عظيم الشأن . وعليه مدار الإسلام .

ونقول : إن النصيح الذي هو الدين يعتبر بمثابة أجهزة المتابعة في الإدارة الحديثة . بل إنه يتفوق على أجهزة المتابعة بعدم توقيت العمل به بوقت ، ولا بالتوقف في النصيح على التبليغ الرسمي بالمخالفة كما تنص على ذلك لوائح الإدارة الحديثة ، وكما هو حادث من ثغرات في القوانين الوضعية تحد من سلطة القاضي في القضاء على المنكر .

فالسلطة المفوضة للمسلم في النصيح قائمة لا يحد منها شيء ، شاملة لجميع الأزمنة والأمكنة ، فلا تنحصر في الولاية وحدهم ، ولا تتوقف على (روتين) ولا تكلف الأمة أموالا . بل هي حسبة يقوم بها المسلمون جميعاً لله بدافع من الحب لله ورسوله .

والنصيحة مأخوذة من نصيح الرجل ثوبه إذا خاطه . فشبهوا فعل الناصح فيما يتحراه من صلاح المنصوح له بما يسده من خلل الثوب . وقيل : من نصحت العسل إذا صفيته من الشمع . شبهوا تخليص القول والعمل من الغش بتخليص العسل من الخلط .

أما عناصر النصيح فهي :

١ - النصيح لله . وقد تكلمنا عليه في البحث الأول .

٢ - النصيح لكتاب الله . وهو الإيمان به ، وتعظيمه ، وتعاهده بالتلاوة والدراسة والكشف عن أسرارهِ ، وإذاعتها بين الناس ، والدعوة لما يكنه من أسرار الإعجاز القائم على الخلق إلى أن تقوم الساعة ، ودراسة ما فيه من ناسخ ومنسوخ وعام وخاص ، للتثبت من فقه الأحكام ، وإفتاء الناس على وجه الحق وحده .

٣ - النصيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو تصديقه برسالاته ، وتعظيمه في أمره ونهيه ، ونصرتة بعد وفاته ، ومعاداة من عاداه ، وموالاة من والاه ، والدفاع عنه ضد الملحدين والمفرضين ، وإحياء سنته وطريقته ،

والإمسالك عن الخوض فيها بغير علم ، والتخلق بأخلاقه ، وحب أهل بيته ،
ومجانبة من ابتدع في سنته ، أو تعرض لأحد من أصحابه بسوء .

٤ - النصيح لأئمة المسلمين . والمراد بهم أولو الأمر ، أو العلماء ،
وهو طاعتهم في الحق ومعاونتهم عليه ، وتذكيرهم بما غفلوا عنه في لطف ،
وتجنب الخروج عليهم بالسيف ، وألا يثنى عليهم بالكذب لئلا يفتروا ،
والدعاء لهم بالصلاح .

٥ - النصيح لعامة المسلمين . وهو إرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم
وأخراهم ، وردهم عن الباطل ، وكف الأذى عنهم ، وتعليمهم ما جهلوا
من الدين بالقول والعمل ، والشفقة عليهم ، واحترام كبيرهم ، والرحمة
لصغيرهم .

والنصح من فروض الكفاية ، إذا قام به البعض سقط عن الباقي .
ومن عظيم اتباع الصحابة لرسول صلى الله عليه وسلم فيما أمرهم به من
النصح ما أخرجه الطبراني عن جرير بن عبد الله أنه أمر بمولاه أن يشتري
له فرساً ، فاشتراه بثلاثمائة درهم ، وجاء بالفرس وصاحبه لينقله الثمن ،
فقال جرير لصاحب الفرس : فرسك هذا خير من ذلك ، أتبيعه بأربعمائة ؟
فقال الرجل : يا أبا عبد الله ، ذلك إليك . فقال : فرسك خير من أربعمائة ،
أتبيعه بخمسمائة . وما زال يزيده حتى وصل إلى ثمانمائة ، فاشتراه بها .
فقيل لجرير في ذلك . فقال : إني بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على
النصيحة لكل مسلم .

هذا هو المفهوم العام من تشريع النصيح في الإسلام ، ونقول : إن
الإمام النووي حينما قرر أن حديث النصيح عليه مدار الإسلام كله ، كان
في قمة الوعي - كما عهدناه - في إدراك الخط الرئيسي الذي تدور تشريعات
الإسلام على تحقيقه بصفة سلوكية عملية ، بعد تحقيقه في العقل والوجدان
بصفة إقناعية ، وهذا الخط هو : خط الأخوة الإيمانية ، أو وحدة جسد
الأمة على تباين أفرادها وشعوبها وبيئاتها ، وكأنها جسد واحد ، وهو الخط

الذى ألححنا وما زلنا نلح في لفت الأنظار إايه ، والذي قد تخفى أسرار .
بين ركام الجدل حول الأدلة والتفريعات الشرعية التى تلح هى الأخرى
على رسمه وبيانه ليكون صراط الله واضحاً ورئيسياً في تفسير كافة المعاملات
مع الله والنفس والغير .

فالنصح لله ورسوله لا يعنى توجيه النصح لله ورسوله . بل يعنى توجيه
النصح للذات المؤمنة بأن تتعامل مع الله ورسوله على طريق الحياء الذى هو
شعبة رئيسية من شعب الإيمان يحد من التطرف النفسى ، ويرد المؤمن إلى
حالة متوسطة من الخوف والرجاء يمكن اعتبارها حافزاً فعالاً من حوافز
الأمن في الحياة ، ومن دوافع العمل نحو الغاية بلا نفاق وبلا تقاعس ولا خوف
من الناس .

وليس النصح لعامة المسلمين وخاصتهم تحولا عن نصح الذات إلى
ذوات الآخرين بحيث تنقطع الصلة الشخصية بين الذات الناصحة والذات
المنصوحة ، وإنما هو على الحقيقة تحول من الذات الفردية إلى الذات الجماعية
التي يندرج فيها الفرد ويتحد معها ، في ذات واحدة وجسد واحد . ومن
هنا يصبح النصح متصلاً بالذات الناصحة السارية في ذوات الآخرين ، والتي
تسرى ذوات الآخرين فيها .

أليست هذه اللفظة هى بعينها ما جاء في القرآن الكريم (إنما المؤمنون
إخوة) و (كأنهم بنيان مرصوص) و (رحماء بينهم) وهم وحدة متكاملة
(كزراع أخرج شطاها فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه) . فلا يجوز أن
(تقتلوا أنفسكم) ولا (أن تلمزوا أنفسكم) .

وهو ما فسرته السنة النبوية في جوامع من الكلم ، فالمؤمنون في توأدهم
وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد
بالسهر والحمل . والمؤمن أخو المؤمن لا يظلمه ولا يسلمه . ولا يتم إيمان
المؤمن حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه - إلى مالا يحصى في السنة النبوية
من تقرير هذا الأصل العظيم الذى يمكن أن نضعه في صورة أخرى تكشف

عن سر التشريع في تحصيل الأمة الإسلامية من مذاهب الهدم في الماضي والحاضر والمستقبل ، هي (التمسك من العمل لمصلحة الذات الفردية إلى قمة العمل لمصلحة الذات الجماعية على أساس الأخوة والحب : لا على أساس القهر والخوف) .

وهذا الحافظ الداخلي وهو (الأخوة) هو ما يفرق تماماً بين التراحم الإسلامي ، وبين القهر والانتهازية ، والتحايل على السلب والنهب في الشيوعية التي لا عدو لها إلا الإسلام ، ولا تفرغ من حيلة لحربه إلا لجأت إلى حيلة أخرى ، وتهاوى الحيل الشيوعية حيلة بعد حيلة ، وتبقى أصول الإسلام شائعة متصدية لتخطيم هذا الأنحطوط اليهودي العنيد في إباء وشتم .

فالنصح الإسلامي إثارة يمازجه الحب ، والمسلم حينما يؤثر أخاه على نفسه ولو كانت به خصاصة ، فإنما يؤثر ذاته أولاً وقبل كل شيء ، ويؤثر إيمانه الشخصي في أن يرى صورته وانتمحه في المجموع كله ، إذ أن المؤمن مرآة المؤمن ، يسعد بسعادة أخيه ، ويتساقط بإسعاد أخيه بعيداً بعيداً ، حتى يصل إلى الصورة التي لا تقهر أبداً في أي هجوم تشنه فئة باغية على مجتمع المؤمنين الذي كرس ذاته الواحدة تقهر الظغيان الذي استولى على ذوات البغاة والمتلصصين في العالم .

فالإسلام كله يدور حول حديث النصح ، وحديث النصح كما نرى شامل وجامع لأطراف المجتمع الإسلامي من وجهة العقيدة ومن وجهة السلوك ، ومن وجهة الولاية الشرعية لإمام المسلمين على الرعية .

الدعوة إلى اليأس من رحمة الله .

ولكن الذي تستغرقه شواغل الحياة ، فيميل عن حد الوسط ، أو يخالف هذه التعاليم الإسلامية باقتراف كبيرة تحدث صدعا في بناء الأخوة الإسلامية . ماذا يكون موقف الجماعة منه ؟ هل يمكن إعلانه بالطرد النهائي من نطاق الأخوة الإسلامية ، وقطع الأمل من رضوان الله عليه مرة أخرى ؟ أو

بعبارة أوضح : هل له أمل في العودة إلى نطاق أخوة الإيمان بحقوقها وواجباتها ، أم يعتبر منبوذاً إلى الأبد ؟

الواقع أن اعتبار فاعل الكبيرة مهماً اشتدت بشاعتها منبوذاً مطروداً من رحمة الله يقودنا إلى موقفين كل منهما يشكل خطراً هائلاً في جانب من جوانب الصرح الإسلامي المنيع .

أولهما : الحجز على المشيئة الإلهية ، والتحكم فيها ، وتضييق نطاقها ، وحصره في العقوبة دون الرحمة الواسعة الشاملة ، وبذلك يكون الشخص الذي حكم على الخطيئ بالطرد والنبد قد قضى نهائياً على أسلوب من أساليب دعوة الله تعالى إلى نفسه حينما دعا عباده (إلى دار السلام) ، وحذف من من كتاب الله وسنة رسوله ما يتصل بالرجاء والمغفرة الواسعة ، وأغلق باب التوبة المفتوح للمسلمين والكافرين جميعاً .

ثانيهما : دفع أحد المؤمنين دفعاً قوياً ليخرج من نطاق أخوة الإيمان إلى نطاق العداء السافر للمؤمنين حينما يجد نفسه منبوذاً يلزمه من كانوا إخوانه بالأمس ، ولا يقبلونه ثانياً كما أمر الله .

وفي نفس الوقت نجد أن من يقدم على المبالغة في تأنيب المذنب إلى الأبد لم يقدم على هذا العمل إلا بدافع خفي من الإعجاب بالنفس ، واعتقاد فضله على غيره .

والموقف الأول يقترب كثيراً من الكفر ، والثاني والثالث من الكبائر . وقد حكم الله تعالى على اليائسين من روح الله بالكفر فقال : (إنه لا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون) ودعا عباده إلى المغفرة والرحمة الواسعة : (ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده) . وبعث الرجاء في نفوس المنافقين : (إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن نجد لهم نصيراً . إلا الذين تابوا) بل لقد فتح باب رحمته للكافرين إذا تابوا : (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد) إلى أن قال : (أفلا يتوبون إلى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم) .

قال ابن عباس من آيس عباد الله من التوبة بعد ذلك فقد جحد كتاب الله . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن جندب : « إن رجلا قال : والله لا يغفر الله لفلان . وإن الله تعالى قال : من ذا الذي يتألى على ألا أغفر لفلان ؟ فإني قد غفرت له ، وأحببت عملك » .

ولقد كانت فكرة الرحمة الإلهية غير واضحة في مفهوم الناس في أول الإسلام ، وقد أخرج الطبري عن عمر : كنا نقول : ما الله بقابل ممن افتتن صرفا ولا عدلا ولا توبة ، عرفوا الله ثم رجعوا إلى الكفر لبلاء أصابهم ، وكانوا يقولون ذلك لأنفسهم . فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أنزل الله فيهم وفي قولنا وقولهم لأنفسهم : (يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم . وأنبيؤا إلى ربكم وأسلموا له من قبل أن يأتيكم العذاب بغتة وأنتم لا تشعرون) (١) . قال عمر : فكتبتها بيدي في صحيفة ، وبعثت بها إلى هشام بن العاص . قال هشام : لما أتتني جعلت أقرأها بذي طوى ، أصعد بها فيه وأصوب ، ولا أفهمها ، فقلت : اللهم أفهمنيها . فأتى الله في قلبي أنها إنما نزلت فينا ، وفيما كنا نقول في أنفسنا ، ويقال فينا . فرجعت إلى بعري ، وجلست عليه ، فلهقت برسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولكن التوبة لها شروط لتكون مقبولة :

١ - الندم ، وهو عبارة عن انكشاف البصيرة لإدراك شناعة الجرم الذي حدث ، ودافع إلى التوبة ، وتسميتها توبة في الحديث باعتبارها بداية التوبة ، لا حقيقتها .

٢ - الإقلاع عن الذنب بالكلية ، واقتلاع آثاره من القلب ، ومحو الإصرار عليه من النفس .

٣ - العمل الصالح باعتباره تعويضا عما حدث ، ومحاوله (إن الحسنات يذهبن السيئات)

(١) سورة الزمر : ٤٤ ، ٤٥ .

٤ - الخطأ من طبيعة الإنسان ، فمن عاود الذنب - من غير إصرار سابق ، فليعد إلى التوبة بشروطها .

٥ - الوعاظ الذين يقنطون الناس من رحمة الله يحب عليهم التوبة على الفور من هذه الجريمة العظمى . فقد مر ابن مسعود على قاص يذكر الناس بالعداب فقال : يا مذكر ، لم تقنط الناس من رحمة الله ؟ ثم قرأ (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله) .

لا يجوز الحكم على الناس بالهلاك في الدين :

وكما حرم الإسلام بعث اليأس في قلوب الأفراد حرم بعث اليأس في قلوب الجماعات بصورة أخرى ، هي القطع بهلاكهم . وفي ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة : « إذا قال الرجل : هلك الناس ، فهو أهلكهم » . قال ابن حجر العسقلاني : معناه : جعلهم هالكين . لا أنهم هالكون على الحقيقة . ورواه أبو نعيم في الحلية وفيه « فهو من أهلكهم » .

وقد فسر الإمام مالك الحديث فقال : الذم يلحق من قاله على سبيل الإضرار بالناس واحتقارهم ، وتفضيل نفسه عليهم ، وتقبيح أحوالهم . لأنه لا يعلم سر الله في خلقه ، فأما من قاله تحزنا لما يرى في الناس من نقص في الدين فلا بأس به .

وقال الخطابي : لا يزال العبد يعيب الناس ، ويذكر مساوئهم ، ويقول : هلك الناس ، فإذا فعل ذلك فهو أسوأهم حالا ، بما يلحقه من الإثم بالعيب والوقية فيهم ، والعجب بالنفس .

ونقول : إنه كذلك يحدث بقوله هذا صدعا هائلا في الأخوة الإسلامية ، ويأسا في نفوس الدعاة من الإصلاح ، ويغلق على الناس باب المراجعة للنفس . وقد قال الحارث بن أسد المحاسبي في كتابه (أدب النفوس) الذي ما زال مخطوطا : لا يجوز القطع بهلاك الكافر فضلا عن المسلم ، ولا الكبرياء عليه

بالصلاح ، فربما أسلم الكافر ، وجب الإسلام ما قبله ، ثم مات قبل أن يحدث ذنباً ، فيكون أصلح حالاً عند الله من الذي ذمه ، وربما تاب العاصي وعصى المطيع .

قذف المحصنات :

قال الله تعالى : (إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم . يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون) (١) .

وقال تعالى : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) إلى أن قال : (إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا) (٢) ...

الآية الأولى خصها ابن عباس ، ومقاتل ، والضحاك ، وأبو الجوزاء وغيرهم بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولا سيما عائشة : لأنها نزلت في قصتها .

قال ابن عباس في الآية الأولى : يعنى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم . وماهن أهل النفاق ، فأوجب الله لهم اللعنة والغضب . ثم نزل بعد ذلك قوله : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) فأنزل الله الجلد والتوبة ، فالتوبة تقبل : والشهادة ترد أبداً . وقال في رواية أخرى لابن جرير : فجعل هؤلاء توبة ، ولم يجعل لأولئك توبة .

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اجتنبوا السبع الموبقات قيل : يا رسول الله ، وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » .

(١) سورة النور ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) سورة النور ٤ - ٥ .

وأخرج الطبراني عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قذف
المحصنة بهم على مائة سنة » .

وإنما كان هذا الوعيد الشديد لمسا في هذا العمل من تشويه لحرمة
المسلمين ، وطعن في أعراضهم ، وحب لإشاعة الفاحشة في وسط المؤمنين
(إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب شديد في الدنيا
والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون) (١) .

حقوق الجار :

قال الله تعالى : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً
وبلى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب
بالجنب وابن السبيل) (٢) .

جاء الأمر بالإحسان إلى الجار مقروناً بالإحسان إلى ذوى القربى
والوالدين ، وإحسان عبادة الله تعالى مما يدل على أهمية الجوار في الإسلام .
والجار في الآية يمكن تقسيمه على الوجه التالي :

١ - الجار ذو القربى . قال ابن عباس ، وعكرمة ، ومجاهد ، والضحاك ،
وزيد بن أسلم ، ومقاتل : هو الذى بينك وبينه قرابة . وقال على ، وابن
مسعود : يعنى المرأة . وقال نوف البكالى : هو المسلم .

٢ - الجار الجنب . قال ابن عباس ، وعكرمة ، والضحاك ، وزيد
ابن أسلم : هو الذى ليس بينك وبينه قرابة . وقال نوف البكالى : هو
اليهودى أو النصرانى . وقال خلى ، وابن مسعود : هو الرفيق في السفر .

٣ - الصاحب بالجنب . قال على ، وابن مسعود : هى المرأة . وبه
قال ابن أبى ليلى ، والنخعى ، والحسن ، وابن جبير . وقال ابن عباس .

(١) سورة النور ١٩ .

(٢) سورة النساء ٣٦ .

ومجاهد ، وعكرمة ، وقتادة : هو الرفيق في السفر . وقال سعيد بن جبیر :
هو الرفيق الصالح . وقال زيد بن أسلم : هو جليستك في الحضر ورفيقتك
في السفر .

روابط الجوار درجات بعضها أقوى من بعض . ويوضح ذلك حديث
البحار عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الجيران
ثلاثة : جار له حق واحد ، وهو أدنى الجيران حقاً . وجار له حقان .
وجار له ثلاثة حقوق ، وهو أفضل الجيران حقاً : فأما الذي له حق واحد
فجار مشرك لا رحم له ، له حق الجوار . وأما الذي له حقان فجار مسلم ،
له حق الإسلام وحق الجوار . وأما الذي له ثلاثة حقوق فجار مسلم ذو رحم ،
له حق الجوار وحق الإسلام وحق الرحم » .

وبعضهم أولى من بعض بالإحسان ، ويوضحه ما أخرجه البخاري
وأحمد عن عائشة ، أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت :
إن لي جارين ، فإلى أيهما أهدي ؟ قال : « إلى أقربهما منك باباً » .

والإسلام بدعوته إلى حقوق الجوار يضع المسلم في مكانه من الدعوة
الإسلامية عن طريق « القدوة الحسنة » ، أو عن طريق وضع الآداب
الإسلامية موضع التنفيذ العملي ، بالمعايشة الرفيعة بين المسلم وجيرانه . هما
كانت عقائدهم وميولهم ، ولا شك في أن إبراز أخلاق الإسلام في الصورة
العملية على هذا الوجه عامل ناجح في جذب المخالفين ، والتقريب بينهم وبين
المسلمين ، أو على الأقل في سل أحقادهم التي تنمو في بيئة يسودها التعصب
والتقاطع .

ولهذا كانت السنة النبوية توالى التأكيد على حقوق الجار ، وقد بلغت
تلك الوصايا قمتها فيما أخرجه الشيخان عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » .

وأخرج الترمذي وأبو داود أن عبد الله بن عمر كان له جار يهودي ،
فكان إذا ذبح الشاة قال : احملوا إلى جاراننا اليهودي منها . وأخرج أحمد
عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يشبع الرجل دون جاره » .

أذى الجيران حرام :

ولهذا الذى أكدته الشريعة من حقوق الجوار كان أذى الجيران حراما ، مسلمين كانوا أو غير مسلمين ، وقد جاء التكبير على من يؤذون جيرانهم فى السنة ، فأخرج الشيخان عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن . قيل : من يا رسول الله ؟ قال : الذى لا يأمن جاره بوائقه » . يعنى : شروره . وفى رواية لمسلم عن أبى هريرة : « لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » .

ومن حديث الشيخين عن أبى هريرة : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره » .

وأفحش البوائق والشرور التى يرتكبها الكثير مع الجيران . وأشنعها جرما ، هو الزنى بزوجات الجيران . وقد أخرج الشيخان وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل : أى الذنب أكبر عند الله ؟ قال : « أن تجعل لله ندا وهو خلقك . قيل : ثم أى ؟ قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك . قيل : ثم أى ؟ قال : أن تزانى حليلة جارك » . ومعنى « تزانى » تزنى معها برضاها .

قال الإمام النووى : وذلك يتضمن الزنى بها ، وإفساد قلبها على زوجها . واستمالة قلبها إلى الزانى ، وذلك أفحش ، وهو مع امرأة الجار أشد قبحا ، وأعظم جرما ، لأن الجار يتوقع من جاره الدفع عن حريمه ، وأن يأمن بوائقه ، ويطمئن إليه ، وقد أمر باكرامه ، والإحسان إليه ، فاذا قابل هذا كله بالزنى بامرأته ، وإفسادها عليه ، كان ذلك فى غاية القبح .

وقد عالج رسول الله صلى الله عليه وسلم أذى الجيران بعضهم لبعض عن طريق إعلان عمل الجار المؤذى على الملأ ، وتحكيم المجتمع فيه . فقد أخرج أبو داود عن أبى هريرة قال : جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وسلم يشكو جاره ، فقال : « اذهب فاصبر . فأتاه مرتين أو ثلاثا ، فقال :

اذهب فاطرح مناعك في الطريق . فطرح متاعه في الطريق ، فجعل الناس يسألونه فيخبرهم خبره ، فجعل الناس يلعنونه : فعل الله به ، وفعل ، وفعل ؟ فجاء إليه جاره فقال له : ارجع ، لا ترى مني شيئاً تكرهه .

تغليظ تحريم دم المسلم :

قتل المسلم أخاه بدون حق جريمة عظمى ، لأنها إشعال لنار الفتنة بين المؤمنين بحيث تدوم عشرات السنين ، ويستفحل أمرها ، ويتسع شرها ، فيشمل العشائر والبلاد ، فينتصر كل فريق لصاحبه على غير هدى ، وينتهي الأمر إلى تحويل المجتمع الإسلامي من مجتمع المحبة والأخوة إلى مجتمع التناحر والقتال والدم .

وأصل الداء كله حادث فردي يقوم به إنسان اجتثت من قلبه جذور الإيمان ، أو أعمته شهوة جامحة ، أو دفعته غيرة مدمرة ، أو قاده شك متسلط ، فعالج ما بينه وبين أخيه أو امرأته عن طريق سفك الدم . ثم تثور براكين الحمية الجاهلية إلى الأخذ بالثأر ، حتى تنسع المعارك ، وتتحول إلى فتنة .

وقد حدد الإسلام الوجوه التي يباح بها دم المسلم ، ويحرم فيما عداها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه الجماعة عن ابن مسعود وأحمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل دم امرئ يشهد أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ، إلا باحدى ثلاث : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » .

وفي تغليظ أمر الخارجين عن هذه القاعدة ، ممن يقتلون بغير حق أخرج أبو داود عن أبي الدرداء أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كل ذنب عسى الله أن يغفره ، إلا من مات مشركاً ، أو مؤمن قتل مؤمناً متعمداً » . وأخرج عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل مؤمناً فاغبط بقتله ، لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » . والصرف : النافلة . والعدل : الفريضة . والأحاديث في تغليظ حرمة دم المؤمن كثيرة جداً .

ونظرا لفداحة قتل المؤمن بغير حق فقد قال ابن عباس ، وأبو هريرة ،
وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وعبيد
ابن عمير ، والحسن ، وقتادة ، والضحاك ، وغيرهم : إن قاتل المؤمن
بلا حق لا توبة له ، وهو مخلد في النار ، وغضب الله عليه ولعنه .

وأخرج البخاري ، ومسلم ، والنسائي من طرق كثيرة منها عن سعيد
ابن جبير قال : اختلف أهل الكوفة في قوله تعالى : (ومن قتل مؤمناً متعمداً
فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) (١) .
فرحلت إلى ابن عباس : فسألته عنها ، فقال : هي من آخر ما نزل ،
وما نسخها شيء . وقال ابن عباس في رواية الطبري : إن الرجل إذا عرف
شرائع الإسلام ثم قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ، ولا توبة له .

ولكن أبا هريرة رضي الله عنه قال في معنى الآية : هذا جزاؤه إن
جازاه . يعني . إن جازاه الله على فعله خلده في النار وغضب عليه ولعنه .

والذي عليه سلف الأمة وخلفها : أن القاتل له توبة ، فإن تاب وأناب ،
وخشع وخضع ، وعمل صالحاً غفر الله له ، وعرض المقتول من ظلامته
يوم القيامة . والآيات كثيرة في غفران جميع الذنوب إلا الشرك :
(إن الله لا يَغْفِرُ أن يُشْرَكَ به ويَغْفِرُ ما دُونَ ذلك لمن يَشَاءُ) وقد تواردت
الأحاديث بأنه يخرج من النار من كان في قلبه أدنى ذرة من الإيمان .

إذا التقى المسلمان بسيفيهما :

أخرج الشيخان وأبو داود والنسائي عن أبي بكرة ، أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول

(١) النساء ٩٢ .

في النار . قبل : يا رسول الله ، هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : إنه أراد قتل صاحبه . ورواية البخاري : « إنه كان حريصا على قتل صاحبه » :

قال القسطلاني في إرشاد الساري : ذلك محمول على من استحل ذلك . وهو خاص بالقتال في الفتن العامة تكون بين طائفتين من المؤمنين . وقال : لا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن يكونا في مرتبة واحدة ، فالقاتل يعذب على القتال والقتل ، والمقتول يعذب على القتال فقط ، فلم يقع التعذيب على العزم المجرد .

وإنما كان الوعيد انشديد على مقاتلة المسلمين بعضهم بعضا . لأنهم بمثابة المستهزئين بعهد الله الذي قطعوه على أنفسهم بالإيمان به وبرسوله وبما جاء به ، والاتحاد مع المؤمنين على بساط الحب في الله ، وقتال أعداء الله ، إعلاء لكلمة الله . . هذا هو العهد المقطوع على المسلم بحكم قبوله لدعوة الإسلام ، فإذا ما اندفع حاكم مسلم بباعث من فساد عقله وقلبه ، أو موالاته لقوى البغي والإلحاد عميلا لهم ، ووسيطا ينقل مخططاتهم بين المسلمين ، هيأما بالعلو في الأرض ، فحشد المسلمين من بلده ليقاتلوا في بلد آخر ، وأطاعه هؤلاء نفاقا له ، أو طمعا في دنياه ، فقد بدل هذا الحاكم وأذنبه نعمة الله كفرًا ، وعهد الله هزوا ولعبًا ، وحرفوا كلمات الله لتتوافق مع أهوائهم وأهواء ساداتهم من جبايرة الإلحاد والتخريب لبلاد الإسلام .

لهذا الخطر الحقيقي على وحدة أمة الإسلام ، وعلى عقائد العامة من ضعف الإيمان كان العدل الإلهي قاضيا بعقوبة القاتل والمقتول .

قال القاضي عياض : إنما هم من أهل النار لأنهم ما قصدوا بتلك المقاتلة والخروج إليها إعلاء دين ، أو دفع ظالم ، أو إعانة محق ، وإنما كان قصدهم التباغي والتشاجر طمعاً في المال والملك .

فكيف يكون الجرم إذا كان القتال لموازرة مذهب . مضاد للإسلام معاد له ونشره في بلد إسلامي بأمر من دعائه ، وإطماع منهم للحاكم المسلم بالسلطان والتسلط ؟

مواجهة الفتن :

وإذا دققنا النظر ، وفتحنا عيون البصائر ، وجدنا أن ثوران تلك الفتن العمياء يرجع سببه في الحقيقة إلى خلل طرأ على جهاز الدعوة الإسلامية الإداري وهو (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) فاتخذ هذا الجهاز إحدى صورتين : إما تعطيل الكامل عن العمل . وبقاؤه تاريخاً وراثاً بائساً . وتهتز له الرؤوس إعجاباً بحكمة الإدارة الإسلامية ، وإما أنه كان يعمل على صورة هزيلة لا تكفي لسكبج رؤوس الفتنة قبل أن تستفحل ، ولا يكثف جهوده لتوازن مع ضخامة الفتنة الناشئة ، ولا يلاحق مصادر الفتنة في مكانها البعيد اعتماداً على من يحضرها من علماء المسلمين ، الذين قد يكونون أصبحوا ذيو لا لمثير الفتنة ومشعل نارها .

أعني : أن تقصيرا حدث في كم الدعوة وكيفها على السواء . وقد يكون لهذا التقصير مستند شرعي ، وهو مسألة (فرض الكفاية) . فإدام المنكر الذي تخشى منه الفتنة قد نال كلمة عابرة من النهي ، أو كراهية بالقلب فقد انتهى الأمر . والحق أن هذا الفهم قاصر وغير منضبط في فهم قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الإسلام .

بل إن النهي عن المنكر والأمر بالمعروف يكون باليد ، واستفراغ جهود الأيدي في منع المنكر ، فإذا لم يمكن تحقيق الهدف فليكن بالدعوة بالقول وتكثيف الجهود في ذلك وإلا فبالقلب ، ومعناه : كراهية أهل المنكر ، وعزلهم عن المجتمع باتخاذ موقف سلبي . إزاءهم ، فلا يخاطبون ، ولا يؤاكلون ، ولا يشاربون . أما أن نهامهم بالقلب ونخالطهم . ونتودد إليهم . فهذا ما لم يشرعه الإسلام .

ولقد حذر الله تعالى من الفتنة التي توصلك أن تعم البلاد فقال :
(واتقوا فتنة لا تصيبن الدين ظلموا منكم خاصة) (١) .

(١) سورة الأنفال ٢٥ .

وتفسير هذه الآية متردد بين كونها في الصحابة خاصة ، أو في جميع المؤمنين . وأحسن ما جاء في معناها قول ابن عباس الذي رواه الطبري قال : أمر الله المؤمنين ألا يقرؤا المنكر بين طهرانيهم ، فيعمهم الله بالعذاب . وبه قال الضحاك ، وزيد بن أبي حبيب وغيرهما .

ويدل على ذلك أحاديث كثيرة منها ما أخرجه أحمد عن حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « والذى نفسى بيده لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا من عنده ، ثم لتدعنه فلا يستجيب لكم » .

ومما يدل على وجوب تدارك الأمور التى تحدث بين المسلمين في بدايتها ، وقبل أن يستفحل خطرهما قوله تعالى (وإن طائفتان من المؤمنين أقتلتا فأصلحا ما بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تهوى إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأفسطوا إن الله يحب المقسطين . إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم) (١) .

فاذا استفحل شر الفتنة بسبب إهمالها في بدايتها ، وتعدت أسباب النزاع شئون الدين إلى شئون الدنيا ، وكان خروجهم للقتال كما يقول القاضي عياض : لا لإعلاء دين ، أو دفع ظالم ، أو إعانة حق ، وإنما كان للتباغى ، والتشاجر طمعا في المال والملك . إذا كان ذلك كذلك فإن النبي صلى الله عليه وسلم يرشد المسلمين إلى الوقوف من تلك الفتنة العمياء موقفاً حكيماً بحيث لا يزيد نيران الفتنة اشتعالاً لأن الطرفين المتحاربين إنما يحاربون للدنيا .

فقد أخرج الشيخان ، وأبو داود عن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنها ستكون فتنة يكون المضطجع فيها خيراً من الجالس ، والجالس فيها خيراً من القائم ، والقائم خيراً من الماشى ، والماشى خيراً من الساعى . قال : يا رسول الله ، فما تأمرنى ؟ قال : من كانت له إبل

فليحقق بآبله ، ومن كانت له غنم فليحقق بغنمه ، ومن كانت له أرض فليحقق بأرضه ، ومن لم يكن له شيء من ذلك فليعتمد إلى سيفه فليضرب بحده على الحرة ، ثم اينج ما استطاع النجاء .

ولغدرض أمر هذه الفتن ، وعدم التحقق من أهدافها صورها الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث الترمذى وابن ماجه بأنها « كقطع الليل المظلم » . وبين أسبابها وعلاماتها في حديث الشيخين عن أبي هريرة فقال : « يتقارب الزمان . وينقضى العلم ، وتظهر الفتن ، ويلقى الشح ، ويكثر الهرج » . قيل : يا رسول الله ، ما الهرج ؟ قال : « القتل ، القتل » .

قال الخطابي : تقارب الزمان يعنى قصر الأعمار ، وقلة البركة فيها . وقال البيضاوى : تسارع الدول إلى الانقضاء ، والقرون إلى الانقراض ، فيتقارب زمانهم ، وتتدانى أيامهم . وقال ابن بطال : تقارب أحواله في أهله ، في قلة الدين ، حتى لا يكون فيهم من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، لغلبة الفسق ، وظهور أهله .

تهديد الأمن والسرة بالإكراه :

قطع الطريق جريمة كبرى ، ينشأ عنها الحد من حرية المسلمين نحو مصالحهم ، وبناء كيانهم الاقتصادى ، وتعطيل الأسفار لطلب العلم ونحوه ، وإخلال بأمن الناس على أموالهم ودمائهم وأعراضهم .

وقد اتخذ قطع الطريق صوراً مختلفة فى العصر الحاضر ، منها :

١ - السرة بالإكراه تحت تهديد السلاح .

٢ - القتل من أجل السرة .

٣ - هتك العرض ، وخطف النساء من الطريق .

٤ - قطع الطرق العامة على الناس وسلبهم وتهديد الأمن العام .

وقد شدد الله تعالى فى هذه الجريمة بتشديد عقوبتها ، فقال :

(إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا وهم في الآخرة عذاب عظيم) (١) .

سبب نزول هذه الآية ما أخرجه الجماعة عن أنس وغيره : أن جماعة من قبيلة « عكل » أو « مزينة » قدموا المدينة ، فرفضوا ، فبعثهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى إيل الصدقة فشربوا منها ، فصحوا ، فارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا الراعى ، وساقوا الإبل : فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم ، فجى بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، وسمر أعينهم (كحلها بمسامير محماة) وألقاهم في الحره حتى ماتوا .

وهل ينطبق وصف قطاع الطريق على المحاربة في الطرق العامة خارج البلد . أو هي شاملة لهذا في داخل البلد وخارجها ؟

قال مالك ، والأوزاعي ، والليث بن سعد ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، والجمهور : إن المحاربة تنطبق على من يقومون بتهديد أمس الناس في البلاد ، وفي الطرقات خارج الأمصار . حتى لقد قال مالك : إن هذا الاسم ينطبق على من يخدع الرجل فيدخله بيته فيقتله ، ويأخذ ما معه .

وقال أبو حنيفة : لا تكون المحاربة إلا في خارج المصر ، لأنه في المصر يلحقه الغوث إن استغاث . والصحيح قول الجمهور . وعليه فكل من هدد المسارة في الطريق ، أو في السيارات العامة ، أو استعمل السلاح في السرقة ، أو اعتدى على عرض عن طريق الخطف ، أو غير ذلك من مبتكرات المجرمين في هذا المجال داخل تحت طائلة العقاب الذي نصت عليه الآية السابقة .

مخالطة الظلمة وإعانتهم على الظلم :

قال الله تعالى : (ولا تركزوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار) . والركون هنا : السكون إلى الشيء ، والميل إليه بالحبية . قال ابن عباس :

لا تميلوا في محبة لهم . ولين الكلام والموادة . وقال السدي وجابر بن زيد :
لا تداهتوا الظلمة . وقال أبو العالية : لا ترضوا بأعمالهم .

وكل ذلك صحيح في معنى الآية : سواء كان الظالم حاكماً . أو رعية .
فالمراد هو : عزل الظلمة ، حتى يشعروا بالوحشة ، وسخط المسلمين على
أعمالهم . أما أن يتقرب إليهم الانتهازيون والنوصوليون ، فيثنون على أعمالهم .
ويسوغون الظلم الواقع منهم ، ويفتونهم بغير ما أنزل الله . فذلك إعانة لهم
على الظلم . لأن الظالم قد يكون في بداية أمره متوجساً من فعله . غير واثق
من أمره ، فاذا ما انهال عليه الثناء ، وانحاز إليه المنافقون ، وزينوا له سره
سمله . صدقهم ، أو اطمأن إلى غفلة الناس ، وعرف ما يؤمنه من بطشهم .
فجمع حوله عصابات من المجرمين والسفاحين . وأصحاب الضمائر الخربة ،
والجواسيس . واستنحل شره ، وعم طغيانه ، واستعصى الخلاص منه .

وفي موالاة الظالم وعونه على الظلم ، والإسهام في تمكين الإرهاب من
البلاد خطر عظيم على العبقریات ، والعقول الممتازة ، وأهل البصائر النافذة .
وأصحاب الرأي الحر البناء ، فلا شيء في الوجود يخيف الطاغية قدر ما يخيفه
عقل واع ، وبصيرة نافذة ، وذكاء مشتعل ، ولا شيء يؤنس ، ويذهب
وحشته ، ويرضى غروره الأهوج ، قدر ما يرصيه الغباء والتبعية ، وكبت
الفكر .

وفي جحيم الظلم لا يتحرك الناس إلا برأى الظالم ، ولا يفكرون إلا بعقله ،
فلا حرية لهم إلا في الشرح والتعليق والتعجيد لكل ما ينطق من أوهام ،
أما أن يخرج المفكر عن هذا النطاق فتلك الجريمة الكبرى (وقال فرعون
ما أرىكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد) (١) . فتقلب حينئذ معاني
الأنفاظ إلى أضدادها ، فيصبح الكبت حرية ، والإذلال إعزازاً ، والفقر رخاء ،
إلى غير ذلك مما هو ملموس في تواريخ الشعوب التي يسودها القهر والظلم .

ومن بلايا إعانة الظلمة على الظلم ظهور طبقة من الجلادين فقدوا كل مشاعر الإنسان يقومون بأمر سيدهم بتعذيب المخالفين ، وصب أمواج الهكّال فوق رؤوسهم ، ويتفوقون على الحيوان الأعجم في هتك الحرمات ، وقهر العقول : وابتكار ألوان عجيبة من التعذيب ، مما يحدث حالة من الانكماش الفكرى والاقتصادى والشك وفقدان الثقة

ولقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من الظلمة وأعوانهم تحذيرا شديداً ، فقال فيها أخرجه الإمام أحمد وابن حبان عن أبي سعيد : « سيكون أمراء يغشاهم غواش أو حواش من الناس ، فمن دخل عليهم ، وصدقهم بكذبهم . وأعانهم على ظلمهم ، فليس مني ، ولست منه . ومن لم يدخل عليهم ، ولم يمنهم على ظلمهم ، فهو مني ، وأنا منه » .

وقال سعيد بن المسيب : لا تملأوا عيونكم من الظلمة وأعوانهم إلا بالإنكار من قلوبكم ، لئلا تحيط أعمالكم الصالحة . وقال مكحول : ينادى يوم القيامة : أين الظلمة وأعوانهم ؟ فلا يبقى أحد مد لهم حجرا ، أو حبر لهم دواة ، أو برتن لهم قلما ، فما فوق ذلك إلا حضر .

في المعاملات المالية والعلاقات الدولية

الاختلاف والإيمان وحركة الحضارة :

الفطرة هي الإسلام وقوانينه الثابتة التي تقاس بها تصرفات الإنسان فتردها إلى الخطأ أو الصواب ، وليست الفطرة هي ميول الإنسان وطبائعه يدور حولها الإسلام فيقرر ما وافقها ، وينفي عنها ما خالفها ، فهذا التفسير الأخير للفطرة بجانب للحق ، معاكس لنص القرآن المحكم (فأقم وجهك للدين حنيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون) (١) وهؤلاء الذين لا يعامون هم الذين يريدون أن يطوعوا شريعة الله لرغبات الإنسان : لا أن يطوعوا ميول الإنسان لشريعة الله ، حتى يتحقق بذلك التطويع حركة الفكر ، وحركة المال ، وحركة الحضارة كلها على طريق الدعوة والجهاد في سبيل الله .

ومن ألصق الظواهر البشرية بالفطرة التي هي الدين الحق : اختلاف أنواع الناس وأشكالهم وألوانهم ولغاتهم وعاداتهم ومناهج تفكيرهم .

وقد أفصح القرآن عن هذه الصلة الوثيقة بقول الله تعالى : (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين . إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم) (٢) . قال الحسن : لا يزالون مختلفين في الرزق يسخر بعضهم بعضا . وقال عكرمة : في الهداية والدين . وأخرج الطبري في تفسيره أن رجلين اختصما عند طاووس فأكثرا ، فقال طاووس : اختلفتما فأكثرتما . فقال أحدهما : لذلك خلقنا . قال : كذبت . فقال

(١) سورة الروم : ٣٠ . (٢) سورة هود : ١١٨ : ١١٩ .

الرجل : أليس الله يقول : (ولا يزالون مختلفين ، إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم) ؟ قال : لم يخلقهم ليختلفوا ، ولكن خلقهم للرحمة والجماعة . وهكذا قال ابن عباس ، ومجاهد . والضحك .

والذي نرجحه أن الاختلاف شامل للدين والأرزاق وما يتبع ذلك من عادات وتقاليد ومناهج في الفكر ، وأن هذا الاختلاف الذي فطر الله الناس عليه ينتهي إلى الجماعة والرحمة .

ويوضح هذا المعنى ويزيده اتساعاً وشمولاً قوله تعالى : (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين) (١) وتمضي الآيات كاشفة عن دلائل عظمة الله ، وأسرارها في خلقه إلى أن تصل إلى غايتها في قوله تعالى : (فأقم وجهك للدين حنيفاً فطر الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون) (٢) . فقد جاء الاختلاف في الألسنة والألوان ، أى في أنواع البشر وأجناسهم مقروناً بخلق السموات والأرض ، واعتبر القرآن هذا الاختلاف في الجنس آية على سلطان الله المطلق على الكون لا يدركها إلا العلماء . والعلم الذي يصل إلى وجود الله وتأكيد سلطانه من خلال البحث في السموات والأرض ، واستكشاف أسرارهما ما هو إلا العلم الحديث الذي يصل بالإنسان إلى تلك الغاية العليا على منهج عملي لا يصل إليه الناس المتبتل من خلال التأمل والاستغراق .

فإذا كان التأمل والاستغراق يصل بالإنسان إلى الإيمان من طريق الوجدان ونماء الوعي الروحي ، فإن هنالك أجناساً وشعوباً لا تستسيغ هذا التذوق الوجداني ، ولا تريد أن تؤمن إلا عن طريق الاقتناع العقلي الذي لا يصل إليه إلا البحث عن طريق التنقيب عن أسرار الأرض وثرواتها ، وعن أسرار الفضاء وطاقاته وإشعاعاته ، وذلك هو مجال العلم الحديث الذي أرشد إليه القرآن في سورة الروم .

(١) سورة الروم : ٢٢ .

(٢) سورة الروم : ٢٠ .

فاختلاف الناس إلى شعوب وقبائل كما يقول الأستاذ العقاد في كتابه « الإنسان في القرآن الكريم » : « كان أقوى الأسباب لإحكام صلة التعارف بينها . وتعريف المساعي والحيل لاستخراج كنوز الأرض . واستنباط أدوات الصناعة على حسب المواقع والأزمنة . وعلى حسب الملكات والعادات التي يتفتق عنها تعدد الحضارات وأفانين الثقافة . وتزداد الإنسانية عرفاناً بأسرار خلقها . وعرفاناً بخالقها . واقترباً فيما بينها . وتضطر إليه اضطراراً لما تحسه من اشتباك منافعها . وسريان الضرر من قريبها إلى بعيدها » .

فالهدف الفطري من اختلاف أنواع الإنسان كما هو واضح من آيات القرآن وأقوال المفسرين إنما هو أن تتعارف الشعوب من خلال البحث العلمي لاستنباط الثروات والاستدلال بعجائب الأرض والسماء على وحدة الخالق المدبر ، ثم تبادل المنافع المادية ، والمعارف الإيمانية . وبذلك تتكامل حاجات الشعوب ، والأمم .

واختلاف الطبقات أو الدرجات :

ولا يخرج عن هذه السنة الفطرية اختلاف الطبقات أو الدرجات في المجتمع الواحد . من الدواب والحشرات والطيور وكل ما برأ الله . حتى تمثل كل درجة منها طبقة متميزة بخصائصها . ومن مجموع الطبقات في كل نوع من الأنواع تكون الأمة (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء) (١) .

فظاهرة الاختلاف في درجات العمل ، ونظام المعيشة ، وتقاليد الأخلاق والعادات والحظوظ والقيم عميقة في الكون بحيث يعجز الإنسان عن أن يستقصيها تصنيفاً وتمييزاً بين فرد وفرد ، أو بين طائفة وطائفة أو بين أمة وأمة ، أو بين قصيلة وقصيلة من العجاوات ، أو بين نوع ونوع من الجادات .

(١) سورة الأنعام ٣٨ .

فالحروب التي تثيرها الشيوعية اليهودية بين طبقات الأمة الواحدة :
ثم بين أمة وأمة ، أو مجموعة ومجموعة من الأمم تحت شعار « حرب الطبقات »
ولإزالة الفوارق بين الناس ، هذه الحروب التي لا تهدأ في صورها الباردة
والساخنة لا يمكن وصف مثيرها إلا بإحدى صفتين ، أو بهما مجتمعتين :
الغباء المطبق في فقه الظواهر الكونية ، أو الذكاء الخارق في صنعة الغش
والخداع لصرف الناس عن العلم ، وإبتزاز المال العالمي دون هراة
ولا رحمة .

وأقل العقول فهماً لا يمكن أن يتصور مجتمعاً خالياً من الطبقات .
ولإنا نكون قد قهرنا الفطرة ضد طبيعتها على لون واحد من الحياة فقير
غاية الفقر في الفكر والخلق والذوق والعواطف . يستحيل قيامه بين الأحياء
والجمادات على السواء . فالذين يزعمون أنهم قضوا على نظام الطبقات في
المجتمعات الشيوعية أقاموا نظاماً آخر للطبقات بأيديهم ، وسادت فيه طبقة
العمال ، واختلفت الأجور بينهم تحت شعار الخوافز ، كما اختلفت حسب
قوة العامل على زيادة الإنتاج أو ضعفه عنها ، كما برز الفرق بين رجال
الحزب الشيوعي وبين من لم يسعد بالانضمام إليه ، إلى آخر ما هو وارد في
قائمة الخلاف بين الطوائف والقوميات رغم تغليفه بتلك الشعارات الهزيلة
التي لا تثبت أمام الفحص والتحقيق .

الإسلام وحرب الطبقات :

إذا كان الإسلام هو الفطرة . فهو يبرز مسألة اختلاف الناس . ويرفض
أن يسلكهم جميعاً في طبقة واحدة ، وفي الوقت نفسه يتخذ من هذا
الاختلاف ذريعة لثراء العقيدة والأخلاق والعواطف الراقية ، ثم يجمع كل
الدرجات أو الطبقات في إطار واحد من الأخوة الإنسانية ، أو الأخوة
الإنسانية كما قلنا ، وفي كل خطوة من خطوات الإسلام نحو القضاء على
أسباب الحرب الطبقيّة تزداد حصيلة الإنسانية من العلوم والأخلاق والمناهج
المرونة التي لا يمكن أن تنمو في مجتمع مقهور على نمط واحد من أنماط

العيش ، وبهذا التقدم الأخلاقي الذي يحرص عليه الإسلام تندثر الأخلاق العلقية التقليدية وتنكشف عن الاختلاف أهدافه السامية ، ويسم الناس جميعاً بتلك الأهداف التي لا تخرج عن الحافز الداخلي لإسعاد الغير ، لا بالقوانين المفروضة بالنار والحديد ، فما يلبث الناس أن يتخلصوا من القوانين بالحيلة والخداع والتفاد ، ويبقى عفن الحق حاكماً لتصرفات الإنسان .

والفطرة تأتي أشد الإباء أن تتفق حظوظ المعاش مع الاختلاف في العمل ، لأنها إن فعلت ذلك فقد أغلقت باب الإبداع والابتكار ، والتنافس في التنبؤ والعلم ، وحرمت الإنسانية بذلك من حركة العقل ، وعطلت مواهب التدبر والتأمل ، وهي أساس العمران الذي ينشده الإسلام ويتعهد به بالإثراء والإتماء .

ولكن هذا الاختلاف لا يجوز أن يكون ذريعة لإذلال المتخلف والضعيف ، بل هو وسيلة من وسائل الامتحان الإلهي والابتلاء للبشر ، حتى يقيسوا بسلوكهم درجة إيمانهم ، وحتى يعلم الله صدقهم في الشكر على ما آتاهم ، وبين النجاح والإخفاق تقوم حضارات وتهار أخرى (وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيها آتاكم) (١) .

كما لا يجوز استغلال الحل الإسلامي لمشكلة الفقر في استمرار البطالة والكسل اعتماداً على مجتمع التراحم ، فتلك هي المسألة دون عذر ، وهي مدمومة متوعد عليها بالفضيحة في دار الجزاء ، وقد حاول فريق من هؤلاء الكسالى أن يتستروا وراء التوكل المشروع بعدم العمل وقدموا على عمر رضى الله عنه يطلبون العون ، فقال لهم : من أنتم ؟ قالوا : نحن المتوكلون . فقال : بل أنتم المستأكلون ، ولم يعطهم شيئاً . وقد ربط القرآن بين العمل في الدنيا والغاية الجزائية في الآخرة (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله)

(١) سورة الأنعام ١٦٥ .

(ولكل درجات مما عملوا وما ربك بغافل عما يعملون)

ولئن كانت المذاهب الاقتصادية قد انتهت إلى أن يشترك العمال والصناع مع أرباب الأموال إما بتوزيع حصص متفاوتة عليهم ، وإما بتعميم الخدمات والمرافق التعاونية التي تعود أرباحها بعدما تؤديه من خدمات للعمال عليهم .
لئن كان ذلك كذلك فإن الإسلام لم يجمد أمام تطور العصور ، بل أباح هذا التصرف بالإضافة إلى ما يمكن أن تسفر عنه التجارب الواعية من نتائج تعود يجدواها على الفقراء والمساكين طبقاً لقاعدة عجيبة في مرونتها في قول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ...

ولكن هذه الحرية في العمل المرن الذي يعالج مشكلة الطبقة في العصور كلها لا يجوز أن تتاح لمجتمع المؤمنين إلا بعد التنفيذ الدقيق للتشريعات الرئيسية التي وضعت بمنتهى الدقة لمواجهة كل البدع الاقتصادية والتحديات الإلحادية التي لا يتوقف سيلها ضد الإسلام . ومنها :

(١) الزكاة :

والزكاة من حيث هي عنصر من عناصر التزام المسلم نحو المسلم . وبند من بنود التعاون على البر والتقوى ، عبارة عن تخصيص جزء من أربعين جزءاً من رموس الأموال ، أو جزء من عشرة أجزاء من ثمرات الزراعة وما شابهها ، للمعوزين الذين لا تفي أعمالهم بحاجاتهم ؛ وللذين أصابهم كوارث مؤقتة عرضتهم لأزمة خانقة ، وللذين اهتزت جذور الإيمان في قلوبهم فأصبحوا مستعدين للتقلب تحت ضغط الحاجة . وقد حدد القرآن هذه الأصناف التي تعتبر مصير قلق في مجتمع المؤمنين بثمانية أصناف ، هم : الفقراء ، وهم الذين يملكون شيئاً قليلاً لا يكفي لسد حاجاتهم الضرورية . والمساكين ، الذين لا يملكون شيئاً . وعمال الزكاة من موظفي الدولة الذين يتفرغون لجمعها وتوزيعها . والمؤلفة قلوبهم ، وهم حديثو العهد بالإسلام ،

وتخشى عليهم الفتنة . ولا يخاربون الإسلام . والأرقاء الذين تفتدى حريتهم
بالمال . والغارمون الذين أصابهم كوارث مالية . والمجاهدون . والغرباء
المنقطعون عن يعولهم . وكل من في حكمهم ممن يحتاج إلى رعاية المجتمع
الإسلامي ، لأنه عاجز عن رعاية نفسه .

وإذا أنا بإحسان دقيق للموازنة بين مجموع هذه الحصص التي يستحقها
المحتاجون في أموال المملكتين الأغنياء ، وبين ما تخصصه أي دولة في العالم
للحديث لإعائته المعوزة والمحتاجين تبين أن حصة الزكاة الإسلامية تفوق
مقادير البر في الميزانيات الخبثة ، ولأنها لا تخضع لاختيار صاحب
المال ، وإنما تؤخذ منه عوة ، كما أنها لا تعتبر منه تفضلاً ، بل حقاً معلوماً
يأخذه المحتاج في عزة وإباء .

ومن فرائد التشريع الإسلامي تشريع صدقة الفطر عقب صوم رمضان
على كل فرد مسلم ، يؤديها رب الأسرة عن كل من يعولهم من الأبناء
والخدم ، حتى ولو لم يملك نصاب الزكاة ، فهي صدقة واجبة على العبي
والفقير تؤدي إلى مرء هو أفقر من الفقير ، وبالتالي فهي أمانة واضحة على
تكافل المسلمين وتوادمهم وتراحمهم كأنه الجسد الواحد .

(ب) واجب الغوث الاختياري :

وايست الزكاة وحدها هي الوسيلة المشروعة لمكافحة الفقر والحاجة . ورفع
أسباب الحقد الناطق في الإسلام ، بل هي الوسيلة التي ينبغي على تنفيذها أرباب
الأموال بالقوة إن لم يؤدوها نلوعاً واختياراً ، وعلى هذا فهي لا تسقط عن
المسلم واجب الغوث لأخيه المسلم الذي يعرفه ، ويستطيع إمداده بما يرفع
عنه ذل الحاجة ، ويكشف عنه الشعور بالعزلة وفقدان الناصر .

فهذه الصدقات الاختيارية فيما رى - والله أعلم - إنما كانت اختيارية
من حيث إنها لا تؤخذ من رب المال عنوة كما تؤخذ الزكاة ، وليست
صفة الاختيار فيها بمسقطه المحاسبة عن مانعها مع القدرة عليها ، لأننا نجد
في القرآن مقترنة بوعدها معطيها ، وإلغائها مانعها .

فإن الله تعالى يقول : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم - يوم يحصى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) (١) .

ويقول تعالى : (أرأيت الذي يكذب بالدين - فذلك الذي يدع اليتيم - ولا يحض على طعام المسكين) (٢) يدع اليتيم : يقهره ويمنعه حقه ، ولا يطعمه ولا يحسن إليه ، ثم نعى على من يمنع العون عن أخيه فقال (الذين هم يراءون ، ويمنعون الماعون) (٣) .

وأحسن ما قيل في تفسير الماعون ما قاله عكرمة : رأس الماعون الزكاة ، وأدناه المنخل والإبرة . فهو يشمل جميع الأقوال التي قالها المفسرون ، ويجمعها في : المعاونة بالمال أو بالمنفعة ، ولهذا قال محمد بن كعب القرظي : الماعون : المعروف . وجاء في الحديث : « كل معروف صدقة » . وبين الزكاة والعون بالمنافع البسيطة تندرج أنواع المنافع الأخرى غير المفروضة في الشرع ، وقد توعد الله مانعها بالويل والهلاك ، كما وعد من يبذلها بخير الدنيا ، وهو استقرار الأمر ، وتمكين المسلمين من الأرض ، وبخير الآخرة ، وهو ارتباط العمل الأخلاقي بغايته الجزائية التي حددها الإسلام بالنعيم المقيم .

(ج) حبس مال الله عن العمل حرام :

وقد تكون مشكلة الفقر ناشئة عن البطالة ، والبطالة قد تنشأ عن حبس الأموال عن الإسهام في المشروعات التي تستوعب طلاب الأعمال . ولما كان المال مال الله في الحقيقة بنص القرآن حيث قال تعالى : (وآتوهم من مال الله

(١) سورة التوبة ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) الماعون ١ - ٢ .

(٣) سورة الماعون ٥ ، ٦ .

الذى آتاكم (١) . وكان الإنسان مستخلفاً من الله على هذا المثل ليصرفه في الشؤون التي شرعها لنماء موارد الأمة ، والإسهام في حل مشكلاتها ، وفي ذلك يقول الله تعالى : (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) (٢) . وقد حدد الله تعالى هدف المال والعمل في قوله : (هو الذى أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) (٣) .

فالإنسان ركيل على المال لينمى به العمران المادى والمعنوى على السواء . ولما كان ذلك كذلك كان حبس المال عن العمل الذى يستوعب المتعطلين ، ويسد حاجاتهم ، ويحميهم من الانزلاق في وحل المذاهب الهدامة خيانة واضحة للأمانة التي حملها الله لأرباب الأموال ، ولقد توعد الله على هذا العمل الشائن الذى قد ينتهى إلى إذلال الناس برأس المال عن طريق الربا ، فقال بالإضافة إلى آية التوبة : (ويل لكل همزة لمزة . الذى جمع مالا وعدده) (٤) . قال السدى : هو الذى يجمع المال بعضه إلى بعض ، ويحصي عدده ، كقوله : (وجمع فأوعى) (٥) .

(د) العلاقات الإنسانية :

والإسلام يتجه إلى الذات الداخلية للمسلم ينمى فيها عاطفة الرحمة والإيثار على طريق الترغيب والترهيب ، لتحقيق مبدأ الأخوة والتكافل بين المؤمنين ، ثم بين المؤمنين مجتمعين وبين الإنسانية كلها ، للقضاء على أسباب الحرب الطبقية ، ولم يلجأ إلى أسلوب قهرى إلا في حالة واحدة هي امتناع بعض المسلمين عن أداء فريضة الزكاة التي اعتبرت حلاً حتمياً لمشكلة الفقر .

(١) سورة أنور ٣٣ .

(٢) سورة الحديد ٧ .

(٣) سورة هود ٦١ .

(٤) سورة المزة ١ ، ٢ ، ٣ .

(٥) سورة المعارج ١٨ .

وقد أبطل القرآن مزاعم أهل الجدل في موضوع العلاقات الإنسانية القائمة على الرحمة حينما ردوا على المسلمين أمر الله بالإنفاق على المحتاجين من مال الله فقالوا : (أنطعم من لو يشاء الله أطعمه) (١) . يريدون أنهم يوافقون مشيئة الله في أن جعل الفقير فقيراً ، ولا يريدون أن يعارضوا سنة الله في خلقه . وقد رد الله عليهم فقال : (إن أنتم إلا في ضلال مبين) وذلك لأنهم نسوا أن الفقير هو موضوع ابتلاء للمؤمن في ماله (وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم) (٢) .

وفي تقرير العلاقات الإنسانية يقول الله تعالى : (فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة . فك رقبة . أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيماً ذا مقربة . أو مسكيناً ذا متربة . ثم كان من الدين آمنوا ونواصوا بالحق ونواصوا بالرحمة أولئك أصحاب الميمنة) (٣) .

فالعقبة التي يجب أن يقتحمها المؤمن وينجو منها إلى الرضوان هي غوث اليتامى والمساكين في المجاعات ، والإيمان والعمل الصالح ، والتمسك بالحق والرحمة .

ولا تقتصر تلك العلاقات الإنسانية على المسلمين وحدهم ، فقد أخرج الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج أن عمر لقي كتابياً يسأل الناس على الأبواب ، فدعا محمد بن مسلمة ، وسأله عنه ، فقال : إنه كتابي يا أمير المؤمنين . فقال عمر : هو من المساكين . وأخذه إلى بيته ، وأعطاه شيئاً ، وأمر محمداً أن ينفق عليه .

(١) سورة يس ٣٧ .

(٢) سورة الأنعام ١٦٥ .

(٣) سورة البلد ١١ - ١٨ .

(هـ) خفض الأسعار بالحد من الاستهلاك :

ومما يسهم إسهاماً فعالاً في الحد من مشكلة الفقر في الإسلام أن تعتدل الأسعار ، فلا تنزع نحو التصاعد الذي قد يعجز محدودى الدخل . ويشدد عليهم أمور عيشهم . وفي الظروف العادية التي يقبل الناس فيها على الشراء في حرية مطلقة تتحرك نوازع الجشع في نفوس التجار فيرفعون الأسعار ، ويشقون على الفقير حتى يصل إلى مرتبة العجز عن مواصلة العيش . وقد لحأ الإسلام إلى وسيلتين للحد من الاستهلاك ، حتى يكثر العرض ، ويقل الطلب . فيكون اعتدال السعر وخفضه أمراً حتمياً لحماية التجارة من الكساد . والفقير من العجز عن مواصلة الحياة السعيدة .

أولاهما : تشريع الصوم المفروض شهراً في العام . وصوم الكفارات في الأيمان والإفطار المتعمد . في رمضان ، والإيلاء ، وغير ذلك من أنواع الكفارات التي لو نفذت بخلافها إلى جانب الصوم المندوب إليه في السنة لكان وسيلة سلبية ناجحة تماماً في الحد من الإقبال على الشراء ، ومن ثم في خفض الأسعار .

ثانيتها : للتوعية بخطر الإسراف وازدياد القوة الشرائية على المسلم في نفسه وعلى جميع المسلمين وغيرهم في المجتمع ، والرقابة الفعالة على الأسواق في هذا الصدد لمنع الإسراف ، قياساً على ما كان يفعله عمر رضي الله عنه ، إذ كان يمر بنفسه في السوق ، ويضرب من يشتري اللحم يومئذ ويقول له : أفضل لأخيك . وكان الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر يقومون بهذا العمل على أكل الوجوه ، حتى كان من عمل المحتسب : الرقابة على توزيع المواد الأساسية للتموين .

حماية المجتمع من خطر رأس المال :

ورغم ما للمال من أهمية عظمى في نماء العمران ، وحياة الإنساف ، وإعداد القوة الإسلامية ، فإن له خطورة بالغة على المجتمع وعلى العقيدة حينما يتعاضم فيصبح وسيلة لإذلال الناس واستعلاء أربابه عليهم ، وعاملاً من عوامل تعقيد مشكلة الفقر واستعصائها على الحل .

ولقد حدد الإسلام تشريعات لحماية المجتمع من خطر رأس المال ،
منها نظام الميراث الذي يكفل تقسيم المال على العصابات وذوي الأرحام .
وبذلك يفقد رأس المال سطوته وجبروته وقوته على إذلال الآخرين .
ومنها تشريع الزكاة ، وهي تمثل نقص جزء من أربعين جزءاً من رأس
المال في كل عام ، وتكفل استهلاك رأس المال كله في أربعين عاماً ،
فما يدعو إلى مواصلة العمل لئلا نأكله الصدقة . ومنها تحريم الاحتكار ،
وتحريم الربا .

الإسلام يحارب الربا والفكر الربوي :

من العجيب أن تنور العواصف ضد الإسلام ، وأهله الذين يجهرون
بتحريم المعاملات الربوية في العصر الحاضر ، وزعموا أن هذه المقاومة
الضارية للربا والتعامل المصرفي هي سبب تخلف بلاد الإسلام عن ركب
الحضارة .

يردد المبشرون وناقذو مقارنة الأديان هذا القول ، منذ أوائل هذا
القرن العشرين . ، وكأن الإسلام وحده من بين الشرائع هو الذي حرم
المعاملات الربوية ، في الوقت الذي حرّمته اليهودية والمسيحية أشد التحريم .
ففي الإصحاح الثاني والعشرين من سفر الخروج المنسوب إلى موسى عليه
السلام : « إذا أقرضت فضة للفقير الذي عندك فلا تكن له كالمرابي » .
وفي الإصحاح الثالث والعشرين من سفر التثنية : « لا تقرض أخاك ربا .
ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء مما يقرض ربا » . وفي الإصحاح الخامس
من سفر حزقيال : « قال النبي نحشيا : إني بكيت العطاء والولادة وقلت
لهم : إنكم تأخذون الربا كل واحد من أخيه » . ولكن العجيب في أمر
هذا التحريم أنه خاص بما بين اليهود بعضهم والبعض ، أما فيما بين اليهود
وغيرهم من الأمم فهو مباح ، ففي الإصحاح الثالث والعشرين من سفر التثنية :
« للأجنبي تقرض ربا ، ولكن لأخيك لا تقرض ربا ، لكي يباركك
الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك » . وتلك هي العنصرية التي يستحيل أن

تصدر عن موسى عليه السلام . واستمر التحريم في المسيحية حتى قيام حركة الإصلاح ، وانشقاق الكنائس عن كنيسة روما البابوية ، فانفقت الكنائس جميعاً على تحريم الربا ، بل إن « مارتن لوتر » اشتد في هذا التحريم حتى أدخل فيه كثيراً من البيوع وكثيراً من الخيل التي عهدت لترويج المعاملات الربوية باسم التجارة .

فإذا كان سبيل الإسلام هو سبيل الشرائع السابقة عليه في تحريم الربا فلا ندرى سبباً لتلك الحملة التي يشنها المبشرون والكتاب المسيحيون على الإسلام ، واتهامه بتعويق حركة الحضارة في بلاده بتحريمه للمعاملات المصرفية القائمة على الربا . . لا ندرى سبباً لذلك إلا أن قوة الإسلام قد أفزعت هذه الأمم ، فأرادوا أن يبتزوا أموال المسلمين باسم التنمية الحضارية ، والدعوة إلى التعامل الربوي .

ولو كانوا صادقين في مشاعرهم نحو أمم الإسلام لكان حرصهم على تبادل الأسرار العلمية معهم موازياً لحرصهم على دفعهم إلى التعامل الربوي الذي يعتبر خراباً عاجلاً للمالية الإسلامية ، ولكنهم أرادوا أن يمرغوا أمم الإسلام في نفس الوحل الذي تردوا فيه مصداقاً لقول الله تعالى . (وددوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء) (١) .

ولقد ثار جدل واسع النطاق - وما زال يثور بين الحين والحين - حول فوائد الودائع المصرفية ، وحول الاقتراض بفائدة من المصارف ونخاض في هذا الجدل المرحوم الشيخ محمد عبده ، والشيخ رشيد رضا والمرحوم حفني (بك) ناصف رئيس نادى دار العلوم . واختلفت الآراء بين مبيح ومحرم ومتأول في بعض الوقائع والنوازل .

ويثور في العصر الحاضر جدل مماثل حول الربا الاستهلاكي وغير الاستهلاكي ، أى الربا الذي يتعامل به المحتاج إلى ضرورات العيش ، والربا الذي يتعامل به التاجر لتوسيع أعماله التجارية . وجدل آخر حول المعنى

(١) سورة النساء ٨٩ .

الذى حرم من أجله الربا ، وهو استغلال الضعيف المحتاج ، وقالوا بناء على ذلك : إن الإيداع بفائدة لا يمكن أن تعتبر الجهة الآخذة فيه ضعيفة - وهى المصرف - حتى يمكن أن تتحقق علة التحريم .

ورغم هذه المناقشات والمساجلات فقد انتصر الفريق الذى أباح المعاملات المصرفية ، والقروض على مستوى الدولة من الدول الأخرى بحجة دفع ركب التقدم إلى الأمام .

ونظراً لما حدث من اتساع المعاملات الربوية وما استحدث منها باسم شهادات الاستثمار ، وتشجيع الادخار ، إلى جانب معاملات أخرى هى ألصق بالمقامرة منها بالمعاملات الربوية كالتأمين على الحياة وعلى السيارات والقطارات ضد الحوادث والحريق وغير ذلك ، ولما ارتفع من صوت الإسلام بين ظلمات الأزمات التى حاقت بالكثير من أمة الإسلام ، فقد عاد النقاش حول هذا الموضوع برئته ، واقترحت أنظمة معارضة للنظام الربوى كالبنتك الإسلامى وغيره ، نظراً لكل ذلك ، فإننا نعرض الموضوع ونرجو أن نوفق فيه إلى وجه الصواب بحول الله .

قال الله تعالى فى تحريم الربا : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون) (١) . قال ابن كثير : كانوا فى الجاهلية إذا حل أجل الدين يقولون : إما أن يقضى ، وإما أن يربى ، فإن قضاؤه وإلا زاده فى المدة . وزاده الآخر فى القدر ، وهكذا بكل عام ، فربما تضاعف القليل حتى يصير كثيراً مضاعفاً .

وآخر ما نزل فى تحريم الربا قوله تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه سعة من ربه فانتبهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله

(١) سورة آل عمران ١٢٠ .

الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم . إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تعملوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون (١) .

والمفسرون يحددون زمان التخبط الشيطاني الذي يصيب آكل الربا وزمان الحرب التي يشنها الله ورسوله عليهم يوم القيامة . ولكن ابن عباس ، والحسن ، وابن سيرين ، قالوا : إن من أقاموا على الربا فعلى الإمام أن يستتيبهم ، فإن تابوا وإلا وضع فيهم السلاح . وبهذا قال قتادة ، والربيع ابن أنس .

ولقد سمي الله المرابي كفارا أثيما . قال ابن كثير : وذلك أن المرابي لا يرضى بما قسم الله له من الحلال ، ولا يكتفى بالتكسب المباح ، فهو يسعى في أكل أموال الناس بالباطل بأنواع المكاسب الخبيثة ، فهو جحود لما عليه من النعمة ، ظلوم آثم بأكل أموال الناس بالباطل . ولهذا لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وكاتبه ، لأن اتجاه الشريعة هو حرب الفكر الربوي كله ، لا مجرد تحريم صور من المعاملات التي يشوبها الظلم ، وذلك لما في الربا من البشاعة والقسوة ، وفقدان الرحمة ، واستغلال كوارث الناس لإشباع الجشع الصارخ في أعماقهم ، الأمر الذي عظمت السنة شأنه ، وصورت أهله في صورة من أشنع الصور التي تنفر منها أحط الطبائع ، وأقربها إلى الهمجية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه ابن ماجه ، والحاكم ، عن ابن مسعود وأبي هريرة : « الربا ثلاثة وسبعون بابا ، أيسرها أن ينكح الرجل أمه ، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم » . وهذا لفظ الحاكم .

(١) سورة البقرة : ٢٧٥ - ٢٨٠ .

وفند آثار الكفار جدلا عحييا حينما نزلت آية البقرة ، فقالوا :
(إنما البيع مثل الربا) وحاصل ما هجست به نفوسهم المريضة هم ومن لف لفهم
في كل عصر : أنهم اعترضوا على تشريع الله من أساسه ،
ولم يعترفوا بمشروعية أصل البيع الذي أحله الله في القرآن ، فحيث حرم الله
الربا ، فالبيع مثله يجب تحريمه ، فلم أحله الله وحرم الربا ؟ .

كل ما يؤدي إلى الربا حرام :

يقول الأستاذ العقاد : « لم يبلغ ضرر المرابين بالشعوب الأوربية
في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أن يفقدهم كرامة أوطانهم ،
وأن يذل رؤوسهم ونفوسهم ، كما فعلت المصارف والشركات الأجنبية
بالشعوب الإسلامية ، منذ أغارت عليها ، مؤيدة بجيوش الدول من ورائها ،
فهذه المصارف والشركات هي التي مهدت للامتيازات الأجنبية سبلها ، وهي
التي نصبت شبك الديون لتسويغ الغزو والاحتلال ، باسم المحافظة على الحقوق
وضمان سدادها ، وهي التي تلزع بها السادة لخلق النهضة الوطنية في إبانها ،
وإثقالها بالقيود والأعباء التي تعجزها عن مجاراة الغرب في صناعته وتجارتها ،
وتكفل للاستعمار أن ينشب أظفاره أبداً في أبدانها » .

ولقد تغيرت الوسائل التي تساند تلك المصارف الأجنبية في الآونة
الأخيرة ، كما تغيرت صورة المصارف هي الأخرى ، فلم تعد الجيوش
تساند رأس المال ظاهرا ، كما حلت الدول ذاتها محل المصارف غالبا ،
وانتخدت المصارف صورة دولية أحيانا ، ولكن الغاية هي هي لم تختلف
عما قرره الأستاذ العقاد .

ولهذا الذي جرى ويجري من أخطار الربا على الأفراد والأمم ، ولما سوف
يجري مستقبلا مما يمكن أن تتفتق عنه أفهام المرابين الكبار منهم والصغار اشتد
الإسلام غاية الشدة في تتبع الأشياء التي تشبه الربا من المعاملات ، والمعاملات
التي ليست محرمة في ذاتها ، ولكنها يمكن أن تؤدي إلى الربا : فحرم هذا
وذاك ، ليخنق هذا الشر الذي يوشك أن يعصف بالإنسانية كلها ، إذ لا تجد

مرايا إلا وقد فقد آدميته ، ومزق روابط الرحم ، واستهان بالشرف والعرض ، ودان بالبخل والشح عشقاً للمال وجنونا في طلبه ، حتى لقد أصبح صرخات الجياح ، ودموع البؤساء لحنا حيدا إلى قلبه ، لأنها مصدر من مصادر المال الذي عشقه وباع كل شيء في سبيله .

قال أبو سعيد الخدري : خطبنا عمر فقال : « إني لعلي أنهاكم عن أشياء تصلح لكم ، وأدركم بأشياء لا تصلح لكم ، وإن من آخر القرآن نزولا آية الربا ، وإنه قد مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبينه لنا ، فدعوا يا يريبيكم إلى ما لا يريبيكم » . فهذه القاعدة التي قررها عمر ، وما شهدت بها الشريعة من أن كل حرام فالوسيلة إليه حرام ، قياسا على أن كل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، ومن أن الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة ، هذه القواعد التي استنبطها الفقهاء كانت هي الأساس لتحريم جميع المعاملات المفضية إلى الربا ومنها :

١ - ربا الفضل :

الربا الذي كان شائعا في الجاهلية حين نزول آيات التحريم هو ربا النسيئة ، يعني تأجيل الديون الخالة في مقابل الزيادة في أصلها ، أو إفراض مال معلوم يؤدي في أجل معلوم في مقابل زيادة فيه ، وكل قرض حر نفعاً فهو ربا .

وبناء على ذلك حرم الرسول صلى الله عليه وسلم ربا الفضل ، وهو بيع الشيء بجنسه مع زيادة أحدهما على الآخر ، مثل بيع الدرهم بالدرهم وزيادة ، أو بيع الكيلة من القمح بكيلة وزيادة من غير مماثلة ولا تأخير ، اجتنابا للمكسب القاطع بتحريم ربا النسيئة الذي يؤجل فيه البدل في مقابل تلك الزيادة ، وقد سمي هذا النوع من المعاملة « ربا الفضل » ، لزيادة أحد المبيعين على الآخر ، وقد سماه ابن القيم في « إعلان الموقعين » الربا الحني .

والأصل في تحريم هذه المبايعات قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه

الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة ، وعبادة بن الصامت ، وأبي سعيد الخدري وغيرهم : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح : مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يد بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يداً بيد » .

ويبدو أن الناس كانوا يتحايلون على أخذ الربا في صورة البيع والشراء مع التفاضل ، إذ لا يمكن أن يشتري إنسان كمية من القمح بكيلتين إلا وهو سفيه أو مضطر ، والسفه والاضطرار كلاهما يبطل للبيع المشروع . أما إذا اختلف الصنفان فلا التباس بين الحلال والحرام .

أما حديث مسلم عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إنما الربا في النسيئة » . يعني : أن التفاضل حرام إذا كان البديل مؤجلاً ، بيعاً كان أو قرضاً ، وأما إفتاء ابن عمرو بن عباس بحل التفاضل إذا كان البديل حالاً فقد رجعا عن الأخذ بهذا الحديث حينما بلغهما حديث أبي سعيد الخدري الذي أخرجه مسلم . قال أبو نضرة : سألت ابن عمر ، وابن عباس عن الصرف فلم يريا به بأساً ، فإني لقاعد عند أبي سعيد الخدري ، فسألته عن الصرف ، فقال : مازاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولهما ، فقال : لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جاءه صاحب نخلة بصاع من تمر طيب ، وكان تمر النبي صلى الله عليه وسلم هذا اللون . فقال له النبي : « أنى لك هذا التمر ؟ » قال : انطلقت بصاعين فاشتريت هذا الصاع ، فإن سعر هذا في السوق كذا ، وسعر هذا كذا . فقال النبي : ويلك ، أربيت ، إذا أردت ذلك فبيع تمر ك بسلة أخرى ، ثم اشتري بسلة منك أي تمر شئت » . قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربا ، أم الفضة بالفضة ؟ قال : فأتيت ابن عمر بعد ذلك فنهاني ، وحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه .

ويقول ابن القيم : إن هذا البيع يتخذ ذريعة إلى الربا الممنوع .

٢ - الحيلة لتحليل الربا (العينة) :

يحاول بعض هواة الكسب الحرام أن يتخلصوا من صورة الربا المحرم باصطناع صورة ظاهرها البيع المباح ، ولكنهم لا يقصدون البيع ، وإنما يقصدون الكسب الربوى إذ أن المشتري في هذه الحالة لا حاجة به إلى السلعة ، وإنما حاجته إلى المال .

وصورة الحيلة أن يقصد المحتاج إلى المراهي ، فيشتري منه سلعة بمائة مؤجلة مثلاً ، ثم يبيعه إياها في الحال بسبعين مقبوضة ، فتنتهي المسألة إلى أن المحتاج أخذ من المراهي سبعين ، وحرر بجلي نفسه سبعمائة .

وهذا حرام ، لأن المتبايعين لم يعقدا على السلعة عقداً يقصدان به تملكها ، وإدخال السلعة في العقد تليس وعبث ، مما يقطع بالألا غرض للمتبايعين في السلعة أصلاً ، وإنما المقصود مائة بسبعين ، ولهذا يتواطأ الطرفان على ذلك قبل العقد ، ثم يحضران السلعة محلاً لما حرم الله ورسوله .

وقد سئل ابن عباس عن رجل باع من رجل حريرة بمائة ، ثم اشتراها بخمسين ، فقال : دراهم بدراهم متفاضلة ، دخلت بينهما حريرة . وفي رواية مطين عن أنس أنه سئل عن « العينة » يعني بيع الحريرة ، فقال : إن الله لا يخدع ، هذا مما حرم الله ورسوله . وأخرج أحمد عن العالية ، امرأة أبي إسحاق السبيعي قالت : دخلت على عائشة في نسوة ، فقالت : ما حاجتكن ؟ فكان أول من سألها « أم محبة » فقالت : يا أم المؤمنين ، هل تعرفين زيد بن أرقم ؟ قالت : نعم . قالت : فلاني بعته جارية لي بمائتين درهم إلى العطاء ، وإنه أراد أن يبيعها ، فاتبعتها بمائة نقداً ، فأقبلت عليها وهي غضبي فقالت : بشما شريت ، وبشما اشتريت ، ثم أبلغني زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب ، وأفحمت صاحبتنا فلم تتكلم طويلاً ، ثم إنه سهل عليها فقالت : يا أم المؤمنين ، رأييت إن لم آخذ إلا رأس مالي ؟ فقلت عليها : (فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف) .

٢ - مبايعة المضطر :

وحسباً لمادة الربا ، واتقاء لشبهته ، وتضييقاً لطريقه ، وحرباً للفكر الربوى كله : حرم البيع من المضطرين . فقد أخرج أبو داود أن علياً خطب فقال : « سيأتى على الناس زمان عضوض بعض الموبس على ما فى يديه ، ولم يؤمر بذلك ، قال الله تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) (١) . ويباع المضطرون : . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر ، وبيع الغرر ، وبيع الثمرة قبل أن تترك .

فإذا اضطر إنسان إلى بيع ما عنده لدين ركه ، أو مؤنة أرهقته ، فإن بعض الناس ينهزون الفرصة فيشترون منه بالوكس . ولكن الدين يقضى بالألا يباع على هذا الوجه ، بل يقرض إلى الميسرة ، أو يشتري منه إلى الميسرة ، أو يشتري السلعة بقيمتها ، فإن عقد البيع مع الضرورة على هذا الوجه الأخير صحيح مع كراهة العلماء له .

٣ - بيع الغرر :

حسب القاعدة القائلة « إن الجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة » فإن كل ما فيه جهالة بالسلعة أو بالثمن فيه شبهة الربا ، وإن كان بعض أنواع الغرر يدخل فى باب المقامرة .

قال الخطاى : أصل الغرر : ما طوى عنك علمه ، ونفى عليك باطنه ، وكل بيع كان المقصود منه مجهولاً ، أو معجوزاً غير مقدور عليه فهو غرر . وإنما حرم بيع الغرر تحصيلنا للأموال من الضياع ، وقطعاً للخصومة .

وأنواع الغرر كثيرة ورد بعضها فى السنة . فقد أخرج مسلم وأبو داود والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله

(١) البقرة : ٢٣٧ .

عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة . وأخرج الشيخان ، وأبو داود ، والنسائي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى بيع الملامسة والمنابذة . وأخرج الشيخان وأبو داود ، والنسائي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحبلية . وبيان ذلك .

(أ) بيع الحصاة . قال النووي : هو أن يقول : بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة .

(ب) الملامسة . قال ابن حجر : أن يأتي بثوب مطوى ، أو في ظلمة ، فيلمسه المشتري ، فيقول صاحب الثوب : بعتكه بكذا ، بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته .

(ج) المنابذة : أن يقول الرجلان : أنبذ ما معي . وتنبذ ما معك ، ليشتري كل واحد منهما من الآخر ، ولا يدرى كل واحد منهما كم مع الآخر . وهذا هو تفسير أبي هريرة كما أخرجه مسلم .

(د) جبل الحبلية ، وهو بيع جاهلي ، أخرجه مسلم عن ابن عمر : « كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى جبل الحبلية . يعني إلى أن تلد الناقة ، ثم يلد نتاجها . وهنا يكون أجل السداد مجهولا .

(هـ) المزبنة . وهي نوع من البيع المختلط بالربا ، لعدم التساوي . وقد أخرجه الشيخان والنسائي ، وأبو داود عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر (ثمر النخل) بالتمر كيلا ، وعن بيع العنب بالزبيب كيلا ، وعن بيع الزرع بالحنطة كيلا . فالمبادلة وقعت بين نوعين متماثلين ، ولكن أحدهما طازج ، والآخر جاف ، فالكيلة من أحدهما لا تتساوى مع الكيلة من النوع الآخر ، فالطازج إذا جف نقص .

(و) المحاقلة . هي شراء الحب في سنله بالحب على وجه الأرض كما في صحيح مسلم .

(ز) المخارة . قال النووي . هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج من الأرض من الزرع كالثلث أو الربع أو غير ذلك من الأجزاء المعلومة لكن يكون البذر من العامل ، بخلاف المزارعة التي يكون البذر فيها من صاحب الأرض .

(ح) بيع السنن (المعاومة) . قال النووي : هو أن يبيع ثمر الشجر عامين أو ثلاثة أو أكثر ، وهو باطل بالإجماع ، لما فيه من الجهالة .

والأصل في تحريمها حديث الشيخين عن جابر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخارة . وفي رواية ابن مسعود أنه نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخارة ، والمعاومة وهي بيع السنن . وفي رواية لسهل بن أبي حشمة أخرجهما مسلم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع الثمر بالتمر وقال : « ذلك الربا ، تلك المزابنة » .

ولكنه - صلى الله عليه وسلم - استثنى من التحريم في المزابنة التي هي بيع الثمر الطازج بنظيره مجففا ما احتاج إليه الناس لطعامهم وسماه (العرايا) . وهي أن يقدر الخبز ما على النخلة من الرطب مثلاً بما يحوى منه ثمراً جافاً ، فيبيعه صاحبه لإنسان بمثله جافاً ويتقايضان في المجلس ، ولا يجوز ذلك في غير العنب والزبيب على الأصح من الأقوال ، والقدر الذي تجوز فيه خمسة أوسق . والوسق ستون صاعاً ، والصاع خمسة أرطال وثلاث بالبيغدادى . وقال الأمير في سبل السلام : لا يزيد على أربعة أوسق استناداً لتفسير جابر بن عبد الله للعريفة في حديث أحمد .

وهكذا نرى أن الإسلام يخارب العقلية الربوية ، ويضيق عليها الخناق ، حتى تنقطع مادة الربا بالكلية ، وهذا هو مقصد الشريعة في باب الربا : التحريم في صريح الربا ، وإغلاق الباب الموصل إليه بتحريم ما يمكن أن

يعين العقلية الربوية على النفوذ إليه : والكسب عن طريقه ، ولا ينكسر حاجز التحريم في هذه الذرائع التي هي مظنة الوصول إلى الربا الصريح إلا عند الحاجة القصوى بشروط الضرورة الشرعية .

ضلال الفكر في العصر الحاضر :

وقد ضلت أفكار بعض الكتاب المسلمين في العصر الحاضر ممن لا تربطهم بالدراسات الإسلامية رابطة قوية ، فذهبوا يتخبطون في الرأي ليتوافقوا مع روح العصر على زعم الناقدين للإسلام ، والمبشرين بغيره من الشرائع ، المشككين في صلاحية الإسلام لكافة العصور .

قال هؤلاء ما جملة : إن الإسلام حرم الربا الاستهلاكي الذي كان يتعامل به عرب الجاهلية اضرورات معاشهم ، فإذا لم يكن الربا لاستهلاك أمور المعاش ، بل كان للتنمية الاقتصادية فإنه لا يدخل في الربا المحرم : لانتفاء علة التحريم ، وهي استغلال حاجة الفقير للإثراء على حساب آلامه ودموعه .

ونقول : إذا كان الربا قد حرم عند حاجة الناس إلى المال لشئون معاشهم فتحريمه إذا لم تكن هناك ضرورة أولى . ولم يعف الإسلام أحداً من التحريم في هذا الباب إلا في ربا الفضل الذي هو ذريعة ووسيلة إلى الربا المحرم ، فقد أباح للفقراء (العرايا) استثناء من (المزابنة) التي هي بيع على التخمين لا على التحديد . ولم نعلم ولم يعلم أحد أن هناك استثناء من ربا النسئة الذي هو خاص بالديون الموثجة بفائدة على الإطلاق .

فالقائلون بإباحة الربا للتنمية وتحريمه في استهلاك الطعام والشراب يطمسون معالم الشريعة ويضعونها في موضع الذي يبيح الحرام للترف ، ويحرمه عند الضرورة وهي نكسة في الفكر وليدة لنكسة العصر كله ، أو هي حب التعامل الذي ذاع وشاع في عصرنا حتى اصطنع الاجتهاد في الدين كل مفلس العقل يجذب الوجدان . .

الإيداع بفائدة في البنوك ومكاتب البريد :

وإمعاناً في الضلال والتضليل يردد بعض من يدرسون الشريعة لطلاب الجامعات أن الربا قد حرم صيانة للفقير من خطر أرباب الأموال ، فالتحريم ماض ما دام هناك استغلال الجانب الأقوى للجانب الأضعف ، فإذا لم تتحقق هذه العلة فلا تحريم ، وذلك كالفائدة السنوية المحددة التي يتقاضاها من يودع ماله في البنوك أو في مكاتب البريد أو عن طريق شهادات الاستثمار ذات العائد الجارى .

وقالوا كذلك : إن تلك الفائدة جزء مما ربحه مال المودع في عمليات تجارية ، وليسته ربا بالمعنى الشرعى ، وعليه فهي جائزة .

ونقول : إن المودع الضعيف الذى يودع ماله القليل في البنك أو في مكتب البريد اللذين يمثلان الجانب الأقوى الذى يدفع للضعيف فائدة ماله الذى أودعه . هذا الودع الضعيف مراب قوى عنيف قاسى القلب ، يتدرب على الجشع والاستغلال في مدرسة الربا الكبرى وهي (البنك) وما شابهه . وذلك عن طريق الإسهام بماله لدعم قوة المرابى الأعظم في صورة المصارف ومكاتب البريد .

وما ذلك إلا لأن البنك الذى تمثل الودائع فيه قوة كبرى يقوم بعمليات مالية منها إقراض صغار الموظفين الكادحين بالربا الواضح الجلى الذى لا تأويل فيه ولا استثناء منه للتحريم ، ويفسوا عليهم عاية القسوة ، ويعمل على إرتباك حياتهم المعيشية ، كما يقرض غيرهم من التجار حتى يغرقهم بالدين والفائدة التى تتضاعف بمزور السنين من سبعة في المائة إلى سبعين أو مائة في المائة وما يتبعها من أرباح مركبة .

ونظرة سريعة في الإدارة القانونية لصرف من المصارف ترجع بعدها مذهولين من طوفان إجراءات (البرتسو) و (خصم الكمبيالات) وأوامر الحجز الإدارى على الممتلكات ، وغير ذلك من ثمرات الربا المرة المشؤومة .

الربا للتنمية خراب وليس نماء :

وعلى مستوى الدول تلجأ الدول التي تسمى (بالدول النامية) إلى اقراض مبالغ ضخمة لاستغلالها في مشروعات تعود على الأمة بالنماء ورغد العيش . ولكن تلك الدول النامية تعود بعد فترة من الزمان فتجد خزائنها وقد أثقلتها الفوائد فضلا عن أصل الدين ، فتصبح عاجزة عن الوفاء ، وتعود من دولة تريد رغد العيش لأبنائها إلى دولة يكدح كل أبنائها ويجوعون من أجل الوفاء بفوائد القروض لدولة أجنبية تنعم بشمرات الدول النامية ، وتتحكم في أسواقها ، بل وفي مذهبها الدينية والخلقية ، وتربطها بعجلتها السياسية ، فلا هي قادرة على التملص من وثاقها ، ولا هي قادرة على إسعاد أبنائها ، حتى لقد شهدنا وشهد العالم أجمع أن الدولة الشيوعية الأم تشرط لإقراض الدول النامية - بعد أن تنشب في الفخ - أن تعتنق تلك الدول مذهبها الإلحادى ، ومبادئها الأخلاقية الدنيئة ، وأن تقتل في الدولة طالبة القرض كل فكر ناضج ، وترفع إلى القمة أهل الدعارة والنفاق والغش والجداع .

وخلاصة القول : أننا لا نرى دولة نامية واحدة تريد أن تنمى مواردها عن طريق القروض قد وقفت على قدميها ، وسعد أبنائها ، واستقام لها أمر دينها وأخلاقها وحريتها في سياستها . وكفى بذلك دماراً وعاراً .

المضاربة بديل الربا :

والمضاربة في الإسلام : أن يتفق الطرفان على أن يتسلم أحدهما من الآخر مالا يعمل فيه ، وما ربح هذا المال كان بينهما بنسبة معلومة كالثلث أو الربع أو النصف . دون تحديد مال معين يأخذه رب المال . فإذا خسر المضارب كانت الخسارة على المال .

والإسلام بهذا يفتح الباب أمام المواهب لتنمو وتتفتح ، ولمشروعات التنمية الحقيقية أن تقوم ، وللمال أن يربح أكثر مما يربح عن طريق الربا ، والرسول - صلى الله عليه وسلم - يقول فيما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة

« إن الله تعالى يقول : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانه خرجت من بينهما » .

شهادات الاستثمار حرام :

هي عبارة عن إيداع مبالغ من المال مضمونة الرد بقيمتها من أحد المصارف . وهي نوعان :

نوع يشترط فيه ألا يرد إلا بعد زمن معلوم ، ولصاحبها أن يتقاضى عنها فوائد سنوية محددة من المال ، وهذا هو الربا رغم تأويل المتأولين . ومع ذلك فإن المصارف تستخدم مجموع تلك الأموال في أعمال شتى منها إقراض المحتاجين بالربا ، أو إقراض الحكومة بالربا أيضاً ، فهي عمل ربوي يعين على شيوع الربا في مجال أوسع .

ونوع لا يتقاضى عنه المودع فوائد سنوية ، وإنما يسمح له أن يشترك بسنداته في (البانصيب) الشهري أو النصف شهري مثلاً ، فإن خرج سهمه ربح مبلغاً طائلاً من المال . وهذا قمار حرام بالإجماع بنص القرآن .

وقد حاول بعض العلماء تغيير اسم القمار عن (البانصيب) وسموه تشجيعاً للادخار ، وجزء من أرباح الشهادات يتفق مجموع المساهمين على منحه لمن يخرج سهمه . ومثل هؤلاء العلماء مثل من يحلون الخمر بتغيير اسمها إلى (البيرة) أو (الويسكي) أو غير ذلك من ضلالات علماء السوء . والمسألة في ظاهرها الواضح قمار ، فلا داعي مطلقاً للتمويه في دين الله ، كما يطلق الجهلاء على جمعيات « البانصيب » اسم الجمعيات الخيرية ، وما هي من الخير في شيء . وإذا تأملنا هيئات الذين يمارسون تلك اللعبة المشثومة ومدى انحطاطهم العقلي والخلقي كان هذا وحده دليلاً على عظمة الإسلام حين حرم القمار تحت أي اسم من الأسماء .

بين الإنسانية والوحشية :

وقد حث الإسلام بين ثنايا تشريعاته كلها على تنمية المشاعر الإنسانية الراقية في الإنسان ، وعلى جهاد النفس إذا نزعَتْ نحو الوحشية والقسوة ، فحرض المسلمين على إنظار المعسر ، والصبر عليه حتى يجعل الله له من أمره يسراً ، فإذا تحقق إعساره كانت الصدقة عليه بالدين مندوبة ومستحبة ، قال تعالى : (وأن تصدقوا خير لكم) . ودعا الرسول - صلى الله عليه وسلم - الأغنياء من أمته إلى تفريج كربات الفقراء ، وجعل جزاء هذا العمل تفريج كربات القيامة . وشرعت شركة الأموال على اختلاف أنواعها للتعاون بين محدودى المال على العمل ، كما شرعت المضاربة شركة بين المال والعمل ، وشرعت التجارات والزراعة والحفر وسائر الحرف الأخرى للكسب الحلال ، وصحب ذلك كله روح التكافل والتعاون على البر والتقوى ، وهو تشريع يجمع كل ما يخطر على البال من مبتكرات النماء المباحة شرعاً ، ووسائل التعاون على إقامتها .

أما الوحشية واستغلال الإنسان أخاه دون وجه حق ، واتخاذ الشد سلعة للتجارة أو للإيجار ، والحرص على هذا النوع من الكسب الذى لا يقوم فيه صاحب المال بأى عمل ولا جهد سوى تأجير ماله للمحتاج إليه فهو قتل لنوازع الخير في الإنسان ، وإطلاق لنزعة الحرص والشح التى لا يخلو منها مراب على وجه الأرض ، فضلاً عن أن هذا السلوك الوحشى عامل من عوامل تعويق النماء ، بل وداعية الخراب والدمار ، مما يؤكده حكمة الإسلام البالغة في تحريم الربا وذرائعه وروافده ، وجميع الوسائل المؤدية إليه ، فالتحايل والتأويل لتسويغه تحت أى اسم ، ولأى عذر - سوى الضرورة المؤدية إلى الموت - جريمة .

الزراعة والمزراعة :

زراعة الأرض آية من آيات الله في الكون ، يقوم الإنسان فيها بعمله ، ثم يتوجه بقلبه إلى الله متوكلاً على فضله وكرمه أن يمنحه من الخير ما يقوم

بمعاشه ، فهي أشد اتصالاً بالإيمان من غيرها من المكاسب . وبشير أبو زيد
الدبوسي إلى عظمة الله في إنبات الزرع فيقرر أن عمل الفلاح إنما هو إخفاء
البنور في الطين وإفساده ، ولكن الله جل وعلا يظهر آيات قدرته من خلال
هذا الإخفاء والإفساد الذي قام به الإنسان .

هذا إلى جانب ما في ممارسة الزراعة من فرص التأمل والتدبر في اختلاف
ألوان الزرع وطعمومه مع اتحاد الأرض والماء (وفي الأرض قطع متجاورات
وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يسقى بماء واحد
ونفضل بعضها على بعض في الأكل إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون) (١) .

وقد حث الرسول - صلى الله عليه وسلم - على ممارسة الزراعة فقال
فيما أخرجه مسلم عن أنس : « ما من مسلم يغرس غرساً ، أو يزرع زرعاً ،
فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » . وروى نحوه عن
أم مبشر الأنصارية ، وجابر بن عبد الله .

وكانت الأرض الزراعية بعد الخلفاء الأربعة مصدراً من مصادر
الاستغلال ، حتى تحولت إلى أداة من أدوات الاستعلاء والكبر والظلم ،
فكان السلاطين يستحوذون على الأرض ، وكانت تسمى « الضياع السلطانية » .
وإذا ضعفت الحكومة انقض كبار الملاك والوزراء على ما يملكه الضعفاء ،
ويضيفونه إلى أملاكهم . ويقص علينا مؤرخو عصر المماليك بمصر قصصاً
دامية عن استغلال الفلاح وتجويعه ، وتسخيره لخدمة الأمراء والسلاطين .
الأمر الذي أدركت شريعة الإسلام خطره على بناء الأمة على الوجه التالي .

الإسلام يرفع الظلم عن الفلاح :

كانت على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صور من المزارعة
لا يتحقق فيها العدل المنشود في الشريعة ، ولا المودة والإخاء التي بنيت
عليها سائر المعاملات ، وهدفت إلى تحقيقها التشريعات :

(١) سورة الرعد : ٤ .

١ - أخرج الشيخان ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود عن رافع
ابن خديج قال : « كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - بما على الماذيانات ، (ما ينبت على حافى مسيل الماء) وأقبال
الجدائل (أوائل جداول الماء) وأشياء من الزرع ، فهلك هذا ويسلم
هذا ، ويسلم هذا ويهلك هذا ، ولم يكن للناس كراء إلا هذا ، فلذلك زجر
عنه ، وأما شيء مضمون معلوم فلا بأس به . »

قال الخطابي : كان من عاداتهم أن يشترطوا شروطاً فاسدة ، وأن
يستثنوا من الزرع ما على السواقي والجداول ، فيكون خاصاً برب الأرض ،
والمزارعة شركة . ، وحصة الشريك لا يجوز أن تكون مجهولة . وقد يسلم
ما على السواقي ، ويهلك سائر الزرع ، فيبقى المزارع لا شيء له ، وهذا
غرر وخطر . .

وقد روى النسائي ، عن سعد بن أبي وقاص أن هذا النوع من المزارعة
كان سبباً للتخصومات بين الفلاح وصاحب الأرض ، وتحاكموا في ذلك
إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فنهام أن يؤجروا الأرض بذلك .

٢ - روى البخاري عن رافع قال : كنا أكثر أهل الأرض مزارع ،
كنا نكرى الأرض بالناحية منها تسمى لسيد الأرض ، فربما يضاب ذلك
وتسلم الأرض ، وربما تصاب الأرض ويسلم ذلك ، فنهينا .

قال الإمام ابن القيم : المنهى عنه من ذلك أمر بين الفساد ، وهو المزارعة
الظالمة الجائرة . وقال الليث بن سعد : الذي نهى عنه الرسول - صلى الله
عليه وسلم - أمر إذا نظر إليه ذو البصيرة بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز .

٣ - أخرج مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه أن رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - قال : « لمنح أحدكم أرضه ، خير من أن يأخذ عليها خراجاً
معلوماً . » وقد بين زيد بن ثابت علة النهي فقال فيما أخرج النسائي ، وأبو داود
وابن ماجه : « يغفر الله لرافع بن خديج ، أنا والله أعلم بالحديث منه ، إنما
أتاه رجلان من الأنصار قد اقتتلا ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

« إذا كان هذا شأنكم ، فلا تتركوا المزارع - زاد مسلم : فسمع قوله :
لا تتركوا المزارع » .

فتحديد مقدار معلوم من عمر الزرع كأردب أو اثنين أو ثلاثة مثلاً
فيه إجحاف واضح ، وربما أصاب الزرع آفة ، فأصبح الفلاح مديناً ،
ولا شيء له في مقابل عمله . وهذا النوع من المزارعة كان معروفاً في مصر
باسم (المقطوعية) .

من أجل هذا الغرر الذي يؤدي إلى النزاع والتخاصم والظلم ، جاءت
أحاديث تنهى عن كراء الأرض ، وتحث على منح الأرض للمزارع إن لم
يزرعها صاحبها بنفسه . ومنها ما أخرجه النسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود
عن رافع أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « كئنا نخابر على عهد
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأناه بعض عمومته فقال : نهى رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - عن أمر كان لنا نافعاً - وطواعية الله ورسوله أنفع
لنا ، قال : قلنا : وما ذاك ؟ قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم :
« من كانت له أرض فليزرعها ، أو ليزرعها أخاه ، ولا يكرها بثلاث
ولا بربع ، ولا بطعام مسمى » والمراد بالثلاث والربع : ويع ثلث الأرض
أو ربعها . ولهذا أبطل أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وداود المزارعة
أخذاً بظاهر أحاديث النهي . قال الخطابي : لم يوقفوا على علة حديث رافع
ابن خديج .

المزارعة العادلة جائزة :

قال جمهور الفقهاء : إن النهي كان متوجهاً إلى ما فيه غرر وظلم وشبهة
من شبهات الربا ، كما قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لرافع بن
خديج حين مر به وهو يسقي زرعته : لمن للزرع ؟ ولمن الأرض ؟ فقال رافع :
زوعي يبذري وعلمي ، لي الشطر ، ولبنى فلان الشطر . فقال : « أرييتما ،
فرد الأرض على أهلها ونخذ نفقتك » .

ولهذا فالنهي إما أن يكون عن الإجارة دون المزارعة ، أو عن المزارعة التي كانوا يعتادونها ، وهي التي يقع فيها الظلم والغرر . وقد أجمع الأئمة على أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج من الأرض من زرع أو ثمر ، وسار على ذلك أبو بكر ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي ، ثم أهلوههم إلى اليوم ، يعطون الثلث والرابع ، يعني ثلث الثمرة أو الزرع ، لا ثمار ثلث الأرض كما كان معمولاً به من قبل .

واستناداً إلى هذا قد صحح المزارعة فقهاء الحديث ، كالإمام أحمد ، والبخاري ، وإسحاق ، والليث ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، والقاسم ابن محمد ، وابن سيرين ، وابن المسيب ، وطاووس ، والحسن ، وابن أبي ليلى ، وغيرهم كثيرون جداً .

وقال البخاري : قال قيس بن مسلم عن أبي جعفر : « ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يذرهمون على الثلث والرابع » . قال البخاري : وزارع علي ، وسعد بن مالك ، وابن مسعود ، وعمر بن عبد العزيز ، والقاسم ، وعروة . وعامل عمر الناس على أنه إذا جاء عمر بالبدر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا هم بالبدر فلهم كذا » .

وقالوا : إن حديث رافع بن خديج في غاية الاضطراب ، وقد أنكره عليه زيد بن ثابت ، وقالوا : إنه تارة يحدثه عن بعض عمومته ، وتارة عن سماعه ، وتارة عن رافع بن ظهير مع اضطراب الفاظه ، فمرة يقول : نهى عن الجعل . ومرة يقول : عن كراء الأرض . ومرة يقول : لا يكرها بثلاث ولا بربع ولا طعام مسمى .

قال ابن القيم : وإذا كان هذا هو شأن الحديث وجب تركه ، والرجوع إلى المستفيض المعلوم من فعل الرسول وأصحابه من بعده ، الذي لم يضطرب أبداً . . . وإن الذي وقع في حديث رافع هو النهي عن كراء الأرض بثلاثها وربعها ، لا عن المزارعة . . . ولا يمكن القول ببطلان المزارعة ، لأن كثيراً من أصحاب الأرض يعجزون عن زرعها ، والعمال يحتاجون إلى الزرع ولا

أرض لهم ، ولا قوام لهؤلاء وهؤلاء إلا بالزرع ، فكان من حكمة الشرع أن يجوز لهذا أن يدفع أرضه لمن يعمل عليها ، ويشتركا في الزرع ، هذا بعمله ، وهذا بمنفعة أرضه ، وما رزق الله فهو بينهما ، وهذا في غاية العدل والمصلحة ، وما كان هكذا لا يحرمه الشارع أبداً .

تأجير الأرض :

اختلف الفقهاء حول موضوع تأجير الأرض الزراعية على الوجه التالي .

قال طاووس ، والحسن : لا يجوز بكل حال ، بالطعام والذهب والفضة ، أو بجزء من الزرع ، لإطلاق النهي عن كراء الأرض في حديث جابر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : « من كانت له أرض فليرعها أخاه ، فإن لم يستطع فليمنحها أخاه ، ولا يؤجرها إياه » .

وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثيرون : تجوز إيجارها بالذهب والفضة والطعام والملابس وسائر الأشياء ، لكن لا تجوز إيجارها بجزء مما يخرج منها ، كالثالث والرابع ، وهي المخبرة ، ولا تجوز بزرع قطعة معينة منها

وقال ربيعة : يجوز بالذهب والفضة فقط .

وقال مالك : يجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام .

وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد وجماعة من المالكية : تجوز بالذهب والفضة وتجوز المزارعة بالثالث والرابع وغيرهما . وبهذا قال ابن خزيمة ، والخطابي ، وهو الراجح المختار .

واعتمد الشافعي وموافقه على رواية لرافع بن خديج تجيز الإجارة بالذهب والفضة ، وتأولوا أحاديث النهي على إيجارها بما على الماذيانات .

السلف ، أو (السلم) :

ومن عقود المبيعات التي تشبه الغرر ولكنها جائزة مباحة ما يعرف في الشريعة باسم عقد السلف ، أو عقد السلم . وهو : بيع موصوف في الذمة بثمن عاجل . كأن يدفع المشتري ثمن أردب من القمح محدد الأوصاف يسلم بعد الحصاد .

وقد أجازت الشريعة هذا العقد رعاية لمصلحة الناس في تيسير أمور معاشهم ، فربما يحتاج الزارع إلى مال للإتفاق على زرعه ، وقد يحتاج المستهلك إلى نوع بعينه من الثمار . والأصل في جواز هذا العقد ما أخرجه مسلم والترمذي والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو داود عن ابن عباس قال : قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهم يسلفون في الثمر السنة والسنتين والثلاث ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من أسلف فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم » . يعني إذا كان السلف فيما يكال فليكن الكيل معلوماً ، أو فيما يوزن فليكن الوزن معلوماً ، وهكذا ما يقاس وما يباع بالعدد .

وقد يحدث السلف في بضاعة ليست موجودة عند المسلم إليه ، وهذا العقد أيضاً جائز تيسيراً للأعمال التجارية ، وتسهيلاً لأبواب الكسب المشروع ، وهو ما تقوم به المكاتب التجارية الآن ، حيث تقوم عن التجار بحلب البضائع اللازمة لهم في تجارتهم ، فإن أخذت هذه المكاتب من التجار الثمن مقدماً ، وجددت أجل التسليم ووصف البضاعة فهذا جائز أيضاً ، والأصل فيه ما أخرجه الشيخان ، وابن ماجه ، وأبو داود عن عبد الله بن أبي الحبال قال : اختلف عبد الله بن شداد ، وأبو بردة في السلف ، فيعثنوني إلى ابن أبي أوفى ، فسألته ، فقال : إنا كنا نسلف على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر ، وعمر ، في الحنطة والشعير ، والتمر ، والزبيب إلى قوم ما هو عندهم . قال : وسألت ابن أبي أوفى ، فقال مثل ذلك . وأخرج أبو داود ، والبخاري ، وأحمد ، عن عبد الله بن أبي أوفى ، وعبد الرحمن

ابن أزي قال : كنا نصيب المغنم مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وكان يأتينا أنباط من الشام ، ففسلفهم في الحنطة والشعير والزيت ، سعراً
معلوماً ، وأجلاً معلوماً . قيل له : ممن له ذلك ؟ قال : ما كنا نسألهم .

فإذا كان السلف على ثمرة بعينها ، فأصابها آفة فتلفت ، فعلى المسلم
إليه أن يرد ما أخذه من المال من المسلم ، وذلك لحديث عمر عند أبي
داود : أن رجلاً أسلف رجلاً في نخل ، فلم تخرج تلك السنة شيئاً ، فاختصما
إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : « بم تستحل ماله ، اردد عليه ماله »
ثم قال : « لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه » .

حرية السوق وحكم التسعير الجبرى :

المشكلة التي تواجه العصر الحاضر هي : اضطراب السوق التجارى ،
وارتفاع الأسعار في بعض البضائع ، ولا سيما الضروريات ، الأمر الذى يدعو
السلطة الحاكمة إلى تحديد سعر جبرى تباع به السلعة ، ويهدفون من وراء
ذلك إلى تفويت الفرصة على المحتكرين ، وضمان وصول السلعة إلى المستهلك
بسعر مناسب ، وفى مقدور الطبقة الكادحة .

ولكننا نلاحظ من سلوك التجار وصغار الوسطاء وكبارهم على السواء ،
أن التسعير الجبرى لا يحل المشكلة التي يواجهها صاحب الدخل المحدود ،
بل على العكس قد يزيد التسعير المشكلة تعقيداً في بعض الحالات ، فما يلبث
التجار أن يجمعوا السلعة من السوق ، فيتعاظم سعرها أكثر مما كانت عليه .
ولا يؤدي التسعير الجبرى ما هدف إليه .

والمشكلة ذات أسباب متشابكة ، منها : جشع التجار ، وجشع الوسطاء ،
وخراب ذمة المشرفين على الأسواق من موظفي الدولة ، وشيوع الإسراف
والشره إلى الاستهلاك ، إلى غير ذلك من الأسباب ، فالعلاج بالتسعير
الجبرى وحده علاج لظواهر الداء ، وليس علاجاً لجذوره ، وإنما يجب
أن تعالج الضمائر المريضة ، ويضرب بيد من حديد على رقاب المحتكرين ،

وتطبق أقصى العقوبات بسرعة ودون رحمة على موظف الدولة المتواطئ مع المحتكرين ، ويصحب ذلك كله حملة توعية وتبصير بخطور الإسراف في الشهوات على المسرف وعلى مجتمعه .

ولكننا نجد الأمم تنفق الملايين في الرقابة على الأسواق ، تلك الرقابة التي لا تتسم بالجدية غالباً من جانب الموظفين ، وفي الإنفاق على السجناء من المخالفين ، وعلى هيئات القضاء التي تفصل في قضاياهم ، وما يلبث التاجر أن يعود إلى الاستغلال في وحشية لتعويض ما ضاع عليه من المال .

والتسعير الجبري قد يكون حراماً ، وقد يكون واجباً ضمن خطة شاملة لحرب الاستغلال ، لها طابع القسوة والسرعة والتشهير ، فالتضحية بتاجر جشع في سبيل ملايين الكادحين لا تعدل سوى التضحية بحشرة ناقلة للمرض لحماية الناس من الوباء ، لأن طلاب الثراء على حساب الكادحين لا يمكن في أي منطق أن تكون لهم آدمية محترمة في نظر أي قانون .

فإذا غلا السعر لقلة الموجود من السلعة دون أن تكون تلك القلة مصطنعة ، أو لكثرة الناس وعدم قدرة الدولة على موازنة السوق باستيراد بضائع من أمم أخرى ، فإن هذا الغلاء أمر طبيعي أرادته الله محنة للناس ، أو حقوبة لهم على تقصير لا يصيب الظالمين منهم خاصة ، فالتسعير في هذه الحالة حرام ، لأنه ظلم لصاحب السلعة ، وتدخل في حرية السوق دون موجب لذلك التدخل ، والأصل في تحريم التسعير في هذه الحالة ما أخرجه الترمذي ، وأحمد ، وأبو داود عن أنس قال : قال الناس : يا رسول الله ، غلا السعر ، فسر لنا . فقال : « إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق ، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطأبني بمظلمة في دم ولا مال » .

وفي هذا الحديث وأمثاله دليل على أن التسعير في هذه الحالة مظلمة ، والمظلمة حرام .

أما إذا تدخل التجار والوسطاء وطلاب الثراء من الحرام في حرية السوق بالاحتكار أو غيره حتى غلا السعر ، فإن التسعير هنا واجب مع تطبيق

العقوبات الصارمة السريعة ، ومصادرة البضائع المحتكرة ، وبيعها للناس
بسعرها المتعارف عليه والضرب بشدة على أيدي الخونة ممن اتهمتهم الدولة
على الرقابة على الأسواق . أما التسعير وحده دون هذه الإجراءات فإنه
يزيد المشكلة تعقيداً كما قلنا ، وأولى منه مصادرة البضائع ، وبيعها علانية
للناس بأسعارها الحقيقية .

وحرصاً من الإسلام على معاش الناس واستقامتها في هدوء ، فقد
حرم كثيراً من المعاملات التي تؤثر في السوق ، وشرع بالأسعار نحو الارتفاع ،
وهي :

١ - النجش (خداع المشتري) :

قال ابن قتيبة : أصل النجش : الختل ، وهو الخداع ، ومنه قيل
للصائد : ناجش ، لأنه يختل الصيد . وقال الهروي : النجش : المدح
والإطراء . ونقول : إن المدح والإطراء للبضاعة من وسائل الخداع .
ومعنى النجش : أن يزيد إنسان في ثمن السلعة ، أو يمدحها بما ليس فيها ،
لا رغبة في شرائها ، بل ليخدع غيره ويضره ، ليزيد ويشترى بها .

والأصل في تحريم النجش الذي هو خداع المشتري بأي وسيلة من وسائل
الخداع ليشتري السلعة بأكثر من قيمتها ما أخرجه الجماعة عن أبي هريرة :
أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا تناجشوا » . وإنما حرم
لأنه تقرير بالمشتري ، وترك للنصيحة الواجبة على المسلم لأخيه .

قال النووي : هو حرام بالإجماع ، والبيع صحيح ، والإثم يختص
بالتناجش إن لم يعلم به البائع ، فإن واطأه على ذلك أثماً جميعاً . وقال الإمام
مالك : إن البيع باطل في هذه الحالة .

وهذه المعاملة شائعة في أسواق الماشية بمصر وغيرها من البلاد .

٢ - الاحتكار :

قال ابن الأثير في النهاية : احتكر الطعام : اشتراه وحبسه ليقل فيغلو .
والاسم : الحكر ، والحكرة ، بضم الحاء ، وسكون الكاف .

والأصل في تحريم الاحتكار ما أخرجه مسلم ، والترمذى ، وابن ماجه ،
وأبو داود عن معمر بن أبي معمر ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
قال : « لا يحتكر إلا خاطئ » . وأخرج أحمد عن معقل بن يسار أن رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - قال : « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه
عليهم كان حقاً على الله أن يقعه به بعظم من النار يوم القيامة » . وأخرج
ابن ماجه عن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « من احتكر
على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجدام والإفلاس » .

والاحتكار المحرم هو أن يتفرغ إنسان فينصب نفسه للتردد على الأسواق
ليشتري ما يحتاج إليه المسلمون ، فيحبسه حتى تشتد الحاجة إليه ، فيبيعه
بسعر مرتفع .

أما ما يدخره إنسان لحاجة أهله فقال ابن رسلان : إنه جائز وليس
بحرام ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يدخر لأهله قوت
سنتهم من تمر وغيره . وليس من المحرم : أن يجمع التاجر ما يحتاج إليه
أهل بلده من الأسواق لبيعهم إياه وقت حاجتهم إليه .

فالتحريم هنا خاص بما إذا أريد بجمع البضائع من الأسواق إغلاء سعرها ،
لحديث أبي هريرة : « من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو
خاطيء » . وحديث معقل : « . . . ليغليه عليهم » . والقاعدة أنه لا ضرر
ولا ضرار ، فإذا تحقق الضرر هنا تحققت الحرمة ، ولهذا ترجح قول
الشوكاني وغيره من المتأخرين بتحريم الاحتكار في أقوات الإنسان وأقوات
الدواب وغيرها مما يتحقق باحتكاره إضرار بمصالح المسلمين علي قول
من يقول : إن الاحتكار المحرم هو في أقوات الناس خاصة ، لأن احتكار

أقوات الدواب يغلى أسعار المحوم والألبان ، واحتكار الثياب يسبب العرى
والمرض للفقراء .

والاحتكار نزعة فردية جشعة ضد مجتمع بأكمله ، وجشع من نوع
متسفل ، لأنه لا يفرق بين غنى ولا فقير ، فقد كمل إحساس إنسانى ،
واندفع نحو الوحشية وغلظة القلب ، فانتكست فطرته ، وراح يحطم فطرة
الله فى قلوب الناس يبعث الفزع والضييق والجوع والعرى وما يتبعها من
أمراض اجتماعية ، ومخلل فى بناء الوحدة الإيمانية ، ودفع بالمجتمع كله إلى
الانحراف ليتخلص من الأزمات الطاحنة التى سببها هؤلاء الطغاة المنبوذون
من رحاب الله ورسوله .

خداع الجاهلين بحركة السوق (تلقى الجلب) :

كان الناس على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتلقون الركبان
الواردين بالسلع فيحتالون لشراؤها منهم بأقل من سعرها قبل أن يهبطوا بها
إلى السوق ، وبعد أن يوهموهم بأن الأسعار ساقطة ، والسلعة كاسدة ،
فنهاهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن هذا العمل الذى يعتبر غيباً
فقال فيما أخرجه الجماعة إلا الترمذى عن ابن عمر : « لا تلقوا السلع حتى
يهبط بها الأسواق » . وفيما أخرجه مسلم والترمذى ، والنسائى ، وأبو داود .
عن أبي هريرة أنه نهى عن تلقى الجلب وقال : « فإن تلقاه مشتر فاشتراه ،
فصاحب السلعة بالخيار إذا وردت السوق » .

التدخل فى حرية العرض والطلب (بيع الحاضر البادى)

وهناك نوع من السمسرة يضر بحرية السوق ، ويحد من حركة عرض
البضائع ، ويعمل على قلة نوع معين فيه ، فربما غلا السعر نتيجة لهذا العمل
إذا كان مما يحتاج إليه الناس . ومثاله كما يقول النووى : أن يقدم غريب
من البادية أو من بلد آخر بمتاع تهم الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه ، فيقول
له البلدى : اتركه عندى لأبيعه على التدرج بأغلى .

والنهي يشمل أن يبيع أو يشتري أهل الحاضرة الخبء بحركة العرض والطلب لأهل الريف أو البادية الذين يجهلون ذلك ، فقد أخرج النسائي ، ومسلم ، وأبو داود عن أنس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا يبيع حاضر لباد . . . لا يبيع له شيئاً ، ولا يشتري شيئاً » .

وليست القرابة بين البدو وأهل الحضر مسوغاً لأن يقوموا لهم بعملية البيع أو الشراء ، وقد صرح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بذلك فيما أخرجه النسائي ، وأبو داود عن أنس : « لا يبيع حاضر لباد ، إن كان أخاه أو أباه » .

وعلة التحريم ما أخرجه البيهقي عن جابر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا يبيع حاضر لباد ، ذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » . فالتدخل في حرية السوق على هذا الوضع يخل بمبدأ تبادل المنافع والأرزاق ، كما أنه يحد من حركة العرض ، فإذا كانت السلعة مما يحتاج إليها الناس ارتفع سعرها .

وقال البخاري : يحرم بيع الحاضر للبادي إذا كان بأجرة ، فإذا كان بغير أجرة فهو من باب النصيحة . ولكن ابن دقيق العيد أخذ بالظاهر فقال بتحريمه مطلقاً .

وقال الحنفية : يحرم في أيام الغلاء إذا كانت السلعة مما يحتاج إليها الناس في المصر ، ولكن الشوكاني يقول : إن الأحاديث تدل على أنه لا يجوز بيع الحاضر للبادي من غير فرق بين أن يكون البادي قريباً أو أجنبياً أو كان في زمن الغلاء أو لا ، وسواء كان الناس يحتاجون إلى السلعة أولاً وهذا هو الصحيح فيما نرى ، لأن القواعد عامة ، والأحاديث عامة بظواهرها ، فلا داعي لتخصيصها ، لأن هذا التدخل إذا أصبح صناعة ، وإذا أصبح صناعة أدى إلى الاحتكار على صورة من صورته ، والتدخل فيما لا يحتاج إليه الناس اليوم ، يضر بهم إذا احتاجوا إليه في يوم آخر ، ومقصود الشريعة تحرير المعاملات المالية من أي ضغوط مفتعلة ، ومقتضي هذا عموم التحريم في كل سلعة ، وفي كل زمان .

الإسلام ينظر إلى الاقتصاد من خلال الإنسان وليس العكس :

نعم . الإسلام يعلق أهمية كبرى على الإنسان في حركته نحو البناء الاقتصادي ، ومهما تقدمت الصناعة واستخدام الآلة ، فالإنسان الملتزم بأخلاقيات معينة هو المصدر الرئيسي لسلامة الاقتصاد الإسلامى من كل الشوائب . فالإسلام لا يحرك أبنائه في ميدان الاقتصاد بدافع المنفعة المباشرة كما تحرك الرأسمالية شعوبها ، ومثال ذلك ما قاله الصحابي الجليل رافع ابن خديج في شأن المزارعة : كنا نحارب على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأتاه بعض بني عمومتهم فقال : نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أمر كان لنا فيه نفع . وعلق ابن القيم على هذا القول فقال : ظنوا أنه نفع لهم ، وإنما هي منفعة جزئية لرب الأرض ، من جنس منفعة المراهي ، والشارع لا يبيع منفعة بهذا مضرة أخيه .

ولا نكاد نجد في الإسلام تشريعاً يسير لإباحة المنفعة من وجهة النظر البشرية الخالصة ، ولكننا نراه يحرم أشياء كثيرة ربما كان للإنسان فيها نفع ظاهر ، ولكنها تخفى أضراراً هائلة ، تتعاضد حتى تصل إلى جوهر العقيدة الفطرية ذاتها .

لم يكن الاقتصاد الإسلامى منفصلاً بأي حال عن أخلاق الإسلام ، فلا ينطلق وراء إباحة المنفعة ، ولا هو ينطلق وراء المادية الماركسية التي تفضل بين الأخلاق والعقائد وبين النمو الاقتصادي ، بل نجده يعتمد في تطهير الاقتصاد من الضرر والضرار على الإنسان المسلم ذاته ، ولذلك رأينا أن الإسلام لم يعن بفروع الشريعة ولا بأصولها - فيما عدا الصلاة - إلا بعد الهجرة ، أما الفترة المكية على طولها فقد كانت إعداداً متواصلاً ومكثفاً للإنسان العامل في حقل الحضارة الإسلامية على مختلف أساليبها وفروعها ، وهي فترة تقرب من نصف زمن الدعوة المحمدية في المرحلة المكية والمدنية معاً ، وكان هذا الإعداد موجهاً نحو بناء العقيدة والوازع الدينى العميق الذى يحكم تصرفات الإنسان المسلم ويوجهها .

ولهذا نرى أن النماء الاقتصادي في الإسلام لا يباح فيه انطلاق الإنسان حسبما وجد إلى النماء طريقاً ، بل إنه يؤكد شرط سلامة المال المكتسب من كل ما هو محرم ، سواء أكان التحريم في جنس المال ، كالكسب من التجارة في المحرم ، أو عن طريق اغتصاب أموال الآخرين أو حقوقهم ، أو كان التحريم ناشئاً من خال في أخلاق المسلم نفسه ، كالغش والخداع ، وترويج التجارة بالآيتمان الكاذبة إلى غير ذلك من التشريعات ، وأولاً وأخيراً لا يغفل الإسلام أداء الحقوق المفروضة في المال المكتسب ليكون المال داخلاً في حصن الله ، ولتطبق عليه وسائل النماء الغيبية ، وهي البركة والتوفيق ، وهما لا يمنحان إلا لعمل وافق ما شرعه الله من أخلاق الإسلام أمراً ونهياً ووجداناً تخلص فيه العقيدة من الشرك ، والقلب من المصلحة الفردية ، ونسوق فيما يلي جمهرة من هذه التشريعات الاقتصادية .

تحريم بيع فضل الماء :

أخرج الترمذي والنسائي ، وأبو داود عن إياس بن عبد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع فضل الماء .

قال الخطابي : معناه : ما فضل عن حاجته وحاجة عياله وماشيته وزرعه . وقال الشوكاني : الظاهر أنه لا فرق بين الماء في أرض مباحة أو مملوكة ، للشرب أو لغيره ، لحاجة الماشية أو الزرع ، أو في غيرهما .

ونحن نميل إلى رأى الشوكاني ، ولا نميل إلى رأى من حدد التحريم بماء الشرب كالقرطبي ، لأن الماء مصدر الحياة لكل شيء كما نص على ذلك القرآن الكريم ، وما كان لإنسان أن يستغل ما يتوقف عليه الحياة في تجارته ومكسبه ، وإباحة التجارة في الماء فيها تعويق للنشاط المالي الذي تحتاج إليه الأمة في حياتها وجهادها .

ولا يتعلق التحريم بما يأخذه الرجل أجراً للآلات التي ترفع الماء من باطن الأرض أو من الأنهار والجداول إلى الأرض المزروعة ، أو إلى

الإنسان والمواشي ، بشرط ألا يتجاوز الإيجار مقداره فيشمل ثمن الماء ، لأن هذه الآلات وسائل لجعل الماء في متناول اليد للانتفاع ، وتحتاج إلى صيانة ، وهي في ذاتها مال منفصل عن الماء .

التجارة في الكلاب :

أخرج الجماعة عن أبي مسعود البدرى أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن ثمن الكلب .

وقد ذهب الجمهور إلى تحريم بيع الكلاب والتجارة فيها ، دون فرق بين المعلم وغيره ، سواء كان مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز . وقال عطاء والنخعي : يجوز بيع كلاب الصيد دون غيرها . ويدل عليه حديث النسائي عن جابر : نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ثمن الكلب إلا كلب صيد .

أما كلاب الزينة التي أصبحت موضوعاً للتجارة في هذه الأيام فلا خلاف في تحريم بيعها وشراؤها . وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس قال : « نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الكلب ، وإن جاء يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه تراباً » .

بيع الخمر والميتة والخنزير :

أخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « إن الله حرم الخمر وحرم ثمنها ، وحرم الميتة وحرم ثمنها ، وحرم الخنزير ، وحرم ثمنه » . وأخرج الجماعة عن جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول عام الفتح وهو بمكة : « إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام . فقيل : يا رسول الله ، أرأيت شحوم الميتة ، فإنه يطلى بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصبح بها

الناس ؟ فقال : لا ، هو حرام ، ثم قال : قاتل الله اليهود ، لما حرم عليهم شحومها أجملوه (أى أذابوه) ثم باعوه ، فأكلوا ثمنه .

قال الخطابي : أذابوها حتى تصير ودكاً ، ويزول عنها اسم الشحم .
وقال أكثر العلماء : ما حرم بيعه حرم الانتفاع به لظاهر الحديث ، فلا ينتفع من الميتة إلا بما خص بالدليل ، وهو الجلد المدبوغ .

مهر البغى وحلوان الكاهن :

أخرج أبو داود ، ومسلم وغيرهما عن أبي مسعود البصري أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن ثمن الكاب ، ومهر البغى ، وحلوان الكاهن .

قال الأصمعي : البغى : الفاجرة . والبغاء الفجور في الإمام خاصة .
والمراد : تحريم التجارة في الأعراض ، وتحريم أكل أجر الفاجرة ، وسمى مهرأ مجازاً ، والتحريم شامل لتوابع البغاء ، كأجر القوادين ، وكل من يعين على هذه الصناعة المحققة بالخلسة أو الإيواء وغيرهما .

أما حلوان الكاهن فقد كان العرب في الجاهلية يزعمون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور الكائنة ، يزعمون أن لهم تابعين من الجن يلقون إليهم الأخبار ، ومنهم من يدعى أنه يترك ذلك بفهم أعطيه ، أو بأسباب ومقدمات يستدل بها على مواقعها ، كمعرفة الشيء المسروق وغيره . والنهي شامل لكل ذلك .

ومما هو متداول في عصرنا ، ومستقر بين الناس رغم هذا التحريم : ضاربو الرمل ، والودع ، و (الفنجان) وما زال من يدعون أن لهم تابعاً من الجن يمارسون أعمالهم ، ويقصدهم الناس ، ومنهم محترفو التنويم المغناطيسى ومستحضرو الأرواح ، فكل هذا حرام بنص الحديث .

أجر معلم القرآن :

أخرج أبو داود عن عبادة بن الصامت قال : علمت ناساً من أهل الصفة القرآن ، فأهدى إلى رجل منهم قوساً ، فقلت : ليست بمال ، وأرمى عنها في سبيل الله ، لآتين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا سأله . فأتيته فقلت يا رسول الله ، رجل أهدى إلى قوساً ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال ، وأرمى عنها في سبيل الله تعالى . فقال : « إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها » .

وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث . فذهب بعضهم إلى ظاهره ، فرأوا أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن غير مباح ، وإليه ذهب الزهري ، وأبو حنيفة ، وإسحاق بن راهويه . وقالت طائفة : لا بأس بالأجرة ، ما لم يشترطها ، وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، والشعبي . وأباح أخذ الأجرة على تعليم القرآن مطلقاً آخرون ، وهو مذهب عطاء ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور . واحتجوا بحديث سهل بن سعد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال للرجل الذي خطب المرأة فلم يجد مهرأ : « زوجتكها على ما معاك من القرآن » .

وقال الخطابي : قال بعض العلماء : أخذ الأجرة على تعليم القرآن له حالات ، فإذا كان في المسلمين غيره ممن يقوم به حل له أخذ الأجرة عليه ، لأن فرض ذلك لا يتعين عليه ، وإذا كان في حال أو في موضع لا يقوم به غيره ، لم تحل له الأجرة .

وقال ابن عابدين : كل ما كان قربة خالصة لا يجوز أخذ الأجرة عليه ، ولا على تعليمه ، كالقرآن ، وتعليم الفرائض الواجبة ، إلا إذا كانت المهم فائرة ، ويخشى ضياع القرآن بين الناس ، فإن الأجرة حينئذ تكون من باب دفع الضرر عن جماعة المسلمين . ولا ثواب للمعلم حينئذ .

تحريم عصب الفحل :

أخرج الترمذى ، وأبو داود ، والنسائى عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن عصب الفحل . والفحل كل ذكر من الحيوان ، كالفرس والجمال والتميس والبقر والجاموس وغيرها . وعصب الفحل : ماؤه وضراجه . والمراد بتحريم الأجرة التى تؤخذ على الفحل حينما يلقح الأنثى ؛ كما هو المألوف عند أهل الريف فى مصر وغيرها .

وسبب النهى عن أجرته هو الغرر ، لأن الفحل قد يلج الأنثى ، وقد لا يلقحها . وقد ذهب الجمهور إلى تحريمه ، إذ لا بد فى الإجارة من تعيين العمل ومقداره . وهو مجهول هنا .

والأصل أن إنماء الثروة الحيوانية يقوم على إغارة الفحل للضراب ، فالإغارة هنا مندوب إليها ، فإذا أكرم المستعير المعير بشيء دون شرط سابق جاز قبول كرامته ، وإذا أطمع الفحل دون شرط سابق جاز .

ومن قال بتحريم ضراب الفحل : الشافعى ، وأبو حنيفة ، وأبو ثور . وقال مالك وآخرون : يجوز استئجار الفحل لضراب مدة معلومة ، أو لضربات معلومة ، لأن الحاجة ماسة إليه ، وهى منفعة مقصودة ، وحملوا النهى على التنزيه ، والحث على مكارم الأخلاق .

غصب الأرض :

أخرج مسلم عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين » . وقصة هذا الحديث كما أخرجها مسلم : أن أروى بنت أويس خاصمته فى بعض داره ، فقال سعيد : دعوها وإياها . فلإنى سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « من أخذ شبراً من الأرض بغير حقه طوقه من سبع أرضين يوم القيامة » . ثم قال : اللهم إن كانت كاذبة فأعم بصرها ، واجعل قبرها فى دارها . قال : فرأيتها

عمياء تلتبس الجندر تقول : أصابتني دعوة سعيد بن زيد . فبينما هي تمشي في الدار مرت على بئر في الدار ف وقعت فيها ، فكانت قبرها .

وقد دل الحديث على غلظ تحريم غصب الأرض بتغليظ عقوبته . وقد يحدث غصب الأرض في الريف عند حرث الأرض ونصب الحدود كما كانت ، فيدخل الغاصب حد الأرض في أرض جاره ، كما يحدث في البيوت أيضاً ، بأن يحجور المالك على أرض جاره في البناء ، وسجلات المحاكم المدنية خاصة بقضايا غصب الأرض ، وهي على هذا الوجه الغليظ من التحريم .

الحلف لترويج البضاعة :

ومما هو شائع بين الناس شيوعاً شاملاً الحلف أثناء المبيعات لإقناع المشتري بجودة السلعة ، أو بسعرها ، وقد وصل الحال إلى استعمال أيمان الطلاق في هذا الشأن ، وقد يكون الحلف لتأكيد صدق نية التاجر عاملاً من عوامل الترويج للسلعة عند البسطاء ، ولكن الرسول - صلى الله عليه وسلم - مع تقريره لهذه الحقيقة قرر حقيقة أخرى هي تهديد أرباح التاجر بالضياح وتجارته بالبوار ، فقال فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة : « الحلف منفقة للسلعة ، ممحقة للربح » . وعن أبي قتادة الأنصاري : « إياكم وكثرة الحلف ، فإنه ينفق ، ثم يمحى » .

المماطلة في قضاء الدين مع اليسار :

الغالب أن من يقترض مالا من أخيه فهو محتاج إليه ، غير قادر على إحراز مثله في حاله الذي اقترض فيه ، ولهذا شرعت تشريعات في الرفق أثناء المطالبة ، والإنظار حتى الميسرة ، ووضع بعض الدين عن المدين حتى يستطيع الوفاء ببعضه ما دام الأصل هو عون الأخ المسلم على مواجهة الحياة ، وقد أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كعب بن مالك أن يضع نصف دينه على أبي حنرد الأسلمي .

ولكن المحرم الكبير هو أن يوسر المدين ، أو يكون في الأصل غنياً
ولزمه حق لأحد الناس ، فيما طل في السداد ، ويحاول التخلص من أداء
ما وجب عليه من دين أو حق ، فهذا هو الظلم المحرم ، لاسيما إذا أنكر الدين ،
أو ادعى رده كذباً ، أو طعن بتزوير المستندات المثبتة للدين ، فهو حرام
فوق حرام .

وقد أخرج الجماعة عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
قال « مطل الغنى ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع » . والمطل : تأخير
أداء الدين من وقت إلى وقت يقصد بذلك التخلص من الأداء ، فهذا هو
المحرم ، أما مطل الغنى غير المتمكن من ماله ، ومطل الفقير المعسر ، فليس
حراماً . وحرصاً من الإسلام على وصول الحقوق إلى أصحابها أجاز تحويل
الدين من المعسر إلى الموسر كما في الحديث ، إذا أمكن ذلك ، وحث صاحب
الدين على اتباع الموسر .

تحريم الرجوع في الهبة والصدقة :

وتعظيماً لشأن الهبة والصدقة ، وحثاً عليهما ، لما فيهما من تيسير أحوال
المعسرين ، وإغلاق باب فتنة القلوب التي تسببها الحاجة مع الشدة والخرج .
فقد حرم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على الواهب والمتصدق أن
يرجع أحدهما في هبته أو صدقته بعد القبض . فقال فيما أخرجه مسلم عن
ابن عباس : « مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقيء ثم يعود في
قيئه فيأكله » . وفي رواية أخرى : « العائد في هبته كالقائد في قيئه » .

قال النووي : هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبة والصدقة بعد إقباضهما
وهو محمول على هبة الأجنبي وصدقته ، أما إذا وهب لولده وإن سفل فله
الرجوع فيه ، كما روى الترمذي بن بشير .

وقال الشافعي ومالك والأوزاعي : لا رجوع في الهبة للأعمام والإخوة
وغيرهم .

التربية العسكرية في الإسلام :

كل ما يرفع روح البطولة ، ويربى ملكة الجهاد في قلوب المسلمين من ألعاب القوى والمسابقات والرماية ، والمصارعة فهو مباح ، وقد ترك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الشباب يصارع بعضهم بعضاً بحضرته ، بل إن عائشة - رضى الله عنها - قالت فيما أخرج النسائي ، وابن ماجه : « وأبو داود : » سأبقت النبي صلى الله عليه وسلم فسبقته على رجل ، فلما حملت اللحم سابقته فسبقني ، فقال : « هذه بتلك السبقة » . وحث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على الرمي وركوب الخيل في نطاق خطته للتربية العسكرية ، فقال فيما أخرج النسائي ، وأبو داود عن عقبة بن عامر : « إن الله عز وجل يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة : صانعه يحتسب في صنيعته الخير ، والرامي به ، ومنبله ، وارموا واركبوا ، وأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا ، ليس من اللهو إلا ثلاث (يعنى اللهو المباح) تأديب الرجل فرسه ، وملاعبته أهله ، ورميه بقوسه ونبله ، ومن ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فإنها نعمة تركها . أو قال : كفرها » . وفي رواية مسلم جاء النكير الشديد على من تعلم الرمي ثم تركه فقال صلى الله عليه وسلم : « من علم الرمي ثم تركه فليس منا ، وقد عصي » .

ومن عناصر التوجيه العسكري ورفع الروح الحربية بين مجتمع المسلمين في السنة ما يلي :

١ - التربية العسكرية البحرية : وقد شجع الرسول - عليه السلام - الأجيال اللاحقة للجيل الأول على إتقان الحرب في البحر ، إذ أن الدعوة الإسلامية ليست قاصرة على الجزيرة أو على قارة من القارات ، بل هي للناس جميعاً في كل مكان لا سيما فيما وراء البحار . وفي ذلك أخرج الترمذي ، والنسائي ، وأبو داود عن أم حرام بنت ملحان قالت : إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال عندهم (يعنى نام ظهراً) ، فاستيقظ وهو يضحك ، فقالت : يا رسول الله ، ما أضحكك ؟ قال : « رأيت قوماً ممن يركب ظهر

هذا البحر كالمملوك على الأسرة . قالت : قلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم . قال : فإنك منهم . فتزوجها عبادة بن الصامت فغزا في البحر ، فحملها معه ، فلما رجع قربت لها بغلة لتركبها ، فصرعتها ، فاندقت عنقها فماتت .

٢ - الرباط : قال بعض الأئمة : أصل الرباط : أن يربط الفريقان نخيولهم في ثغر كل منهما ، مستعداً لصاحبه ، فسمى المقام في الثغور وهي بلاد الحدود رباطاً . فالرباط هو : حراسة الحدود استعداداً لقتال من يحاول العدوان عليها . وقد أخرج الترمذي وأبو داود عن فضالة بن عبيد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « كل الميت يحتم على عمله ، إلا المرباط فإنه ينمو له عمله إلى يوم القيامة ، ويؤمن من فتان القبر » يعني : أن ثوابه يجري له دائماً ، ولا ينقطع بموته ولا يفتن في قبره .

٣ - تجهيز الغزاة ، ورعاية أهليهم : والمراد به كل ما يسهم في الممارك ، مما يفرغ الغزاة للعدو ، دون أن يشتغلوا بمن وراءهم من الأهل والولد . وقد رفع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شأن من جهز الغازي وجعله كالغازي تماماً ، فيما أخرج الجماعة إلا ابن ماجه عن زيد بن خالد الجهني أنه قال : « من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا ، ومن خالته في أهله بخير فقد غزا » .

وفي حديث مسلم وأبي داود عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعث إلى بني لحيان وقال : « ليخرج من كل رجلين رجل » . ثم قال للقاعد : « لأنكم من خلف الخارج في أهله بخير كان له مثل نصف أجر الخارج » .

٤ - الجهاد على كل المستويات : وذلك تصديقاً لقوله تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) فالقوة هنا شاملة للقوة البدنية والعقلية والفقهية والإعلامية ، وكل قوة يمكن التأثير بها في المجتمعات المعادية لمجتمع المسلمين ، أو المجتمعات التي تدعى إلى الإسلام ابتداء . وفي ذلك قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما أخرجه أبو داود عن عمران بن حصين : « لا تزال

طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ، ظاهرين على من ناوأهم ، حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال » .

قال البخارى : هذه الطائفة هم أهل العلم . وقال أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى من هم . وقال القاضى حياض : إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث . وقال النووى : يحتمل أن تكون هذه الطائفة متفرقة بين أنواع المؤمنين ، منهم شجعان مقاتلون ، ومنهم فقهاء ، ومنهم محدثون ، ومنهم أمرون بالمعروف ناهون عن المنكر ، ومنهم أنواع أخرى من أهل الخير .

هـ - لا سياحة إلا فى الجهاد : وذلك أن القدامى كانوا يتخذون من السياحة فى الأرض ، وسكنى البادية ، وسيلة لقهر نزوات النفس ، بمقارفتها للمباحات واللذات والمألوفات ، فعدل الرسول - عليه السلام - هذا السلوك ، وجعل تربية النفس فى الجهاد وحده ، فهو خير ما يقطع النفس عن مألوفاتها ولذاتها ، ويخلصها لبارئها ، قال أبو أمامة : استأذن رجل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى السياحة . فقال : « إن سياحة أمتي الجهاد فى سبيل الله عز وجل » .

فن ساحت فى الأرض على غير نية للجهاد فهو عادل عن طريق الإسلام الحق ، مبتدع فى الإسلام ما ليس منه .

٦ - سباق الخيل وسباق الرمي : وقد وضع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أصلا فى هذا الموضوع يفرق بين المحرم والمباح من السباق فقال فيها أخرج الترمذى والنسائى ، وأبو داود عن أبي هريرة : « لا سبق إلا فى خف أو حافر أو نصل » . والسبق (بفتح الباء) ما يجعل جعلاً ومكافأة للسابق على سبقه . وهذا الجعل لا يباح إلا فى سباق الخيل والإبل وما فى معناهما ، وفى النصل وهو الرمي . قال الخطابى : يباح ذلك لأنها من أدوات الحرب ، وفى بذل الجعل عليها ترغيب فى الجهاد ، وتحريض عليه .

وأخرج الجماعة إلا ابن ماجه عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله

— صلى الله عليه وسلم — سابق بين الخيل التي قد أضمرت من الحفياء ،
وكان أمدّها ثنية الوداع ، وسابق بين التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني
زريق . والحفياء والثنية مكانان خارج المدينة .

قال البغوي في شرح السنة : إن كان المسال المستحق للسابق من جهة
الإمام ، أو من جهة واحد من عرض الناس شرط للسابق من الفارسين مالا
معلوماً فجائز ، وإذا سبق استحققه ، ويباح أيضاً إذا قال أحد المتسابقين
لزميله : إن سبقتنى فلك على كذا ، وإن سبقتك فلا شيء لي عليك .
وهذا كله مباح لأن المتسابقين لا يتردد كل منهما بين الكسب والخسارة
كما هو الشأن في القمار .

والمحرم في السباق : أن يتفق المتسابقان فيقول أحدهما : إن سبقتك
فلي عليك كذا ، وإن سبقتنى فلك على كذا . فهذا عقد قمار يتردد فيه كل
منهما بين الكسب والخسارة .

والمراهنة على سباق الخيل في أندية السباق اليوم قمار محض ، وحرام
خالص ، لأن المراهن يراهن على فرس من أفراس كثيرة أنه سوف يسبق
ويدفع من أجل رهانه هذا مالا معيناً ، فإن فاز أخذ ماله ومال غيره من
الخاسرين . وإن لم يفز خسر ماله وذهب إلى آخرين .

وأما سباق الحمام والطير ، ومهارشة الديوك ، ومناطحة الثيران ، وما
في معناها مما ليس من آلات الحرب ، فأخذ السبق عليه قمار خالص ،
وحرام صريح .

الجهاد للدنيا :

أصل مشروعية الجهاد أن يكون في سبيل الله وحده ؛ لا في سبيل شيء
آخر سوى إعلاء كلمة الله . فمن قاتل لإعلاء شعار سياسي وضعي ، أو
لغرض دنيوي آخر ، فقد خرج جهاده عن سبيل الله ، واستحق جزاء
الإثم الشديد .

وأخرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد ، فأُتي به ، فعرفه نعمة فعرفها ، قال : فما عملت فيها ؟ قال : قاتلت فيك حتى استشهدت . قال : كذبت ، ولكن قاتلت ليقال جرىء ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه ، حتى ألقي في النار » .

وحدد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - معنى المجاهد الحق حينما سأله أعرابي فيما أخرجه الجماعة عن أبي موسى ، فقال : يا رسول الله ، إن الرجل يقاتل للذكر ، ويقاتل ليحمد ، ويقاتل ليغنم . ويقاتل ليرى مكانه (أى مرتبته في الشجاعة) فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » .

الإسلام ينهى عن استخدام المرتزقة في الجيش :

أخرج أبو داود عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « ستفتح عليكم الأمصار ، وستكون جنود مجندة ، تقطع عليكم فيها بعوث ، فيكره الرجل منكم البعث فيها ، فيتخلص من قومه . ثم يتصفح القبائل يعرض نفسه عليهم ، يقول : من أكفه بعث (بالفتح) كذا ، من أكفه بعث كذا ، ألا وذلك الأجير إلى آخر قطرة من دمه » .

فهذا الرجل يعرض نفسه للقتال بأجر ، وقال الخطابي : فيه دليل على أن عقد الإجارة على الجهاد غير جائز . وما كان باطلا فالبدل فيه حرام .

أما حديث أبي داود عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « للغازي أجره ، وللمجامل أجره وأجر الغازي » . فقال فيه المناوي : أى الذى يجهز الغازي تطوعاً لا استئجاراً ، لأن استئجاره غير جائز . والشافعي يوجب رد الأجر إن أخذه الغازي . فالمباح هو ما يدفعه أهل الخير تطوعاً للغزاة ليقوموا بإصلاح شأنهم هم ومن وراءهم ، أما تأجير الغزاة فحرام .

الغدر في الحرب :

الغدر على إطلاقه محرم في الإسلام ، والوفاء بالعهود المعقودة بين الإمام وبين الناس ، أو بين فرد وفرد ، أو بين الإنسان وربه على رعاية الشريعة واجب على كل مسلم . وفي ذلك قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) (١) . وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما أخرجه مسلم عن أبي سعيد : « لكل غادر لواء يوم القيامة يرفع له بقدر غدره ، ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامة » . ومن مظاهر تحريم الغدر في الحرب ما يلي :

١ - وجوب الوفاء للمعاهدين وحرمة دمائهم ، وتحريم الغدر بهم في مدة العهد . قال الله تعالى : (فأتموا إليهم عهدهم إلى ملتهم) (٢) . وقال صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه النسائي وأبو داود : « من قتل معاهدًا في غير كنهه حرم الله عليه الجنة » . قال ابن الأثير : في غير كنهه : في غير أمره الذي يجوز فيه قتله . وقال العلقمي : في غير وقته الذي يجوز فيه قتله .

٢ - عدم قتل الرسل ، حتى ولو كانوا كافرين ، ولو كانوا معاندين متجبرين ، فقد أخرج أبو داود ، والنسائي ، وأحمد عن حارثة بن مضرب أنه أتى عبد الله بن مسعود فقال : ما بيني وبين أحد من العرب حنة (يعني إحنة وعداوة) ، وإني مررت بمسجد لبني حنيفة ، فإذا هم يؤمنون بمسيhme ، فأرسل إليهم عبد الله فاستتابهم ، إلا ابن النواحة ، فقال له عبد الله : سمعت رسول الله يقول : « لولا أنك رسول لضربت عنقك » . فأنت اليوم لست برسول ، فأمر قرظة بن كعب بضرب عنقه في السوق ، وقد رفض رسول الله أن يقتل رسولاً بمسيhme إليه مع أنها رسولاً من يدعى النبوة .

(١) المائدة : ١ .

(٢) التوبة : ٤ .

وليس من الغدر الخداع في الحرب ، فالحرب خدعة . وإنما يقوم النصر على عمليات الخداع كما يقوم على المواجهة تماماً ، فالخداع في خطط الحرب مخالف للغدر تماماً .

تحريم قتل النساء والصبيان عمداً في الحرب :

أخرج الشيخان عن ابن عمر قال : وجدت امرأة مقتولة في بعض تلك المغازي فنهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن قتل النساء والصبيان . وقد أجمع العلماء على تحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا ، فإن قاتلوا قتلوا .

فإن قتل النساء والصبيان دون تعمد كما يحدث في الليل فلا شيء فيه ، لأنهم لا يتميزون من الرجال ولا من المحاربين .

والحروب الحديثة لا يمكن التمييز فيها بين الرجال والنساء في الغارات الجوية ، ولهذا ينحصر التحريم فيما إذا فتحت بلد من البلاد ، وجرى تطهيرها ، فلا يجوز للمسلمين قتل امرأة ولا طفل ، إلا إذا كانوا يحملون السلاح ، أو يعينون العدو . وهذا من الفرائد الإنسانية في تشريع الإسلام في مواجهة الهمجية البربرية عند غيرهم .

لا يقتل من نطق بالشهادتين :

والإسلام يحرص غاية الحرص على إظهار وجهه السمح الذي يعتبر وسيلة من وسائل الدعوة لا تقل أثراً عن الجهاد ، ويظهر ذلك من تشريعاته الرحيمة التي سقنا بعضها ، ومن اعتبار الظاهر في عصمة دماء الكفار وأموالهم ، دون تفتيش عن القلوب إذا نطقوا بالشهادتين ، فقد أخرج الشيخان ، والنسائي ، وأبو داود عن المقداد بن الأسود قال : يا رسول الله : أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني ، فضرب إحدى يدي بالسيف ، ثم لاذ مني بشجرة فقال : أسلمت لله ، أفأقتله بعد أن قالها ؟ فقال : لا تقتله . فقلت : إنه قطع يدي . فقال : لا تقتله ، فإن قتله فإنه بمنزلك قبل أن تقتله ، وأنت بمنزله قبل أن يقول كلمته التي قال .

الفرار من المعركة :

ليس أشد تحريماً على المجاهد من فراره من المعركة ، فالفرار يبعث الذعر في قلوب الناس ويشيع الهزيمة في صفوفهم ، ومن ثم فقد جاء الوعيد للفارين . والوعد بالسعادة الأبدية للشهداء . قال الله تعالى : (ومن يؤمّن يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير) (١) متحرفاً لقتال : منعطفاً له ، بأن يندفعهم فيريهم الفرار مكيدة ، وهو يريد السكر . متحيزاً إلى فئة : منضياً إلى جماعة من المسلمين يستنجد بها ويقوى . ولا عذر للمسلم في الفرار إلا في هاتين الحالتين فحسب ، ولما جاءت بشارة الشهداء في قوله تعالى : (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون) (٢) . فالشهادة عامل معنوي عظيم من عوامل النصر ، إذ لا يبعث الرعب في قلوب الأعداء شيء قلدر ما يبعثه جيش يؤثر الموت على الحياة .

تحريم الغلول :

الغنائم مصدر من مصادر المال ينفق منه الإمام على اليتامى والمساكين . وعلى الغزاة . فالخمس المفروض للرسول عليه السلام حدد الله تعالى مصرفه فقال : (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) (٣) .

والغلول : إخفاء بعض الغنيمة قبل أن تقسم ، بقصد الاستئثار به . ومما يدل على شدة تحريم الغلول ما أخرجه ابن ماجه ، وأبو داود عن أبي هريرة : أن عبداً أهدى للرسول - صلى الله عليه وسلم - اسمه (مدعم) ، فبينما هو يحط رحل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ جاءه سهم فقتله ، فقال الناس : هنيئاً له الجنة . فقال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : كلا ، والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذها يوم خيبر لم تصبها المقاسم لتشتعل

(٢) سورة آل عمران ١٦٩ .

(١) سورة الأنفال ١٦ .

(٣) سورة الأنفال ٤١ .

عليه ناراً . فلما سمعوا ذلك جاء رجل بشراك أو شراكين . فقال رسول الله
- عليه السلام - : « شراك من نار ، أو شراكان من نار » .

والشراك : أحد سيور النعل التي تكون على وجهه . وهو شيء ضئيل
لا قيمة له ، مما يدل على بشاعة الغلول من حيث هو نظر إلى الدنيا في عمل
قصد به وجه الله وحده ، وعدوان على حقوق الفقراء واليتامى والمساكين ،
وبداية للعبث بالمسال العام للمسلمين ، ونزعة فردية يمحقتها الإسلام الذي
ربط بين المسلمين برباط الأخوة الأسمى من كل رباط .

صلاح الأئمة صلاح للرعية :

المفروض فيحكام الدول الإسلامية أنهم نواب لرسول الله - صلى الله
عليه وسلم - على أمته ، ولهم فيه أسوة حسنة ، فأتى وفوا بعهد الله في سيرتهم
على منهج الكتاب والسنة ، فقد فازوا بما فاز به الرسول وخلفاؤه الراشدون
من التوفيق والقوة على الكفار ، والهيبة أمام العالم كله ، فضلاً عن اتساع
الحال ، ورغد العيش ، وموالاته الله تعالى لهم بالنصر والتأييد والرضوان
الأكبر .

ومتى انحرفت بهم الأحوال عن سنن الإسلام فقد نسيتهم الله حين نسوه ،
ورفع عنهم نعمة التأييد بالنصر ، والتوفيق في العمل ، فاضطربت أمورهم ،
وانقلبت أحوالهم من دعاة منصورين ، مجاهدين في سبيل الله ، إلى مدافعين
عن أنفسهم زحف المستعمرين ، مخذولين أمام أعداء الله ، مضروبين بالفقر
والفتن بين المغضوب عليهم من الله تعالى .

الحكم بما أنزل الله :

وأول ما يجب على الحكام أن يفعلوه في عصرنا : أن يزحوا عن بلادهم
تلك التشريعات التي وضعها لهم المستعمرون في عهد الخذلان والذل ،
ويستبدلوا بها تشريع الله من كتابه وسنة رسوله ، وهو الأمر الذي بدت
بشائره بحمد الله في صورة وهي جاد ، وإحساس بالحاجة إلى التشريع
الإلهي في وقت ظهرت فيه بوادر الصعود على سلم التاريخ بيد دول الإسلام ،

فارتفعت الأصوات تطالب بالعودة إلى الأمر الأول الذى كان عليه الرسول
— صلى الله عليه وسلم — وصحبه .

ومع ذلك فإن التشريعات الوضعية تتجه نحو المحافظة على أموال الدولة ،
ولا تعنى بالقضاء على القوضى فى الأعراض والأخلاق السيئة الأخرى .
فالسجون مدارس يتلقى فيها الخاطئون دروساً بليغة فى الإجرام ، ويتبادل
فيها المجرمون أحدث ما وصلت إليه عبقرية الإجرام من وسائل الفتك والاختفاء
عن عين العدالة ، ولذلك نجد أن عدد الماربين من العدالة يتصاعد فى الأيام
الأنخيرة بما لم يكن مثله فى أيام مضت ، ولا شيء يثقل خزائن الدول
الإسلامية قدر ما تثقلها نفقات أجهزة الأمن ، والرقابة الإدارية ، والمحاكم ،
وبتغيير جذرى فى قانون العقوبات يمكن توفير تلك النفقات ، لأن العقوبات
فى الإسلام وسيلة ردع حاسمة ضد الجريمة ، فلا يمكن أن تنمو الجرائم فى
ظلها ، وتجربة المملكة العربية السعودية خير شاهد عملى على ما نقول .

والحكم بغير ما أنزل الله كفر إذا استحله المسلمون وفضلوا عليه القوانين
الوصفية عمداً ، وهو فسق إذا لم يكن هناك استحلال ، والفسق حرام ،
قال الله تعالى : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) (١) .
(الظالمون) . (الفاسقون) .

والجربة العظمى التى أقامها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فى
صدر الدعوة تحت لواء شريعة الله ما زالت موضع الدهشة بين علماء
فلسفة التاريخ ، فقد قامت الأمة على أقدامها من درجة الصفر الاقتصادية ،
وسيرت الجيوش ، وجاهدت فى سبيل الله ، وقهرت الشرك وأهله فى
الجزيرة العربية ، ولم تتعثر أحوالهم ، إلا حيناً أهملوا فى اعتبار الشريعة
حاكمة على جميع الطبقات والفئات ، فحدثت التفرقة فى تطبيق الأحكام ،
وحدث الصدع العظيم فى بناء الأمة الشامخ وسادت الفردية ، وانحل رباط
الأخوة الإسلامية بين الأفراد والشعوب ، وانفرد العدو بكل طائفة بذلها
بعد العزة ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

(١) المائة : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ .

الإمام العادل :

إنما كانت المنزلة العظمى للإمام العادل بين الرعية تابعة من تخلقه بأخلاق الرحمن الذى أقام الخلق بالعدل ، (والسماء رفعها ووضع الميزان) بين مظاهر الكون كله ، فما زال ولا يزال يسير منذ الأمد السحيق ، إلى الأمد الأقصى ، لا خلل فيه ، ولا اضطراب ، لأنه قام على العدل ، وتحرك بالعدل .

وقد تحدث الزلازل ، وتتفجر البراكين ، وتثور الحروب بالدمار والحرب ، وتهمر السيول ، وتزأ الأعاصير ، ويكون من ذلك كله خراب يخيّل إلى ضعف البصيرة أنه اضطراب فى الموازين التى قامت عليها الخليفة ، ولكنه فى الحقيقة عين العدل فى مجموعه ، فما حدث من تخريب هنا ، أو زلزلة هناك ، فإنما هو فى الحقيقة تنبيه عفيف للناس ألا يهدموا سنة العدل فى أنفسهم ، ولا فيما بينهم وبين ربهم ، ولا فيما بينهم وبين غيرهم ، أما الكون فهو قائم لم نسمع فى تاريخه أن خرب ثم عاد عماراً ، بل إن ما يبدو تخريباً فى مكان فإنما هو إصلاح فى نفس المكان أو فى غيره اقتضته حكمة العزيز العليم .

ونفس الصورة الرائعة نجدها فى الإمام العادل ، يحفظ بشرع الله أمن الناس ، حتى ولو قطع يد العادى على المال ، أو صلب المحاربين ، أو رجم الزناة ، ويحفظ معاشهم بتوجيههم إلى التكافل المفروض إن ركنوا إلى هوى النفس ، ولا تمنعه قرابة دم ، ولا حرمة صحبة من إقامة حد الله ، وأخذ الحق من الغاصب ، كما لا يدفعه الهوى إلى أن يمتاز عن رعيته برنخى عيش ، ولا بسطوة حجاب ، فاستحق بعدله ومشابته فى الأخلاق لأخلاق الرحمن أن يكون من السبعة الذين يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله ، والناس جميعاً يعانون الشدائد الهائلة من الفرع الأكبر كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم —

الحاكم الجائر فى النار :

وعلى العكس من ذلك إذا جار الإمام فى الرعية . فإنه بجوره يعارض العدل الإلهى الذى قام به الكون ، فيفسد بجوره الضمائر ، ويعلى من شأن

أهل الدعارة والفسق ، ويخفّض أهل الصلاح والتقوى ، ولهذا قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما أخرجه مسلم عن الحسن قال : عاد عبيد الله بن زياد معقل بن يسار المزني في مرضه الذي مات فيه ، فقال معقل : إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لو علمت أن لي حياة ما حدثتك ، إني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « ما من عبد يسترعيه الله رعية ، يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة » .

ومن سياق الحديث ندرك كيف أن جور ابن زياد وظلمه للرعية قد حال بين صحابي جليل هو معقل بن يسار وبين واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خوفاً من أذى ابن زياد كما يقول القاضي عياض .

أما عناصر الغش فقد حددها الإمام النووي بعدم تعريفهم ما يلزمهم من دينهم ، وأخذهم به ، أو تضييع القيام بما يتعين عليه من حفظ شرائعهم ، والذب عنها ضد كل متصد لإدخال داخلة فيها ، أو تحريف لمعانيها ، أو بإهمال حدودهم ، أو تضييع حقوقهم ، أو ترك حماية حوزتهم ، ومجاهدة عدوهم ، أو ترك سيرة العدل فيهم ، فمن فعل ذلك فقد غشهم . . . وهذا الحديث أصل عظيم في تحريم الظلم في الرعية ، جامع لكل نخلال الظلم التي نذكر منها :

قبول الشفاعة في حدود الله :

لا يزجر العابثين الذين يفسدون في الأرض شيء ، قدر ما تزجرهم الحدود التي شرعها الله لحفظ الأمن على الأعراض والدماء والأموال ، ولم تتعاضم الجرائم ولا أصبحت حرفة ووسيلة من وسائل العيش إلا بعد أن عطلت حدود الله كما قلنا من قبل ، ولهذا كان مجرد الشفاعة فيها عند الحاكم كبيرة من الكبائر ، فضلاً عن إهمالها وعدم إقامتها عمداً من جانب السلطة الحاكمة .

وقد أخرج الجماعة عن عائشة أن قريشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا : من يكلم فيها رسول الله - صلى الله عليه وسلم ؟ قالوا : ومن يجترئ إلا أسامة بن زيد ، حب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

فكلمه أسامة ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « يا أسامة ، أتشفع في حد من حدود الله تعالى ؟ » ثم قام فخطب فقال : إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها . »

فلا يجوز أن تكون القرابة أو الصداقة أو الجاه مانعاً للحاكم من إقامة حكم الله فيمن اعتدى على المال العام ، أو على الدم ، أو على العرض ، وإلا كان تدهور الحضارة ، وهلاك الأمة ، كما كانت سنة الله التي لا تبدل فيمن كان قبلنا من الأمم .

والمراد أن الحد متى بلغ الإمام فلا بد من إقامته وتركه أو قبول الشفاعة فيه من الكبار ، أما إذا لم يبلغ الإمام بأن اصططح أصحابه مع مستحقه ، أو لأى سبب آخر فلا يعتبر سكوت الإمام في هذه الحالة حراماً ، وذلك لحديث النسائي ، وأبي داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب . »

ومعنى هذا : أن الإمام ليس له أن يتجسس للكشف عن الجرائم التي تستوجب الحدود ، كما أن الإنسان لا يلزمه الإبلاغ عن تلك الجرائم بمجرد الوقوف عليها ، وإن لزمه النهي عنها ، بل إن الإسلام يوسع قاعدة الصلح والعفو بعيداً عن الإمام ، ولا يشتد غاية الشدة إلا فيما ارتكب من الجرائم على وجه التحدى لمشاعر المجتمع ، دون تسر ولا حياء ، ولا شعور بفداحة الجريمة .

التنافس على ولاية القضاء :

ولا يورق الضمير الحى شىء قلر ما يورقه القضاء بين الناس فيما ينشب بينهم من خلاف على الأموال ، أو فيما يقع بينهم من جرائم الدم والعرض ، وذلك لما يساور الضمير من خوف أن يكون في الحكم هوى ، أو قصور في التحرى والتقصى للوصول إلى الحق ، ولهذا رأينا أتقياء السلف يتورعون عن القضاء ، حتى كان الحاكم يحاول قهرهم على توليه بالضرب والحبس .

وقد ورد في السنة النبوية ما يحذر من المسارعة إلى ولاية القضاء إلا
لمتمكن من دينه وكمال عقله ، كما ورد ما يحذر من السعي لدى ولي الأمر
لتولي القضاء .

بل إن الرسول - صلى الله عليه وسلم - لم يكن يولي أحداً شيئاً إذا طلبه ،
لما في توليته على تلك الحالة من شائبة هوى النفس ، وحب الظهور ،
وبعده عن حقيقة الولاية وهي : الفصل في المنازعات ، وإيصال الحقوق
إلى أصحابها لوجه الله والحق ، باعتبارها مسئولية جسيمة ، وليست ترفاً
واستعلاء على الغير ، ولا ذريعة لجلب مصلحة شخصية .

وقد أخرج الترمذی ، وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - قال : « من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين » . قال ابن
الصلاح : المراد : ذبح من حيث المعنى ، لأنه بين عذاب الدنيا إن رشد ،
وبين عذاب الآخرة إن فسد . وقال الخطابي : المراد : ما يخاف
عليه من هلاك دينه ، والذبح بالسكين فيه إراحة للمذبح ، وبغير السكين
يكون الألم فيه أكثر ، فعبر به ليكون أبلغ في التحذير .

وأخرج الشيخان ، والنسائي ، وأبو داود عن أبي موسى قال : قال
قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : « لن نستعمل - أو لا نستعمل -
على عملنا من أراده » . وما ذلك إلا لما يكون في إرادة الإنسان للولاية
من هوى النفس ، والهوى يتعارض مع تحرى الحق الذي قصدت الولايات
من أجله .

وتوفيق الله ثابت للقاضي وغيره من الولاة الذين لا يتزاحمون على
المناصب ، بل يختارون دون سابق إرادة منهم ، وفي ذلك أخرج الترمذی ،
وأبو داود عن أنس قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :
« من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه ، ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه
أنزل الله ملكاً يسدده » .

الرشوة حرام :

أخرج الترمذی ، ومسلم ، وأبو داود عن عبد الله بن عمرو بن
العاص أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لعن الله الراشي

والمرتشى . وفي رواية أبي هريرة عند الإمام أحمد ، والترمذى : « لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الراشئ والمرتشى في الحكم » .

والتحريم يشمل المعطى والآخذ على السواء ، لأن الرشوة فيها ضياع الحقوق ، وفيها إشاعة استغلال الموظفين لأصحاب الحقوق ، وإفسادهم في ولاياتهم ، وكم وضعت الرشوة في المناصب الهامة ناساً غير أكفاء فضلوها وأضلوا ، وكم حبست ناساً أتقياء عقلاء فلم يفد المجتمع من علمهم وتقواهم شيئاً .
والرشوة حرام بجميع أشكالها ، وفي كل الأحوال .

ومن العجيب أن يبيح بعض الحنفية كما نقل القارى عن ابن الملك الرشوة توصلًا إلى الحق ، أو دفعاً للباطل في غير القضاء .

والحق ما قاله الشوكاني : إن التخصيص لطالب الحق بجواز تسليم الرشوة منه للحاكم لا أدرى بأى مخصص ، والحق التحريم مطلقاً ، أخذاً بعموم الحديث ، ومن زعم الجواز في صورة من الصور فإن جاءه دليل مقبول ، وإلا كان تخصيصه رداً عليه .

ويحتمل أن الحنفية أرادوا الإباحة فيما إذا تعذر الحصول على الحق أو دفع الظلم عن المسلم في بلد تعيش فيه أقلية مسلمة لا يحميهم نظام الحكم السائد في تلك البلاد .

ومن تأمل ما أحدثته الرشوة من فساد الموظفين والعمال في عصرنا ، وما ضيعته من حقوق ، وما أرهقت به الناس ولا سيما الضعفاء منهم ، وما سببته من اضطراب في كل مرافق الحياة تبين له وجه الصواب في تحريم الرشوة على مختلف صورها ، وفي كل أحوالها ، فليس المراد تحريمها في حال دون حال ، وإنما المراد القضاء على مجرد التفكير فيها ، والحث على تحرى الحق لوجه الله وحده ، ودفع الظلم عن الناس من حيث هو جهاد في سبيل الله .

إهداء الهدايا إلى العمال والموظفين :

وقد تكون الرشوة في صورة هدية من أحد الخصمين إذا احتكما إلى أحد من الولاة ، وقد تكون الهدية لإنشاء رابطة بين الفرد والوالى مقصود بها محاباة الوالى لصاحب الهدايا فيما يمكن أن ينشأ من خصوماته ومطالبه .

أخرج مسلم ، وأبو داود عن عدي بن عميرة الكندي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « يا أيها الناس ، من عمل منكم لنا على عمل فكتمنا منه (أى من حاصل عمله من المال) مخيطة فما فوقه فهو غل (أى طوق من الحديد) يأتي به يوم القيامة ، فقام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، اقبل عنى عمالك (يعنى أقلنى منه) . قال : وما ذاك ؟ قال : سمعتك تقول كذا وكذا . قال : وأنا أقول ذلك ، من استعملناه على عمل فليأت بقليله وكثيره ، فما أوتى منه أخذه ، وما نهى عنه انتهى » .

يريد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو ينشئ الجيل الأول من الولاية والموظفين أن يعرض كل موظف وكل وال جميع الأموال التى حصل عليها من ولايته على الرسول ، ويبين ظروف حصوله عليها ، حتى يبين له الحكم الشرعى فيها ، فيعطيه ما حل منها ، ويمنعه مما حرم ، وذلك لخفاء وجه الحرمة فى الهدية التى يأخذها الوالى أو القاضى أو غيرهما من الموظفين . كما أن منهج التربية النبوية للعمال والموظفين يتجه نحو حرمان العمال والموظفين من هذه الهدايا بعدم جواز احتجازها لأنفسهم ، ومتى تحقق عدم انتفاعهم بها امتنعوا عنها من تلقاء أنفسهم .

قال الشوكانى فى نيل الأوطار : والظاهر أن الهدايا التى تهدي إلى القضاة ونحوهم من نحو الرشوة ، لأن المهدي إذا لم يكن معتاداً أن يهدي إلى القاضى قبل ولايته لا يهدي إليه إلا لغرض ، وهو إما التقوى به على باطله ، وإما التوصل بهديته إلى حقه ، والكل حرام .

شهادة الزور :

لا يجهل أحد ما فى شهادة الزور من تضييع الحقوق ، وإلحاق الأذى بالأبرياء ، وما فى ذلك من خطر محقق وإضرار بالناس يحرمه الإسلام أشد التحريم ، ولهذا قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما أخرجه أبو داود ، والترمذى وابن ماجه عن خريم بن فاتك : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح ، فلما انصرف قام فقال : « عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله »

(ثلاث مرات) . ثم قرأ : (فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور . حنفاء لله غير مشركين به) .

وليس هناك ردع عن شهادة الزور أبلغ من هذا الردع ، حيث عدلها القرآن الكريم بالشرك الذى هو أقبح الذنوب ، وأبعدها عن مغفرة الله تعالى . فكلاهما كذب وإخبار بغير الواقع ، وتضييع لمصالح الناس ورشادهم ، وتبديل للفطرة النقية التى لا تقبل التبديل . فالشرك من باب الزور ، لأن المشرك يزعم أن غير الله يستحق العبادة ظاهراً أو باطناً ، وشاهد الزور يزعم الحق لغير صاحبه ، أو يلحق الضرر بغير أهله .

ولا يقتصر ضرر الزور فى القول على ما يكون أمام القضاء من خصومات فى الحقوق ، بل إنه يشمل العمالة ضد النظام الإسلامى ، والولاء للنظم المشبوهة المعادية للإسلام ، واصطناع الحجة الداحضة ، والتأويلات الفاسدة التى لا تستقيم مع أصول الفقه الإسلامى لتأييد تلك المذاهب البعيدة عن مقاصد الإسلام ، وذلك كنسبة المذهب الشيوعى لأبي ذر الغفارى ، وتلمس الشبهات الواهية للتقريب بين هذا المذهب الإلحادى وبين دين الفطرة الذى لا يتبدل . ومن باب الزور كتمان الشهادة أمام مجلس القضاء ، وكتمان العلماء لها حينما يتعارض نظام معاد للإسلام فى بلد إسلامى مجاملة للحاكم ، ومحاولة للكسب الرخيص . وقد وصف الله تعالى كاتم الشهادة بإثم القلب فى قوله : (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتتمها فإنه آثم قلبه) (١) قال السدى : يعنى : فاجر قلبه . والدليل على عموم كتمان الشهادة فى كل مصالح الإسلام قوله تعالى : (كونوا قوادين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين) وقد أخبر الله عن اليهود وكتمانهم ما أنزل الله حماية لمكاسبتهم المادية تحذيراً للمسلمين أن ينسجوا على منوالهم فتحقق عليهم لعنة الله فقال : (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من الآيات والهدى من بعد ما بيناه للناس فى الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) (٢) وقد اقتضت رحمة الله أن يفتح باب التوبة

(١) سورة البقرة ٢٨٣ .

(٢) سورة البقرة ١٥٩ .

لهؤلاء المارقين فقال : (إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم) (١) .

فكل من يناق مجتمع المسلمين فيعيش معهم بلسانه لا بقلبه ، ولسانه أو قلبه مع أعدائهم انتظاراً لكسب عاجل مادي أو معنوي ، وكل ساكت عن بيان الحق وهو يعلمه في قضية الإلحاد والإيمان ، وكل من يلوى النصوص ليؤيد بها مجتمع الإلحاد ، كل أولئك داخلون في نطاق اللعنة الإلهية ، ولعنة الملائكة والناس أجمعين لهم إلى يوم القيامة .

ومن هذا الباب شفاعة الكبراء لأهل الفساد ، والعمل على توليتهم المناصب الكبرى ، وتركيتهم لدى ولي الأمر ، لمسا فيه من شيوع الفساد ، واستغلال المنصب في الإثراء على حساب المجتمع وحقوقه .

السلبية في مواجهة المنكرات :

قلنا إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعتبر في نظام الحكم الإسلامي بمثابة جهاز ضخم لمتابعة الدستور الشرعي ، والإشراف على تطبيقه ، وتصحيح سلوك الناس إزاءه . ونقول هنا : السلبية في مواجهة المنكرات على وجه الخصوص تستوجب اللعنة من الله ، والطرده من رحاب رحمته وعنايته . فضلاً عن تدهور النظام الحضاري كله في كل دولة يقف الناس فيها موقفاً سلبياً في مواجهة المنكرات المعلنة .

وقد عرض الله تعالى على المسلمين صورة واقعية مما وقع لبني إسرائيل من اللعنة بسبب تلك السلبية فقال : (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون . ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون) (٢) .

فهذه اللهجة الصارمة التي تنبض بالزجر والوعيد دلالة على مدى خطورة تلك السلبية على بناء الإيمان في القلب ، وإذا أصيب الإيمان في القلوب

(١) سورة البقرة ١٦٠ .

(٢) سورة المائدة ٧٨ - ٨٠ .

بالعطب فعلى الأمة العفاء ، ولهذا جاءت الأحاديث النبوية تفيض بالتحذير والوعيد هي الأخرى : فقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذى عن ابن مسعود أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « إن أول ما دخل النقص على بنى إسرائيل كان الرجل يلتقى الرجل فيقول : يا هذا ، اتق الله ودع ما تصنع ، فإنه لا يحل لك . ثم يلقاه بالغد ، فلا يذمعه ذلك أن يكون أكياه وشريبه وقميده ، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض . ثم قال : (لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل . . .) الآيتين . ثم قال : كلا ، والله لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على يد الظالم ، ولتأطرنه على الحق أطرا ، أو تقصرنه على الحق قصرا . وضرب القلوب بعضها ببعض - وهو من آثار تلك السلبية - معناه : شيوخ العداوة والبغضاء بدلا من المحبة والأخوة .

ومن آثارها كذلك نتيجة لفساد القلوب ألا تستجيب دعوة الداعين من الأمة .

وقد قالت عائشة فيما أخرج ابن ماجه : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « مروا بالمعروف ، وانهاؤا عن المنكر ، قبل أن تدعوا فلا يستجاب لكم » . ومن آثار السلبية كذلك حلول العذاب بالأمة فى دار الدنيا ، من رفع البركة ، والذل للأعداء ، وضيق العيش وانعدام الأمن ، وما أشبه ذلك ، وقد أخرج أحمد عن عدى بن عميرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « إن الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهرائهم وهم قادرون على أن ينكروه فلا ينكروه ، فإذا فعلوا ذلك عذب الله العامة والخاصة » .

وقد عظم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شأن كلمة الحق إذا وجهت إلى سلطان جائر ، فجعلها بمنزلة أفضل أنواع الجهاد ، فقال فيما أخرجه ابن ماجه عن أبى أمامة : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » .

وقد حدد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الحصول التى لا يجدى معها نهى عن منكر ، لأن المجتمع يكون حينئذ قد وصل إلى قمة الفساد

والتعفن والضلال ، فلم يبق سوى أن يسقط من قمة تطرفه إلى حضيض الذلة والضياع ، وقد حدث ذلك في صورة إجابة عن سؤال وجه للنبي - صلى الله عليه وسلم - أورده ابن ماجة عن أنس ، سأله رجل فقال : يا رسول الله ، متى يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ فقال : « إذا ظهر فيكم ما ظهر في الأمم قبلكم . قلنا : يا رسول الله ، وما ظهر في الأمم قبلنا ؟ قال : الملك في صغاركم ، والفاحشة في كباركم ، والعلم في رذالكم » . قال زيد ابن يحيى الخزاعي : يعنى أن يكون العلم في الفساق . فالعالم الفاسق لا يتورع عن التقرب لأهل الفواحش من الكبراء ، وإفتائهم بغير ما أنزل الله طمعاً في دنياهم ، ومن هنا يصبح الأمر والنهي فاقد الجدوى ، ولم يبق إلا الردع لتلك الأمة التي ضاع الحق فيها .

التعاون على الإثم والعدوان :

أمر الله عباده أن يتعاونوا على البر والتقوى ، ونهاهم عن التعاون على الإثم والعدوان فقال : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) (١) .

أما التعاون على البر والتقوى فقد حدده الله تعالى في ثلاث خصال هي جماع الخير كله فقال : (لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس) (٢) . فالمعروف جماع خصال الخير كلها ، ونخص منها الصدقة ، لأنها تحفظ كرامة المسلم ، وتحميه من الفتنة ، وتصون ما فسد من العلاقات الأخوية المشروعة بين المؤمنين ، ولهذا عده الرسول - صلى الله عليه وسلم - من أعلى درجات الطاعة فقال فيما أخرجه الترمذى ، وأبو داود وأحمد عن أنس : « ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة ؟ قالوا : بلى . قال : إصلاح ذات البين . وفساد ذات البين هي الحالقة » . يعنى : التي تستأصل الدين وتقتلعه من القلوب .

(٤) سورة النساء ١١٤ .

(١) سورة المائدة ٢ .

وقال ابن جرير : التعاون على الإثم معناه : التعاون على ترك ما أمر الله بفعله أو على فعل ما أمر بتركه ، والعدوان : مجاوزة ما حذر الله في الدين ، ومجاوزة ما فرض الله على المسلمين في أنفسهم ومع غيرهم .

فالتعاون على إنشاء مؤسسات تنهك فيها حرمان الله تحت عنوان الترفيه ، والتثقيف العام ، الإسهام في الأعمال الربوية ، وبذر بذور العداوة بين المسلمين والابتداع في الدين والاجتماع على الترويج لتلك البدع ، كل ذلك محرم تحرماً قاطعاً ، لأنه إفساد لثمرات الجهود التي بذلها النبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه لبناء الأمة ، وإقامة دستورها الإلهي .

الاستبداد في الحكم :

قال الله تعالى : (لِمَا رَحِمَ اللَّهُ لَنَا لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) (١) .

في هذا النص نجد الأواصر والعلاقات المتعددة قائمة بين رحمة قلب الحاكم وبين كلامه وبين التفاف الشعب حوله ، واجتماعهم على نصرته . كما نجد في النص كذلك إرشاداً إلى تنمية الرحمة في القلب بالعفو عن زلات الأفراد والمجموعات ، وطلب المغفرة لهم من الله تعالى ، وإرشاداً إلى القضاء على الشكوك والوساوس بمشاورة أهل المشورة في الدولة في شئون السياسة الداخلية والخارجية . وبذلك تلتف القلوب حول الحاكم وتثمر المشورة صواب الرأي .

وقد شاور الرسول - صلى الله عليه وسلم - أصحابه يوم بدر في الخروج إلى بدر أبي سفيان ، وشاورهم يومها في اختيار أرض المعركة ، وشاورهم يوم أحد في القعود في المدينة أو الخروج إلى العدو ، وشاورهم في مصالحة الأحزاب على ثلث ثمار المدينة في عامهم ، فأبى سعد بن عباد ، وسعد بن معاذ ، بل لقد شاورهم من فوق المنبر في قصة الإفك وما يفعل في شأنها حتى نزلت براءة عائشة من السماء .

(١) سورة آل عمران ١٥٩ .

أما الاستبداد فهو قرين العلو في الأرض ، والتكبرياء على الخلق ، كما أنه لا يكون أبداً عن نزاهة في المقصد ، ولا أمانة في العمل ، بل يكون مبعثه الاستنثار والهوى ، وجمع الأتباع وأهل الثقة ، وإبعاد أهل الصلاح والحق ، وما رأينا مستبدأ إلا صار إلى إخفاق وهزيمة وذل ، وصار شعبه إلى تمزق وعداء وخوف ، وصارت حدود الله إلى زوال ، والشهوات إلى شيع وسيادة على كل تشريع .

والاستبداد قبل كل شيء يحجر حجراً كاملاً على انطلاق المواهب الإسلامية إلى مداها من الإبداع والابتكار ، فالحاكم المستبد يأبى على شعبه أن يفكر إلا بعقله هو ، وأن يتحرك إلا في نطاق هواه ، فما يابث الشعب عن بكرة أبيه أن يصبح صورة واحدة من عقلية الحاكم المستبد لا تلوين فيها ولا اختلاف . وقد ضرب القرآن الكريم للأمة المحمدية مثلاً من هذه التبعية الفكرية للمستبد من فرعون حين قال لقومه : (ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد) . . . وكيف أنه واجه الاستقلال الفكري بأقسى العقوبات فقال للسحرة الذين استعملوا حقهم في حرية الاختيار : (آمنتم له قيل أن آذن لكم إنه لكبيركم الذي علمكم السحر فلأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولأصلبنكم في جذوع النخل ولتعلمن أننا أشد عذاباً وأبقى) . . . وانتهى أمر الشعب كله إلى فقدان الرصانة العقلية ، والأصالة الفكرية ، وقد صور القرآن حاله في قوله تعالى : (فاستخف قومه فأطاعوه إنهم كانوا قوماً فاسقين) . . .

لا ولاء إلا لله وحده :

تحدثنا عن وحدة المسلمين وتوادهم وتراحمهم ، واعتبارهم جسداً واحداً يتألم كله إذا تألم بعضه . والآن نتحدث عن مبدأ رئيسي من مبادئ الدولة الإسلامية نجاء في قوله تعالى : واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً (١) .

(١) سورة آل عمران ١٠٣

وقد نزلت هذه الآية في شأن الأوس والخزرج : وهم الأنصار الذين قامت بهم مع المهاجرين دولة الإسلام النموذجية التي أتاح لنا في كل العصور أن نطلع على وصايا الله تعالى وهو يقوم من بنائها ، ويؤيد من سعيها ، حتى استقامت مثلاً أعلى بقيادة الرسول الأعظم - صلى الله عليه وسلم - وقد كان استيلاء اليهود قد بلغ مداه لما بينهم من الحب والوثام ، فدمسوا منهم رجلاً خالطهم وجالسهم ، وأخذ يذكرهم بما كان بينهم من الحروب ، فلم يزل هذا دأب الرجل حتى حميت نفوس القوم ، وغضب بعضهم على بعض ، ونادوا بشعاراتهم القديمة ، وطلبوا السلاح ، وتواعدوا إلى الحرة ، فبلغ ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - فأتاهم وجعل يسكنهم ويقول : « أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم » . وتلا عليهم هذه الآية ، فندموا وتعانقوا ، وألقوا السلاح .

فرفع الشعارات العنصرية ، والولاء لغير الله وكتابه وسنة رسوله في دولة الإسلام حرام ، لأنه يعتبر من دعوى الجاهلية كما قرر الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، ولأن الله تعالى وصف أهل الفرقة والاختلاف بالشرك فقال : (ولا تكونوا من المشركين . من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون) (١) .

فالالتفاف حول المذاهب السياسية المعارضة للإسلام ، وحول الفرق الدينية المنسلخة عن فريق أهل السنة والجماعة ، كل ذلك حرام بالإجماع . ولا حجة لقائل يقول : إن الإسلام لا يتعارض مع المذاهب الفلسفية السائدة في السياسة والاقتصاد ، لأنه دعا إلى العلم . لأننا نقول : إن هذا القول يتم عن قصور شائن في دراسة أصول الاجتماع الإسلامى من واقع القرآن ، فإنسان العصر الحديث لا يدخر وسعاً في استيعاب قوانين المادة والطاقة ، ثم لا يجرؤ على مخالفتها في شئون حياته ، وقد جنى من وراء ذلك قوة هائلة في مجال المادة أردته في حماة الغرور والكبرياء عن استنباط الأصول الاجتماعية من مصدرها الثابت المؤيد بوقائع التاريخ في القرآن .

وسواء كان هذا القصور ناشئاً عن شلل في العقلية الإسلامية الحديثة بحيث
يتعذر عليها العكوف على الدراسات القرآنية ، أو كان من قصور الدراسات
المكتوبة في هذا الشأن ، والاكتفاء بالدراسات اللغوية والأصولية والفقهية
في القرآن ، فإن هذا القصور بشقيه لا يعنى المجتمع الإسلامى من الخطأ الجسيم .
وإذا كان التفرق في الدين إلى شيع وأحزاب يلتف حول كل شيعة
جماعة من الفرحين بنحلهم المارقة كما نص القرآن فإن استيعاب القرآن
للكشف عن مصائر حضارات الشرك في التاريخ الغابر يعطينا الفهم المسوغ
لتحريم الولاء لغير الله في دولة الإسلام .

فالله تعالى يقرر حال تلك الأمم في قوله تعالى : (فأمليت للكافرين ثم
أخذتهم فكيف كان نكير . فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة فهي
خاوية على عروشها) (١) .

وفي تعميم شامل لأحقاب التاريخ نشهد هذه القاعدة المحكمة في القرآن :
(فهل ينظرون إلا سنت الأولين فلن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة
الله تحويلاً) (٢) .

موقف الإسلام من أهل الكتاب :

كانت الشرائع السابقة على الإسلام قد أصابها بدع وضلالات أضيفت
إليها ، أو كتم لبعض عناصرها حين نزل القرآن ، وكان على القرآن وهو
يوثس الشريعة الخاتمة أن يحدد موقفه من تلك الشرائع السابقة ، وفي الوقت
نفسه يحدد للمسلمين منهجاً للتفكير والثقافة على مدى التاريخ الطويل .

فالقرآن مصدق لما بين يديه من الكتب ، وجامع لأصولها ، لم يدع
منها شيئاً إلا قرره في إيجاز محكم بليغ . فالتوراة بوصاياها تهدف إلى تقرير
الحقوق ، وتأسيس العدالة ، والإنجيل لا يحيد عن هذا الأصل ، ولكنه يزيد
عليه أصلاً هو (الإحسان إلى المسمى) . بكل ما يمكن من معاني الرحمة
والإيثار . ثم يأتي القرآن فيجمع بين الكتابين في أصل جامع شامل محكم

(١) سورة الحج ٤٤ ، ٤٥ . (٢) سورة فاطر ٤٣ .

تفصله الآيات والسور ، وذلك في قوله تعالى : إن الله يأمر بالعدل والإحسان(١) وفي شيء من التفصيل يشرح هذا الأصل في قوله تعالى : (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خیر للصابرین) (٢) ثم يرتفع بهمة المسلم من الصبر الذي قد يقترن ببعض المعاناة والمكابدة إلى العفو والإصلاح في قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله) (٣) ثم يقرر في آيات مفصلة شرحها السنة النبوية الجرائم وأنواعها ، وأدلة إثباتها ، ووسائل القصاص ، وقواعد العفو والإحسان والإصلاح ، إلى جانب أصول الأدب الاجتماعي في كل نواحيه .

وإلى جانب هذا التصديق الأمين من القرآن لأصول الشرائع السابقة على الإسلام كان (مهيمنا) على الكتب السابقة ، والهيمنة تعني السيطرة عليها وحراسها من التحريف والتبديل باعتباره الصورة النهائية للشرعية السماوية ، والمنهج القويم للفكر الديني على مدى التاريخ .

فوقف القرآن من الشرائع السابقة وكتبها في صورتها الأصلية موقف التصديق والإيمان ، وتوسيع وتعميق مفاهيمها . وموقفه من تلك الكتب والشرائع بعد أن أصابها الخو والإثبات موقف الهيمنة والحراسة الفكرية . والتنبية على الدخيل فيها والمحرف والمخدوف منها ، وتحدى أهلها قبل إعدام المخطوطات المختلفة أن يظهروها على الملأ ، وأن يتخلوا عن نزعة الاحتكار الشائنة في الفكر الديني ، ويستحيل هذا التحدى في القرآن ليكون شاهداً على الوقائع في حينها (قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين) (٤) .

منهج القرآن إذن هو (ألا نقبل الأفكار جملة ، ولا نرفضها جملة) . هكذا في الدين السماوي ، وأفكار المصلحين ، وآراء العلماء ، وكل ما يتمخض عنه العقل الإنساني من علم ، بل نلجأ كما لجأ القرآن إلى التحليل والتفصيل والإبقاء على الصالح ، ورفض الباطل .

(٢) سورة النحل ١٢٦ .

(٤) سورة آل عمران ٩٣ .

(١) سورة النحل ٩٠ .

(٣) سورة الشورى ٤٠ .

فالسلك الذي يسلكه من صدروا أنفسهم بأنفسهم لريادة الفكر ، وإرشاد المسلمين دون أن تنضج مداركهم ، وتستكمل عقولهم قوتها ، بأن يرفضوا مجموعة من الأفكار يجمعها عنوان ديني أو نظرية إصلاحية ، لتحلل واقع في بعضها أو يقبلوها جملة لصحيح بهرهم فيها ، يعتبر انحرافاً عن منهج القرآن إلى منهج الهوى والاستجابة لعقدة العجز عن البحث والتحليل ، بل إن هذا السلوك الفكري ليس شيئاً إلا العقل المتجمد في كتلة واحدة تتحرك جملة واحدة ، وتسكن جملة واحدة ، أما جزئياتها فصعبة بالشلل والعقم .

نقض المعاهدات الدولية :

جاء الأمر بالوفاء بالعهود والعقود في مواضع من القرآن أهمها على ترتيب النزول هو ما جاء في سورة الإسراء ، والأنعام ، والنحل ، والمؤمنون ، والمائدة . ففي سورة الإسراء جاء الأمر عاماً بأن الوفاء بالعهد من مسئوليات الإنسان المسلم فقال تعالى : (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولاً) (١) أما في سورة الأنعام فقد جاء الأمر بالوفاء بالعهد بين عدد من الوصايا في قوله تعالى : (وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون) (٢) ولعل ما في نسبة العهد إلى الله وإن كان بين اثنين أو جماعتين أو دولتين يلقي ضوءاً على أهمية العقود والعهود وخطر نقضها .

ثم تأتي آيات سورة النحل مؤكدة على المؤمنين الوفاء بالعهود في تفصيل شامل يكشف عن وجه الإسلام الصادق الأمين الذي يلزم أهله باحترام العهود ، مهما كان لهم في نقضها من فوائد مادية أو أدبية فقال تعالى : (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تفعلون . ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة إنما يلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون . ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدى من يشاء ولتستلن عما كنتم

(٢) سورة الأنعام ١٥٢

(١) سورة الإسراء ٣٤ .

تعملون . ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم فقل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا سوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم . ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً إنما عند الله هو خير لكم إن كنتم تعلمون (١) .

ثم تأتي سورة (المؤمنون) وقد جاء فيها الأمر بالوفاء بالعهد باعتباره من صفات المؤمنين المفلحين فقال تعالى : (والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون) (٢) . وفي سورة المائدة وهي آخر سورة ورد فيها هذا الأمر جاء مجملاً وكأنه تلخيص وتذكير بكل التفاصيل السابقة (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) (٣) .

والذي يهمنا من هذه الآيات في هذا المقام هو آيات سورة النحل ، والأيمان المذكورة في الآية هي الداخلة في العهود والمواثيق ، لا الأيمان التي يكفر عنها الإنسان إذا حنث فيها كما يقول ابن كثير . وأما سبب نزول هذه الآيات فقال فيه الطبري : إنها نزلت في المسلمين الذين بايعوا الرسول بمكة تحذيراً لهم من نقض البيعة إذا رأوا كثرة المشركين عن المسلمين وهذا السبب لا يحول بين الآية وبين عمومها في جميع العهود والمواثيق في عصر الرسالة وبعد عصرها إلى ما شاء الله من أزمان التاريخ . فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ومن الملاحظ في آيات سورة النحل أنها تبرز عدداً من اهتمامات الإسلام البالغة بموضوع العهود :

١ - فالعهد هو عهد الله وإن كان مبرماً بين الناس بعضهم مع بعض .

٢ - الله كفيل على المسلمين عند إبرام العهد ، وليس مجرد شاهد لإثبات عليها ، ومقتضى الكفالة الالتزام بمواد العهد إذا نقضه المسلمون على وجه المخازاة العادلة التي تتلخص فيما يلي :

(أ) مزلة أقدام المسلمين بعد ثبوتها ، وزلزلة أمرهم ، واضطراب شأنهم نتيجة لانسلاخهم من عهد الله المستوجب للنصر والتأييد .

(ب) ونتيجة لإبراز الإسلام في صورة غير صورته الصادقة الأمانة بسبب نقض العهد ، وإظهاره في صورة من صور الخداع والاستغلال المادي

(١) سورة النحل ٩١ - ٩٥ . (٢) سورة المؤمنون ٨ .

(٣) سورة المائدة ١ .

الخالص ، فقد وعد الله المسلمين الناكثين للعهد بالسوء في دولتهم لصدهم
الناس عن اتباع الإسلام ماداموا لا يحترمون العهد ، ولا يأمن الناس جوارهم
في ظل اليهود والموثيق .

(ج) العذاب العظيم في الدنيا والآخرة نتيجة لهذا العمل القبيح الذي يصد
عن سبيل الله ، ولا يحترم كفالة الله للعهد المبرم .

٣ - مهما كان في نقض العهد من مصلحة مادية عاجلة لمجتمع المسلمين
فالنقض حرام ، والأسباب التي من أجلها ينقض الناس عهودهم هي (أن
تكون أمة هي أربي من أمة) . وورود لفظ (الأمة) نكرة ، وكلمة (أربي)
ومعناها : أكثر ، غير محددة للمراد من الكثرة ، يجعلان هذا السبب شاملاً
للحالات الآتية :

(أ) أن تعاهد أمة قليلة العدد أو المال أمة أخرى كثيرة العدد أو المال ،
فلما كثر عدد الأمة القليلة ، أو مالها ، نكثت العهد لعدم حاجتها
إليه .

(ب) أن تعاهد أمة قوية في المال أو في العدد أمة أخرى ضعيفة لمصلحة
عسكرية أو اقتصادية ، فلما انقضى الوطر نقضت الأمة القوية عهدها
مع الأمة الضعيفة اعتماداً على قوتها .

(ج) أن تعاهد أمة ضعيفة أمة قوية ، فلوحت أمة أخرى أقوى للأمة الضعيفة
بفائدة أكثر ، فنقضت الضعيفة عهدها مع الأمة الأولى وعاهدت
الثانية انتهازاً للفائدة الأكثر .

فالقوة المادية والمعنوية لا يجوز مطلقاً أن تكون سبباً يجر لأحد طرفي
المعاهدة نقض العهد طمعاً في تلك القوة ، لأن خطورة العهد تفوق كل
مال وكل عدد .

٤ - التقييم القرآني لنقض العهد هو أن الأمة الناكثة تبيع عهد الله
بشمن قليل فان في الدنيا ، وما عند الله من العون والتأييد للوافين بعهودهم
أعظم من هذا الفاني الذي تطلعوا إليه .

ومن دلائل عظمة الإسلام وقوته أنه حرم نقض العهد بين المسلمين والمسلمين ، وبين المسلمين وغير المسلمين على السواء ، فالعهد هو عهد الله ما دام قد أبرم ، والإسلام برعايته للعهود مع غير المسلمين يفتح الباب لهم واسعاً ليتعرفوا على مدى الحماية والأمن المبسوط على الجميع في ظلال العهود ، من حيث يغلب على الناس أن ينكثوا عهودهم جرياً وراء نفع مادي ، أو جاه دنيوى زائل .

ولقد وفى الرسول - صلى الله عليه وسلم - بجميع بنود عهد الحديبية ، فرد أبا جندل المسلم على والده الكافر تنفيذاً لشرط في العهد ، ودفع أبا بصير المسلم إلى رسل قريش الذين جاءوا لاستلامه تنفيذاً لنفس الشرط ، ولم تكن نتائج هذا الوفاء خسراناً للمسلمين كما يبدو من الظاهر ، بل إن أبا جندل ، وأبا بصير قد هربا ، ولحق بهما كل مسلم هارب من أذى قريش ، وكونوا قوة ضاربة ضد تجارة قريش ، مما دفع الكفار إلى التنازل عن هذا الشرط حماية لطريق تجارتهم . والأمثلة على وفاء الرسول وأصحابه بالعهود أكثر من أن تحصى .

وقد بلغ من تعظيم شأن العهود أن حرم الله تعالى أخذ المعاهدين على غرة إذا بدت منهم دلائل الخيانة ، فلا بد من إنذارهم وإعلانهم بانكشاف أمرهم في عزمهم على الخيانة (ولما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين) (١) . والمسلمون المقيمون بدار غير إسلامية لهم على جماعة المسلمين أن ينصروهم إذا اضطهدوا ، حتى ولو وصل الأمر إلى مهاجمة الدولة التي تضطهد الأقلية المسلمة ، إلا إذا كان بين المسلمين وبين تلك الدولة عهد ، فإن النصر هنا تقتصر على الوسائل السلمية (والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير) (٢) . ويصل القرآن إلى القاعدة الجامعة في شأن

(١) سورة الأنفال ٨٥ .

(٢) سورة الأنفال ٧٢ .

العهد فيقول الله تعالى : (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إن الله يحب المتقين) (١)

مخالفة أعداء الله حرام :

قال الله تعالى : (إن الذين يحادون الله ورسوله أولئك في الأسفل . كتب الله لأغلبن أنا ورسلي إن الله قوي عزيز . لا تجد قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون) (٢) .

هذا التهديد البليغ لمن يوادون أعداء الله يستدعي بيان صفات أعداء الله ، وطبيعة المودة المحرمة بين المسلمين وبينهم .

فأعداء الله هم : الذين يبغضون من قلوبهم رب العالمين ورسوله ، ويؤثرون عليه الهوى والوثن ، ويجادلون بالباطل لإبطال الوحداية وإعلاء كلمة الشرك والكفر ، وهؤلاء يمثلهم في عصر النبوة أبي بن خلف الذي كان يفت العظام النخرة بيده ثم ينفخها في وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويقول : أتزعم أن الله يحيي هذا بعد ما أرم ؟ فيقول الرسول عليه السلام : « نعم أنا أقول ذلك » . فيرد أبي : عندي فرس أعلفه كل يوم فرقاً أقتلك عليه . فيقول الرسول : « بل أنا أقتلك إن شاء الله » . وقتله الرسول عليه السلام - في غزوة أحد ولم يقتل غيره بيده أبداً .

ومنهم المنافقون الذين يبطنون العداء لله ورسوله ، ويظهرون الإسلام ، رغبة في الوقية بالمسلمين ، والكيد لهم ، فهؤلاء كانت لهم سجلات معلومة على عهد النبوة ، وكان أمين هذه السجلات حذيفة بن اليمان الذي كان يتلقى المعلومات الخاصة بالمنافقين من الرسول - صلى الله عليه وسلم .

(١) سورة التوبة ٧ .

(٢) سورة المجادلة ٢٠ - ٢٢ .

ولم تكن مهادنة المسلمين للمنافقين من باب المودة لمن حاد الله ورسوله .
ولأنما كانت ضرباً من التسامح وإفساح الأفق الإسلامى الذى يرفض من ادعى
الإسلام دون مبالغة فى تهيئة الفرصة أمامه للتعرف على حقيقة الإسلام ،
فربما وقر فى قلبه ، ورسخ فى مستقر الإيمان .

ومن هؤلاء الأعداء الذين أمرنا بعدم موادتهم والذين يحتويهم معنى
النفاق - أولئك المسلمون ظاهراً ، المروجون لمذاهب الإلحاد الصريح
ظاهراً وباطناً ، وأنخصهم فى عصرنا دعاة الشيوعية واليهودية الملحدة .
ولا تستقيم دعواهم الجمع بين الإسلام والشيوعية ، لأن الشيوعية تقوم
أول ما تقوم على المادية وإنكار وجود الله ، كما تقوم على ولاء جميع
الشيوعيين للشيوعية ، دون الولاء للأديان والأوطان ، وهى نفس السمة
اليهودية التى تلزم اليهود فى مختلف الأوطان بالولاء لليهودية وحدها .

أما العصاة المجاهرون بالمنكر من المسلمين ، فإن العزل المشروع فى
حقهم بمقتضى النهى عن المنكر باليد ، أو باللسان ، أو الكراهية بالقلب ،
فإنه مؤقت يزول برجوعهم عن منكرهم ، أى إنه ليس موجهاً إلى عقائدهم ،
ولأنما هو موجه إلى أفعالهم المنكرة التى يخشى أن تمتد شرورها إلى أوساط
أخرى .

والمودة المحرمة بين المؤمن وأعداء الله من أى نوع كانوا ليست من
باب العداء للجنس البشرى ، فتلك طريقة تتعارض مع طريقة الإسلام التى
تدين بحب الجنس البشرى رغبة فى هدايته إلى طريق الإيمان ، ولأنما هى
من باب العداء لعقيدة الكفر والإلحاد فى كل صورها وفى جميع أوطانها .
ولهذا كان الموقف المتشدد الذى حدده الإسلام ضد أعداء الله ورسوله
مقروناً دائماً بالدعوة إلى الصفح وعدم الاعتداء .

ويبدو هذا الاتجاه الإسلامى الرحيم من قوله تعالى : (وأذان من الله ورسوله
إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله فإن تبتم
فهو خير لكم وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله وبشر الذين
كفروا بعذاب أليم) . . . ويهيب الله تعالى بالمسلمين ألا يكون الجور
والتنكيل من مقاصدهم إن آثروا عقاب الخونة على الصفح عنهم ، فيقول :

(وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) . .
وفي ميدان الحرب لم يغفل الإسلام تحذير المسلمين من العدوان ، وتوجيههم
نحو استعمال السيف حيث لا يمكن أن يكون علاج إلا السيف فيقول :
(وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)
فالموادة المحرمة هنا هي المهادنة حيث لا تجوز المهادنة ، وإيثار السلامة
حيث يتحتم الجهاد ، وترك أهل الباطل يقيمون الحواجز ضد أهل الإسلام
دون إيقافهم عند الحدود : أو إيثاراً للمصالح المالية أو الاجتماعية الأخرى .
وليس في هذا التشريع حجة لمبطل يقول : إن الإسلام دين سيف .
والحقيقة أن الإسلام يؤكد أن السيف للسيف وحده ، وليس لشيء آخر
سواه . وليس في الوجود من ينكر على إنسان أو مجتمع حق الدفاع عن
النفس ، بل إن الإسلام وهو يقرر حق الدفاع عن النفس يضع نصب أعين
المؤمنين أصولاً ومبادئ من الرحمة وعدم العدوان ، عدم التنكيل والتثيل ،
ووجوب حفظ الحرمات ، وتأمين السبل ، وفتح باب الأرزاق ، والجنوح
إلى السلم إن جنح العدو له فألقى السلاح . وهو الأمر الذي أغفلته شرائع
الحرب الحديثة كل الإغفال .

على أن الإسلام وهو يدعو إلى الوحدةانية فإنما يرد الناس إلى حقيقة
الإسلام الذي نادى به الرسل جميعاً ، وسماه الناس بغير اسمه على توالي
العصور (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما
وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) . . .
ولهذا كان الإسلام بحق دين الأخوة الإنسانية الذي يصنع من هذه
العقيدة الشاملة أخوة شاملة ، وديناً عالمياً استحق رسوله - صلى الله عليه وسلم -
أن يكون على هداه رحمة مهداة إلى الناس جميعاً .

ملحق

أحكام الأوراق النقدية

طبيعة النقد

كان التعامل بين الناس في العصور القديمة عن طريق المقايضة ، فهم يقايضون بعضهم بعضاً قحاً بماشية ، أو لحماً بلبن ، أو ثياباً بطعام .: وجرى العمل على ذلك حيناً من الدهر تقدم فيه الإنسان حتى وصل إلى اتخاذ الذهب والفضة مقياساً للأثمان ومصدراً للثروات ، ثم الدراهم المسكوكة لتسهيل التعامل بينهم ، فلما جرى الغش في المسكوكات أو كانت أسعار معادنها تزيد أو تنقص عن قيمتها الحقيقية لجأت الحكومات إلى إصدار العملة الورقية ، وسجلت السلطة على الورقة تعهداً برد قيمتها عند طلبها من المؤسسات النقدية أو المصارف المركزية . ولم تلتزم كثير من الدول بمبدأ الغطاء الذهبي أو الغطاء العقاري لهذه الأوراق ، وإنما هي تعتمد على مسئولية السلطة عنها ، فضلاً عن أن الأوراق الصغيرة تصدر بلا غطاء .

وخلاصة القول في هذه الأوراق النقدية :

١ - النقد كل شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيط متبادل له قوة الشراء والثقة فيه كمصدر للثروة وميزاناً للأسعار .

٢ - التعهد المسجل على كل ورقة نقدية بتسليم حاملها قيمتها عند الطلب كان معتبراً في وقت سابق لأسباب تتعلق بتنظيم النقد ، أما الآن فليس له من واقع التعامل نصيب ، وإنما هو يحكى جزءاً من تاريخ النقود ، ويعنى التذكير بمسئولية الجهات المختصة عن قيمتها ، والحد من إصدارها بلا تقدير .

٣ - من الجائز وجود كميات من الأوراق النقدية بلا غطاء ذهبي أو فضي أو عيني آخر ، إلا أن قيمتها غالباً لا تزيد عن ٦٥ ٪ من الأوراق النقدية المتبادلة .

٤ - ليس متعيناً أن يكون الغطاء ذهباً أو فضة ، وإنما يجوز أن يكون عقاراً أو أوراقاً مالية .

د - القابلية النقدية للنقد من حيث هو ليست ناتجة عن قيمة ذاتية في النقد ، أو وازع سلطاني يفرض التعامل به ، وإنما هي الثقة العامة كقوة شرائية مطلقة ، سواء كانت الثقة ناشئة من الغطاء ، أو الانقياد للحكم السلطاني أو أي اعتبار عام .

الأقوال في أحكام النقد

لم تكن الأوراق النقدية معروفة زمن السلف ، ولهذا استقرت جماعة كبار العلماء بالسعودية على إجراء أحكام الأوراق مجرى النقد الذهبي باعتبار أن لها نفس القيمة . وعرضت اللجنة ثلاثة أقوال نجملها فيما يلي :

الأول : أن علة الربا في النقدين الوزن ، لحديث مسلم وأبي داود والنسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن » وحديث أحمد والنسائي ومسلم : « الذهب بالذهب وزناً بوزن ، مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن ، ومثلاً بمثل » وحديث الدارقطني « ما وزن مثلاً بمثل » فجعلوا الوزن هو ضابط يجري فيه الربا ، وطرّدوا القاعدة في كل ما يوزن ، وهو قول أحمد ، والنخعي ، والزهري ، واثوري ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي .

ويرد على هذا القول :

١ - أن الوزن وصف طردي لا مناسبة فيه .

٢ - الاتفاق على جواز السلم بالنقدين في الموزون ، وهو بيع موزون بمثله إلى أجل ، وفي جوازه نقض للعلة .

٣ - حكمة الربا ليست مقصورة على ما يوزن ، بل هي متعدية إلى ما يعد ثمناً ولا يتعامل به وزناً ، كالفلوس والورق النقدي ، فإنه الظلم المراعى إبعاده في التعامل بالربا موجود في التعامل بالورق النقدي .

الثاني : علة الربا غلبة الثمنية في النقدين ، وهذا هو المشهور عن مالك والشافعي ، فالعلة عندهما قاصرة على الذهب والفضة . وغلبة الثمنية احتراز

عن الفلوس إذا راجت رواج النقدين (أى الذهب والفضة) فالثنية طارئة ولا ربا فيها .

ويرد على هذا القول :

- ١ - العلة القاصرة لا يصح التعليل بها عند أكثر أهل العلم .
 - ٢ - حكمة تحريم الربا في النقدين ليست مقصورة عليهما ، بل تتعداهما إلى غيرهما من الأثمان كالفلوس والورق النقدي .
- الثالث : علة الربا هي : مطلق الثنية . وهي إحدى روايات أحمد ، ومالك ، وأبي حنيفة .

ويرد عليه أيضاً : أن إجماع العلماء على جريان الربا في الذهب والفضة سواء كانت سبائك أو مسكوكاً ، أما المسكوك فلا إشكال في جريان الربا بنوعيه (ربا الفضل و ربا النسيئة) فيه لكونه ثمناً . وإنما الإشكال في السبائك لأنها ليست ثمناً .

ويجاب عنه بأن السبائك موغلة في الثنية تاريخياً . ففي حديث الترمذي عن سويد بن قيس قال : جلبت أنا ومخرمة العبدى زاً من هجر ، فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى ، فساومنا سراويل فبعناه ، وثم رجل يزن بالأجرة ، فقال له : « زن وأرجح » ومثله حديث جابر في بيعة سراويل ، فبعناه ، وثم رجل يزن بالأجرة ، فقال له : « زن وأرجح » ومثله حديث جابر في بيعه جملة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حينما قال : يا بلال ، اقضه وزده ، فأعطاه أربعة دنانير وديناراً .

خلاصة القول

بناء على أن النقد هو : كل شيء يجري اعتباره في العادة أو الاصطلاح بحيث يلتق قبولا عاماً كوسيط للتبادل كما قال ابن تيمية : « وأما الدرهم والدينار فليس مرجعهما إلى أمر طبيعي ، وإنما مرجعهما إلى العادة والاصطلاح وذلك لأنهما في الأصل لا يتعلق المقصود بهما ، بل الغرض أن يكون

معياراً لما يتعاملون به ، والدراهم والدنانير لا تقصد لذاتها ، بل هي وسيلة للتعامل ، ولهذا كانت أثماناً ، والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بصورتها ولا بمادتها يحصل بها المقصود كيفما كانت .

وقال مالك : « ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة لكرهتها أن تباع بالذهب نسيئة » .

وحيث أن الورق النقدي يلقي قبولا عاماً في التداول ، ويحمل خصائص الأثمان من حيث كونه مقياساً للقيم ، ومستودعاً للأثروة ، وبه يكون الإبراء العام ، وصفة السندية فيه غير مقصودة ، والغطاء الذهبي أو الفضي لا يلزم أن يكون شاملاً للورق ، بل يجوز أن يكون ورق بلا غطاء ، ومقومات الورق قوة وضعفاً مستمدة من حال الدولة الاقتصادية ، فيقوى ويضعف حسب ذلك . والقول بمطلق الثمنية علة للربا هو الأرجح دليلاً ، والأقرب إلى مقاصد الشريعة ، وهو أحد أقوال مالك وأبي حنيفة وأحمد . وعليه فالورق يعتبر نقداً قائماً بذاته كالذهب والفضة .

وعلى هذا أفتى جماعة كبار العلماء في السعودية بما يلي :

١ - يجري الربا في الورق النقدي بنوعيه (ما كان له غطاء ولا غطاء له) كما يجري في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان كالفلوس .

٢ - لا يجوز بيع الورق النقدي بعهضه ببعض أو بغيره من الأجناس النقدية الأخرى نسيئة (أى إلى أجل) مطلقاً ، فلا يجوز بيع الدولار الأمريكي بنصف جنيه مصري أو أكثر نسيئة .

٣ - لا يجوز بيع الجنس الواحد منه بعهضه ببعض متفاضلاً سواء كان نسيئة أو يداً بيد ، فلا يجوز بيع الجنيه بجنيه وربيع يداً بيد أو إلى أجل .

٤ - يجوز بيع بعهضه ببعض من غير جنسه مطلقاً يداً بيد ، لأنه حينئذ يبيع جنس بغير جنسه فيجوز بيع الدولار بثلاثة أرباع جنيه مصري أو بجنيه مصري يداً بيد وهكذا .

٥ - تجب الزكاة في الأوراق النقدية إذا بلغت النصاب .

التأمين

التأمين ينقسم إلى :

١ - التأمين على الحياة لحالة الوفاة . وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد عند وفاة المؤمن على حياته أيا ما كان الوقت الذي يموت فيه ويبقى التأمين طول العمر .. أو يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا مات في مدة معينة فإن لم يموت فيها برئت ذمة المؤمن واستبقى أقساط التأمين التي قبضها .. أو يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد إذا بقي حياً بعد موت المؤمن على حياته . فإذا مات المستفيد قبل موت المؤمن على حياته انتهى التأمين وبرئت ذمة المؤمن من مبلغ التأمين واستبقى الأقساط التي قبضها .

وهناك التأمين ضد الإصابات والتأمين من الأضرار ، والتأمين على الأشياء ، والتأمين من المسئولية .

وجميع عقود شركات التأمين باطلة للأسباب التالية :

١ - إنها عقود معاوضات مالية يدخلها الغرر المحرم . وقد جاء النهي عن بين الغرر عاماً واتفق المجتهدون على إلحاق المعاوضات الخالصة بالبيع بهذا النهي .

وذلك لأن العلم بمحل التصرف لا بد أن يكون واضحاً ، فيعرف كل طرف من المتعاقدين مقدار ما يحصل عليه من عوض ، والأجل الذي يحصل فيه العوض ، وأن يكون واثقاً من حصوله . وإذا انتفى العلم عند التعاقد على هذا الوجه فإن العقد يصبح باطلاً ، لأن في العقد جهالة وغرراً . ومعنى الغرر هنا أن المستأمن لا يدري عند العقد إن كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا فهو غرر في حصول المنفعة وغرر في مقدارها ، وذلك داخل في نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة للجهل والغرر . كما أن هناك غرراً في الأجل الذي يحل عند دفع مبلغ التأمين .

٢ - أنه عقد فيه مقامرة ورهان . وذلك لأن عقد التأمين عقد يتعهد

بموجبه أحد المتعاقدين وهو شركة التأمين أن تدفع إلى المتعاقد الآخر (المستأمن) مبلغاً من المال إذا حدثت واقعة معينة (الخطر المؤمن منه) في مقابل تعهد المستأمن بدفع مبلغ آخر هو قسط التأمين مدة عدم وقوع الحادث . وهذه هي طبيعة عقد القمار والمراهنة . فإذا كان كل من المتعاقد على الرهان والمتعاقد على التأمين لا يعرف عند العقد مقدار ما يعطى ولا ما يأخذ ، تحقق الرهان والقمار في عقد التأمين .

٣ - عقود التأمين تتضمن الربا بنوعيه : ربا الفضل ، وربا النسيئة . وذلك لأن عقد التأمين مقتضاه أن يدفع المستأمن مبلغاً من المال جملة أو على أقساط في مقابل أن ترد إليه الشركة عند وقوع الخطر مبلغاً آخر قد يكون مساوياً لما دفعه أو أكثر أو أقل . فإن كان مساوياً كان ربا نسيئة . وإن كان أكثر كان ربا الفضل والنسيئة معاً ، وذلك لاتفاق الفقهاء على أن بيع النقد بنقد مماثل إلى أجل هو ربا النسيئة وإن كان أكثر كان ربا فضل ونسيئة جميعاً .

آراء العلماء المعاصرين

انقسم العلماء المعاصرون إلى ثلاث فرق .

١ - ذهب الفريق الأول وهم الأكثرون إلى عدم جواز هذا العقد سواء كان التأمين على الحياة أو على الأموال أو ضد الأضرار الناشئة من المسؤولية ، ومن هذا الفريق المرحوم الشيخ محمد نجيت مفتي الديار المصرية الأسبق ، ومنهم الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر السابق .

٢ - وذهب الفريق الثاني إلى جواز التعامل بكل أنواع التأمين بشرط أن يخلو من الربا .

٣ - والثالث ذهب إلى التفرقة ، فأجاز بعضاً وأبطل بعضاً .

وأي الشيخ محمد نجيت

قال : إن المقرر شرعاً أن ضمان الأموال إما أن يكون بطريق الكفالة أو بطريق التعدي أو الإلتلاف . أما الضمان بطريق الكفالة فليس متحققاً هنا

قطعاً ، لأن شرطه أن يكون المكفول به ديناً صحيحاً لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ، أو عيناً مضمونة بنفسها ، بل يجب على المكفول عنه تسليمها بعينها للمكفول له ، فإن هلكت ضمن له مثلها في المثليات ، وقيمتها في القيميات . وذلك كالمغصوب والمبيع بيعاً فاسداً .. وعلى هذا لا بد من كفيل يجب عليه الضمان ، ومن مكفول له يجب تسليم المال المضمون إليه ، ومكفول عنه يجب تسليم المال عليه ، ومن مكفول به يجب تسليمه للمكفول له . وبدون ذلك لا يتحقق عقد الكفالة ، ولا شبهة في أنها لا تنطبق على عقد التأمين . فإن المال الذي جعله صاحبه تحت ضمان أهل القومبانية (الشركة) لم يخرج عن يده ، ولا يجب عليه تسليمه لأحد غيره ، فلم يكن ديناً عليه أدائه ، ولا عيناً مضمونة عليه بنفسها يجب عليه تسليم عينها قائمة ، أو مثلها أو قيمتها هالكة ، فأهل القومبانية (الشركة) يضمنون مالا للمالك له وهو لم يزل تحت يده يتصرف فيه كيف يشاء ، فلا يكون شرعاً من ضمان الكفالة .

وأما الضمان بطريق التعدي أو الإتلاف فالأصل فيه قوله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) (سورة البقرة آية ١٩٤) .

فهذا الضمان إنما يكون على المتعدى كالغاصب إذا هلك مغصوبه ، أو على المتلف كالشريك المؤسر إذا أعتق نصيبه في عبد مشترك ، وأتلف نصيب الشريك الآخر بالعتق . وأهل القومبانية (الشركة) لم يتعدوا أحد منهم على ذلك المال ولم يتلفه ولم يتعرض له بأذى . والمال قد هلك بالقضاء والقتل .

ولو فرض وجود متعد أو متلف فالضمان عليه دون غيره ، فلا وجه حينئذ لضمان أهل القومبانية من هذا الطريق أيضاً . وعلى هذا يكون العقد عقد التزام بما لا يلزم شرعاً لعدم وجود سبب يقتضي وجوب الضمان شرعاً والضمان لا يجب على أهل القومبانية ، والعقد لا يصلح سبباً شرعياً لوجوب الضمان .

ولا يجوز أن يكون عقد مضاربة كما فهم بعض العصريين ، لأن عقد المضاربة يلزم فيه أن يكون المال من جانب رب المال والعمل من جانب

المضارب ، والربح على ما شرط ، والعقد المذكور ليس كذلك ، لأن أهل القومبانية يأخذون المال على أن يكون لهم يعملون فيه لأنفسهم فيكون عقداً فاسداً ، لأنه معلق على خطر تارة يقع وتارة لا يقع ، فهو قمار معنى .

ملاحظة

رجعنا إلى كتاب الفقه الميسر لفضيلة الشيخ أحمد عاشور وإلى كتاب الشريعة الإسلامية في عقود التأمين للدكتور حسين حامد .

تشریح الجثث للتعليم

مسألة تشریح الجثث الآدمية للتعليم جزئية من الجزئيات لم ينص عليها الفقهاء الأقدمون ، ولكنها لا بد أن تكون مشمولة بقاعدة كلية من قواعد الشريعة ، ضرورة كمال الشريعة وشمولها ، وصلاحياتها للمخلق جميعاً في كل الأعصار .

ويتبين بالبحث أنها راجعة لقاعدة المصالح المعتبرة شرعاً ، وأن لها نظائر من المسائل التي اجتهد فيها الفقهاء .

ومن قواعد الشريعة أنه إذا تعارضت مصلحتان قدم أقواهما . ومسألة التشريع داخلة في هذه القاعدة . فإن مصلحة حرمة الميت تعارضت مع مصلحة أولياء الميت ، والأمة ، والمتهم عند الاشتباه ، فقد ينتهي التشريع إلى إثبات الجناية على المتهم ، وفي ذلك حفظ لحق أولياء الميت ، وإعانة لولي الأمر على ضبط الأمن ، وردع لمن تسول له نفسه ارتكاب مثل هذه الجريمة خفية . وقد ينتهي الأمر إلى ثبوت موته موتاً عادياً ، وفيه براءة للمتهم كما أن في التشريع معرفة ما إذا كان هناك وباء ، ومعرفة نوعه ، فيتنبأ شره بوسائله المناسبة ، وفي ذلك محافظة على نفوس الأحياء ، والحد من أسباب المرض .

وفي تعريف الطلاب تركيب الجسم وأعضائه الظاهرة والأجهزة الباطنة ومواضعها وتدريبهم على ذلك عملياً وتعريفهم بإصابتها وطرق علاجها مصالح

كثيرة تعود على الأمة بالخير العميم . فإذا تعارضت مصلحة المحافظة على حرمة الميت مع هذه المصلحة نظر العلماء أى المصلحتين أقوى .

وقد سئل فضيلة الشيخ حسين مخلوف عن حكم تشريح الموتي فقال :
إن تطبيب الأجسام وعلاج الأمراض أمر مشروع حفظاً للنوع الإنساني حتى يبقى إلى الأمد المقدر له ، وقد تداوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر به من أصابه مرض من أهله وأصحابه ، ودرج بعده أصحابه على التداوى والعلاج .

ومن مقدمات الطب ومقوماته تشريح الأجسام ، فلا يمكن للطبيب أن يقوم بطب الأجسام وعلاج الأمراض إلا إذا أحاط بخبراً بتشريح الإنسان علماً وعملاً ، وعرف أعضائه الداخلية ، وأجزائه المكونة له واتصالاتها ومواضعها وغير ذلك فهو من الأمور التي لا بد منها . ولا يقال : قد كان فيما سلف طب ولم يكن تشريح لأنه كان طباً بدائياً لعل ظاهرة ، وكلامنا في طب واف لشئى العلل والأمراض .

فالتشريح على هذا واجب بالأدلة التي أوجبت تعلم الطب وعلومه ومباشرته بالعمل ، لتقوم طائفة من الأمة به . فالشارع إذا أوجب أمراً يتضمن إيجاب ما يتوقف عليه ذلك الأمر . فإذا أوجب الصلاة وجب الوضوء وإذا وجب على البعض تعلم الطب فقد وجب بذلك تعلم التشريح ومزاولته عملاً .

أما تشريح القتلى لمعرفة سبب الوفاة وتحقيق ظروفها ، والاستدلال على ثبوت الجريمة أو البراءة فلا شبهة في جوازها أيضاً إذا توقف عليه الوصول إلى الحقيقة . فقد يقتل المجرم ثم يحرق الجثة ، ولا يكشف ذلك إلا التشريح ، ومن هنا كان لازماً .

وقد يقال : إن كرامة الإنسان تأتي ذلك . وفيما مضى دليل رجحان المصلحة العامة للأمة على مصلحة كرامة الميت .

وقد يقال : يكفي بتشريع المحاربين والمرتدين . ولكنها ربما كانت غير كافية ، فيعود الأمر إلى جواز تشريع المسلمين .

ولا يكفي تشريع الحيوانات في تعلم الطب لأن هناك خلافاً بين جسم الإنسان وجسم الحيوان ، والاعتماد على الحيوانات الثديية لا يعطى فكرة صادقة عن تفاصيل الجسم .

(ملخصاً عن الفقه الميسر ، نقلاً عن مجلة البحوث الإسلامية بالرياض) .

* * *

خاتمة

وبعد .. فقد آن لنا أن نتعرف على الوسيلة الناجحة التي تصل بالمسلم إلى الالتزام الحق قولاً وعملاً بمحدود الحلال والحرام : وأقول : الالتزام الحق ، لأننا جميعاً نعلم ولا نعمل ، وإذا عملنا كان عملنا مشوباً بهوى النفس وحب الشهرة بالعمل ، والمديح عليه ، وهى علل محبطة للعمل دون نزاع .

وأول هذه الوسائل : مخالفة أهل الشرك ، ورواد الضلال من أهل الكتاب وهذه الوسيلة مستنبطة من علل التحريم أو الكراهية التي تجدها أمثلة وافرة في ثنايا البحث . وقد كان الصحابة أحرص الناس على هذا الأصل وأدأبهم بحثاً عن دقائقه حتى قال أحدهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، ألا نأتى نساءنا في الحيض لنخالف اليهود ؟ فانقبض وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونزل تحريم هذا العمل في القرآن . وضج اليهود حتى نادوا فيما بينهم : ما يترك هذا الرجل شيئاً إلا خالفنا فيه ؟ !

وهذه الوسيلة تنتهى إلى إبراز وجه الإسلام المشرق على طريق الثبات عقيدة وسلوكاً دون أن يستلهم المسلم غير الإسلام . فما كان ولا يزال بؤس المسلمين إلا من تقليدهم لضلالات الكفر وأهل الكتاب .

وثانية الوسائل : أن تتأصل في وجدان المسلم وتكوينه عقيدة الإسلام مركزة في (لا إله إلا الله محمد رسول الله) . وفي (لا حول ولا قوة إلا بالله) ولن يكون ذلك إلا بإخراج فتنة الدنيا من القلب ووضعها في اليد حسب ، ولن يكون ذلك إلا إذا أقيمت أركان الإسلام الخمسة على وجهها بالجوارح وبالقلب السليم ، وبالعقل العاقل ، وباللسان الفصيح المبين . فهى تدريب يومية وسنوية متكررة على هذه الوسيلة لا يخطئ هدفه إن أقيم إقامة حققة ، ولم يؤد أداء حرقياً لا روح فيه .. وهو باب مهم يحتاج إحياءه إلى جهود هائلة .

وثالثة الوسائل : أن يكون المسلم نموذجاً حياً للأدب الإسلامى . وهذا باب من أبواب العلم والعمل أهملناه كذلك حتى كاد يندرس بعد أن كان رأساً في معارف الإسلام .. قال عبد الله بن عمر : كنا نتعلم الأدب والنية كما نتعلم الآية من القرآن . وجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أدبى ربى فأحسن تأديبى » . وامتدحه الله بقوله : « وإنك لعلى خلق عظيم » .

وقد أحس أسلافنا الأبرار بالخطر الناجم عن إهمال علم الأدب الإسلامى فزجوه بالفقه لئلا يندرس ، فعل ذلك الحارث المحاسبى ، والغزالى ، وبلغ الشعرانى المقتضى عليه القمة فى هذا المضمار .. قديماً قال سعيد بن المسيب : « من لم يعرف ما لله عليه من نفسه لم يتأدب بأمره ونهيه وكان من الأدب فى عزلة » . وقال الطوسى : أدب أهل الدنيا فى البلاغة وحفظ العلم والأشعار . وأدب أهل الدين فى رياضة النفوس وحفظ الحدود والجوارح وأدب الخاصة فى تطهير القلوب ، ومراعاة الأسرار ، والوفاء بالعهود .

وقال النعمانى : الأدب حفظ الحدود بين الغلو والجفاء بمعرفة ضرر العدوان . وحفظ الحدود لا يمكن إلا بمعرفة ضرر العدوان ، والعدوان هو : سوء الأدب ، وهو التعدى . والتعدى له مراتب كثيرة ، أهمها التعدى فى معرفة الله تعالى ، فلا أدب فى حفظ الحدود ما لم يكن أدب فى معرفته . والأدب فى معرفة الله تعالى هو : منع الخوف أن يتعدى إلى اليأس ، وحبس الرجاء أن يخرج إلى الأمن ، وضبط السرور أن يتعدى إلى الجراءة .

وذلك لأن اليأس يهدم العقيدة . والأمن يهدم الرقابة على النفس : والجراءة تهدم حدود الله . فهل رأينا الآن وعلمنا خطر الأدب وأهميته فى الإسلام ، وأنه باب مهمل إهمالا شائناً فى الدراسات الإسلامية رغم أنه علم مستقل بلداته له أصوله وفروعه كالفقه تماماً ؟ ولقد كتب الحارث المحاسبى كتاباً بلغ فيه الغاية هو « آداب النفوس » نرجو أن يصدر قريباً ونحتسب فيه إحياء سنة قد اندرست .

وأخيراً نقول : إن باب الحلال والحرام على هذه الصورة المتكاملة هو الدليل العملى على عالمية الإسلام وثباته ، واستقراره وانضباط أصوله ،

وعدم استجابته لوسائل الهدم التي استعملت ضده . ولكننا حين ضيعنا
المسائل الوجدانية التي تكون شطراً من العقيدة هو « الإحسان » . المتمثل في
الأدب الإسلامي فقد هلعنا نحن ما لم يستطع الأعداء هدمه ، حتى ارتفعت
أصوات بغیضة تنادی بأن الإسلام لا يسير روح العصر .

هذا سفه وتسفل في الفكر دون ريب ، والحق أن تلك النفوس لم تعد
صالحة لممارسة الإسلام ، ولا علاج لها إلا ما شرعه الله لأمثالها من حدود .

نسأل الله السلامة ، وأن ينصر دينه بما شاء وكيف شاء ، وأن يهدينا
جميعاً إلى الحق . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

فهرس الكتاب

مقدمة ٧

البحث الأول

هذا حلال فيما بين الإنسان وربه

في العلم ١٥

فضل العلم - تفسير القرآن بالهوى والكذب على رسول الله
صلى الله عليه وسلم - الجدل في القرآن - اتباع المتشابه في
القرآن - صحبة أهل الأهواء والفسق - طلب العلم لغير الله -
التساهل في الإفتاء - كتم العلم - السحر - فحش الشعراء
ونفاق الأدباء - التشديق في الكلام - كبر مقتاً عند الله أن
تقولوا ما لا تفعلون ..

في العقيدة ٣٠

الحلف بالبراءة من الإسلام - نفي القدر - الرقي والتنامي
والثولة - الكهانة وإتيان الكهان - الطيرة - سب الدهر -
الانتحار - الشرك - الرياء شرك خفي - علاج الرياء -
النوح وضرب الحدود - إشاعة اليأس من رحمة الله في قلوب
الناس - وضع الرجاء موضع الخوف - كفران النعم -
الكبر .

في العبادات ٥٥

فضل العبودية على العبادة — فساد النية وصلاحها — العجب بالأعمال .

في الصلاة ولوازمها ٦١

اتخاذ القبور مساجد — من أكل كرية الرائحة — البصاق في المسجد — نشد الضالة في المسجد — ترك الجمعة — الكلام وقت الخطبة — التخلف عن الجماعات — خروج المرأة متبرجة إلى المسجد — قراءة القرآن ومسه للجنب — مس المصحف لغير المتوضئ — الصلاة في المقبرة والحمام — صلاة الحاقن والجائع — كشف المرأة عن المحظور من جسدها — إسبال الإزار — عدم الاستبراء من البول — الجلوس على القبور والبناء عليها .

في الصوم ٧٩

صوم يوم الشك — الجوع عمداً من غير صوم — الوصال — صوم العيدين — أيام التشريق .

في الزكاة والصدقات ٨٣

منع الزكاة والصدقات وكنز الأموال — إعطاء الخبيث من رياء الناس في الصدقات — الصدقة من كسب حرام — منع فضل الماء والكلاء .

في الحج ٩٣

حقوق العباد لا تسقط بالحج — تأخير الحج عند القدرة — محظورات الحج والعمرة — تحريم مكة — شد الرحال إلى

غير المساجد الثلاثة - تغليظ التحريم في احتكار الطعام في الحرم .

البحث الثاني

هذا حلال وهذا حرام فيما بين الإنسان ونفسه

الموضوع الصفحة
فاستقم كما أمرت ١٠٣

لماذا خلق الإنسان في أحسن تقويم - وقال ربكم ادعوني
استجب لكم - لا تستعجلوا الإجابة - المستكبرون عن دعاء
الله - كن مؤدباً في الدعاء - لا ابتداع في الدعاء -
الوسوسة في الإيمان - العزم على المعصية - الكذب في
حب الله ورسوله .

لا تبديل لخلق الله ١١٩

من انتسب لغير أبيه - الاعتزاز بالنسب والحسب -
والعصية حرام - تخنث الرجل وترجل المرأة - وصل
الشعر - نتف الشعر من الحواجب والوجه - الوشم -
الخضاب - المانيكير محظور - صباغة الشعر وتحمير الوجه -
تفليج الأسنان - جراحات التجميل - خصاء الإنسان ،
والحيوان . .

في الطعام والشراب واللباس ١٣٧

الحيوان المباح حلال بالتذكية - التسمية على المذبوح -
الميتة - الدم المسفوح - لحم الخنزير - ما أهل به لغير الله -
الموقوذة - المتردية - النطيحة وما أكل السبع - ما ذبح على

النصب - علة تحريم المحرمات العشرة - الضرورة تبيح
المحظور - كل ذى ناب من السباع وذى مخالب من
الطير - لحوم الجلالة - ذبائح أهل الكتاب وطعامهم -
ذبائح البلاد التي أعلنت الكفر حديثاً - الصعق بالكهرباء -
استعمال آنية أهل سكتاب - الانتفاع بجلود الميتات -
الإسراف في الطعام - الخمر - النبيذ المباح - الحشيش
والأفيون - الكوكايين - الخمر يتحول إلى خل -
التداوى بالخمر - التدخين - تحريم الحرير والذهب على
الرجال - تحريم لباس الشهرة - إعفاء الحي وقص الشوارب
الخضاب للرجال - لباس المرأة وزينتها - عف البصر -
ما يحرم كشفه وما يباح من المرأة - من يحل لهم رؤية الزينة
الباطنة للمرأة - حركة المرأة لإبراز مفاتها - الكوافير
للنساء حرام - نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة
المرأة - الإسلام يحترم المرأة .

في التقاليد والأخلاق ١٨٩

الصور والتصوير - تربية الكلاب - عدم الغسل من الجنابة
استعمال أواني الذهب والفضة - الديانة ونكاح الزانيات -
الكذب على النفس - ذو الوجهين كاذب على نفسه -
السينما والمسرح والقصص - تمثيل الأنبياء والرسل - في
قصص القرآن غنية للجميع - فن الرقص - الغناء
والموسيقى - قراءة القرآن بالألحان - اللعب بالترد -
الشطرنج .

البحث الثالث

هذا حلال وهذا حرام فيما بين الإنسان وغيره

الصفحة

الموضوع

في محيط الأسرة ٢٢١

من الاضطراب إلى الخرافة - الإسلام وتكوين الأسرة -
المحرمات وسر التحريم - لبن الفحل - حدود الرضاع الذي
يقع به التحريم - التزاوج مع الشيوعيين وأهل الشرك وأهل
الكتاب - الجمع بين المرأة وعمتها ونخالها - النكاح بدون
إذن الولي باطل - نكاح المتعة - نكاح الشغار - نكاح
التحليل - لا يخطب على خطبة أخيه - نظر الخاطب إلى
المخطوبة - تعدد الزوجات - معاشررة الزوجة أيام الحيض -
رد شبهات خطيرة في إثبات الزوجة في الدبر - تحديد النسل
امتناع المرأة من فراش زوجها - إفشاء سر الزوجة في
الفراش - تأديب الزوجة وسلطة الرجل - الحيلة للاستيلاء
على مال الزوجة - الترغيب في الزواج - المغالاة في المهور -
ذات الدين والجمال أفضل من ذات المال - إفساد الزوجة
على زوجها - التحكيم بين الزوجين عند الشقاق -
الإسلام يستنفذ وسائل الصلح بين الزوجين - الإسلام يحصن
المجتمع من الزنى - ومن الشذوذ الجنسي - ومن العبادة
السرية - هجران الزوجة مدة تتضرر بها - استعمال حق
الطلاق للإضرار بالزوجة - الزوجة الكارهة لزوجها -
الإسلام يحرص على الرفق في الطلاق - من حرم زوجته على
نفسه - إتهام الزوجة بالزنى - صوفة الدجالين والتلقيح
الصناعي - الخلوة بالأجنبية - عقوق الوالدين - طاعة

الوالدين في معصية - التسبب في سب الوالدين - حقوق
الأبناء على الآباء

في الآداب الاجتماعية ٢٨٣

الإسلام وأخوة الإيمان - قطيعة الرحم - هجر المسلم أخاه -
ترويع المسلم - لا يتناجى إثنان دون الثالث - المجازفة في
المدح - سباب المسلم - سوء الظن بالمسلم والتجسس على حاله
تحريم الغيبة - لا يسخر قوم من قوم - سب الصحابة -
النميمة - تحريم الظلم - الظلم يدعو إلى الإفلاس يوم القيامة -
الشح حرام - حدود السر على المسلم - الحسد والبغى -
الكذب على الناس - خلف الوعود - النصيح لعامة المسلمين
وخاصتهم - الدعوة إلى اليأس من رحمة الله - الحكم بهلاك
الناس في الدين - قذف المحصنات - حقوق الجار - أذى
الجيران حرام - تغليب حرمة دم المسلم - إذا التقى المسلمان
بسييفيهما - مواجهة الفتن - تهديد الأمن والسروقة
بالإكراه مخالطة الظلمة وإعانتهم على الظلم .

في المعاملات المالية والسياسة الدولية ٣٢٩

الاختلاف والإيمان وحركة الحضارة - اختلاف الطبقات
أو الدرجات - الإسلام وحرب الطبقات - الزكاة - واجب
الغوث الاختياري - حبس المال عن العمل حرام - العلاقة
الإنسانية - خفض الأسعار بالحد من الاستهلاك - حماية
المجتمع من خطر رأس المال - الإسلام يحارب الفكر الربوي
كل ما يؤدي إلى الربا حرام - ربا الفضل - الحيلة لتحليل
الربا - بيع المضطر - بيع الغرر - ضلال الفكر في العصر
الحاضر - الإيداع بفائدة - الربا للتنمية خراب - المضاربة

٤٠٨	ملحق
٤٠٩	أحكام الأوراق النقدية
٤١٢	التأمين
٤١٥	تشريع الجثث
٤١٨	الحقارة

رقم الإيداع ١٩٨٠/١٩١٧
الترقيم الدولي ١-٦-٧٣١٨-٧٧٧

دارالنصر للطباعة الإسلامية
١٢ شاطئ - هـ - مصر

هذا الكتاب

قضية الحلال والحرام في الإسلام .. هي قضية السلوك الإسلامى على طريق بناء الإنسان المسلم ليكون صالحاً للدعوة إلى الله ، وعمراً للحياة بالقُدوة الحسنة ، والجهاد بالمال والنفس في سبيل الله ... وهى كذلك قضية الحرية الإسلامية .. وكيف أنها مباحة للمسلمين بشرط ألا يتولد عنها عدوان على الفطرة في ذات الإنسان ، ولا على حريات الآخرين .. ما لم يكونوا كفاراً ملحدين . من هنا تنبع الأهمية في دراسة الحلال والحرام في الإسلام .. ومن هنا وجب على الباحثين أن يبحثوا هذا الباب بعقل متحرك في كل اتجاه .. باحث عن سر التحليل والتحريم ، كاشف عن عظمة الإسلام في مناهجه التربوية على مستوى الفرد .. ثم الأسرة ، ثم الجماعة ، ثم المستوى العالمى الذى يتلاءم مع دعوة الإسلام العالمية .. وأولاً وأخيراً عن عظمة الفكر الإنسانى الرفيع ممثلاً في رسول الله صلى الله عليه وسلم .

*** كيف هدف الإسلام إلى بناء شخصية إسلامية متميزة عن شخصيات أهل الشرائع الأخرى من خلال الحلال والحرام ؟

*** كيف اتجه الإسلام بأهله إلى بناء مجتمع الجسد الواحد ، والأخوة الإسلامية التى تنتهى إلى الأخوة الإنسانية على هدى الحلال والحرام ؟

*** كيف احترم الإسلام الإنسان ، وأعلى قدره .. حين نظر إلى الاقتصاد والسياسة والاجتماع من خلاله .. لا من خلال قهره على ما لا يفهم له معنى ، ولا يدرك له حكمة ؟

*** كيف ندرك أن شرائع الإسلام متطورة ومرنة ، وصالحة لاستيعاب المعاملات والقضايا العصرية .. لتسلكها في مكانها من الحلال أو الحرام ؟

*** وأخيراً كيف نرد على المتساهلين من العلماء الذين أباحوا ما حرّم تحت تأثير التقليد الزائف ، والعصرية المخربة ؟

إن هذا البحث يكشف عن أسرار عظمة الإسلام ، وتعقب الخاطئة بالنص الصريح ، والعقل الواعى ، وبخلفية المؤلف من سعة الاطلاع وهواية التنقيب عن خفايا التراث ، وفرائد النصوص .

دار الاعتصام

